المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًّا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <http://caus.org.lb/ar>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار منظمة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
120$ للنسخة الورقية.	150$ للنسخة الورقية.
10$ للنسخة الإلكترونية.	40$ للنسخة الإلكترونية.
130$ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180$ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الرابعة والأربعون | **السادسة عشرة وخمسمئة** | **شباط/فبراير 2022**

المحتويات

■ **افتتاحية العدد**

□ **نحو رؤية جديدة للعمل العربي المشترك** ..... يوسف مكي 7

■ **دراسات**

□ **من سلطة الهوية إلى نص التمثُّل: قراءة نقدية لبعض الممارسات الفكرية في السودان** ..... عثمان حسن عثمان حميدة 10

تبحث هذه الدراسة في واقع التجربة السودانية التي أظهرت عدم قدرة النخب على إيجاد صيغة ملائمة لتكييف مناهجهم أو تطويرها لمواجهة متطلبات الواقع وتحدياته، بل ظل وعيها، وبخاصة النخبة السياسية، يمثل امتدادًا لميراث الخلل الذي وصم تجاربها الماضية على مستوى الفكر والممارسة، والذي لا يخلو في معظم الأحيان من التخبط، وغياب الرؤية، والاقصاء والوصايا، والتباري وراء المنافع الموقوتة والمراهنات الخاطئة. ويرجع ذلك إلى أن الموقف الأيديولوجي ظل يطبع باستمرار الأفكار المنتجة حول قضايا الثقافة والمجتمع ومن أهمها قضية الهوية، وهو ما يدعو إلى افتراض أن قضية الهوية اكتست بالطابع الأيديولوحي وأصبحت سلطة خضع لها العقل.

□ **الديمقراطية الفلسطينية في السياق الاستيطاني الاستعماري** ..... وليد سالم 25

ساد في التفكير السياسي الفلسطيني لدى منظمة التحرير الفلسطينية عند نشوئها أن التحرير الكامل لكل فلسطين سيأتي من الفدائيين في الخارج، وأن لا ديمقراطية في حركة التحرر الوطني التي تستند إلى الكفاح المسلح لإنهاء الاحتلال الاستيطاني الاستعماري في فلسطين. وبعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، والاتجاه إلى بناء دولة فلسطين على حدود عام 1967، انطلق نوع جديد من الدراسات الفلسطينية حول الديمقراطية في فلسطين فراح البعض يفسر الديمقراطية الفلسطينية على أنها ديمقراطية متجسدة في الشعب الذي يقرر بملء حريته الكفاح من أجل تحرير بلده، وذلك على عكس الديمقراطيات في الدول المستقرة حيث تتجسد الديمقراطية في الدولة.

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **المدينة المعاصرة وإشكالية التغير القيمي: مقاربة سوسيولوجية في محددات العلاقة بين سيرورة التحضّر الحديث وأنماط العنف الحضري** ..... زهير البحيري 40

تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة إحدى الإشكالات المعاصرة بالنسبة إلى المسألة الحضرية، يتعلق الأمر هنا بظاهرة العنف الحضري في علاقته بسيرورة التحضر الحديث الذي تعرفه المدينة في المغرب، والذي يعبر عن الانتشار التدريجي لنمط العيش الحضري على مستوى الأفراد والجماعات، بما يعنيه من انتشار القيم وتبنيها، والمعايير والمواقف والسلوكات التي تشكل مجتمعة ما يعرف بالثقافة الحضرية، التي يمكن أن تشكل مدخلًا مفسرًا لظهور وتبني أنماط مختلفة للعنف الممارس في المجال الحضري.

□ **الفدرالية الإثنية وبنية النظام السياسي الإثيوبي** إبراهيم سميح ربايعة وهند المحلي سلطان 55

أعاد النزاع المتجدد في إقليم تيغراي الإثيوبي إلى الواجهة سؤال الدولة والإثنية في أفريقيا، فرغم أن إثيوبيا تشكل الدولة المركزية في القرن الأفريقي، وعصباً جيوسياسياً مركزياً في حوض النيل، فإن تكوينها الإثني ونظامها السياسي الفدرالي الإثني يضع صلابة السياسات الخارجية وقدرة النظام السياسي على الحفاظ على مكتسابته موضع تساؤل. تعرض هذه الورقة بنية النظام السياسي في إثيوبيا، وتقدم تأطيراً للفدرالية الإثنية كمبنى سياسي لتكوين الدولة الوطنية، كما تبحث في هندسة النظام الفدرالي الإثني الإثيوبي الذي أرسى قواعده رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوي، وتناقش أسباب فشل آبي أحمد في التحول من الفدرالية الإثنية إلى الدولة الوطنية الجامعة.

□ **العنف ضد المرأة: عنف فردي أم مجتمعي؟** ..... خديجة مصطفى 72

تقدّم هذه الدراسة رؤية مغايرة لمسألة العنف الممارس ضد المرأة في البلدان العربية، انطلاقاً من فهم مختلف تمامًا عمّا هو سائد وشائع من فهم إزاء ممارسة هذا العنف ضدها، وهو فهم يتبنى أو يعتمد النموذج الغربي للعنف، الذي يطرح نفسه كنموذج عالمي، من دون أن يكون واقع المجتمعات الأخرى من طبيعته. وبذلك يعيش الأشخاص في البلدان العربية ترفاً معرفياً ليس متاحاً لغيرهم، في الوقت الذي يمارسون العنف ضد المرأة حتى العظم. وهم في الوقت نفسه ضد العنف الموجّه إلى المرأة (العنف الفردي) غير الموجود عندهم وغير الذي يمارسونه (العنف المجتمعي).

□ **خصوصية الدول الصغرى في المجتمع الدولي** ..... صلاح سالم زرنوقة 90

تتباين دول العالم فيما بينها من حيث حجها وإمكانياتها ومواردها، وتتباين كذلك في المزايا النسبية كافة التي تشكل عناصر قوتها، وبالتالي تنخفض قدرة الدول الصغرى على التأثير في الآخرين، وتزداد قابليتها لتأثير الآخرين فيها، والعكس صحيح بالنسبة إلى الدول الكبرى. فما هي حقيقة الدول الصغرى، وما هي خصائصها، وفيمَ تختلف عن غيرها من الدول في ما يتعلق بالتهديدات التي تتعرض لها؟ تناقش هذه الدراسة ماهية الدول الصغرى، من حيث أسس تعريفها، ومعايير تصنيفها دولًا صغرى، وخصائص هذه الدول وسماتها، وأهم الخصائص التي تسمها وتجعل قضية الأمن بالنسبة إليها مختلفة عن الدول الأخرى من ناحية ثانية.

□ **الثقافة الاستراتيجية كمدخل نظري**
لدراسات الأمن الدولي ..... علياء وجدي 106

يُعنى مفهوم «الثقافة الاستراتيجية» بالأبعاد الفكرية والقيمية والتاريخية للسلوك الاستراتيجي للدولة. وقد صيغ المفهوم في سياق الحرب الباردة، ثم أعيد الاهتمام به لاحقًا في سياق التطور النظري لدراسات الأمن الدولي وتوسيع مفهوم الأمن وتضمينه أبعاداً ثقافية وقيمية. تتناول هذه الدراسة نشأة هذا المفهوم في إطار تطور دراسات الأمن الدولي كحقل معرفي، والاتجاهات النظرية والمنهجية لدراسة المفهوم، مع مد خيط رابط يوضح علاقة تلك المدارس النظرية بالأجيال المختلفة وبالتطور الزمني للمفهوم. وترى الباحثة أن مدخل الثقافة الاستراتيجية مناسب لدراسة قضايا الأمن العربي، نظرًا إلى وجود مقومات ثقافة استراتيجية عربية من تاريخ وهوية ولغة وقاعدة ثقافية مشتركة.

■ مقالات وآراء

□ **الحق في الوصول إلى المعلومة:**
برهان تخليق الحياة الإدارية بالمغرب. ..... سعيد شكاك 123

■ أعلام

□ **الأمير شكيب آرسلان: بين القومية العربية**
والجامعة الإسلامية ..... خالد بوهند 135

■ كتب وقراءات

□ **القضاء المتعدد اليهود والمسلمون في المغرب المعاصر** (جيسيكا مارغلين) ..... محمد مزيان 150

□ **إشكاليات التعليم الإلكتروني وتحدياته في ضوء جائحة كورونا: قراءة سوسيولوجية في جدليات التفاعل والتأثير** (علي أسعد وطفة) ..... سعيد بو عيطة 160

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... إعداد كابي الخوري 166

الكتب العربية: سوريا: قوة الفكرة: المشروع الوطني والهندسات الدستورية للأنظمة السياسية؛ الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة؛ ابن خلدون: سيرة فكرية؛ القرن الأفريقي عمقًا استراتيجيًا خليجيًا.

الكتب الأجنبية: Israeli Development Aid to Sub-Saharan Africa: Soft Power and Foreign Policy; Curbing Corruption Practical Strategies for Sustainable Change; A Just Society: The World after Neoliberalism.

التقارير البحثية: Can U.S.-Russia Diplomacy Ease Ukraine Tensions?; Houthi Strikes on UAE Open Another Front in Yemen War.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: فتاة بدوية، لوحة برسم شاكر حسن آل السعيد، بغداد ـ 1955.

نحو رؤية جديدة للعمل العربي المشترك

يوسف مكي

كاتب وباحث سعودي.

بعد قرابة ثمانية عقود على تأسيس جامعة الدول العربية، والإقرار شبه الشامل من جانب العرب، نخبًا وقياداتٍ سياسيةً وجمهورًا، بعجز هذه المؤسسة عن الإيفاء بما نص عليه ميثاقها ومعاهداتها وبروتوكولاتها، تجاه تحقيق التكامل وحماية الأمن القومي العربي، بات من المحتم إعادة النظر بنظمها وهياكلها بما يحقق الأهداف الرئيسية التي نص عليها ميثاقها.

لقد تأسست ـ منذ الإعلان عن قيام جامعة الدول العربية ـ عشرات المنظمات الدولية والإقليمية، تمكَّنت من تحقيق جزء كبير من أهداف تأسيسها، بينما تعثرت جامعة الدول العربية، وبدلًا من التقدم أصبح الخط البياني لسير العمل العربي المشترك يتجه باستمرار إلى الأسفل.

وليس من شك في أن التدخلات الخارجية في الأوضاع العربية، وأجندات التفتيت، ما كان يمكنها أن تحقق أهدافها لولا البيئة الرخوة في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية. إن الأزمات الحادة التي عانتها معظم الأقطار العربية، والعجز عن مقابلة استحقاقات الناس، كانت باستمرار قنابل محلية موقوتة، أدت إلى المآلات التي انتهت إليها أوضاع الأمة، وبخاصة منذ بداية العشرية الثانية لهذا القرن.

ولا يكفي في هذا السياق تحميل الأنظمة العربية مسؤولية العجز عن الارتقاء لمستوى المسؤولية، بل ينبغي أن يتجه إلى ما هو أعمق من ذلك كثيرًا.

لقد توقع كثيرون أن يؤدي انطلاق الحركة الاحتجاجية قبل عشر سنوات، في عدد من الأقطار العربية، إلى عبور برزخ الاستكانة والمهانة والخوف والقبول بالأمر الواقع، وأن تسهم في صناعة فجر عربي جديد يحقق النهضة العربية، ويؤدي إلى تصليب الثوابت القومية. وقد غيبت هذه النظرة أن الثورات السياسية الكبرى، كما أثبتتها التجارب التاريخية، ليست مجرد انتقال في مراكز المصالح، بل هي نتاج تراكم سياسي وتغيير في البنى والتقاليد والهياكل بحيث تتجانس جميعها مع مطالب التغيير.

(*) البريد الإلكتروني: yousifmakki2010@gmail.com.

واقع الحال، أن معظم المثقفين والكتّاب العرب، الذين وقفوا إلى جانب الحركة الاحتجاجية، نظروا إلى تلك الأحداث بما كانوا يأملونه ويحلمون به، وفي ضوء بعض ما يطفو على السطح وليس من خلال القراءة الدقيقة للواقع العربي.

لقد تم النظر إلى هذا الواقع العربي بمجمله ككتلة هلامية تحركها عواصف التغيير ضمن أنساق وتراتبية محددة، وفي أحسن الحالات، تم النظر إلى الوطن العربي بوصفه نسقًا متجانسًا يتحول بذات الكيفية والإيقاع، وذلك أمر لا يتسق مع الحقائق العلمية أو التجربة التاريخية.

فمثل هذه الرؤية تغيِّب حقيقة أن التاريخ لا يعيد نفسه، كما تغيِّب أهم قوانين الجدل التي تربط بين الوحدة والتضادّ وتأثير الفعل التراكمي والنضالي في صناعة التاريخ. وقد أثبتت الأحداث اللاحقة أن «ربيع العرب» بات خريفًا معتمًا أسهم في تشطير وتدمير عدد من الأقطار العربية وإشعال حروب أهلية بها.

وقد تعقَّدت الأمور أكثر فأكثر بعد التدخلات الدولية الفاقعة والمباشرة في الشؤون العربية، فأسهمت في تصاعد مخاطر تشظي وتفكك كيانية الأقطار العربية. إن ذلك يتطلب ارتقاء الجميع فوق النزعات الفئوية والمصالح الضيقة، وأن يجري العمل على تغليب الوحدة الوطنية. في أماكن أخرى من الوطن العربي يُخشى أن تؤدي حالة الاحتراب إلى التسعير الطائفي وتفتيت اللُحمة المجتمعية بين أبناء الوطن الواحد.

أمام العمل العربي المشترك مهمتان رئيستان لا تنفصلان. **الأولى** هي تصحيح المسار السياسي الداخلي لمعظم البلدان العربية، انطلاقًا من التسليم بالقول المأثور «العقل السليم في الجسم السليم». وعلى هذا الأساس، فإن شرط نجاح العمل العربي المشترك هو قدرته على تحقيق التكامل بين الأقطار العربية في مختلف الصعد، وبوجه خاص في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. و**الثانية**، هي البناء بصيغة التراكم أحيانًا، والوثبات النوعية في أحيان أخرى، نحو تحقيق المشروع الوحدوي العربي المنشود.

إن أي صوغ عملي في اتجاه تعضيد العمل العربي المشترك ينبغي أن ينطلق من الاعتراف بالواقع القائم، لا بتجاوزه، والعمل من خلاله على تحسين صورة المستقبل. وهذا الواقع يشير إلى أن الكيانات القطرية العربية باتت أمرًا متحققًا لا يمكن إلغاؤه والتنكُّر له، فلقد ترسخت بعض هذه الكيانات لأكثر من سبعين عامًا وأصبحت لها ركائزها الثقافية والفكرية والنفسية.

ولهذا فإن العمل العربي المشترك في بنيتيه الرسمية والشعبية، إذا ما أريد له أن يتجه إلى الأعلى، فإن عليه في الوقت الذي يلتزم فيه برؤى وثوابت قومية أن يأخذ في الحسبان ما تجذر على الأرض من اعتبارات وطنية محلية، معممًا ثقافة جديدة وعميقة خلاصتها أن العمل القومي ليس تعارضًا مع الولاء والإخلاص للتراب والانتماء الوطني، إنما إنقاذ وترسيخ لهما، حين يوضع الجزء في مكانه الصحيح من الكل، وحيث يستطيع القطر العربي الواحد، أيًا كان موقعه على الخريطة السياسية والجغرافية، أن يكون فاعلًا ومؤثرًا ضمن مجموعة أقطار عربية فاعلة ومؤثرة. ومن دون ذلك تبقى جميع الأجزاء العربية مريضة ومشلولة، وتستمر حالة التخلف الراهنة من دون معالجة، وتغدو كل محاولات الخروج من مأزق التخلف الراهن عبثًا لا طائل من ورائه.

إن خيار التضامن العربي والتكامل الاقتصادي والسياسي والثقافي بين الأقطار العربية، على قاعدة الالتزام بالثوابت القومية، هو وحده الطريق لكي نكون جزءًا فاعلًا في عالم فوّار يتحرك من حولنا بسرعة، وفي ظل وضع دولي يتجه بثبات وقوة نحو صناعة تكتلات سياسية واقتصادية كبرى، وهو وحده سبيلنا لمواجهة الأخطار المحدقة بالأمن والوجود العربيين من كل مكان. فلا يعقل أبدًا أن تتجه الأقطار العربية إلى عضوية منظمات دولية، أيًا كان شأنها، وأن تغلِّب هذه العضوية على مصالحها وعلاقاتها العربية وأمنها المشترك. وإذا كان من الضروري الالتحاق بالمنظمات الكونية، فإن من البديهي، قبل الإيفاء بالشروط والمتطلبات التي يفترض تأديتها ثمنًا لنيل العضوية فيها، أن يجري التنسيق والتخطيط وضمان المصالح المشتركة بين العرب أنفسهم أولًا، وقبل أن يلتحقوا بمنظومات الكوكبة، من دون إلغاء لأحد. المطلوب هو التسامي فوق المصالح الفردية والأنانية، والعمل على ما يعزز ويقوّي جميع الأجزاء من خلال وضع الجزء في مكانه الصحيح من الكل، والتمسك بالثوابت القومية وفي مقدمها قضية فلسطين بوصفها القضية العربية المركزية.

وينبغي أيضًا، التنبه إلى أن أحد أسباب الخلل في العلاقات العربية هو أن المطالب الرئيسية للشعوب قد جرى إما تجاهلها عن عمد من جانب الحكام وإما الالتفاف عليها، أو أن بعضها قد جرى تبنّيه في صورة مبتورة، فجاءت النتائج غريبة ومشوهة وزائفة.

إن صوغ مشروعات المستقبل العربية، وبضمنها العلاقات بين العرب أنفسهم، ينبغي أن تركز على مختلف الأهداف التي تمكن من تجاوز أخطاء التعاقب والانفصال، وأن تؤكد أهمية التلازم والتلاحم بينها. إن تبنّي سياسات داخلية مختلفة ومتباينة بين الأنظمة العربية، وتحديد أولويات استراتيجية تبدو متعارضة بين مصالح أقطارها قد عكس نفسه في تعميق شقة الخلافات وإثارة النعرات والتطاحن.

نقطة البداية في إصلاح النظام العربي هي أن يتجه إلى ما ينفع الناس، فذلك وحده الذي «يمكث في الأرض»، بحيث يصبح الإيمان بالوحدة ليس مجرد توق معنوي إلى تاريخ وثقافة وتواصل، بل ضرورة حضارية للعرب إذا رغبوا في أن يأخذوا مكانهم بجدارة في مسيرة التطور الإنساني الصاعدة. إن جملة من التغييرات الجوهرية مطلوب إحداثها على نحوٍ مُلحّ في العلاقات العربية – العربية، يأتي في المقدمة منها إنجاز الإصلاح السياسي داخل الأقطار العربية، وبما يضمن تحقيق العدالة بشقَّيها السياسي والاجتماعي، وسيادة دولة القانون تجنبًا للأعاصير والبراكين، وإيجاد علاقات مستديمة بين العرب قادرة على الصمود، وغير خاضعة للتقلبات السياسية المحلية ولا لهوى الحكام، تأخذ في الحسبان التكافؤ والتبادلية والمصالح المشتركة، وبما يحقق التقدم والازدهار لشعوب الأمة جمعاء □

من سلطة الهوية إلى نص التمثُّل: قراءة نقدية لبعض الممارسات الفكرية في السودان(*)

عثمان حسن عثمان حميدة(**)

أستاذ مشارك وعميد مركز خدمة المجتمع، جامعة المغتربين ـ السودان.

يلاحظ أن معظم الجهود الفكرية في بلداننا العربية لإيجاد صيغة ملائمة تحدد علاقة الماضي بالحاضر ومن ثمّ استشراف المستقبل، لم تبلور منهجًا يحظى بدرجة قبول كبيرة لدى المهتمين بإشكالية التراث والحداثة، ولم تحدد موقفًا رصينًا يضع حدًا للإشكاليات المتجددة مثل قضية الهوية، أو قضايا الديمقراطية والحريات، أو إشكاليات الواقع السياسية والاجتماعية والتنموية، بل انصرفت معالجاتها بالأساس إلى التركيز على مظاهر الأزمة وتجلياتها وبصورة سجالية، وهو ما يدعو إلى التساؤل حول طبيعة الأفكار المنتجة ونقدها.

ستحاول هذه الدراسة طرح السؤال من واقع التجربة السودانية التي أظهرت عدم قدرة النخب على إيجاد صيغة ملائمة لتكييف مناهجهم أو تطويرها لمواجهة متطلبات الواقع وتحدياته، بل ظل وعيها، وبخاصة النخبة السياسية، يمثل امتدادًا لميراث الخلل الذي وصم تجاربها الماضية على مستوى الفكر والممارسة والذي لا يخلو ـ في معظم الأحيان ـ من التخبط، وغياب الرؤية، والإقصاء والوصاية، والتباري وراء المنافع الموقوتة والمراهنات الخاطئة. ويرجع ذلك إلى أن الموقف الأيديولوجي ظل يطبع باستمرار الأفكار المنتجة حول قضايا الثقافة والمجتمع ومن أهمها قضية الهوية، وكانت فاعليته الكبيرة على مقروئية النصوص المختلفة الدينية والتاريخية والأدبية، وهذا ما يدعونا إلى افتراض أن قضية الهوية اكتست بالطابع الأيديولوجي وأصبحت سلطة خضع لها العقل في مقارباته ومنتوجاته، وفي تحديد المعاني والدلالات، وهو ما خلق إشكاليات على مستوى الفكر.

تأسيسًا على ذلك يتم صوغ إشكالية البحث بالتركز على تجليات سلطة الهوية لا على الهوية بوصفها مشكلة إلا بالقدر الذي يتطلبه تحليل سلطة الهوية طبقًا للأسئلة التالية:

(*) تمثّل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي سيصدر قريبًا عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه.

(**) البريد الإلكتروني: osman2hassan@yahoo.com.

ـ ما هي مظاهر خصوصية الثقافة في المجتمع السوداني، وما تحدياتها؟

ـ كيف انبثق الوعي بالذات والهوية الثقافية، وعوامل ذلك؟

ـ ما الأثر الناجم عن هيمنة الأيديولوجيا في تطور البلاد السياسي والاجتماعي؟

ـ كيف أثرت سلطة الهوية في الوحدة الوطنية وإدارة التنوع؟

ـ ما صور وأشكال الخلل في فكر النخبة السياسية وممارساتها؟

ـ ما حدود الإسهامات النظرية التي قدمها الخطاب وآفاقها؟

وتتخذ بعض الأسئلة الفرعية والفرضيات موضعها في متن البحث.

تبدو أهمية الدراسة في أنها تستجمع طروحات فكرية متعددة في تجليات مختلفة ومتنوعة مرتبطة بحقل السياسة والممارسة الأيديولوجية ضمن نسق فكري معين، وبالتالي إمكان بلورة عناصر نظرية يمكنها أن تُغنَى وتتطور. علمًا أن معظم توظيفات تلك الأطروحات جاءت مرتبطة بملابسات التاريخ الحي، وبمختلف أوجه الصراع فيه: السياسية والأيديولوجية والاجتماعية والثقافية. وينصب الاهتمام بصورة رئيسة على الإسهامات ذات الطابع النظري والفلسفي التي بلورها الفكر في السودان وما يتصل بها والأسئلة المثارة حولها، مستفيدين قدر المستطاع من بدايات حركة النقد الفكري في السودان التي يمكن رصدها من أوجه متعددة تمثلت بإرساء قيم للحرية والحوار، والديمقراطية في فترات الحكم الديمقراطي التى أعقبت الثورات التي قام بها الشعب السوداني في تشرين الأول/أكتوبر 1964 وفي نيسان/أبريل 1985 وفي كانون الأول/ديسمبر 2018. وتتمثل أهم أهداف الدراسة بالآتي:

تتمثل مظاهر خصوصية الفكر العربي والإسلامي في السودان بكيفية اندماج الفكر العربي والإسلامي في البيئة السودانية سلميًا، وبطريقة تقبلُّ المجتمع وتجاوبه معه تجاوبًا فريدًا، ويؤيد ذلك تحليل التشكيلة الاجتماعية للمجتمع استنادًا إلى المعطيات التاريخية التي عكست التعايش والتمازج المستمر على مدى قرون.

ـ إعادة قراءة الأصول الثقافية في لحظة تشكلها الأولى، على نحو يساعد على تجديد فهمها وتقديم صيغة أكثر إحكامًا لإشكالية الحاضر أو خلق وعي يقرب منها، ومعرفة التكامل والتفاعل القائم بين البنى الاجتماعية والفكرية عبر سيرورتها التاريخية.

ـ الاطلاع على طبيعة الخطاب الفكري والثقافي المعاصر واستقراء المشاكل الفكرية التي انطوى عليها في مسيرته الحداثية في سياقها التاريخي، ومعرفة حدود معالجاته للمشكلات التي ظل يعانيها المجتمع السوداني منذ فجر الاستقلال.

ـ الوقوف على إسهامات بعض أبرز المنظرين في محاولة لاستكشاف أوجه الأصالة الإبداعية فيها، وتقديم آراء نقدية حيالها، لجهة تعميق الإشكاليات، أو إضاءة جوانب من الحياة الفكرية

وتحليلها وفق أساليب علمية. وهي المهمة التي ينتظر أن ينجزها المجتمع السوداني بعد نجاح ثورة كانون الأول/ديسمبر 2018.

وستخدم الدراسة المنهج التكاملي الذي يمكّنها من أن تقابل بين الاهتمامات المتعددة، والمشاغل، وبين تكوينات المجتمع ومؤسساته منذ لحظات التكوين الأولى وصولًا إلى الحقبة المعاصرة، لمعرفة العوامل الفعالة في مجرى تطور الأحداث في السودان.

وتقوم رؤية الدراسة على تأكيد أهمية البعد الفكري لمعالجة المشكلات التي يعانيها المجتمع في السودان، وهي مشكلات فكرية بالأساس، والانفتاح على وقائع الخطابات المختلفة. هذا إلى جانب التزام الدراسة بتأكيد أهمية تميز الخصوصيات الثقافية، والحضارية، والتاريخية التي تمتلئ بمضامين ثقافية واجتماعية خاصة. لذلك فإن عمليات التفاعل بين الثقافات، والحضارات، على مستوياتها كافة، تستدعي توافر المساحة النقدية الكافية بين الذات والموضوع، وإعادة إنتاج هذا التفاعل بحيث يكون موضوعًا لمعرفة الذات وهي تمارس وجودها من خلاله، وتنسج معه علاقات جديدة بفكرها.

أولًا: الخصوصيات الثقافية والأيديولوجيا

تتمثل مظاهر خصوصية الفكر العربي والإسلامي في السودان بكيفية اندماج هذا الفكر بالبيئة السودانية سلميًا، وبطريقة تقبُّل المجتمع وتجاوبه معه تجاوبًا فريدًا، ويؤيد ذلك تحليل التشكيلة الاجتماعية للمجتمع استنادًا إلى المعطيات التاريخية التي عكست التعايش والتمازج المستمر على مدى قرون، وهذه الحقيقة مهمة في نظر الدراسة لتبديد الاعتقادات الخاطئة التي وضعت العروبة موضع اتهام في نظر التيارات المتأثرة بنزعة الزنوجة في السودان من جانب الجنوبيين أولًا ثم تبعهم قلة من مثقفي الشمال[1].

تمثُّل السودانيين للفكر العربي والإسلامي حصل بطريقة أتاحت اندراج المكونات الثقافية المحلية في صميم بنيته التكوينية، حيث ظلت بعض المظاهر الثقافية التي ترجع إلى حقب سابقة على العروبة والاسلام، مثل اللغات الخاصة وبعض العادات، بادية في حياة الناس. ساعد على ذلك اتفاق «البقط» الذي وقعه عبد الله بن سعد بن أبي السرح مع عظيم النوبة قاليدوروت في سنة 652م[2]، هذه الاتفاقية تظهر تفردها وخصوصيتها كسابقة فريدة في التاريخ الإسلامي بكفالتها استقلالًا سياسيًا، ودينيًا، لمجموعات خارج ملة الإسلام، بل إنها اعترفت لها بكيان خاص، وفي إثرها تدفق العرب المسلمون إلى السودان بأعداد كبيرة فاستقروا وتخالطوا مع السكان المحليين وبخاصة في المنطقة الممتدة من البحر الأحمر شرقًا إلى النيل غربًا، وكانت بعض أجزاء هذه المنطقة موطنًا لهجرات عربية قديمة. تجدر الإشارة هنا إلى نجاح عبد الله بن عبد الحميد العمري

(1) عبد العزيز حسين الصاوي، **أزمة المصير السوداني: مناقشات حول المجتمع والتاريخ والسياسة**، ط 2 (القاهرة؛ الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2004)، ص 171.

(2) أبو العباس أحمد بن يحيى البلاذري، **فتوح البلدان**، حققه وشرحه وعلّق على حواشيه وقدّم له عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع (بيروت: دار النشر للجامعيين، 1957)، ص 331.

في توطيد نفوذ العرب السياسي تحت قيادته في أرض المعدن[3]. وبالتالي طريقة دخول الاسلام إلى السودان وانتشاره تمثل أحد أهم مظاهر الخصوصية.

ثم أخذت عمليات التفاعل والتمازج بين المجموعات المحلية والعرب البدو الوافدين في التعمق والتجذر الذي مكنت له النظم الثقافية المحلية السائدة. تجد إشارات إلى ذلك لدى بعض الكتّاب والرحّالة العرب، فيذكر ابن حوقل: «ومن سنَّة جميع السودان إذا هلك الملك أن يقعد ابن أخته، دون كل قريب وحميم من ولد وأهل»[4]، فنجم عن ذلك أن تولى العرب الوظائف السياسية والقيادية. كما ذكر الحسن الوزان سنة 1511م من واقع مشاهداته أن مظاهر الحياة وأساليبها في السودان توصف بالبساطة وعدم التعقيد [5]، شأنها شأن بساطة الأفريقي التي ذكرها ابن خلدون[6].

فوق كل ذلك، كانت هناك اختلافات بيئية أساسية في السودان الذي مثّل موطنًا جديدًا للعرب، الأمر الذي فرض عليهم سرعة الاستجابة تكيفًا مع ظروف محلية متنوعة. لقد أدت عمليات التمازج إلى ظهور مركّب فسيفسائي من الأقوام، والثقافات، واللغات، لا تزال تميز السودان الحالي، القاسم المشترك الأعظم بينها الدين الإسلامي والتحدث باللغة العربية. وتعدّ المنطقة الواقعة ما بين الخرطوم جنوبًا والدبة شمالًا أكثر المناطق التي تجسد عمق التفاعل والتمازج وشدته، وبخاصة خلال عصر الفونج (1504/1821م)[7] الذي شهد الحركة النشطة والمنظمة لنشر الإسلام في السودان من طريق الدعاة الذين وفدوا إلى السودان من كل أرجاء الوطن العربي، ويرجع إليهم الفضل في وضع الأسس الفكرية التي قامت عليها الدولة السنارية[8]، مع كون أولئك الدعاة لا يمكن تجريدهم من روح العلم وتقاليده في عصر انحطاط الثقافة العربية الذي يؤرخ لبدايته باحتلال بغداد 1258م، وقد تمثل هذه الحالة في حد ذاتها إحدى خصوصيات الثقافة العربية الإسلامية في السودان.

تظهر الحقائق السوسيولوجية والأنثروبولوجية هذه الخصوصية بكل وضوح من واقع حقيقة التمازج العميق ما بين مظاهر عروبية وإسلامية، وقيمها، وأنظمة الحياة المحلية القديمة. وبالنظر إلى تصنيف ماك مايكل للمجتمع الجديد فإن ناتج التمازج في مجموعتين كبيرتين[9]، هما مجموعة القبائل الجعلية ومجموعة قبائل جهينة، إلى جانب إقراره بأن السودانيين أنفسهم منتمون

---

(3) يوسف فضل حسن، **مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي** (الخرطوم: جامعة الخرطوم، 1989)، ص 7.

(4) أبو القاسم محمد بن علي بن حوقل، **صورة الأرض** (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1992)، ص 61.

(5) الحسن محمد الوزان الزياتي، **وصف أفريقيا**، ترجمة عبد الرحمن عبده حميدة (الرياض: جامعة محمد بن سعود، كلية العلوم الاجتماعية، 1984)، ص 557ـ 558.

(6) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** (بيروت: منشورات دار الكتاب اللبناني، 1958)، ج 5، ص 31.

(7) انظر تقديم: محمد النور بن ضيف الله، **الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان، بالهامش تفسير بعض الألفاظ العامية** لإبراهيم صديق أحمد، ط 4 (بيروت: المكتبة الثقافية، 1999)، ص 3.

(8) حسن مكي، **الثقافة السنارية** (الخرطوم: دار المركز الإسلامي الأفريقي، 1990)، ص 44.

(9) Harold A. McMichael, *A History of the Arabs in the Sudan*, 2 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1922), pp. 131-151.

إلى ما يتجاوز المئة قبيلة عربية، يمكننا تتبّع المظهر الاجتماعي والثقافي لعمليات التمازج التي حصلت في السودان وفق مقياس منهجي يستند إلى المحدّدَين الإسلامي والعروبي وتقصى طابع ظهورهما في مخرجات عملية التمازج من أكثر صورهما ظهورًا نزولًا إلى أدنى مستوى لهما يمكننا تحديد ست مجموعات أساسية.

تأتي قبائل جهينة على رأس تلك التقسيمات، فهي لا تزال قبائل بدوية تمارس حياة الرعي المتنقل، وبخاصة رعي الإبل، وتضم قبائل تتوزع في شرق السودان وغربه، من أهمها قبائل الشكرية ورفاعة في النيل الأزرق، وقبائل فزارة ودار حامد، وبني جرار، والزيادية، والبزعة، والشنابلة، والمعاليا، في كردفان وقبائل البقارة، والمحاميد، والكبابيش، والحمر، في كردفان ودارفور، فهذه المجموعة ما زالت محتفظة بطابعها البدوي وتخضع بصورة شبه تامة لسيطرة الكيانات القبلية، وتظل المؤثرات العربية لدى هؤلاء من بين جميع السودانيين أكثر ظهورًا.

تليها مجموعة القبائل الجعلية التي تعدّ نوبية مستعربة، فأخذت تمارس حياة الزراعة، أو تمارس حياة أشبه بالبداوة كلما توغلت من النيل ابتعادًا. وقد عكست هذه المجموعة درجة معتبرة من التمازج، وكان دورها في نشر الثقافة العربية أكبر[10] ، فأهم قبائل هذه المجموعة، الجعليون، والميرفاب، والرباطاب، والمناصير، والشايقية، والركابية، والجموعية، والجمع. توجد هذه القبائل ما بين «الخرطوم» و«الدبة» شمالًا وارتحل بعض منها نحو أجزاء من النيل الأبيض ممارسًا حياة الرعي والزراعة.

ثم إلى الشمال من المجموعة الجعلية توجد مجموعة الدناقلة، منتشرة ما بين «الدبة» جنوبًا والجندل الثالث شمالًا. وهي تعرضت للمؤثرات العربية، لكن ليس بالدرجة التي تضعها ضمن المجموعة الجعلية كما فعل هولت[11]، وقد أخذ بعض الدناقلة في التحول إلى حياة البداوة أو شبه البداوة منتقلين إلى كردفان حيث أصبحوا رعاة ومزارعين في آن، وأهم قبائل الدناقلة: البديرية، والطريفاب أو الطريفية، والحكيماب، والجوابرة. ولا يزال الدناقلة يحتفظون بلهجتهم المحلية التي هي لهجة من لهجات اللغة النوبية[12].

وإلى الشمال من الدناقلة توجد المجموعة المحسية التي اكتسبت طابعًا أكثر خصوصية وكانوا أقل تأثرًا من المجموعات السابقة، أو بمعنى أدَقّ كانت أكثر المجموعات محافظة على خصوصيتها، فحافظت على لغتها، وعلى أنماط حياتها الزراعية السابقة على الإسلام والاختلاط بالعرب، كما حافظت على بعض الأنماط الثقافية، مثل تغطية القبور بالحصى الأبيض أو وضع

(10) انظر: عبد المجيد عابدين، **تاريخ الثقافة العربية في السودان منذ نشأتها إلى العصر الحديث: الدين، الاجتماع، الآداب**، ط 2 (بيروت: المطبعة التجارية، 1967)، ص 31.

(11) P. M. Holt, *A Modern History of the Sudan, from the Funj Sultanate to the Present Day* (London: Weidenfeld and Nicolson; New York: Grove Press, 1961), p. 7.

(12) انظر: William Y. Adams, «Post-Pharaonic Nubia in the Light of Archaeology,» *Journal of Egyptian Archaeology*, vol. 52, no. 1 (December 1966), pp. 133-134.

أقداح مملوءة بالماء إلى جانب القبور. تضم هذه المجموعة المحس الأصليين، والسكوت، والفديجا، وهي توجد ما بين «رمة» وبالتحديد من «أبو فاطمة» حتى «المحرقة» شمالًا.

ثم تأتي مجموعة القبائل البجاوية في شرق السودان، على نمط متقارب أو شبيه بالمجموعة المحسية فظلت محتفظة بلغتها الخاصة ومظاهر حياتها إلى حد بعيد، ومن أكثر القبائل البجاوية تخالطًا في عمليات التمازج قبيلة الحدارية والأمرأر والبشاريين والهدندوا والبني عامر.

وأخيرًا المجموعة الزنجية التي يمكن أن نميز بين ثلاثة تقسيمات ضمنها انتشرت على مناطق السودان. في غرب السودان يعد «الداجو والتنجور والكيرا والكنجارة» من القبائل الأوائل التي سكنت دارفور وهم الآباء للقبائل التي تسكن دارفور حاليًا وهي الفور، البرتي، البرقد، الميدوب، المساليت، الفلاتة، الزغاوة، القمر، البرنو، القرعان... وغيرها. وهذه القبائل مسلمة ويتحدث معظمها اللغة العربية إلى جانب لغاتهم الخاصة وتوجد في مساحات شاسعة تمتد من أقصى شمال دارفور حتى بحر العرب في الجنوب.

ثم «الأنقسنا» التي تمركزت في الكتل الجبلية التي يمثل بعضها امتدادًا للأراضي الوعرة حتى الهضبة الحبشية ويعَدّون امتدادًا للكيان البشري المؤسس لدولة الفونج الإسلامية. ويعمل معظمهم في الزراعة ولا يعرف بعضهم اللغة العربية.

كما يوجد تجمع «النوبة» بجبال النوبة في جنوب كردفان وهم منعزلون إلى درجة أدت إلى تنوع اللهجات التي يستخدمونها في كل جبل من تلك الجبال. وتغلب عليهم الصفات الزنجية بصورة واضحة. وتشمل منطقة جبال النوبة مناطق الدلنج وكادقلي وتلودي ورشاد وغيرها، وبعضهم غير مسلمين ولا يتحدثون العربية[13].

ضمن هذه المجموعات الست يلاحظ ثراء التمازج الثقافي بين اللغة العربية، واللغات السودانية المحلية، وهو ما أكسب الثقافة السودانية تفردًا وخصوصية؛ مثلًا البجة «يتكلمون التبداوية في منازلهم ومجالسهم الخاصة، ولكنهم في المجالس العامة يتكلمون العربية»[14]. ويذكر أن بعض القبائل في غرب السودان كانت تتحدث البربرية مثل قبائل الطوارق، كما أن قبائل التنجور كانت تتحدث بلغة نوبية، بل هناك بعض القبائل في السودان الأوسط كانت تتحدث بلغة شبيهة بلغة النوبة والكنوز[15] بالتالي أصبحت معظم القبائل تتحدث العربية، إلى جانب لغاتها الخاصة. تنعكس أهمية هذا الأمر في أن العقل يُمثل وفقًا لعناصر الثقافة التي يحتك بها الإنسان أو يتعاطاها عبر وسيط اللغة.

حافظ هذا التنوع على درجة من التوازن في إطار الطرائق الصوفية، على عكس مستوى معيَّن من مستويات جدلية الوحدة والتنوع وديناميا‌تها في نمط الحياة داخل الطريقة. نهتدي في ذلك برواية ابن ضيف الله التي تقول: إن جماعة المحس كانت تأتي من دنقلا إلى الشيخ إدريس

---

(13) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن، **الشخصية السودانية: المكونات والمؤثرات والسمات** (الخرطوم: جامعة المغتربين، 2011)، ص 16ـ17.

(14) نعوم شقير، **تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته** (القاهرة: مطبعة المعارف، 1903)، ج 1، ص 105.

(15) McMichael, *A History of the Arabs in the Sudan*, p. 79.

بن الأرباب في العيلفون وتقيم عنده، وأن الشيخ الزين بن صغيرون قد بلغ عدد طلابه الألف طالب في الفقه والقضاء اضطلعوا بمهمة التعليم من دار الشايقية حتى منطقة جبل موية[16]، وشدت الرحال إلى الشيخ أرباب بن علي من دار الفونج إلى دار برنو[17]، ووصفت زاوية الشيخ عمار الصوفي بأنها ملأى بدواب أناس قدموا من مناطق نائية... وجلس الناس داخلها في حلقات متعددة شغلتها موضوعات مختلفة[18]. هذه الحقيقة لا تخفى على ملاحظة أي سوداني يرتاد زوايا الطرائق الصوفية وأماكنها بقدر ما يلاحظ التوافق القائم بين أشكال من التنوع القبلي، والجهوي، والعرقي. يلاحظ كذلك الاختلاف بين الطرائق الصوفية في الأذكار، والأوراد، وطرائق التعبير، وهو ما يؤكد أن داخل كل خصوصية توجد خصوصية وأن التنوع والاختلاف هو الحقيقة الملازمة للظواهر والتفاعلات التاريخية الكبرى التي شهدها السودان.

بالتالي أدت تلك التمازجات مع تفاوت إلى تكوين مجتمع جديد بمعنى الكلمة. إن الانشداد نحو الماضي بجذوره المحلية والعربية والتوليدات المختلفة الناجمة عن ذلك، أكسبت السودان بشكله الحالي خصائصه المميزة وهويته الذاتية بوصفه تشكلًا لأصول محلية وعربية. وبهذا يمكن تبديد كثير من الأوهام الأيديولوجية التي ترى الوجود العربي في السودان كأنما هو ظاهرة عرضية بل إن المجتمع الحالي هو ناتج تمازج ثقافي بين العرب والمجموعات السكانية المتعددة.

تتكشف لنا كذلك مظاهر هذه الخصوصية في جدل الفقهي والصوفي أو جدل الغيبي والعيني الذي هز الفكر العربي على نطاق واسع جدًا، لكن كانت له خصوصية في السودان تظهر في عملية تطور العقل، ونفضل شرحها من خلال استخدام مصطلح الصوفقهية الذي نعني به حقيقة التدامج القائم ما بين الفقه والتصوف، وبالتالي فإن دراسة تطور الصوفقهية قد يسهم في إضاءة جوانب مهمة من مكونات العقل، ولا سيما من زاوية تصوراته الدينية «عقل الاعتقاد»، وما ارتبط بمسألة الأسلمة من عوامل «عقل التاريخ» خلال عصر الفونج بوصفه نموذجًا أفضل لعمليات الدمج بين الفقه والتصوف. يوضح تطور جدل الفقهي والصوفي أنه كلما قل الاشتغال بالواقع ازداد دور الخيال وتضخم. ويلاحظ أنه في بدايات عصر الفونج كان قدر الواقع بمدى انسجامه مع مختصر خليل بن اسحق، كما هو مع الشيخ خوجلي والشيخ حمد بن مريوم في أطواره الأولى. تم الخروج جزئيًا عن مختصر خليل مع الشيخ أرباب الخشن، ثم تم الانتقال بمختصر خليل إلى عالم الزهد في الأطوار اللاحقة في تطور شخصية الشيخ ابن مريوم، ثم تأتي المرحلة الحاسمة التي يتم فيها تجاوز مختصر خليل كليًا عندما أعلن الشيخ حمد النحلان مقاطعته مختصر خليل إلى يوم القيامة، ليقول «فتحت باب الله وسديت باب المخلوقين»[19].

بناءً على ذلك أصبحت الشخصية التي اكتملت معالمها الفكرية والروحية، في ذلك المناخ، تقوم على إيمان عميق بالشطحات والمذهل، ومارست تجربة صوفية، يتوزعها شتات أفكار

---

(16) ابن ضيف الله، **الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان، بالهامش تفسير بعض الألفاظ العامية**، ص 18.

(17) المصدر نفسه، ص 31.

(18) المصدر نفسه، ص 118.

(19) المصدر نفسه، ص 61.

متناقضة في معظم الأحيان وبتلقائية تامة. ويوضح أن مثقف عصر الفونج، إن جاز التعبير، الذي يمثله الشيخ كان يدرك ما لا يدركه الآخرون، لا من طريق جدل، أو منطق مبني على مقدمات، ولا من طريق استقراء أو دراية بالتاريخ، وإنما عبر مكاشفاته ومجاهداته، التي لا تشرط أكثر من الخلوة، أو عبر حدسه الصوفي الذي يسمو فوق الحس وأدواته متموضعًا في العالم الإلهي، فلم يعد أمامه مستور أو محجوب أو مغيوب، كل ما ينطق به فهو حاصل بالضرورة[20].

أما التحديات التي واكبت هذه الخصوصية فتتمثل بمحاولة بعض النخب المؤدلجة القفز فوقها، وهو ما أدخل البلاد في أشكال صراع متعددة اتخذ بعضها واجهات ثقافية وبعضها واجهات أيديولوجية وإثنية وإن كانت الأرضية التي انطلقت منها جميعها أرضية سياسية تجد مبررها في واقع التخلف الاقتصادي والتردي التنموي يكشف عنها الجدل الكبير حول سؤال الهوية، بعض تلك النقاشات زادت الأمر تعقيدًا على تعقيده، بحسب زاوية النظر إلى أركان الهوية ومقوماتها التي تشمل الثقافة أو الدين أو الإثنية[21]، واستتبعتها مواقف دوغمائية تجاه تعدد الثقافات وتنوعها، وتزمّت بين دعاة العروبة والإسلام، والأفريقانية كانت له آثاره الكارثية على مستوى التجربة المعيشة نتيجة طرح الأسئلة الخاطئة.

عجز الخطاب السوداني عن تقديم نظرية معقولة تفسر مسائل التغير الثقافي والتفاعل الاجتماعي، فمعظم النظريات حول الموضوع دخلت عليه من زاوية تأكيد الهوية الذاتية، إذ لدى الإسلاميين والقوميين يتكشف التصور في تهميش التاريخ الثقافي السوداني السابق للإسلام والتماهي مع تاريخ الثقافة العربية الإسلامية.

تاريخيًا نشأت الدعوة إلى التمسك بالتراث العربي الإسلامي والتماهي معه بعد الاستقلال بتأثير أفكار النهضة العربية، ولاحظ بعض الكتاب أن الدوافع السياسية كانت هي وراء التمسك بعروبة السودان في الحقبة التي أعقبت الاستقلال[22]. قابلت ذلك دعوة إثنية من المجموعات المختلفة ثقافيًا انطلقت من الجنوب وامتدت بعد ذلك إلى أنحاء متفرقة من السودان[23]، يذكر فرانسيس دينق في كتابه **صراع الرؤى** أن الصراع في السودان صراع هويات، هويات جنوبية تدافع عن نفسها من هيمنة الهوية العربية وهجومها، ورأى أن التفاعل والاندماج بين هذه الثقافات في حمية هذا الصراع لا يمكن أن يحدث إلا إذا تخلى

(20) انظر: المصدر نفسه، ص 13.

(21) انظر: عبده مختار موسى، **مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 123 وما بعدها.

(22) الصاوي، **أزمة المصير السوداني: مناقشات حول المجتمع والتاريخ والسياسة**، ص 172.

(23) المصدر نفسه، ص 183ـ184.

الشماليون عن تصورهم لأنفسهم بأنهم عرب[24]، غير أن موقف دينق المشار إليه قبل أن تثوي خلفه مواقف أيديولوجية، وسياسية، هو صادر عن خلفية اجتماعية مسكونة بنزعات الإحساس بالتهميش الواقع من الشماليين على الجنوبيين من خلال تطور الدولة ومؤسساتها منذ الاستقلال، وهو ما أبقى الجنوب متأخرًا عن الشمال في أكثر من صعيد؛ فهو يمكن أن يوضع ضمن ردود الفعل على أوضاع اجتماعية وتاريخية، أظهرت التفافًا متصلبًا تجاه الخصوصية الذاتية في دعواتها إلى الإصلاح السياسي في السودان. لكنه في مثل هذه الحالة ربما تصبح الأفكار هوية منغلقة للأفراد والجماعات يتمترسون وراءها ويتعلقون بها ولا يترجمونها إلا في صورة صراع الآخر، أو احتوائه، أو قهره... إلخ وشكل هذا بالفعل ميدانًا رحبًا لاشتغال سلطة الهوية، وبخاصة بعد ظهور الأيديولوجيات العقائدية والتصادم بينها في ظل إطار السجال والتدافع السياسي والأيديولوجي بين التيارات الإسلامية والعلمانية.

إن فشل التجارب الديمقراطية يعود إلى الأحزاب والآليات الممارسة الديمقراطية من نقابات ومنظمات... إلخ، التي تأكد عدم قدرتها على تأسيس تجربة ديمقراطية، كما يُظهر تحليل موقف القوى السياسية من الحدث الانقلابي ضعف الإيمان بالديمقراطية في فكر النخب السياسية ووعيها.

وبالتالي معظم المعالجات التي قدمها الفكر السوداني لإشكالية الهوية الثقافية، كانت مرتكزة على منظور أيديولوجي ومربوطة بحاجات خطاب سياسي، وبالتالي مسألة توافر معالجة موضوعية بفكر حر ترد عليها قيود كثيرة، كما تحكمت سلطة الهوية في نتاجات العقل ومقارباته، وهو ما جعل معظم الإجابات التي قدمها الفكر السوداني حول واقعه لم تتجرد عن مواقف الهوية الخاصة، وبالتالي لم ترتب في معظمها غير الإحباط وزرع الفرقة والشتات وإذكاء الخلافات وضرب الوحدة الوطنية وانفصال الجنوب. ويكشف ذلك الحقائق التالية:

ـ عجز الخطاب السوداني عن تقديم نظرية معقولة تفسر مسائل التغير الثقافي والتفاعل الاجتماعي، فمعظم النظريات حول الموضوع دخلت عليه من زاوية تأكيد الهوية الذاتية، إذ لدى الإسلاميين والقوميين يتكشف التصور في تهميش التاريخ الثقافي السوداني السابق للإسلام والتماهي مع تاريخ الثقافة العربية الإسلامية، ولدى اليساريين ودعاة الأفريقانية يتركز الاهتمام باتجاه التوغل في أعماق التاريخ المحلي البعيدة لتدعيم صور الهوية إلى جانب التقليل من دور العوامل الإسلامية والعربية وتجاهلها في التكوين، هذا إلى جانب تصورات توليفية ترقيعية لدى الاتجاهات التقليدية الشعبية التي تأخذ من العربي الإسلامي مثلما تأخذ من المحلي الأفريقي والإنساني العام.

(24) فرانسيس دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ترجمة عوض حسن محمد أحمد (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1998)، ص 8.

ــ خطأ المفاهيم التى تمت مسايرتها في تكوين الفكرة عن الثقافة الذاتية، وعدم الفهم الواقعي لخصوصية الثقافة السودانية.

نؤسس ذلك على واقع الحال الذي يؤكد أن مشكلة الهوية في السودان برزت في مرحلة متأخرة بالنظر إلى واقع التعايش الذي كان سائدًا في السودان على مدى قرون، وأن الشعارات التي ظهرت في مرحلة النضال الوطني للتحرر من المستعمر مثل «السودان للسودانيين» و«وحدة وادي النيل»، لم تمتلئ ببطانة وجدانية تكرس لتأصيل الفرقة الثقافية والتمايز الإثنى بل إنها بدأت ببلورة اتجاه للهوية العربية الإسلامية في السودان، لم تنظر إليه المجموعات الأخرى نظرة خارجة عن واقع التسامح والقبول، ولم ينشأ وعي بمشكلة الهوية لدى المجموعات غير العربية أو الإسلامية، كما أكدت الحركة الوطنية ضد الاستعمار الإنكليزي في مختلف مراحلها صورًا داعمة لمسائل التعايش في السودان، إلى أن تحقق الاستقلال على أساس مشروع وطني تحرري التف حوله الجميع[25]، لم يتناقض في أي من أجزائه مع الشعور العربي الإسلامي الغالب.

ثانيًا: النخبة السياسية.. خلل المنهج وتناقض الخطاب

يجد الناظر في قضية صراع النخبة السياسية وتأثيره السلبي في تحقيق تطلعات الشعب في الحرية والديمقراطية والسلام، أن التجربة الوطنية في الحكم جاءت من البداية تجربة هشة مليئة بالتناقضات التي أصبحت سمة جوهرية ملازمة لها. انتهت التجربة الديمقراطية الأولى بسبب الصراع إلى تسليم الأحزاب مختارة السلطة للعسكر في 1958، وقيام الحزب الشيوعي بدعم الانقلاب العسكري على الديمقراطية الثانية في 1969 وانقلاب الجبهة الإسلامية على الديمقراطية الثالثة في 1989.

ما تقدم يوضح أن فشل التجارب الديمقراطية يعود إلى الأحزاب وآليات الممارسة الديمقراطية من نقابات ومنظمات... إلخ، التي تأكد عدم قدرتها على تأسيس تجربة ديمقراطية[26]. كما يُظهر تحليل موقف القوى السياسية من الحدث الانقلابي ضعف الإيمان بالديمقراطية في فكر النخب السياسية ووعيها؛ مثلًا الإجراءات التي قامت بها الأحزاب السودانية بحل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من الجمعية التأسيسية في سنة 1965 وما رافقها من جدل أهدر الكثير من قيم الممارسة الديمقراطية واحترامها، أو ما تقوم به لجنة إزالة التمكين بعد ثورة كانون الأول/ديسمبر2018 من مصادرات للأموال وفصل من الخدمة العامة بعيدًا من سلطة القضاء مهدر لقيم العدالة.

هذا إلى جانب بروز بعض الظواهر الشاذة مثل أن يكون حزبٌ جزءًا من الحكومة ويعارضها في الآن نفسه سواء في نسخة الحركة الشعبية مع المؤتمر الوطني، أو نسخة بعض الأحزاب السياسية مع نظام المؤتمر الوطني، أو في الحكومة الانتقالية بعد ثورة كانون الأول/ديسمبر

---

(25) Mohammed Omer Basher, *Revolution and Nationalism in the Sudan* (London: Rex Collings, 1974), pp. 125-138.

(26) حيدر إبراهيم علي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان** (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1996)، ص 50.

2018. الأمر وما فيه سلطة يديرها الفاعلون أنفسهم في إطار نظم مختلفة ولا يختلف في هذا ما توصف بأنها قوى طائفية، أو ما توصف بأنها قوى حديثة. أصبح المجتمع المدني مجالًا حيويًا للصراع والتنافس السياسي بهذه الدرجة أو تلك ويصاغ أيديولوجيًا لأجل السيطرة، سواء من جانب الخطاب الإسلامي والعروبي أو الخطاب العلماني والأفريقي، وبالتالي كانت الساحة السياسية هي صاحبة الدور الأكبر في التأثير في المجتمع بالنظر إلى الساحات الأخرى الفكرية والثقافية.

والعبارة الأنسب لتوصيف هذه الحالة في نظر الباحث هي «نهج الخلل» ونعني به صور وأشكال الخلل المركبة الملازمة لمناهج النخبة السياسية وطرائقها في التفكير على مر الحقب وإعادة إنتاجه على مستوى الفكر والممارسة. وتبدو مظاهر الخلل وأشكاله على مستوى الخطاب في تناقض الخطاب مع الواقع أو مع نفسه، مثلًا يدعو الخطاب إلى الوحدة ولم يتحقق سوى التشظي والانقسام، ناهيك بتجلياته المستجدة في عدم الالتزام بما ورد في الوثيقة الدستورية[27] بعد قيام ثورة ديسمبر 2018م في نواح متعددة، مثلًا في الوقت الذي كانت العدالة أحد الشعارات الأبرز للثورة تم تعطيل المحكمة الدستورية.

أو يدعو الخطاب إلى الحرية ويمارس الإقصاء والتسلط، ويظهر هذا الخلل على مستوى الممارسة، فالحوار الذي أُجري بين قوى الحرية والتغيير ـ التكوين السياسي الذي قاد الثورة ـ والمجلس العسكري الانتقالي بوصفهما شركاء في التغيير، أقصى قطاعات واسعة من قوى الثورة والمجتمع لم تشرَك في الحوار مثل لجان المقاومة وبعض الأحزاب وغيرها من التشكيلات الاجتماعية.

ثالثًا: النصوص والفكر النظري

سنتناول في هذا الجزء بعض الأطروحات النظرية التي قدمها الخطاب الفكري في السودان في سياق تجربة الحداثة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، بالوقوف على أفكار الزعيمين حسن الترابي والصادق المهدي بوصفهما من أبرز المنظّرين في ساحة الفكر في السودان وكان لهما تأثير نافذ في الساحة السياسية لأكثر من ستة عقود ولهما كثير من الأتباع.

انطلق كلاهما من مرجعية عربية وإسلامية. أراد حسن الترابي ملء الفجوة التي خلفها فكر النهضة العربية؛ وهي عدم الاهتمام بالواقع، فهو لا يرى مانعًا من الدعوة إلى حشد طاقات العلم الوضعي لتتوحد مع علم القرآن، وتسخيرها للرقي في الأرض نحو الحياة في الملأ الأعلى، والاستفادة من نتائج الأبحاث والدراسات العلمية بوصفها زادًا متجددًا في تفسير القرآن، وهو من خلال ذلك وضع إطارًا للتوحيد بين الماضي والحاضر والمستقبل، معتمدًا الدين بوصفه نظام عمليات التوحيد الشاملة لمختلف أوجه الحياة[28]. على هذا الأساس دعا حسن الترابي إلى منهجية توحيدية تقوم على حقائق العقل والإيمان، بعد أن حدد موقفه الفكري من عملية التديُّن: «وليس التدين إلا محاولة

(27) «الوثيقة الدستورية الانتقالية لسنة 2019م،» **الجريدة الرسمية لجمهورية السودان**، العدد 1895، ص 11.

(28) حسن الترابي، **التفسير التوحيدي** (بيروت: دار الساقي، 2004)، ص 28.

توحيد بين المثل الأعلى المنزل من السماء وواقع الابتلاء الظرفي القائم في الأرض»[29]. وبهذا انفتح الترابي على فضاء فكري جديد تجاوز أوجه التقليد وصنمياتها حينما قال «الخطر الكبير على حركة التجديد الإسلامي أن يئدها القديم... وتستبقي الصور القديمة دون تجديد فيما ينبغي أن يتغير ويتطور مما لا يثبته الدين على صورة واحدة عبر الزمان. ومن ثم تنقلب كثير من الحركات الناشئة إلى حال محافظة بل إلى رجعية تاريخية»[30]. ولكن مع ذلك تجده يلتمس له مقاربة تراثية فيقول مثلما سخر السلف الثقافة اليونانية لشرح الدين وفهمه يمكن تسخير الثقافة العلمية الحديثة والاستفادة منها[31].

بينما تبدو محاولة الصادق المهدي ليست أكثر من إعادة إنتاج إشكالية فكر النهضة العربية، عندما يقول في فاتحة كتابه **نحو مرجعية إسلامية متجددة**: «الفكر الإسلامي اليوم مواجه بتحديات جمة. أخطرها الرؤى التي تضحي بالمستقبل من أجل الماضي، والرؤى التي تضحّي بالماضي من أجل المستقبل. كان موقفي الاجتهادي ولا زال هو التطلع لمستقبل له وفاء أو وفاء له مستقبل»[32] فبدا الصادق المهدي غير مكترث للواقع، وبالتالي إننا نواجَه بخطاب يعيد طرح الإشكالية بصيغة طرحها نفسها قبل قرن من الزمان أو أكثر، لربما كان ذلك ليس نتيجة للوفاء للأصول فقط، بل لتماثل الشروط أيضًا التي أبرزت هذا الطرح نفسه، ففي الماضي كان الاستعمار جاثمًا على صدر المجتمع المسلم والعربي وما صحبه من تحديات، وفي الحاضر الاستعمار حاضر بهيئته الإمبريالية التي استخدمت أدوات أكثر كفاءة بفرض الهيمنة على المجتمعات العربية والإسلامية وإبقائها على حالها من التبعية والتخلف، وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، التي أفرد لها الصادق المهدي حيزًا طويلًا في مقدمة كتابه المذكور إن لم نقل إنها مثلت المقدمة الضرورية التي أوحت بفكرة الكتاب نفسها.

تظل الحداثة بوصفها حركة الذات في صناعة تاريخها الخاص وإبداع تجربتها المتميزة، هي الغائب الأكبر في فكر المنظّرين العرب والمسلمين، ويرجع ذلك إلى أن الخطاب السائد ارتهن إلى النصوص والأيديولوجيا، بالتالي لم يميِّز بين الحداثة بوصفها حركة فكرية إبداعية وبين التحديث بوصفه أحد أبعادها أو تجلياتها المادية.

(29) حسن الترابي، **منهجية التشريع الإسلامي** (الخرطوم: دار الفكر، 1989)، ص 13.

(30) المصدر نفسه، ص 333ـ334.

(31) المصدر نفسه، ص 14.

(32) الصادق المهدي، **نحو مرجعية إسلامية متجددة: متحررة من التعامل الإنكفائي مع الماضي والتعامل الإستلابي مع الوافد** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص 3.

ويلاحظ هنا اختلاف الصادق المهدي مع حسن الترابي على أقل تقدير في موقفه من اجتهادات الأئمة الأربعة، يدعو الصادق المهدي صراحة «أن اتباع الخلف لاجتهادات السلف مطلب معرفي لأن السلف انطلقوا من الوحي المطلوب اتباعه دينًا»[33]، بينما المطلب العلمي الحقيقي هو اجتهاد الناس في أي زمان انطلاقًا من المصادر نفسها، أي من النص المؤسس «نص التمثُّل» القرآن أو السنّة أو كلاهما، وعلى خلاف ذلك لم تكن للتراث إلزامية في نظر حسن الترابي الذي ميز بين الدين الحق، والدين الكسب.

إن وضع السودان الجغرافي والمناخي المتميز جعله يضم مجموعات سكانية على درجة كبيرة من التنوع في نواح كثيرة، وأفسحت السوسيولوجيا مجالاً للتفاعل الدينامي بين ظواهر قديمة وحديثة في تركيب البنية الاجتماعية أسست بطريقة ما لرسوخ معطيات جدلية الوحدة والتنوع في المخيال الاجتماعي.

ويرى حسن الترابي أن التحديث هو بمنزلة الامتحان والابتلاء الذي لا يمكن تفاديه لما له من قوة دفع وقدرة على اختراق الحجب كافة، فأصبح التكيف معه فرضًا شرعيًا في نظره لأنه تكيُّف مع الحياة وسعي من الإنسان للانتفاع بنعم الله. بينما لم يقدم الصادق المهدي نظرية خاصة تعالج إشكالية التراث والحداثة، بل اكتفى بالسير ضمن موقف التوفيق بين التراث القديم والحداثة الوافدة، إذ اجتهد كثيرًا في معاينته للتراث بطريقة تعليمية دقيقة فتوصل إلى أطروحة التأصيل بلا انكفاء من دون أن يوضح هذه الطريقة بأكثر من محاولة شرح أسباب الركود في الفكر العربي والإسلامي الداخلية والخارجية التي انتهت إلى التقليد، والاستبداد، والانكفاء، والاستعمار. في مقابل ذلك يذكر أطروحة التحديث بلا تبعية قائلًا إن الحداثة التي عمت أوروبا حققت لها تفوقًا علميًا وتكنولوجيًا وسياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا مكّنها من إخضاع العالم لسيطرتها، من دون أن يتعمق في أسباب انبعاث الحداثة لدى تلك المجتمعات أكثر من إشارته إلى أنها استمدت كثيرًا من عناصرها ومكوناتها من الحضارة الإسلامية[34].

وبالتالي تأتي قيمة أفكارهما وأهميتها، من انخراطها في الجدل السياسي والوضع التاريخي للبلاد، وحاولت النظر لشأنها المحلي في ضوء البعد الإنساني العام وإن كان ينقصها توظيف عدة مفاهيمية رصينة لإغناء الساحة التنظيرية للفكر في السودان.

ويرى الباحث في شأن الرهانات المستقبلية للخطاب المعاصر أهمية الربط بين محورين أساسيين: الأول محور الذات المستقلة وتميزها الحضاري، والثاني محور الحداثة والتطور المعاصر وإن كانا في نهاية المطاف يعبّران عن حقيقة واحدة مركبة اقتضى التوضيح تميزهما.

(33) المصدر نفسه، ص 21.

(34) المصدر نفسه، ص 30.

في محور الذات المستقلة وتميزها الحضاري نرى إمكان الحديث عن الأصول التي يقوم عليها الخطاب بوصفها عوامل هوية؛ من بينها التراث، لأن قراءة النصوص وتمثلها لم تحقق إضافة وابتكارًا بقدر ما أنها كانت مدفوعة أكثر إلى المحافظة على الهوية، بينما المطلوب تحقيق معنى المغايرة والاختلاف مع جميع القراءات السابقة بوصفها نصوصًا أنتجها بشر، ويتطلب منا ذلك تمثل القرآن لمواجهة متطلبات الواقع، وابتداع حلولنا نحن لمشاكلنا. فالقرآن هو نص مؤسس غير موقوف على زمان محدد أو مكان محدد، بل يمكن تمثله في كل الأزمنة والأمكنة.

ومن جهة محور الحداثة والتطور المعاصر، ظلت حداثتنا هي حداثة السوق والاستهلاك، أما حداثة المعرفة والإنتاج فلم تشق الطريق إلينا. لهذا تظل الحداثة بوصفها حركة الذات في صناعة تاريخها الخاص وإبداع تجربتها المتميزة، هي الغائب الأكبر في فكر المنظّرين العرب والمسلمين، ويرجع ذلك إلى أن الخطاب السائد ارتهن إلى النصوص والأيديولوجيا، بالتالي لم يميِّز بين الحداثة بوصفها حركة فكرية إبداعية وبين التحديث بوصفه أحد أبعادها أو تجلياتها المادية.

استخلاصات ونتائج

ـ إن وضع السودان الجغرافي والمناخي المتميِّز جعله يضم مجموعات سكانية على درجة كبيرة من التنوع في نواح كثيرة، وأفسحت السوسيولوجيا مجالًا للتفاعل الدينامي بين ظواهر قديمة وحديثة في تركيب البنية الاجتماعية أسست بطريقة ما لرسوخ معطيات جدلية الوحدة والتنوع في المخيال الاجتماعي. فإن كان المجتمع في مرحلة ما من تطوره حافظ على وحدته على أساس حب الشيخ وسلوك الطريق، فإن خطابًا جديدًا يستوعب إشكاليات السودان الحالية وقضاياه المصيرية ممكنٌ وتتحقق معه الوحدة المنشودة جنبًا إلى جنب مع الإبقاء على التنوع، وهي المعادلة الحرجة التي ظل الفكر السوداني يتحرك فيها جيئة وذهابًا منذ الاستقلال، لكن التناكف بين النخبة السياسية جعل من قضية الهوية أيديولوجيا مزقت نسيج الوحدة.

ـ يعَدّ الدين الإسلامي دين الأغلبية، إلى جانب وجود الديانة المسيحية والديانات المحلية واللادينيين، وتعَدّ اللغة العربية لغة الأغلبية إلى جانب وجود اللغات المحلية واللغات الخاصة، والتوليدات المتنوعة التي تنتج من التفاعل المتصل بين هذه التكوينات أكسب المجتمع خصوصيته.

ـ إن نهج فكر المستقبل لا ينطلق عبر تطبيق تجارب الآخرين واستنساخها، وإنما يكون عبر تجربة إبداعية فريدة منبثقة من الظرف المعيش، وقادرًا على إرساء نسق متجدد للمعرفة وسياق ملائم للمكونات الفعلية للمجتمع وعلى استخدام مناهج أكثر فاعلية أو يطورها لتحديد المشكلات التي يعانيها المجتمع ومعالجتها عبر فكر حر إبداعي خلّاق يتجاوز الوثنيات الأيديولوجية، ومن ثم إمكان ولادة المجتمع الحديث الذي لا يعبّر إلا عن نفسه التاريخية وشروطه الذاتية، مستخدمًا ما شاء من الأدوات والطرائق والأساليب في بحثه لصنع حداثته.

سيظل الصراع من أجل نقد الفكر في السودان مستمرًا وسيصبح ساحة حيوية جدًا للصراع والجدل العلمي والأكاديمي من جهة، والصراع السياسي والأيديولوجي من جهة أخرى، وسيمثل واحدة من أكبر المعارك في الفكر التي تحتاج إلى جولات وجولات ولا يمكن رهن مسار تطورها

بمرحلة معينة أو باختيارات فكرية وأيديولوجية محددة، ما لم تؤخذ الحقائق التالية بالجدية المطلوبة:

أولًا، ضرورة إحداث التغيير الجذري في الرؤى والمفاهيم والوسائل والأساليب، وإحداث الثورة الفكرية التي تدور رحاها في العقول، وتتحرر النخب السياسية من أوهامها الأيديولوجية ونخبويتها لمصلحة الشراكة وتحمّل المسؤولية بين جميع الفاعلين. إن بناء الوطن مسؤولية الجميع لا مهمة تقوم بها فئة دون الآخرين.

ثانيًا، إعادة قراءة النظريات المنتجة كافة، والتفكير في ما لم تفكر فيه فالديمقراطية، والحرية، والعدالة والسلام هي أفق يتخلّق ويتشكل بالتفاعل والتبادل بين مختلف الفاعلين وممارسة النقد بمختلف صيغه.

ثالثًا، تحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف المكونات الوطنية وتوافر إرادة صلبة ترصف عمليات البناء الوطني وتجمع الأشلاء التي بعثرها الزمن برأب الصدع وتضميد الجراح.

رابعًا، إقرار الاختلاف والتمايز والتنوع على أنه شرط للعيش المشترك الذي يكفل الحقوق والمساواة بين الجميع بلا تمييز.

خامسًا، ضرورة فتح مجال جديد للدراسة يتمثل بتفكيك سلطة الهوية الحاكمة للعقل وإنتاج الفكر بعامة في مختلف المجالات: الفكر والسياسة والأيديولوجيا وغيرها بما يتيح إمكانًا أكبر للنظر في معالجة المشاكل وإبداع الحلول لها باتباع المنهج العلمي، لا ببقائها رهينة سلطة الهوية تعاد قراءتها في ضوء المصالح الضيقة والخاصة.

سادسًا، الحفاظ على مساحات الحرية والديمقراطية وتعزيزها، وتحرير الطاقات لإحداث الإصلاح الفكري والمؤسسي.

سادبعًا، نقد مظاهر الخلل وتفكيك مصادره المختلفة بإرساء ممارسات عقلانية راشدة وفق الآليات الديمقراطية □

الديمقراطية الفلسطينية في السياق الاستيطاني الاستعماري

وليد سالم(*)

معهد جامعة القدس للدراسات والأبحاث، ومدير تحرير مجلة «المقدسية» الصادرة عن الجامعة.

مدخل

ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية في ظل استيطان استعماري وغياب الدولة؟

كان الرائج في التفكير السياسي الفلسطيني لدى منظمة التحرير الفلسطينية عند نشوئها أن التحرير الكامل لكل فلسطين سيأتي من الفدائيين من الخارج، وأن لا ديمقراطية في حركة التحرر الوطني التي تستند إلى الكفاح المسلح لإنهاء الاستيطان الاستعماري في فلسطين. ورأى هذا التفكير أن الديمقراطية تأتي في مرحلة لاحقة تكون فيها العامل الرئيس في تأسيس النظام السياسي للدولة الفلسطينية المحررة على كامل التراب الوطني الفلسطيني. في تلك المرحلة كان الحديث يدور عن «الشرعية الثورية» و«شرعية البنادق» كمصدر يمنح صلاحية اتخاذ القرار باسم الشعب، لا الشرعية الانتخابية المتأتية من صناديق الاقتراع. هذا علمًا أن الفصائل والاتحادات الشعبية كانت تعقد انتخاباتها الدورية لتجديد قياداتها وحيويتها رغم ذلك الشعار. كما أن تجربة الداخل الفلسطيني سواء في الضفة والقطاع أو حتى داخل «إسرائيل» قد تضمنت الديمقراطية الانتخابية على المستويين الشعبي والمدني منذ حقبة السبعينيات من القرن الماضي.

بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي (اتفاق أوسلو) عام 1993، والاتجاه لبناء دولة فلسطين على حدود عام 1967 بدلًا من فكرة التحرير الشامل لكل فلسطين، انطلق نوع جديد من الدراسات الفلسطينية التي ساهم الكاتب فيها، بدءًا من مؤتمر مركز بانوراما الأول حول الديمقراطية في فلسطين عام 1993[1]، فراح بعض يفسر الديمقراطية الفلسطينية على أنها ديمقراطية متجسدة في الشعب الذي يقرر بملء حريته الكفاح من أجل تحرير بلده، وذلك

(*) البريد الإلكتروني: walidsociety@gmail.com

(1) وليد سالم، «تحديد ماهية الديمقراطية الفلسطينية،» ورقة قدمت إلى: **المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية: الوقائع الكاملة** (القدس: بانوراما ـ المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة، 1994)، ص 364ـ 373.

بخلاف الديمقراطيات في الدول المستقرة حيث تتجسد الديمقراطية في الدولة[2]، وراح بعض آخر يتفحص التاريخ الفلسطيني مجددًا ليجد أنه تاريخ قام على ثلاث ركائز ديمقراطية هي التعددية والمشاركة والانتخابات، وذلك منذ تشكل الجمعيات الإسلامية المسيحية عام 1919، ثم تكرر في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية حيث تُجرى انتخابات داخل الفصائل لانتخاب قياداتها، كما يتشكل المجلس الوطني الفلسطيني وفق عملية ديمقراطية نسبية تتشكل من ممثلي الفصائل، وممثلي الجوالي والاتحادات الشعبية المنتخبة، عوضًا من أن المجلس يضيف عددًا من المستقلين لعضويته بالانتخاب[3]. واستعاد آخرون تجربتَي انتخاب المجلس الوطني عام 1948 والمجلس التشريعي عام 1963 وكلاهما في غزة كتجربتين ديمقراطيتين[4]، وذهب البعض لاستعادة دور الفلسطينيين في بناء المواطنة العثمانية من خلال مجلس المبعوثان عام 1876، وعام 1908[5]، هذا في وقت راح بعض آخر يحلل أن الوضع الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو أصبح مزيجًا لمهمتين هما التحرر الوطني، والثانية البناء الوطني والديمقراطية والانتخابات في صلبها[6] (الشقاقي في دراسات متعددة على سبيل المثال)، ورأوا في نظام الانتخابات التي جاء في اتفاق أوسلو بوصفه مدخلًا إلى ديمقراطية انتقالية تحضر للدولة[7]، وحلل آخرون الديمقراطية الفلسطينية في إطار النظام السياسي الفلسطيني وتوزيع المهمات بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية في إطاره[8]، وناقش وليد سالم طبيعة هذه الديمقراطية بين كونها «ديمقراطية انتقالية» ضمن ولاية متفق عليها مع «إسرائيل» أو كونها «ديمقراطية انتقالية ضمن ولاية مفروضة من «إسرائيل»[9]. وراح بعض ثالث يبحث في المواطنة والمجتمع المدني وحالتهما في فلسطين في

(2) المصدر نفسه، وسري نسيبة، **الحرية بين الحد والمطلق** (لندن: دار الساقي، 1995).

(3) إبراهيم أبو لغد [وآخرون]، **الانتخابات الفلسطينية** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1993).

(4) محمد خالد الأزعر، **حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين** (عمّان: دار الشروق، 1998).

(5) خيرية قاسمية، «روحي الخالدي: 1864ـ 1913،» في: **الموسوعة التربوية الفلسطينية**، إشراف يحيى جبر (نابلس: الدار الوطنية للطباعة والنشر والتوزيع، 1996)؛ وليد سالم، «يوسف ضياء الخالدي وروحي الخالدي: المفكران العثمانيان،» في: وليد سالم، محرر، **فكر الحداثة في فلسطين: مساهمات في تاريخ الثقافة** (القدس: مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع، 2012)، ص 97ـ 135.

(6) انظر دراستان لـ: خليل الشقاقي: **الانتخابات الفلسطينية الأولى: السلوك الانتخابي والنتائج** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1997)، و**التحول نحو الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام والبناء الوطني** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1996).

(7) إياد البرغوثي، «النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية،» في: **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، 1997).

(8) انظر: جميل هلال: **الدولة والديمقراطية** (رام الله: مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996) و**النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية** (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، 2006). انظر أيضًا: موسى البديري [وآخرون]، **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، 1996).

(9) وليد سالم، **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، 2000).

غياب الدولة[10]. وقام سالم لاحقًا بالتمييز من خلال 3 دراسات لاحقة بين ديمقراطية مجتمع مدني سادت في فلسطين بين 1919 وحتى 1993 نشأت واستمرت في غياب الدولة، وتحولت بعد أوسلو إلى ديمقراطية انتقالية خلقت مسارًا نحو الديمقراطية لم يتحول بعد إلى عملية (Process)، وهو ما يجعل أبواب المستقبل مفتوحة على كل الاحتمالات الواقعة بين التحول إلى ديمقراطية كاملة أو الانهيار الكامل للمشروع الوطني الفلسطيني نتيجة سطوة المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي وما بينهما من احتمالات متعددة بعد نشوء الدولة الفلسطينية، إن نشأت[11] بالتعقيب على الدراسات المذكورة أعلاه، يجب التنويه أن هذه الدراسات قد ركزت على الأراضي المحتلة عام 1967، وواقع ومستقبل النظام الديمقراطي المحتمل فيها وفي منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يتم التطرق إلا لمامًا إلى التجربة الديمقراطية للشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة عام 1948، وتجاوزت أغلبية هذه الدراسات إطار التحليل الاستيطاني الاستعماري على كل فلسطين وطابعه الاقتلاعي الإحلالي الذي كان قائمًا لدى نشوء منظمة التحرير الفلسطينية[12]، واستبدلته بنظرة تقول بشرعية «إسرائيل» في حدود عام 1948، ممزوجة مع الكفاح ضد الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ضمن إطار من التفاؤل الذي عكسته بعض هذه الدراسات بأن عملية المفاوضات السياسية التي بدأت مع توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 ستفضي إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 أرادت لها هذه الدراسات أن تكون دولة ديمقراطية، وهو تفاؤل أظهرت الوقائع اللاحقة أنه لم يكن صحيحًا.

أولًا: الأطروحات النظرية حول الديمقراطية وما ينطبق منها على فلسطين

تجمع المنظورات المختلفة حول الديمقراطية، على أنه من أجل اكتمال الديمقراطية في نظام الحكم، هناك ضرورة إلى وجود شعب (ديموس) يعيش معًا فوق أرض واحدة ويقوم بانتخاب

(10) كل دراسات مؤسسة مواطن في تسعينيات القرن الماضي. انظر أيضًا: وليد سالم، «ملاحظات منهجية حول المجتمع المدني،» مجلة **كنعان**، العدد 66 (تموز/يوليو 1995)، و«المواطنة في فلسطين، مشكلات المفهوم والإطار،» **مجلة السياسة الفلسطينية**، العدد 14 (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1997)، ص 6ـ 32، وعزمي بشارة، **مساهمة في نقد المجتمع المدني** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، 1996)، انظر أيضًا دراسات متعددة في تلك الحقبة: جورج جقمان [وآخرون]، **حول الخيار الديمقراطي** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، 1993)، و«نظرة نقدية لدور المعارضة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني في المرحلة الراهنة،» **الحياة**، 26/10/1994.

(11) وليد سالم، **المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية: نحو علاقة تكاملية** (رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، 1999)، انظر أيضًا: Walid Salem, «Democratization in Palestine: From Civil Society Democracy to a Transitional Democracy,» in: Elizabeth G. Matthews with David Newman and Mohammed S. Dajani Daoudi, eds., *The Israel - Palestine Conflict* (London: Routledge, 2011), and Walid Salem, «Civil Society in Transition: The Case of Palestine,» in: Golan Galia and Salem Walid, *Non- State Actors in the Middle East: Factors for Peace and Democracy* (London: Routledge, 2014).

(12) انظر مثلًا: فايز صايغ، **الاستعمار الصهيوني في فلسطين** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1965).

ممثليه من خلال عملية اقتراع حرة ونزيهة. وهذه ليست حالة الشعب الفلسطيني حيث ما زالت أغلبية الشعب الفلسطيني مكوَّنة من اللاجئين المقتلعين من بلادهم الذين يعيشون خارج فلسطين. ومع ذلك يمكن المحاججة بأن تشتت الديموس بين الوطن والخارج لا يمنع إمكان نشوء شكل من ديمقراطية المجتمع المدني كما حصل في التاريخ الفلسطيني 1919ـ 1994، وآخر من الديمقراطية الانتقالية في جزء من الوطن كما حصل مع تشكُّل السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، كما لا يمنع نشوء ديمقراطية مجتمع مدني بين مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في أماكن اللجوء ولدى الجوالي الفلسطينية في العالم، التي يمكن أن تتخذ أشكالًا ثلاثة فرعية وفق هذه الورقة:

أول هذه الأشكال هو «الديمقراطية الانتقالية» التي نشأت بعد اتفاق أوسلو على أجزاء من الضفة وغزة، وذلك كحالة نشأت عن اتفاق تعاقدي تم مع «إسرائيل» والمجتمع الدولي الغربي، وقد فهمت هذه الديمقراطية فلسطينيًا على أنها مرحلة انتقالية من الاحتلال إلى الاستقلال، أي مرحلة يتم فيها تنمية مؤسسات البناء الوطني على طريق الاستقلال. هنا يجب التنويه إلى ضرورة التمييز بين هذه الديمقراطية الانتقالية، وبين مفهوم «الانتقال إلى الديمقراطية» السائد في الأدبيات النظرية، الذي يعالج الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية[13]. ففي حالة فلسطين فإن المقصود هو الانتقال من الاحتلال إلى الاستقلال والدولة، وليس الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية.

في هذا الإطار يتم الحديث من بعض الكتّاب[14] عن تشابه حالة المرحلة الانتقالية في فلسطين مع حالة تيمور الشرقية التي خضعت للاستعمار البرتغالي حتى عام 1975، وتلى ذلك احتلالها من جانب إندونيسيا حتى عام 1999 بدعوة من حزب بوديتي التيموري الشرقي الذي كان مؤيدًا لاندماج البلد في إندونيسيا. في عام 1999 وضعت البلد تحت وصاية الأمم المتحدة التي أنشأت فيها مجلسًا وطنيًا استشاريًا مكونًا من 11 من المواطنين المحليين و4 من الأمم المتحدة نحو الاستقلال الذي تم عام 2002. يختلف الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عن الاحتلال الإندونيسي لتيمور الشرقية بأن **الأول** هو ذو طابع استيطاني استعماري اقتلاعي إحلالي بدأ منذ أربعينيات القرن التاسع عشر (المستعمرات الأولى التي أنشأها موشي مونتفيوري في فلسطين في تلك المرحلة) ولا يزال مستمرًا، وليس بنيته بعد مرور 190 عامًا على بدئه حتى الآن التنازل عن أرض فلسطين، كما يوجد اختلاف في تفاصيل المرحلة الانتقالية. ففي تيمور الشرقية حكمت الأمم المتحدة برئاسة مبعوثها سيرجيو دي ميللو البلاد خلال سنوات المرحلة الانتقالية الثلاث ولم تجرِ انتخابات، أما في فلسطين فقد كانت العملية الانتقالية أكثر ديمقراطية حيث انتخب مجلس تشريعي ورئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية التي طالت منذ عام 1994 وحتى اليوم. وأخيرًا في تيمور الشرقية طلب حزب محلي ضم البلاد إلى إندونيسيا عام 1975، في حين استُعمرت فلسطين من جانب الصهيونية من دون رضى أهلها أو حتى

---

(13) Dankwart Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,» *Comparative Politics Journal*, vol. 2, no. 3 (April 1970), pp. 337-363.

(14) Diana Greenwald, «Pathways to Self- Rule: Occupation, Resistance, and State- Building in Palestine and Timor-Leste,» (Dissertation, University of Michigan, 2017), <http://www.deepblue.lib.umich.edu>.

جزء منهم. في المقابل فإن المشترك بين الحالتين هو بناء المؤسسات الوطنية كتقدمة للاستقلال اللاحق، وهو ما لم يتم في الحالة الفلسطينية التي بنت المؤسسات، ولكن بناءها لم يترتب عنه استقلال وطني، وذلك بخلاف الصهيونية التي بنت المؤسسات ثم نجحت في إقامة الدولة بعد ذلك على حساب الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني.

أما **ثاني** هذه الأشكال فهو الديمقراطية في حركة التحرر الوطني وهو حقل غير مبحوث في الأدبيات النظرية أيضًا، حيث إن اعتماد الديمقراطية في حركات التحرر الوطني كفيل بتعزيز المشاركة فيها من طرف الشعب الخاضع للاستعمار، وهو ما يؤدي بدوره إلى تقوية حركة التحرر الوطني وبث الحيوية في عروقها عبر التجديد الدوري لقياداتها وانضمام دماء جديدة وقطاعات شبابية إليها. في الحالة الفلسطينية يعني ذلك دمقرطة منظمة التحرير الفلسطينية عبر اعتماد نظام الانتخابات لكل هيئاتها حيثما كان ذلك متاحًا، وتنظيم آليات المشاركة بين المتعددين والانتخابات والشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة في الاتحادات والهيئات كافة المرتبطة بالمنظمة.

يتضمن هذا الشكل أيضًا النظر إلى عمليات الدمقرطة داخل مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات من أجل تعزيز الكفاح الوطني والبناء الوطني بينها، وهنا يمكن المرء أن يجد أن ممارسة الديمقراطية قد استمرت على مستوى المجتمع المدني بين الفلسطينيين الباقين داخل بلادهم بعد نكبة عام 1948 حيث تجسدت ممارسة هذه الديمقراطية في الاتحادات الطلابية والأجسام الطلابية الفلسطينية في عقر دار الجامعات الإسرائيلية، وفي انتخابات المجالس المحلية، وفي تأسيس اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية عام 1974، وتأسيس لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في الداخل عام 1982[15]، وفي انتخابات الأحزاب الفلسطينية في الداخل وهكذا. بين جموع اللاجئين في الخارج كانت هناك انتخابات الفصائل والاتحادات الشعبية مندمجة مع عمليات التنمية وتعزيز الصمود من خلال مؤسسة صامد التي كانت تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها، وفي الأراضي المحتلة عام 1967 خيضت الانتخابات البلدية والطلابية والنقابية العمالية والمهنية وتشكلت بالمشاركة بين الفصائل والشخصيات الوطنية الجبهة الوطنية ولجان التوجيه الوطني، ولاحقًا شهدت الانتفاضة الأولى عام 1987 أوسع مشاركة شعبية ديمقراطية في الكفاح من أجل الحرية والاستقلال. وبين جوالي فلسطين في العالم تشكلت هيئات الجوالي الفلسطينية عبر الانتخابات، وهكذا عملت جميعًا على أجندتين متداخلتين: **الأولى**، هي التحرر الوطني بما يشمل حفظ وبناء الهوية الوطنية والثقافة الوطنية والتنمية المستقلة والكفاح الميداني من الهيئات الشعبية والتمثيلية على المستويات القانونية والميدانية والسياسية والتنموية والاعلامية والمعرفية. و**الثانية**، هي البناء الوطني، أي بناء الإنسان والمؤسسات على اختلاف أنواعها بما يتداخل مع مهمات التحرر الوطني.

---

(15) محمود محارب، **لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل: نحو قيادة وطنية موحدة** (القدس: مركز المعلومات البديلة، 1998).

ثالث هذه الأشكال هو ما يطلق عليه اسم «الجيوب الديمقراطية» (Democracy Enclaves) في الأدبيات الجديدة عن الديمقراطية[16]، حيث إن هذه الجيوب قابلة للتشكل حتى في ظل أنظمة استبدادية، ومنها حركات اجتماعية ومدنية، وزارات ذات نفَس تشاركي مع المجتمع، وجهاز القضاء الذي ربما لا يخضع للاستبداد ويواجهه، ومنظمات مجتمع مدني ومحلي. وبحسب جيللي تنشأ هذه الجيوب إما بتدخل خارجي، وإما في سياق الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية وإما على العكس، وإما في سياق تحقيق استقرار نظام الحكم الاستبدادي حيث تنشأ جيوب ديمقراطية مستقرة تزعزع وتقلق راحة النظام الاستبدادي بصورة دائمة كأجهزة القضاء مثلًا[17]. هذا ويمكن تطبيق نماذج جيللي الثلاثة على فلسطين المحتلة عام 1967. فقد نشأت هنا منظمات لتعليم وتنمية الديمقراطية بتدخل خارجي عبر التمويل وما ترتب عن ذلك من نشوء نخب فلسطينية معولمة[18]، كما نشأت منظمات انتقالية ولكن في سياق العمل للانتقال من الاحتلال إلى الاستقلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 مثل الحراكات الشبابية المختلفة وفي أزمنة مختلفة غطاها أحمد جميل عزم[19]، وترسخت منظمات مستقرة للدفاع عن الديمقراطية مثل منظمات حقوق الإنسان.

ثانيًا: المقاربة الاستيطانية الاستعمارية والديمقراطية الفلسطينية

في الإطار التحليلي الاستيطاني الاستعماري توجد داخله مدرستان يمكن البناء عليهما لمفهمة الديمقراطية الفلسطينية: **الأولى،** تركز على النظام الاستيطاني الاستعماري وجمهوره، وما يستخدمه من آليات اقتلاع وإحلال[20]، وما يمارسه من ديمقراطية استيطانية استعمارية مجرمة تتناسب ديمقراطيتها لمستوطنيها طرديًا مع إجراميتها ضد الشعب الأصلي[21]؛ أما **الثانية،** فتركز على الطابع الصراعي لعملية الاشتباك بين المستوطنين المستعمرين وبين الشعب الأصلي وهي عملية لا تحسم بانتصار المشروع الاستيطاني الاستعماري دائمًا[22].

وفق المدرسة الثانية يمكن موضعة الديمقراطية الفلسطينية في نطاق حالة الصراع مع الديمقراطية الاستيطانية الاستعمارية المجرمة وبأنها تجسد أحد أوجه الرد الفلسطيني الكفاحي التشاركي على تلك الديمقراطية المجرمة. من هنا يمكن على سبيل المثال فهم تشكيل لجنة الدفاع

---

(16) Bruce Gilley, «Democratic Enclaves in Authoritarian Regimes,» *Democratization Journal*, vol. 17, no. 3 (2010), pp. 389-415.

(17) Ibid.

(18) ساري حنفي وليندا طبر، **النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومة المحلية** (رام الله: مؤسسة الدراسات المقدسية؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، 2006).

(19) أحمد جميل عزم، **الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك** (رام الله: مركز مسارات، 2019)

(20) انظر مثلًا: Patrick Wolfe, «Settler Colonialism and the Elimination of the Native,» *Journal of Genocide Research,* vol. 8, no. 4 (2006), pp. 387- 409.

(21) Michael Mann, *The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005).

(22) Kehaulani Kauanui, «A Structure not an Event: Settler Colonialism and Enduring Indigeneity,» *Lateral Journal of Cultural Studies Association*, vol. 5, no.1 (Spring 2016).

عن الأراضي في فلسطين المحتلة عام 1948 بالمشاركة الديمقراطية بعد اتخاذ القرارات الصهيونية لتهويد الجليل عام 1976، كما يمكن فهم الكفاح الذي قادته الأطر الطلابية والنقابية المنتخبة في فلسطين المحتلة عام 1967، وفهم المشاركة الديمقراطية الكفاحية التي أتت بها الانتفاضة الأولى، وفهم لماذا تضم قوائم الانتخابات الفلسطينية في فلسطين المحتلة عام 1967 أسرى وأبناء شهداء وبرامج انتخابية تتضمن بنودًا حول التحرر الوطني والقدس واللاجئين وهكذا.

كان ما تم الاتفاق عليه في أوسلو من وجهة النظر الإسرائيلية هو إنشاء سلطة فلسطينية على السكان من دون الأرض، وذلك لإتاحة المجال للمشروع الاستيطاني الاستعماري للاستمرار في التمدد والتوسع.

وفي ما يتعلق بالسلطة الوطنية الفلسطينية ودورها في إطار الصراع مع المشروع الاستيطاني الاستعماري، يجد المرء تحليلًا لافتًا للورينزو فيراسيني بيَّن فيه أن اتفاقية أوسلو قد أدت إلى «إنهاءٍ اسميٍّ للاستعمار»، من دون الإنهاء الفعلي له، وتمخض عنها في هذا المجال تشكيل «سلطة فلسطينية ما بعد استعمارية (Post-Colonial) تمتلك السيطرة على الشعب، بينما لا تملك السيطرة على الأرض التي بقيت بيد «إسرائيل» لتعزز استيطانها الاستعماري عليها[23]. يموضع هذا التحليل أيضًا الديمقراطية والانتخابات الفلسطينية في إطار كونهما أداتان كفاحيتان للشعب الأصلاني لتثبيت وجوده وتعزيز صموده في صراعه مع مشروع استيطاني استعماري يهدف إلى السيطرة على أكبر مساحة من الأرض (المنطقة ج الممثلة لثلثَي مساحة الضفة، والقدس الكبرى، وأقسام من المنطقة ب في حالتنا) واستئصال سكانها الأصليين، وحصر الأغلبية منهم في جيوب كثيفة السكان تحكمها إدارات محلية (في حالتنا: المنطقة أ الممثلة لـ 18 بالمئة من مساحة الضفة، وقطاع غزة الممثل لشريط لا يتجاوز 360 كم^2 ويسكنه مليونا شخص ممنوعون من الحركة إلى خارجه ومن التواصل مع فلسطينيي الضفة والقدس). ولكن يبقى بعد ذلك دور السلطة في هذا الصراع فكيف يمكن فهم هذا الدور؟

في هذا الصدد كان ما تم الاتفاق عليه في أوسلو من وجهة النظر الإسرائيلية هو إنشاء سلطة فلسطينية على السكان من دون الأرض، وذلك لإتاحة المجال للمشروع الاستيطاني الاستعماري للاستمرار في التمدد والتوسع. ولكن من جهته كان الرئيس ياسر عرفات يفكر أنه يمكن تحويل مشروع السلطة المحدودة هذا إلى دولة وطنية مستقلة على حدود عام 1967 من خلال الاستناد إلى الدعم الدولي والكفاح الفلسطيني. من هنا كانت عملية أوسلو عملية صراعية منذ البداية بين طرفين: **أحدهما** يريدها أن تكون عملية علاقات عامة في الوقت المستقطع ليستخدم هذا الوقت

(23) Lorenzo Veracini, «The Other Shift: Settler Colonialism, Israel and the Occupation,» *Journal of Palestine Studies*, vol, 42, no. 2 (2013), pp. 26-42.

لاستكمال مشروعه الاستيطاني الاستعماري الإحلالي، والطرف **الآخر** رأى فيها ممرًا إجباريًا كما كان يقول ياسر عرفات نحو الحرية والاستقلال.

في إطار هذا النقاش يعثر المرء في الأدبيات المتعلقة بالديمقراطية على مفهوم «الديمقراطية تحت الوصاية» (Tutelary Democracy)، وذلك للدلالة على وضع يكون فيه النظام الديمقراطي في بلد ما تحت وصاية قوى غير منتخبة ديمقراطيًا كالجيش مثلًا[24]، أو عندما يكون النظام الديمقراطي في بلد أو كيان ما خاضعًا لسلطة دولة خارجية، أو أمم متحدة كحالة تيمور الشرقية، أو لدولة محتلة، أو دولة ضامنة لأمن إثنية معينة كحالة تركيا في ضمانها لأمن الأقلية التركية في قبرص بحسب الاتفاقيات الموقعة بينها وبين تركيا واليونان، وما ترتب عن ذلك من اجتياح تركي لشمال قبرص لحماية القبارصة الأتراك عام 1974، تولَّد عنه تأسيس جمهورية شمال قبرص التركية التي يخضع نظامها الديمقراطي غير المعترف به دوليًا للوصاية التركية[25]. لا ينطبق هذا المفهوم على الحالة الفلسطينية إلا في حالة خضوع ديمقراطيتها جزئيًا للوصاية الدولية نتيجة الاعتماد على الدعم الدولي الذي استطاع فرض شروطه من جرَّاء هذا الدعم، أما مع «إسرائيل» فلم تخضع فلسطين وسلطتها لسطوتها، بل كانت في حالة صراعية معها دائمًا تخللتها من جهة أخرى بعض الاتفاقات الأمنية والمدنية المنصوص عليها في الاتفاقات الموقعة.

حددت الوصاية الدولية التي سرَت جزئيًا ما هو مباح وما هو ممنوع على الديمقراطية الفلسطينية أن تمارسه، وذلك بالاستناد إلى الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية و«إسرائيل»، حيث تم الرجوع إليها دوليًا لرفض نتائج الانتخابات الفلسطينية عام 2006، وذلك لأنها تمخَّضت عن فوز حركة حماس التي لا تعترف بإسرائيل، ولا بالاتفاقيات معها، ولا تنبذ العنف. وكذلك بالاستناد إلى عقود الدعم المالي وما تتضمنه من شروط حول أوجه الصرف وأنظمة التقارير والتدقيق المالي.

أما في ما يتعلق بـ«إسرائيل» فقد كانت العلاقة معها صراعية تلتزم من خلالها السلطة بنصوص الاتفاقات من جهة إرضاءً للمانحين الدوليين أكثر مما هو لكسب رضى «إسرائيل». ومن جهة أخرى كانت السلطة تسعى لتجاوز الاتفاقات مع «إسرائيل» كلما استطاعت وتحاول الحصول دائمًا على ما هو أكثر مما هو معروض إسرائيليًا. جدير بالإشارة هنا باقتضاب إلى الفوارق عن حالة قبرص الشمالية المذكورة أعلاه من حيث موضوع الوصاية. تم هناك إعلان دولة قبرصية شمالية عام 1974 خضعت للوصاية التركية المقبولة عليها نسبيًا في غياب الاعتراف العالمي بها كدولة، أما فلسطين فقد ترتب عن الاتفاقات إنشاء مرحلة حكم ذاتي انتقالية غير خاضعة للوصاية الإسرائيلية بل الدولية وكان لها أن تستمر حتى نهاية المفاوضات التي كان يفترض أن يتم إجمالها عام 1999، ولكن حاصل موازين القوى الناتج عن الصراع بين «إسرائيل» والشعب الفلسطيني جعلها تستمر حتى اليوم من دون إقامة دولة فلسطينية على الأرض. أما الفرق **الثاني** بين فلسطين وقبرص الشمالية فهو يتمثل بأن منظمة

(24) Hakki Tas, «Turkey from Tutelary to Delegative Democracy,» *Third World Quarterly*, vol. 36, no. 4 (2015), pp. 776- 791.

(25) Direnc Kanol, «Tutelary Democracy in Unrecognized States,» *EUL Journal of Social Sciences* (June 2015).

التحرير الفلسطينية قد حصلت على اعتراف دولي واسع، كما أن إعلانها عن إنشاء دولة فلسطين تحت الاحتلال عام 1988 قد حظي بشبه إجماع دولي. كما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012 قبول دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة واعترفت 141 دولة من دول العالم بهذه الدولة. يجعل هذا الفارق الثاني استمرار الكفاح الفلسطيني لإنهاء الحالة الاستعمارية في فلسطين ممكنًا، وذلك على عكس قبرص الشمالية حيث لا يكافح أتراكها القبارصة ضد الوجود العسكري التركي هناك لأنهم لا ينظرون إليه كاحتلال، بل كوجود ضامن لحمايتهم من قمع القبارصة اليونان بينما لو عادت الجزيرة للتوحد كما كانت عليه قبل عام 1974[26].

كانت الديمقراطية الفلسطينية موضع صراع مع «إسرائيل» أيضًا من خلال المفاوضات. وبإيجاز ورد في اتفاق القاهرة عام 1994 حصر المجلس الفلسطيني المنتخب بـ 25 شخصًا يتولون المسؤوليات التنفيذية والتشريعية معًا. ولكن عندما جاءت مفاوضات طابا التي أسفرت عن اتفاقية أوسلو 2 التي وقعت في 28 أيلول/سبتمبر 1995، فقد تم في هذه المفاوضات جدل حاد بين ياسر عرفات وبين الجانب الإسرائيلي حيث أراد الأخير إبقاء صيغة اتفاق القاهرة، ولكن عرفات أصر على فصل السلطتين التشريعية والتنفيذية إحداهما عن الأخرى وزيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي بحيث وصل إلى 88 عضوًا، تمت زيادتهم في المفاوضات اللاحقة إلى 132 عضوًا. أرادت «إسرائيل» أن تكون السلطة سلطة على شعبها وبما يسمح لإسرائيل بالتحكم فيها لصغر عددها، ولكن عرفات أراد سلطتين تشريعية وتنفيذية لأنه كان في باله أن تشكل هذه بدايات تأسيس للدولة. أي أنه كان واضحًا منذ البداية أن هنالك تناقضًا بين الأجندة الفلسطينية نحو الاستقلال والأجندة الإسرائيلية لتأبيد الحكم الذاتي.

بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، أصبح هنالك جوانب تقاطع هي التنسيق الأمني والمدني وفق الاتفاقات المعقودة بين الطرفين، ولكن كان هنالك حالات صراع أيضًا ولا سيما في عام 2000 عندما بدأت الانتفاضة الثانية لاقتلاع الاحتلال، وكانت أجهزة أمن السلطة الوطنية الفلسطينية قد اشتبكت أيضًا مع الاحتلال عسكريًا بعد أن قام بفتح نفق تحت الأقصى عام 1996. ولكنها في المقابل خضعت لقرارات الدول المانحة التي كانت السلطة تلبي ما تطرحه من بناء المؤسسات وأنظمة للشفافية والمساءلة والمحاسبة بما في ذلك من خلال تقرير **تقوية المؤسسات الفلسطينية** المشهور لعام 1998 الذي أعده فريق دولي رأسه آنذاك رئيس وزراء فرنسا السابق ميشيل روكار[27]. وحين نشبت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، رأى المجتمع الدولي أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد مارست العنف والإرهاب خلالها، فكانت خطة خارطة الطريق عام 2003 التي أجبرت الرئيس ياسر عرفات على تعيين رئيس وزراء، كما أنها اشترطت أن أي تقدم في الانسحابات الإسرائيلية اللاحقة سيكون مرهونًا ببناء المؤسسات الفلسطينية الشفافة قبل ذلك، وهو ما سارت فلسطين في ركابه منذ ذلك الحين، ولكن المجتمع الدولي لم يرد على الالتزام الفلسطيني

(26) Clement Dodd, *The History and Politics of Cyprus Conflict* (London: Palgrave Macmillan, 2010).

(27) ميشيل روكار [وآخرون]، **تقرير تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية** (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 1998).

بالتزام من جانبه، فحين أعلن البنك الدولي عام 2011 بناءً على الإنجازات المؤسسية لحكومة سلام فياض أن فلسطين قد أصبحت جاهزة للدولة، لم يتحرك المجتمع الدولي لإجبار «إسرائيل» على تحقيق إقامة هذه الدولة على الارض.

رغم ما سبق فقد كان القبول الفلسطيني بالوصاية الدولية جزئيًا فقط، حيث تم تشكيل حكومة مشتركة بين فتح وحماس عام 2006 رغم شروط المجتمع الدولي باعتراف حماس بـ«إسرائيل» والاتفاقيات ونبذ العنف قبل ذلك. ورد المجتمع الدولي حينها بمقاطعة الحكومة الفلسطينية التي استمرت حتى انقلاب حماس في غزة في حزيران/ يونيو من عام 2007. كما زاد التوتر بين فلسطين والولايات المتحدة بالذات على خلفية توجه فلسطين منذ عام 2011 للأمم المتحدة والانضمام إلى منظماتها وإلى المحكمة الجنائية الدولية، ولوحت إدارة أوباما في حينه بالعقوبات ضد فلسطين إذا ما استمرت في التوجه للمنظمات الدولية، كما رفضت فلسطين صفقة القرن التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وقطعت أي علاقات مع الولايات المتحدة في ضوء ذلك.

كانت الديمقراطية شعبية، بين عامي 1919 و1994 في فلسطين، وعلى امتداد هذه السنوات كانت مزدوجة الوظيفة تجمع ما بين العمل الكفاحي الوطني وبين البناء الوطني، أي بناء الإنسان ومقومات صموده وبقائه، وبناء المؤسسات، والتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

ولما لم تقبل فلسطين بأي وصاية إسرائيلية على مسيرة تطور الديمقراطية فيها، لجأت «إسرائيل» إلى وسائل القوة الغاشمة لفرض إرادتها على السلطة الفلسطينية المنتخبة من اعتقال النواب والمرشحين والوزراء، إلى ممارسة التهديدات وحتى القتل كما حصل مع الوزير زياد أبو عين لدى مشاركته في تظاهرة ضد مصادرة الأراضي وقيامه بزراعة الزيتون في قرية ترمسعيا عام 2014.

ثالثًا: وظيفة الانتخابات الفلسطينية

كانت الديمقراطية شعبية، بين عامي 1919 و1994 في فلسطين، وعلى امتداد هذه السنوات كانت مزدوجة الوظيفة تجمع ما بين العمل الكفاحي الوطني وبين البناء الوطني، أي بناء الإنسان ومقومات صموده وبقائه، وبناء المؤسسات، والتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية. وفي سياق هذه الحقبة كان هنالك دور مركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي انطلقت في القدس عام 1964، وأصبحت بعد ذلك بمنزلة العمود الفقري للنظام السياسي الفلسطيني، بحيث حتى عندما تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية فقد مثلت منظمة التحرير الفلسطينية مرجعيتها، وحدد القانون الفلسطيني أن أعضاء المجلس التشريعي المنتخب في فلسطين المحتلة عام 1967، يصبحون تلقائيًا أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثلين للأراضي المحتلة عام 1967 فيه. مع ذلك فقد مرت مرحلة بين 1994 وحتى 2011 تقريبًا تم فيها التركيز الفلسطيني على الأراضي المحتلة عام 1967، في حين أهمل أكثر فأكثر متابعة بناء

المؤسسات والعمليات الديمقراطية بين لاجئي الجوالي الفلسطينية في الخارج، كما أهمل ربط فلسطينيي الداخل (فلسطينيي 1948) بالمنظمة، وانحصر العمل معهم على دعوة رئيس لجنة المتابعة والأحزاب الفلسطينية في الداخل كضيوف لاجتماعات المجلسين الوطني والمركزي واجتماعات القيادة الفلسطينية. ولربما تعيد عملية إعادة القضية الفلسطينية من المستوى الرسمي الفلسطيني إلى المنصة الدولية منذ عام 2011، وما ترافق معها من انبثاق ونشاط لحركات شعبية بين الجوالي الفلسطينية والقوى المتضامنة معها عالميًا مثل حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات إحياء الزخم الهادف لإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كمنظم لكل فعاليات الشعب الفلسطيني الكفاحية التشاركية في أماكن وجوده كافة.

في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، كان للانتخابات الفلسطينية الأولى الرئاسية والتشريعية التي عقدت في مطلع عام 1996 وظيفة متفق عليها بين أطراف اتفاقات أوسلو الثلاثة الدولية والفلسطينية والإسرائيلية يضمنها الطرف الدولي. تمثلت هذه الوظيفة بفرز سلطة حكم ذاتي فلسطينية انتقالية تحكم وفق الصلاحيات المنوطة بها في الاتفاقيات التعاقدية حتى يتم الوصول إلى اتفاق حول «الوضع الدائم» كما تمت تسميته خلال وقت لا يتجاوز شهر أيار/مايو من عام 1999. وحيث لم يتم التوصل إلى ذلك الاتفاق حتى تاريخه نتيجة المماطلات والخروق الإسرائيلية المعروفة، فقد أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية كجهة مرجعية للسلطة الوطنية الفلسطينية مجبرة على اتخاذ قرار بين تمديد الحكم الذاتي وبين الانفكاك من الاتفاقيات، وتمت مداولات للمجلس المركزي الفلسطيني بهذا الخصوص قرر فيها من جهة تجسيد دولة فلسطين على الأرض وذلك في دورات انعقاده الثالثة عشرة وحتى السادسة عشرة التي عقدت عامَي 1999 و2000، كما أقرت الدورات نفسها تمديد رئاسة الرئيس عرفات ومدة المجلس التشريعي بعام ويزيد حتى 13 أيلول/سبتمبر 2000 بناءً على توافق دولي تم في حينه لإنجاز المفاوضات النهائية خلال عام، ثم تم المزيد من التمديد في ضوء مفاوضات كامب دايفيد عام 2000، وما تلاها من مفاوضات طابا، وفي ظل الانتفاضة الثانية عام 2000 لم يعقد المجلس المركزي دورته السابعة عشرة إلا بعد 3 سنوات، أي في عام 2003، حين طرحت خطة خارطة الطريق وتلاها وساطات متعددة برعاية أمريكية[28]. أي عمليًا تم تمديد مرحلة الحكم الذاتي بعد عام 1999 وحتى عام 2005 حيث عقدت انتخابات رئاسية بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات تلاها انتخابات تشريعية عام 2006، وحينها لم يتم القول إن هذه هي انتخابات لدولة فلسطين ولا جرت انتخابات للمجلس الوطني، وهذا يعني أنها عمليًا كانت انتخابات تمديد للحكم الذاتي الفلسطيني. كانت هذه الانتخابات إذًا مصممة لنيل شرعية شعبية لسلطة فلسطينية بما يؤهلها لتطبيق الاتفاقات مع «إسرائيل»، في حين استمر التهميش الجزئي للاجئين الفلسطينيين وتُرك فلسطينيو الداخل ليقرروا أمورهم بأنفسهم من دون إيجاد صيغة ناجعة تجمعهم بالكل الفلسطيني.

خضعت السلطة المنتخبة في الضفة والقطاع لنوعين من المساءلة: النوع **الأول** هو المساءلة الشعبية لها، والنوع **الثاني** هو مساءلة الدول المانحة لها. وشملت مساءلة الدول المانحة للسلطة

(28) قسم الوثائق في الصفحة الإلكترونية لمركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية على الرابط: <http://www.prc.ps>.

أمرين: **الأول**، مساءلتها ماليًا وإداريًا في ما يتعلق ببناء المؤسسات وطرائق صرف الدعم الدولي؛ **والثاني**، مساءلتها في ما يتعلق بتطبيق الاتفاقيات مع «إسرائيل». الأمر الأول واضح، أما الأمر الثاني فكانت مساءلة السلطة محدودة في شأنه حتى عام 2000، ولكن حينما اندلعت الانتفاضة الثانية تم تحميل السلطة مسؤولية اندلاعها، وترتب عن ذلك إصدار خارطة الطريق عام 2003 التي حددت مسارًا للسلطة الوطنية الفلسطينية لبناء المؤسسات تكون «إسرائيل» هي الحكم على نجاح السلطة فيه، كشرط لإقدامها على أي انسحابات إضافية من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. النتيجة كانت هنا معروفة حيث استمرت «إسرائيل» في التذرع بعدم تلبية السلطة لمسؤولياتها للتنصل من أي انسحاب إضافي، لذا تعمَّق الاستيطان الاستعماري وكانت الانسحابات قد توقفت منذ آخر انسحاب حصل من قسم من مدينة الخليل عام 1997.

أنهت فلسطين رهانها على أن المفاوضات الثنائية مع «إسرائيل» يمكن أن تنتج شيئًا، وبدأت فلسطين عوضًا من ذلك بالتوجه للأمم المتحدة لتحصيل اعترافات بدولة فلسطين والانضمام إلى المنظمات الدولية، ومرة أخرى تعرضت فلسطين للعقوبات الدولية بسبب توجهها للأمم المتحدة في حين لم يتم فرض أي عقوبات على «إسرائيل».

حتى عام 2000 كانت الخروق للاتفاقيات تأتي أساسًا من جانب «إسرائيل»، ولم يكن المجتمع الدولي يحاسب «إسرائيل»، وقام في المقابل بدعم السلطة الوطنية الفلسطينية بالمال اللازم ما دامت السلطة تقوم بمسؤولياتها الأمنية في منع العمليات المسلحة ضد «إسرائيل».

ترتب عن هذا الدعم المالي الدولي في حينه تحول السلطة إلى نظام ريعي يوظف أكبر عدد من العاملين، وهو ما جعل السلطة راعية للمواطنين بدلًا من أن تستمد شرعيتها منهم كما هي الحال في النظام الديمقراطي.

بعد عام 2000، تمرد الشعب الفلسطيني على «إسرائيل» لنقضها الاتفاقيات حيث كان يجب أن يكون قد تم التوصل إلى اتفاق نهائي في أيار/مايو من عام 1999. وبدلًا من أن يضغط المجتمع الدولي على «إسرائيل» لتنفيذ ما عليها فقد عاقب الفلسطينيين، وتواصل العقاب بعد تأليف حكومة مشتركة بين فتح وحماس عام 2006 واستمرت حتى عام 2007 بعد حصول الانقلاب في غزة. بعدها عاد المجتمع الدولي إلى دعم حكومات سلام فياض رافعًا شعار «الضفة أولًا»، وبوشر عام 2008 بمشروع جنين أولًا كمشروع تجريبي للتنمية وإحلال الأمن والاستقرار، وكانت الفكرة أن على الفلسطينيين بناء مؤسسات الدولة لإقناع «إسرائيل» بمنحهم الاستقلال، إلا أن ذلك لم يتم، فقد بنيت المؤسسات وشهد على ذلك البنك الدولي عام 2011، ولم تعطِ «إسرائيل» الاستقلال عام 2011، بل عمقت الاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية. ومع حصول ذلك حدثت انعطافة في السياسة الفلسطينية، حيث أنهت فلسطين رهانها على أن المفاوضات الثنائية مع «إسرائيل» يمكن أن تنتج شيئًا، وبدأت فلسطين عوضًا من ذلك بالتوجه للأمم المتحدة لتحصيل اعترافات بدولة

فلسطين والانضمام إلى المنظمات الدولية، ومرة أخرى تعرضت فلسطين للعقوبات الدولية بسبب توجهها للأمم المتحدة في حين لم يتم فرض أي عقوبات على «إسرائيل».

ومع تسلم الرئيس دونالد ترامب الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2017 أوقف المساعدات كافة لفلسطين بسبب رفضها التعامل مع صفقة القرن التي صممها بما يعطي «إسرائيل» سيطرة أمنية شاملة على كل فلسطين تنشأ داخلها دولة فلسطينية محدودة الأرض وخاضعة للسيادة الإسرائيلية. هنا صعّدت فلسطين ردها بإعلان مقاطعتها للإدارة الأمريكية ورفض الوساطة الأمريكية المنفردة وتجديد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات لحل أوجه القضية الفلسطينية كافة.

يبدو أن التركيز لأول مرة على إجراء انتخابات فلسطينية للمجلس التشريعي والرئاسة والمجلس الوطني الفلسطيني عام 2021 التي تم تأجيلها، قد مثل محاولة لإعادة إحياء عافية النظام السياسي الفلسطيني بكل أجزائه من أجل تحقيق المشاركة الشعبية اللازمة.

كانت وظيفة الانتخابات عام 1996 من المنظور الفلسطيني هي العمل لنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال خلال خمس سنوات، وهو ما لم يتم، وبدلًا من ذلك تم تمديد مدة الحكم الذاتي وأُجريت انتخابات أخرى عامي 2005 و2006 في الإطار نفسه. كانت هناك دعوات في ذلك الحين بين خيارين: الخيار **الأول** هو حل السلطة بعدما استنفدت دورها، وهو خيار تم نقده بأنه لن يعود هناك من يقدم الرعاية والخدمات مركزيًا للمواطنين الفلسطينيين إذا ما حُلت السلطة حيث ستحل محلها إدارات محلية وهو ما تريده «إسرائيل» لشرذمة الشعب الفلسطيني، وطرح خيار آخر لتجسيد الدولة على الأرض وهو ما تم استبعاده مرحليًا لإعطاء فرصة للمفاوضات النهائية التي استؤنفت مع عقد مؤتمر أنابوليس عام 2007 وما تلاه من مفاوضات استمرت حتى عام 2011 بلا نتائج. ترافق ذلك مع الانقسام الفلسطيني عام 2007، وهو ما استدعى تأجيل الانتخابات الفلسطينية التي كانت مقررة عام 2009، لأن حماس لم تقبل عقدها في قطاع غزة، واستمر تأجيل الانتخابات منذ ذلك الحين عدة مرات حتى تقرر إجراؤها أخيرًا في عام 2021 ثم تم تأجيلها. ولكن كان هناك منعطف في الطريق تم عام 2011 تمثل بالعمل لتحقيق الاعتراف الدولي بدولة فلسطين كتعويض من غيابها الفعلي على الأرض، وتم من خلال هذا التوجه تحصيل عضوية مراقب لدولة فلسطين في الأمم المتحدة واعتراف 141 دولة من العالم بها. ترتب عن ذلك جعل فلسطين حقيقة قانونية دوليًا في مواجهة التغول الإسرائيلي عليها على الأرض. وواجه تجسيدَ الدولة على الأرض عددٌ من العقبات منها غياب السيطرة الفلسطينية على المنطقة ج التي تمثل ثلثي الضفة الفلسطينية، وعلى القدس، وغياب الرابط الجغرافي بين الضفة وغزة، والحروب الإسرائيلية على غزة في نهاية 2008، و2012 و2014 التي أعملت فيها تدميرًا وإزهاقًا

للأرواح وخلفت جرحى وحالات إعاقة، واستمرار التوسع الاستيطاني الاستعماري على نحوٍ مكثف، يضاف إلى ذلك على الصعيد الداخلي الانقسام وغياب مقاومة فلسطينية منظمة وفعّالة.

خاتمة وآفاق

لم تستطع السلطة الوطنية الفلسطينية نقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال منذ نشوئها من دون انتخابات عام 1994، ثم عبر الانتخابات ابتداءً من عام 1996. من جهة أخرى ربما لا يكون هذا هو الدور المطلوب من السلطة، حيث يستلزم الأمر تقسيمًا للمهمات بين منظمة التحرير الفلسطينية يتطلب من فصائل المنظمة القيام بمهمات الكفاح الوطني من أجل الاستقلال، بينما تقوم السلطة بمهمات البناء الوطني مع دعم فصائل المنظمة لها للدفاع عن المشاريع التي تقيمها على طريق البناء الوطني ولا سيما في القدس الشرقية ومناطق ج حيث يمنع الاحتلال السلطة الوطنية الفلسطينية من العمل.

خلال السنوات الماضية منذ انعطافة 2011، استعاضت منظمة التحرير الفلسطينية عن تصعيد الكفاح المنظم على الأرض، بالكفاح الدبلوماسي لتحقيق الاعتراف بفلسطين عالميًا، والكفاح القانوني في المحاكم الدولية ضد جرائم الاحتلال، وهو ما بدا غير كافٍ في ضوء استشراء الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي على الأرض. في إطار ذلك يبدو أن التركيز لأول مرة على إجراء انتخابات فلسطينية للمجلس التشريعي والرئاسة والمجلس الوطني الفلسطيني عام 2021 التي تم تأجيلها، قد مثل محاولة لإعادة إحياء عافية النظام السياسي الفلسطيني بكل أجزائه من أجل تحقيق المشاركة الشعبية اللازمة في كل هذه الأجزاء لإطلاق عملية جديدة تمزج بين مهمتَي الكفاح الوطني والبناء الوطني المتضافرتين. وقد فقد الزخم باتجاه كل ذلك نتيجة لقرار تأجيل انتخابات 2021 استنادًا إلى رفض «إسرائيل» إجراءها في القدس الشرقية.

لا تبدو نتائج عمل الديمقراطية الفلسطينية وردية كما تفيد الأبحاث وتقارير منظمات حقوق الإنسان حيث قمع حقوق الإنسان وحرية عمل المجتمع المدني في غزة وتقييدها في الضفة، وغياب هذه الحريات كلية في القدس الشرقية والمنطقة ج حيث يسيطر الاحتلال سيطرة كاملة. لهذه الأسباب كلها يبدو أن فلسطين قد شقت مسارًا نحو الديمقراطية فقط، ربما يتحول إلى الديمقراطية الكاملة في إطار حل الدولة الواحدة، أو حل الدولتين، أو حل الدولتين المرحلي على طريق دولة واحدة تأتي لاحقًا. هذا السؤال الأخير مرهون بالسؤال الآخر عما إذا كان هنالك دولة قادمة في الطريق على حدود عام 1967، أم أن اتحاد الشعب الفلسطيني ضد ممارسات الاستيطان الاستعماري الواحدة بين النقب والقدس والغور وقرى الخليل في ظل قانون القومية الإسرائيلي لعام 2018 سيوجد مسارًا آخر لاستمرار العمل معًا كشعب فلسطيني في كل أماكن وجوده على الأجندة الموحدة للتحرر الوطني والبناء الوطني؟ يتطلب هذا السؤال حلًا لصيغة العمل الديمقراطي من أجل التحرر الوطني والبناء الوطني، وهو حل لا يزال بلا جواب كامل شافٍ، وبوجه خاص لا يزال مطلوبًا تقديم إجابات عملية عنه من قطاعين من الشعب الفلسطيني: **أولًا**، فلسطينيو الداخل وذلك بإيجاد صيغة متفق عليها بينهم لما يتوقعون إنجازه من مشاركتهم في انتخابات الكنيست الإسرائيلي من أمور مطلبية، وصيغة أخرى للعمل من جانبهم مع منظمة التحرير إما بطريقة المشاركة المنسقة ولكن من دون

ارتباط تنظيمي كما هي الحال حاليًا، أو إيجاد صيغة كونغرس فلسطيني يشمل كل الفلسطينيين بمن فيهم فلسطينيو الداخل وهو ما دعى إليه كميل منصور[29]، وإما بانخراطهم الكامل في منظمة التحرير الفلسطينية وهو ما يطرحه بعضهم[30]، في حين يتخوف قسم آخر منهم بأن هذا الانخراط قد يستدرج إجراءات إسرائيلية لنزع المواطنة الإسرائيلية عنهم.

ثانيًا، اللاجئون الفلسطينيون في المنافي، والجوالي الفلسطينية في كل أنحاء العالم. اللاجئون بإعادة الاعتبار للجانهم الشعبية المنتخبة، وتعزيزها لبرامج تشغيلهم وحفظ الكرامة لهم إلى حين تحقيق حق العودة، وتنظيم كفاحهم من أجل العودة. والجوالي بتوحيد صفوفها ودمقرطة مؤسساتها، وتنشيط برامج التوعية الوطنية للشباب داخلها، والتفاعل مع ما تقوم من كفاحات في مجالات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على «إسرائيل».

هل سينجح الفلسطينيون في إعادة توحيد أنفسهم في جميع أماكن وجودهم وإيجاد حلول للخصوصية في إطار الوحدة[31] وتطوير المؤسسات الديمقراطية المتناغمة والمتكاملة بعضها مع بعض في أماكن وجودهم كافة، التي تصب معًا في تحقيق المهمة المزدوجة للتحرر الوطني والبناء الوطني؟ جواب هذا السؤال مفتوح على احتمالات الفشل كما أنه مفتوح على احتمالات النجاح، ورغم العوامل المؤثرة والضاغطة المحيطة فإن الأمر برمّته هو بيد إرادة الفلسطينيين الحرة أولًا وأخيرًا □

(29) هنيدة غانم، «الخصوصية في ظل الوحدة،» موقع «عرب 48»، 11 آب/أغسطس 2016، <https://bit.ly/3JVdlFb>.

(30) أسعد غانم، «الفلسطينيون في إسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية : نحو إعادة الالتئام،» موقع ملتقى فلسطين على الفايسبوك، 10 شباط/فبراير 2021، (Palestine Forum, <http://www.palestineforum.net)

(31) غانم، «الخصوصية في ظل الوحدة».

المدينة المعاصرة وإشكالية التغيُّر القيمي
مقاربة سوسيولوجية في محددات العلاقة بين سيرورة التحضّر الحديث وأنماط العنف الحضري

زهير البحيري(*)

جامعة ابن زهر ـ المغرب.

مدخل مفاهيمي

معلوم أن القيم (Les Valeurs) تمثل أحد الأركان الأساسية المكوِّنة لثقافة المجتمعات وبنائها الرمزي، وهي العناصر الثقافية الموضوعية للحياة الاجتماعية. وتشير القيم إلى مجموع المبادئ والمعايير والمعتقدات العامة ذات الطبيعة الأخلاقية أو التوجيهية، التي تنظم وتؤطر مختلف أوجه التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

ولأن القيم تحديدات مجردة «مستقلة عن الأشياء المادية»[1]، بمعنى أنها مثالية يصعب إدراكها في الواقع الاجتماعي، فهي تتمظهر وتعبر عن نفسها من خلال الاهتمامات والاتجاهات العامة وأنماط السلوك والأفعال والممارسات الاجتماعية المختلفة، بحيث إنها تمثل الإطار المرجعي الضابط والمنظم لكل هذه التجليات الاجتماعية؛ انطلاقًا من كونها تمييزات إيجابية، أي تفضيلات بتعبير محمد سبيلا[2]، وآنذاك تمثل حافزًا وموجهًا لسلوك الأفراد، أو أن تكون تمييزات سلبية بمعنى تبخيسات تحدد ما هو مرغوب عنه؛ وحينها تؤدي دورًا ضابطًا وكابحًا لكل ما من شأنه أن يمثل خروجًا عمّا تحدد ثقافة المجتمع وضوابطه الأساسية.

تبدو أهمية القيم واضحة بالنسبة إلى الأفراد والجماعات، عندما ندرك أن المعايير (Les Normes)؛ التي تحدد مختلف أوجه التفاعل الاجتماعي، وتضمن تواصل الأفراد فيما بينهم، كما تضمن استمرار مختلف الأنساق والبنى الاجتماعية في أداء وتنظيم أدوارها ووظائفها على نحو لا يخرج عن دائرة العادي والمألوف، وبما يجعل العلاقات الاجتماعية كافة المنتجة في سياق هذه

(*) البريد الإلكتروني: z.elbhiri@uiz.ac.ma.

(1) Patrick Pharo, *Morale et sociologie* (Paris: Edition Gallimard, 2004), p. 78.

(2) محمد سبيلا، **في تحولات المجتمع المغربي** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2010)، ص 133.

السيرورات تتسم بطابع المعيارية؛ عندما ندرك أن هذه المعايير هي مستمدة من القيم المكتسبة في إطار مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، ونتاجًا أيضًا للتفاعلات الاجتماعية الحاصلة بين الأفراد والجماعات؛ وذلك على اعتبار أن القيم تبقى عامة، مجردة، وتمثل نمطًا مثاليًا، غير ملائم لتوجيه السلوك والفعل الاجتماعي في الأوضاع الاجتماعية الواقعية، كما يؤكد ذلك هوارد بيكر[3]، ومعنى ذلك أن المعايير مقولات خاصة تحدد الالتزامات الاجتماعية للأفراد والجماعات؛ وتؤثر في سلوكاتهم وتحدد استجاباتهم المختلفة؛ لكنها لا تخرج، بل هي مستمدة، من التفضيلات العامة التي ينتجها المجتمع لتنظيم العلاقات والأدوار والاتجاهات العامة للسلوك.

إشكالية الدراسة: معلوم أن المجتمع المغربي قد انخرط في سيرورة من التحولات الاجتماعية والقيمية منذ خضوعه للاستعمار؛ وقد شملت هذه التغيرات مختلف مناحي وأبعاد الحياة الاجتماعية؛ ببنيتها الديمغرافية، والسياسية، والاقتصادية، والمجالية، كما لم تستثنِ النسق الاجتماعي والمؤسسات المرتبطة به؛ ولا الثقافة وأنماط السلوك، وهو ما أدى إلى تفكيك نسق تنظيمه التقليدي وبنيته الاجتماعية والثقافية.

فما من شك في أن التحوُّل الذي عرفه المغرب على المستوى الاقتصادي، كما هو معلوم من خلال انتقاله وتحوله من نمط إنتاج تقليدي إلى آخر رأسمالي، ولو بتحديد يحتاج إلى نوع من التدقيق والحذر الإبستيمولوجي، قد مثّل المحرك والباعث على باقي أنماط التحولات الأخرى (الاقتصادية، السياسية، الديمغرافية، والمجالية)، التي تعمقت وتسارعت بعد حصول المغاربة على استقلالهم السياسي متخذة سيرورة تحولية وتراكمية.

وقد أثرت هذه التحولات وانعكست بصورة مباشرة على المكون الاجتماعي والقيمي، وهو ما أدى إلى إنتاج وبناء ثقافة مغايرة ومختلفة لما ألفه المغاربة لعقود طويلة من الزمن، ثقافة مركبة[4] بين ما هو تقليدي وحداثي، وبين ما هو محلي وكوني؛ ثقافة تتميز أساسًا بظهور قيم ومعايير جديدة، تنضاف أو تتصارع، أو تعوِّض جزءًا أو كلًّا من نسق البناء القيمي التقليدي، أو لربما تتخذ تمظهرات جديدة تتكيف من خلالها مع التحولات الحاصلة.

في هذا السياق تعَدّ المدينة والمجالات الحضرية عمومًا، المجال المادي والمورفولوجي ـ بمنطق التحليل السوسيولوجي ـ الأكثر إفرازًا وإبرازًا لهذه التغيرات[5]؛ نظرًا إلى ما أحدثه «نمو المدن الحديثة من أثر هائل، لا على عادات الناس وأنماط سلوكهم فحسب، بل على أنماط

---

(3) Howard Becker, *Outsiders, Etudes de sociologie de la deviance* (Paris, Editions Métailié, 1985), p 154.

(4) تسميها رحمة بورقية منظومة قيم خلاسية (Hybrides) لمزيد من التفصيل، انظر: Rahma Bourqia, «Les Valeurs changement et perspectives,» contribution personnelle, 50 ans de développement humain au Maroc, Rapport sur les perspectives du Maroc à l'horizon 2025: pour un développement humain élevé, (le Maroc possible CD), 2005, p. 74.

(5) من الأكيد أن سيرورة التغير لم تستثن المجالات القروية ولا حتى المناطق النائية، بل إن القرى والبوادي المغربية عرفت بدورها تحولات كبرى همت جانب التنظيم المجالي والبنى الإنتاجية في مرحلة أولى، قبل أن تمتد لتشمل جانب البناء الاجتماعي والقيمي كذلك، بخاصة مع التطور الكبير لوسائل الإعلام والاتصال، التي تعَدّ من بين العوامل الأساسية في إحداث التغير الاجتماعي في العصر الحديث.

التفكير والقيم»[6]؛ وهو ما انعكس على المدينة المعاصرة؛ التي أضحت تتسم بسمات وخصائص مغايرة، ما هي في حقيقة الأمر سوى انعكاسات وإفرازات لبناءات قيمية جديدة، تعكس سيرورة التحول القيمي والاجتماعي التي يعرفها المجتمع المغربي، ومن ثم **فالإشكالية** التي نود تناولها وتحليلها في هذه الدراسة، هي محاولة مقاربة التأثيرات والانعكاسات المرتبطة بسيرورة التحضر (Processus d'urbanisation) في ظهور وتبنّي الأفراد سلوكاتٍ وأفعالًا وممارسات عنيفة، تعكس جزءًا من صور التفاعل الاجتماعي المميز للأفراد في المدن والأوساط الحضرية، أو بمعنى آخر كيف يمكن لسيرورة التحضّر التي تعرفها المدينة أن تكون عاملًا مفسرًا لأنماط العنف المرصودة في المجال الحضري؟

أضحت المدينة المعاصرة مجالاً للتفاوت والتمايز الاجتماعي، وإفراز عدد من الظواهر والمشاكل الاجتماعية، التي يمكن تصورها كموضوعات تستدعي الدراسة والتحليل العلمي من أجل فهمها وتفسيرها، ومن بين هذه الظواهر نجد ظاهرة العنف الحضري.

أولًا: المدينة المعاصرة وظاهرة العنف الحضري

إذا كانت المدينة إلى عهد قريب تمثل نموذجًا متميزًا من نماذج التنظيم الاجتماعي؛ الذي يطبعه إلى حد ما نوع من التجانس، والاندماج، واللحمة الاجتماعية[7]، في إطار وحدة اجتماعية متكاملة ومتعددة الأدوار والوظائف، كان يمكن المدن أن تؤدي من خلالها أدوارًا أساسية في تأطير الأفراد وتطوير مواهبهم وتوجهيهم نحو ميادين الإنتاج والإبداع، فإن مدننا اليوم، قد أصبحت في أغلبيتها «متشظية ومنفجرة»[8] وتمثل نوعًا «معقدًا للمكان»[9]، حيث أضحت المدينة المعاصرة مجالًا للتفاوت والتمايز الاجتماعي، وإفراز عدد من الظواهر والمشاكل الاجتماعية، التي يمكن تصورها كموضوعات تستدعي الدراسة والتحليل العلمي من أجل فهمها وتفسيرها، ومن بين هذه الظواهر نجد ظاهرة العنف الحضري؛ الذي يعَدّ من بين الإشكالات الكبرى التي أضحت تعانيه المدن المغربية، ولا سيَّما الكبرى منها.

(6) أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 597.

(7) يرى محمد الناصيري أن السؤال المطروح هو البحث في معرفة كيف تم الانتقال من مدن كانت تتميز بقدرتها الكبيرة على إدماج السكان، إلى مدن أضحت قدرتها ضعيفة بل مستحيلة على إدماج فئات عريضة في نسق الحياة الحضرية، انظر: Mohammed Naciri, *Désirs de la ville* (Rabat: Economie Critique, 2017), p. 382.

(8) عزيز خمليش، **الانتفاضات الحضرية بالمغرب** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2005)، ص 151.

(9) ساسكيا ساسن، **علم اجتماع العولمة**، ترجمة علي عبد الرزاق جبلي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 109.

العنف في المغرب: ظاهرة حضرية بالأساس

يعرف العنف[10] إجرائيًا، بوصفه مجموع العمليات الاجتماعية التي يمارسها الأفراد على نحو قد يكون واعيًا مقصودًا، أو غير واع مضمر، تلحق ضررًا بالفرد أو الأفراد الممارس عليهم؛ سواء كان ضررًا ماديًا، أو رمزيًا نفسيًا. يمارس العنف بغرض إحداث تغيرات في أوضاع البنية الاجتماعية؛ لكن من خلال اعتماد وسائل ومحددات تختلف عن المعايير المتفق عليها في التنظيم الاجتماعي، أي كنوع من الأنوميا[11] بتعبير دوركايم.

والعنف هو ظاهرة حضرية بالأساس، وهو ما يؤكده الكثير من الأبحاث والدراسات[12] في هذا الشأن، وعلى رأسها البحث الوطني حول انتشار العنف ضد النساء؛ الذي يعَدّ الأول في نوعه حول هذه الظاهرة بالمغرب، وقد أنجزته المندوبية السامية للتخطيط ما بين حزيران/ يونيو 2009 وكانون الثاني/ يناير 2010، ونشرت أهم خلاصاته ونتائجه في كانون الثاني/ يناير 2011، قبل أن يعزز ببحث وطني ثانٍ من طرف وزارة الأسرة، التضامن، والمساواة والتنمية الاجتماعية، همَّ عينة تمثيلية من 13543 امرأة بالغة من العمر ما بين 18 و64 سنة، ونشرت نتائجه الأولية في 14 أيار/ مايو 2019.

وقد بيّن البحث الوطني أن من أصل 9.5 مليون امرأة تراوح أعمارهن ما بين 18 و64 سنة، تعرضت ما يقارب 6 ملايين امرأة لوجه من أوجه العنف، منهن 3.8 مليون امرأة تعرضت للعنف في الوسط الحضري، وهو ما يمثل 63.33 بالمئة من مجموع النساء المعنفات موضوع هذه الدراسة، في مقابل 2.2 مليون امرأة تعرضت للعنف في الوسط القروي، أي بما نسبته 46.66 بالمئة، وتعززت هذه النتائج بما خلص إليه البحث الوطني الثاني، الذي أظهر أن نسبة انتشار العنف ضد النساء هي أعلى بالمجال الحضري (55.8 بالمئة) مقابل 51.6 بالمئة بالمجال القروي، حيث تسجل جهة الدار البيضاء ـ سطات أعلى نسبة انتشار للعنف ضد النساء (71.1 بالمئة) في مقابل أدنى نسبة بجهة الشرق (31.5 بالمئة).

---

(10) لمزيد من التفصيل، انظر: باربرا ويتمر، **الأنماط الثقافية للعنف**، ترجمة ممدوح يوسف عمران، عالم المعرفة؛ 413 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ص 15–9.

(11) يحيل هذا المفهوم إلى حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار التي تصيب الأفراد والجماعات؛ والمعبرة عن نوع من التفكك التنظيمي للمجتمع، بسبب انهيار القيم والمعايير الاجتماعية، وبالتالي تصبح مسألة إخضاع طموحات الأفراد لمتطلبات النظام الاجتماعي العام وأخلاقه المجتمعية أمرًا غير ممكن. استعمل المفهوم لأول مرة مع إيميل دوركايم في دراسته عن الانتحار سنة 1896، الذي يعني نوعًا من اللامعيارية أو عدم التنظيم كفاية، حيث ميز دوركايم بين الأنوميا القاسية، التي تنتج من تغير مفاجئ في الأوضاع الاجتماعية، كما هي الحال بالنسبة إلى فقدان العمل أو فعل الطلاق، وبين الأنوميا المزمنة التي تعبر عن المواقف التي تغيب عنها المعايير والقواعد العامة المتربطة بالتغير المستمر الذي يتصف به المجتمع الصناعي الحديث، كما تم استعمال المفهوم من طرف باحثين آخرين كما هي الحال مع جون ماري وغويو (J.M. Guyau) روبرت مرتون (Robert Merton)، الذي يرى في نظريته عن الانحراف أن الأنوميا هي الانفصال بين الأهداف الثقافية والوسائل الشرعية اللازمة لبلوغها.

(12) Clifford Shaw et Henry McKay, «Chicago Criminologists,» *The British Journal of Criminology*, vol. 16, no. 1 (January 1976), p. 9, and Jacques Donzelot, Catherine Mével and Anne Wyvekens, «De la fabrique sociale aux violences urbaines,» *Esprit*, no. 290 (décembre 2002), p 17.

أما في ما يخص أنماط العنف فنتائج البحث المتوصل إليها تدعم الفرضية السابقة، وهو ما تؤكده مثلًا المعطيات المتعلقة بالعنف الجسدي، حيث خلص البحث الوطني إلى أن 2.2 مليون امرأة قد تم تعنيفها في المجال الحضري، أي ما نسبته 19.4 بالمئة، وهو ما يعني ضعفا النساء اللاتي تم تعنيفهن في المجالات القروية (1.1 مليون امرأة، 9 بالمئة)، وينتشر العنف الجسدي أكثر فأكثر في الفضاءات العامة، بنسبة تبلغ 9.7 بالمئة، أي ما يمثل امرأتين من كل ثلاث نساء معنفات جسديًا، حيث يفوق المعدل المسجل بالوسط الحضري بخمسة أضعاف مثيله في الوسط القروي (14.2 بالمئة مقابل 3.1 بالمئة)[13]، في حين رأى البحث الوطني الثاني أن 12.4 بالمئة من مجموع النساء المغربيات قد تعرَّضن للعنف في الأماكن العامة، 15.9 بالمئة منهن في الوسط الحضري، مقابل 5.5 بالمئة بالنسبة إلى الوسط القروي، ويبقى العنف الجنسي، بحسب البحث الوطني الثاني، هو أكثر أوجه العنف التي تتعرض لها النساء في هذه الفضاءات بما نسبته 66.5 بالمئة، مقابل 49.1 بالمئة العنف النفسي، و33.2 بالمئة بالنسبة إلى العنف الجسدي[14].

هذه المعطيات الإحصائية المتوصل إليها في البحث الوطني تؤكد انتشار ظاهرة العنف بصورة لافتة للنظر في الأوساط الحضرية، وإن كانت تستدعي من الباحث نوعًا من الحذر الإبستيمولوجي؛ إذ إن المؤشرات والمتغيرات المعتمدة في تحديد بعض أنماط العنف ومعدلاته ربما لا تتوافق مع خصوصيات البنية الاجتماعية بالعالم القروي، فهذه الأخيرة قد تحول دون إمكان التصريح أو حتى البوح والاعتراف بالتعرض لوجه ما من أوجه العنف، بسبب قوة الحمولة القيمية والثقافية، التي لا تزال تكرس سيطرة وهيمنة واضحتين للجانب الذكوري من جهة، والركون إلى نوع من القدرية وترسيخ قيم الصبر من جهة ثانية.

إن الواقع الحضري اليوم أصبح مثالاً صارخًا على اعتداءات متعددة لا ترتبط بممارسة العنف فقط ، بل بالتشهير والخروج به إلى العلن أيضًا، باستعمال كل ما من شأنه أن يمثل خطراً وتهديدًا لأمن الناس وسلامتهم الجسدية والنفسية.

لكن غياب الدراسات التي أجريت في هذا الإطار، وفي المقابل اعتماد الملاحظة المباشرة للواقع الاجتماعي وتدعيمها بنوع من التحليل المنهجي المقارن، يبين أن أغلبية المؤشرات تؤكد أن العنف يبقى مع ذلك ظاهرة حضرية بالأساس، وإن كان لا ينفي أو يعني أن البادية والمجالات القروية هي في منأى عن انتشار العنف؛ الذي قد يتمظهر ويتخذ أنماطًا أخرى ربما لا تبرز بالحدة نفسها التي تتمظهر بها الظاهرة في المجالات الحضرية وبخاصة الكبرى منها.

(13) المندوبية السامية للتخطيط، «البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء،» كانون الثاني/يناير 2011.

(14) وزارة الأسرة، التضامن، والمساواة والتنمية الاجتماعية، «البحث الوطني الثاني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء،» النتائج الأولية، أيار/مايو 2019.

ويهم العنف الحضري بالأساس فئتا المراهقين والشباب[15]؛ سواء بوصفهم ضحايا أو معتدين، وهو ما توضحه الملاحظة المباشرة للواقع الاجتماعي، كما أكدته أيضًا نتائج البحث الوطني؛ الذي رأى أن العنف يخص فئة الشباب تحديدًا، حيث خلص البحث إلى أن من أصل 10 حالات من مرتكبي العنف، وبخاصةٍ في الفضاءات العمومية، نجد 6 منهم شبانًا لا يتجاوز سنهم 35 سنة، وإضافة سنة واحدة في سن الشخص ينتج منه نقص بمعدل 1.9 بالمئة. إلى جانب ذلك، كشفت الإحصاءات الرسمية الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني أن جرائم العنف باتت تحتل في العقد الأخير المرتبة الأولى في جرائم الشبان بعدما كانت السرقة في صدارة الجرائم لدى هذه الفئة في التسعينيات[16].

ثانيًا: العنف الحضري: تعدد بين المادي والرمزي

يتخذ العنف في الأوساط الحضرية أنماطًا متعددة، أبرزها العنف الجسدي، ويعني جميع الأفعال التي قد تلحق ضررًا بدنيًا بالطرف الآخر المعتدى عليه، والملاحظ اتساع تمظهرات هذه النمط من العنف، الذي كان إلى حد ما يتم فيما مضى بنوع من الحذر والتخفّي، إلا أن الواقع الحضري اليوم أصبح مثالًا صارخًا على اعتداءات متعددة لا ترتبط بممارسة العنف فقط ، بل بالتشهير والخروج به إلى العلن أيضًا، باستعمال كل ما من شأنه أن يمثل خطرًا وتهديدًا لأمن الناس وسلامتهم الجسدية والنفسية، وهو ما تعبر عنه ظاهرة التشرميل[17] التي باتت تجتاح عددًا من أحياء المدن الكبرى.

كما يتمظهر العنف بالمجالات الحضرية من خلال بعده الجنسي؛ الذي يتخذ من الإكراه فعلًا اجتماعيًا يمارس على فئات مختلفة، بل ومن الفتيات والأطفال، فيفضي إلى ممارسات تتناقض والقيم والمعايير التي تجعل من الإنسان كائنًا عاقلًا، مدركًا، ومختلفًا عن سائر أشكال الوجود الأخرى.

يمثل العنف الرمزي[18] بتعبير بورديو، وجهًا آخر من أوجه العنف الحضري الذي يتجسد في أوضاع اجتماعية مختلفة، وهو يعبّر عن نوع من الاعتراف والقبول بالهيمنة؛ أو نوع من الاستعدادات والإدراكات في صورها الاجتماعية والنفسية؛ التي تجعل عددًا من الممارسات والأفعال المادية والرمزية «تبدو وكأنها طبيعية»[19]، بل وملزمة، تستدعي الانصياع والخضوع لها، وأن الخروج عن هذا المألوف يمثل تمردًا على التقاليد والمعايير السائدة.

---

(15) للتفصيل أكثر في هذه النقطة، انظر: Maurice Cusson, *Délinquant pourquoi?* (Montréal: Bibliothèque québécoise Inc., 1989), pp. 37-52.

(16) عبد اللطيف كداي، «التحولات الاجتماعية والقيمة للشباب المغربي محاولة للرصد والفهم،» **مجلة علوم التربية (التدريس)**، العدد 7، السلسلة الجديدة (حزيران/يونيو)2015، ص 94.

(17) يمكن الرجوع إلى الدراسة التي أشرفت عليها فاطمة المرنيسي في هذا الشأن، **التشرميل: تأملات حول عنف الشباب**، ترجمة عزيز مشواط (الدار البيضاء: دار الفينيك للنشر، 2016).

(18) بيير بورديو، **العنف الرمزي (بحث في أصول علم الاجتماع التربوي)**، ترجمة نظير جاهل (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1994).

(19) بيير بورديو، **الهيمنة الذكورية**، ترجمة سلمان قعفراني (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 62.

وغالبًا ما تكون الأوجه المتعددة التي يمكن أن يتمظهر من خلالها العنف الرمزي ذات آثار نفسية وتكلفة اجتماعية على المجتمع والأفراد المشكلين له، إذ إنه انطلاقًا من منطق الهيمنة الممارسة على الأفراد، فإن ذلك يمكن أن يؤدي بهم إلى نوع من «التحقير الذاتي»[20]، وهو ما يمثل عائقًا نفسيًا واجتماعيًا عميقًا أمام أي إمكانات وفرص للاندماج الاجتماعي بأبعاده ومستوياته الثقافية والمعيارية والتواصلية والوظيفية.

إضافة إلى ذلك، يتجسد العنف الحضري من خلال السلوكات الفردية والجماعية التي تمارس عبرها فئات اجتماعية متعددة مظاهر مختلفة للعنف؛ تتجسد في أحداث شغب، تظاهرات، أحداث لحظية، ألعاب، أعمال سرقة، إجرام، إحداث الضوضاء بصور مختلفة (منبهات السيارات، تجمعات، حفلات زواج...)، عرقلة السير، واحتلال الفضاء العام من جانب الباعة، أصحاب المقاهي وغيرهم، إضافة إلى إتلاف أو احتلال أشياء وعناصر تدخل في إطار الممتلكات العامة والخاصة (إتلاف المجالات الخضراء، حفر الطرق، احتلال أجزاء من مساحات عمومية، خدش السيارات أو تكسيرها...).

ثالثًا: التحضر الحديث وإشكالية العنف الحضري

1 ـ الهامشية الحضرية وبروز العنف كممارسة اجتماعية

إن المدينة المعاصرة، التي تعرف انتشارًا متزايدًا للسلوكات والممارسات العنيفة في أوضاع وسياقات اجتماعية متعددة، ما يميزها، اليوم، في إطار سيرورة التحضر[21] الحديث هو «مسألة

(20) المصدر نفسه، ص 62.

(21) يعرَّف التحضر سوسيولوجيًا بوصفه سيرورة الانتشار التدريجي لنمط العيش الحضري على مستوى الأفراد والجماعات، بما يعنيه من انتشار وتبني القيم، والمعايير، والمواقف والسلوكات التي تشكل مجتمعة ما يعرف بالثقافة الحضرية، ثقافة يطبعها اللاتجانس، التفاعل، تقسيم العمل، الحراك الاجتماعي..، وإذا كانت ظاهرة التحضر قد قامت في البلدان الغربية تمشيًا مع ظهور الصناعة، بحيث أدت الثورة الصناعية منذ القرن التاسع عشر، إلى انتقال اليد العاملة من البوادي إلى المدن، وما رافق ذلك من إعادة تشكيل النظام الاجتماعي وظهور طبقة عمالية مهمة، غير أن التحضر في بلدان العالم الثالث، ومن بينها المغرب، لم ينشأ نتيجة عملية تصنيع أو تحول موضوعي في البنى الاقتصادية والإنتاجية، بقدر ما كان بفعل تفكك بناه الزراعية ونسق إنتاجه التقليدي نتيجة خضوعه للاستعمار، وهو ما أدى إلى هجرة قروية قوية سرعان ما ستتكاثف بعد حصول المغاربة على استقلالهم السياسي؛ لكن الملاحظ أن الأسس الموضوعية للمدينة لم تكن قادرة على استيعابها، وهو ما نتج منه عدد من المشاكل الاجتماعية، فقر حضري، بطالة، سكن عشوائي... وعلى العموم تقتضي عملية التحضر مسألتين متلازمتين تكملان بعضهما بعضًا: تركز السكان في مجال محدد، ثم انتشار الثقافة الحضرية. وانطلاقًا من هاتين المتلازمتين فظاهرة التحضر تتحدد من خلال 3 أبعاد ومستويات أساسية، التحضر بوصفه امتدادًا مجاليًا، وتهتم بدراسته الجغرافيا بالأساس، التحضر بكونه نموًا سكانيًا للمدينة ويدخل في دائرة اهتمام الديمغرافيا، ثم التحضر كانتشار لنمط عيش خاص هو نمط العيش الحضري، ونعتقد بأن هذا المستوى هو الموضوع الأساسي بالنسبة إلى السوسيولوجيا في دراستها الظاهرة الحضرية. انظر: Manuel Castells, «Structures sociales et processus d'urbanisation: Analyse comparative intersociétale,» *Annales*, vol. 25, no. 4 (1970), pp. 1156-1157.

انظر أيضًا: عبد الرحمن المالكي، **الثقافة والمجال** (فاس: منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، 2015)، ص 24.

تخصيص المجال»[22]، ومعنى ذلك أن كل حي من أحياء المدينة أضحى مميزًا بوظيفة معينة قد تكون إنتاجية، ترفيهية، تجارية، ثقافية، خدماتية، أو سكنية؛ لكن الذي يهمّنا في سياق هذا التحليل هو أن هذه الأحياء أصبحت تمتلك قدرة ذاتية على اختيار ساكنتها، أي انتقاء محتواها الديمغرافي والاجتماعي والثقافي في إطار تراتبية حضرية واضحة، وبالتالي لم يعد الاستقرار في حي معين يتم من خلال رغبة أو استعدادات ذاتية شخصية بالأساس، بقدر ما أصبح مرهونًا بمحددات متعددة ومعقدة تتداخل بين الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والأمني.

تعد مسألة الهامشية وتجزئة الوجود الاجتماعي للمدينة نتاجًا لعمليات اجتماعية لا ترتبط بالبعد المحلي فقط، وإنما هي في تقاطع وتمفصل مع آليات وعمليات أخرى عبر الحدود تسهم في إنتاج أوجه جديدة من اللامساواة الاجتماعية.

هذا التخصيص في المجال ينعكس ويؤثر بصورة مباشرة في انتشار مظاهر العنف في المدن والمجالات الحضرية الكبرى؛ الذي تؤكد الكثير من الدراسات والأبحاث[23] أن العنف الحضري ينتشر وينبثق من الأوساط والمجالات الشعبية الهامشية، بحيث تكون الحياة كما أكد ذلك روبرت بارك «أكثر حرية وأكثر تشجيعًا على المغامرة، وأكثر عزلة بالمقارنة بالأحياء الأخرى»[24]. وتعد هذه الفضاءات الحضرية نتيجة منطقية لضعف التدبير والتخطيط والاستشراف الحضري، أو هي بمعنى آخر إفراز طبيعي «لسياسة المدينة»[25] المتبعة منذ سنوات طويلة، جعلت من «الهامش فضاء لا يكاد ينتمي إلى المدينة»[26].

وتقبع في هذه الأحياء الفئات التي تقع على هامش البناء الاجتماعي العام للمجتمع، حيث تعاني كل أشكال الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي ببعديه المادي والرمزي، كما توجد بعيدة من أي مشاركة في عملية الإنتاج والتبادل الاجتماعي، ومن ثم فهي تعيش «مغيبة الوعي، وتغيب عن مجالات المشاركة السياسية ويفرض عليها اللامبالاة حيال مختلف أمور الشأن العام»[27].

---

(22) المصدر نفسه، ص 30.

(23) انظر على سبيل المثال: Sophie Body-Gendrot, «Les Nouvelles formes de la violence urbaine aux Etats-Unis,» *Cultures et Conflits*, no. 6, «violences urbaines» (été 1992), p. 34, et Jacques Donzelot, Catherine Mével and Anne Wyvekens, «De la fabrique sociale aux violences urbaines,» *Esprit,* no. 290 (décembre 2002), p. 17.

(24) Jean Rémy et Liliane Voyé, *La Ville et l'urbanisation: Modalités d'analyses sociologiques* (Paris: Edition J. Duculot, 1974), p. 169.

(25) Donzelot, Mével and Wyvekens, Ibid., p. 16.

(26) Lahbabi Abderrafih, «Croissance urbaine et développement, le cas du Maroc,» dans: *Système urbain et développement au Maghreb* (Tunis: Cérès production, 1980), p. 99.

(27) السعيد الركراكي، «الفئات الهامشية بين سيرورة الاجتثاث وأزمة الدولة الوطنية: المجتمعات العربية الحديثة نموذجًا،» **مجلة فكر ونقد**، العدد 103 (تشرين الأول/أكتوبر 2009)، ص 6.

إن هذا الإقصاء والتهميش الاجتماعي هو ما يجعل من السلوك العنيف رد فعل وتمردًا على واقع لا يضمن للفرد وجوده الاجتماعي، وهو رد فعل وتمرّد يحاول الفرد الممارس للعنف من خلاله ليس رفض هذا الواقع بتناقضاته المتعددة فقط، وإنما محاولة البحث عن معنى لوجوده الاجتماعي أيضًا من خلال التأسيس لنوع من اعتراف الآخرين، ولو كان هذا الاعتراف وهذا الانتصار وهميًا على حد تعبير موريس كوسون (Maurice Cusson) [28].

تعد مسألة الهامشية وتجزئة الوجود الاجتماعي للمدينة نتاجًا لعمليات اجتماعية لا ترتبط بالبعد المحلي فقط، وإنما هي في تقاطع وتمفصل مع آليات وعمليات أخرى عبر الحدود تسهم في إنتاج أوجه جديدة من اللامساواة الاجتماعية. إن العولمة تعني «سيرروة التجزيء»[29] التي تصيب المجتمع، ليس في ما يخص التقسيمات الكبرى للنمو الاقتصادي وتوزيع الثروة العالمية فقط؛ الذي تعد المدينة الكبرى أحد مواقعه الأساسية، وإنما تنعكس بصورة مباشرة أيضًا على البناءات الاجتماعية للمجتمعات المحلية، مخلفة نوعًا من التقسيم الاجتماعي غير المتكافئ، قوامه فئات متعددة تشكل القاعدة الكبرى للمجتمع؛ التي تتضمن زيادة على فئة متوسطة يصعب تحديد معالمها بنحو واقعي ودقيق في المجتمع المغربي، كل الفئات الأخرى العاملة والهامشية؛ هذه الأخيرة غالبًا ما لا تستفيد من إمكانات النشاط التجاري والاقتصادي التي تتيحه المدن الحديثة، وفي المقابل شق ثان، يتكون من فئة برجوازية محدودة العدد؛ لكنها تحتكر كل الديناميات الاجتماعية الخاصة بالأنماط الحالية للنمو الاقتصادي.

هذا التشكيل الاجتماعي هو ما يرسخ التفاوتات الاجتماعية البنيوية ويؤسس لنوع من الانفصال[30] والتشظي الحضري (Ségrégation et fracture urbaine)، يظهر باديًا في أحياء بمحتوى ديمغرافي واجتماعي منتقى، إلى جانب تجهيزات وخدمات راقية، تتألف من مراكز التسوق الكبرى وشبكة المطاعم والمقاهي الفخمة، بل بنوعية «الملابس التي تحدد الانتماء إلى كل طبقة اجتماعية»[31]، وفي الجانب الآخر، تتكدس فئات اجتماعية بكثافة سكانية مرتفعة، في ضواحي المدينة وأحيائها الهامشية والشعبية؛ التي تفتقد كثيرًا من شروط العيش والحياة المحترمة، هي ببساطة أحياء الطبقة العمالية البسيطة والفقراء؛ أحياء تشكل الجانب الظاهر من النمو الحضري العشوائي أو «الجذام الحضري» بتعبير جاك دنزلو[32]، لكنها تخفي كل مظاهر البؤس والمعاناة والفقر، وكل «الأشكال الجديدة للإقصاء»[33]... التي غالبًا ما تكون باعثًا على سيرورات من

---

(28) Cusson, *Délinquant pourquoi?*, pp. 93-94.

(29) Olivier Mongin, «Mondialisation: De la fragmentation sociale à ségrégation urbaine,» *Esprit*, no. 232 (mai 1997), p. 6.

(30) Yves Grafmeyer, *Sociologie urbaine* (Paris: Edition Nathan, 1994), p. 35.

(31) Jacques Denzelot, «La Ville à trois vitesses: Relégation, périurbanisation, gentrification,» *Esprit*, no. 303 (mars-avril 2004), p. 14.

(32) Jacques Denzelot, «La Nouvelle question urbaine,» *Esprit*, no. 258 (novembre 1999), p. 90.

(33) François Dubet, «Les Figures de la ville et la banlieue,» *Sociologie de travail*, vol 37, no. 2 «La Ville habiter, gouverner» (juin 1995), p128.

الصراعات الاجتماعية، تنتهي بتبني سلوكات وأفعال العنف لدى فئات معينة من المجتمع، أغلبيتهم من المراهقين والشبان.

من منطلق هذا التحليل يمكن القول بأن العنف يمثل إفرازًا موضوعيًا للهامشية الحضرية، بوصفها من إفرازات عمليات التحضر العشوائي والهجرة القروية الكثيفة؛ التي لم تكن الأسس الاقتصادية والإنتاجية، ولا السياسة المتبعة في إنتاج وتدبير المجال الحضري قادرة على استيعابها، وهو ما أنتج مجالات هامشية[34] وشعبية، تتميز بعزلتها المكانية والثقافية، أحياء لها نظامها الاجتماعي الخاص[35]؛ الذي تشكل بطرائق عفوية في سياق بحث الأفراد عن التكيف مع بيئتهم الاجتماعية، وهو ما أسهم في التأسيس لغيتو خاص بهم بتعبير لويس وورث[36]، ليس كتشكيل مكاني ومجالي فحسب، ولكن كنظام اجتماعي له قيمه، أعرافه، قواعده وضوابطه الخاصة.

رابعًا: الترسيخ الاجتماعي للفرد واحتمالية السلوكات العنيفة

يزداد احتمال الأفعال والسلوكات الاجتماعية العنيفة في ظل الترسيخ الاجتماعي للفرد، بوصفه من سمات الحياة الحضرية المعاصرة، ويعني هذا الترسيخ توسيع خيارات الفرد في تحديد توجهاته وأفعاله وممارساته المختلفة، «دون اكتراث أو اهتمام بأحكام الوسط أو البيئة الاجتماعية التي يعيش أو يتواجد فيها»[37]، وذلك بفعل انتشار وسيادة الهوية المجهولة المميزة لأشكال البناء الاجتماعي في المدن والتجمعات الكبرى، وهو ما طرحه ماكس فيبر في كتابه عن **المدينة**، حينما رأى أن المدينة تعرف عندما يصبح «التعارف الشخصي والروحي بين سكانها أمرًا متعذرًا»[38].

فرغم التقارب الفيزيقي المميز للبناء المرفولوجي للمدينة، المتجلي في الأنماط المختلفة للسكن المشترك والجماعي، من عمارات، وإقامات، وتجزئات سكنية، بل وقد يتعدى ذلك إلى استعمال باب واحد أو فضاءات وتجهيزات ومؤسسات بصفة مشتركة؛ ـ رغم كل هذا التقارب المادي ـ فإن المدينة والحياة الحضرية هي مجال التباعد الروحي وسطحية العلاقات الاجتماعية، فكل واحد من سكانها لا يعرف الآخر، وهو يتجاهلهم كما يتجاهلونه، لا يعرفهم كما لا يعرفونه،

---

(34) عادة ما توجد هذه الأحياء في وضع متدن من التدرج الاجتماعي، وتعاني كل أشكال التهميش السياسي (عدم الاكتراث بمجال السياسة، وتغيُّب شبه تام من مضامينها وأبعادها)، والاقتصادي (الانخفاض الشديد في بناء الثروة الاقتصادية، والاشتغال المكثف في القطاع غير المهيكل، البطالة)، والتهميش الاجتماعي والثقافي (ضعف الاندماج الاجتماعي، العزلة المكانية والاجتماعية، سوء التنظيم الاجتماعي).

(35) هو ما يعبر عنه كليفور شاو وهنري مكاي بنظرية الانتشار الثقافي، التي تقوم على اعتبار أن سلوكات الانحراف وسلوك الجانحين تعبر عن سلوكات المجموعة وليس سلوكات فردية، انطلاقًا من انتقال محددات وقيم ثقافة الانحراف بين الأجيال، لمزيد من التفصيل، انظر: Clifford Shaw et Henry McKay, «Chicago Criminologists,» *The British Journal of Criminology*, vol. 16, no. 1 (January 1976), p 9.

(36) Louis Wirth, *Le Ghetto,* traduit par Pierre Jacques Rotjman, (Grenoble: Presses universitaires de Grenoble, 2006), p. 39.

(37) المالكي، **الثقافة والمجال**، ص 31.

(38) Max Weber, *La Ville*, traduit par Aurélien Berlan, collection: SH/Politique et sociétés, (Paris: La Découverte, 2014), p. 43.

يتجنبهم كما يتجنبونه، وهذا النمط من أشكال التنظيم الاجتماعي يؤدي في نهاية الأمر إلى انتشار «حالات عدم التعارف بين الساكنة القاطنة في المجال نفسه، وانغماس أو اختفاء كل واحد في هويته المجهولة (Anonymat)»[39].

إن سيادة علاقات البيئة الثانوية، التي تتميز بتطور متزايد لآليات التفاعل الاجتماعي انطلاقًا من رموز ورسائل متجددة؛ لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار فصل واضح بين المجالين العام والخاص، وهذا الفصل هو الذي يسمح بدخول الأفراد في علاقات اجتماعية لامحدودة.

هذا الترسيخ الاجتماعي و«سيرورة الفردانية»[40] التي تنتجها وتتيحها المدن الكبرى لقاطنيها، وإن كان باعثًا مهمًا على توسيع خيارات الأفراد ومنحهم مزيدًا من الحرية والاستقلالية، والتحرر من سلطة القواعد والمعايير العامة، كما عرض ذلك جورج سيميل في مقالته الشهيرة «المتروبول والحياة الذهنية»[41]؛ فهو في المقابل يؤدي إلى تلاشي الرقابة والضغط الاجتماعيين، وهو ما قد يمثل مجالًا خصبًا لإنتاج وتبني الممارسات والأفعال والسلوكات العنيفة، ولا سيما إذا ما اقترنت هذه الاستقلالية والحرية بغياب الاندماج الاجتماعي وإحساس الفرد بضعف انتماءه الفعلي للمجتمع.

خامسًا: بنية التفاعل الاجتماعي ودورها في بروز العنف الحضري

يعد تغيُّر نظام التفاعل الاجتماعي من السمات الأساسية المميزة للتحضر الحديث، بما يعنيه من سيادة علاقات البيئة الاجتماعية الثانوية، التي تعبّر عن التفاعل الحاصل بين الأفراد والجماعات انطلاقًا من رموز ورسائل اجتماعية محددة[42]؛ لكن في إطار أحادي لا يضمن ذلك التفاعل الانعكاسي، وهذا النمط من التفاعل هو الذي يتجسد في إطار علاقات اجتماعية تتسم بالسطحية، المحدودية، المادية، الظرفية، الفردانية، والحسابية.

إن سيادة علاقات البيئة الثانوية، التي تتميز بتطور متزايد لآليات التفاعل الاجتماعي انطلاقًا من رموز ورسائل متجددة؛ لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار فصل واضح بين المجالين العام

(39) عبد الرحمن المالكي، **مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2016)، ص 29.

(40) Frédéric Vandenberghe, *La Sociologie de George Simmel*, collection repères (Paris: Edition La Découverte, 2009), p81.

(41) George Simmel, «Métropole et mentalité,» dans: *L'école de Chicago: Naissance de l'écologie urbaine*, textes traduits et présenter par Yves Grafmeyer et Isaac Joseph, Collection: Champs Essais (Paris: Edition Editions Flammarion, 2009), p. 61.

(42) Kazimierz Z. Sowa, «L'environnement social et le processus d'urbanisation,» *Cahiers Internationaux de sociologie,* Nouvelle série, vol. 58 (janvier-juin 1975), p. 68.

والخاص، وهذا الفصل هو الذي يسمح بدخول الأفراد في علاقات اجتماعية لامحدودة، قد تكون موضوعية مفروضة (زملاء العمل، مؤسسات إدراية...) أو ذاتية مختارة (النوادي، الجمعيات...)، وهو ما وضحه عالم الاجتماع البولندي Kazimiers Sowa في دراسته عن «البيئة الاجتماعية وسيرورة التحضر»؛ والذي رأى من خلالها أن تطور ثقافة المجتمع يرتبط بدرجة تطور بنية العلاقات الثانوية[43] التي تتيحها وتوفرها الحياة الحضرية.

هذا الإقرار بإمكان الدخول في علاقات متعددة حسب ما تفرضه وتتطلبه حاجات الأفراد المختلفة، يعَدّ شرطًا أساسيًا في اندماجهم الاجتماعي في نمط الحياة الحضرية المعاصرة، انطلاقًا من كونه يسمح بمشاركة الأفراد في كل ما تتيحه المدينة من أنشطة، تبادلات، علاقات، وتفاعلات مع مؤسسات متعددة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية.. تمثل مجتمعة الوعاء الاجتماعي الذي يوفر للسكان متطلبات العيش الحضري.

لكن ركون الأفراد وانحصارهم في جزء ضيق من بنية التفاعل الاجتماعي الحضري قد يكون باعثًا على ضعف الاندماج الاجتماعي، وبخاصة بالنسبة إلى الفئات الهامشية؛ التي تنزع أكثر إلى حصر وبناء تفاعلاتها الاجتماعية في حدود ضيقة مع أفراد تتقاسم وإياهم خصائص وسمات ثقافية معينة.

لكن ركون الأفراد وانحصارهم في جزء ضيق من بنية التفاعل الاجتماعي الحضري قد يكون باعثًا على ضعف الاندماج الاجتماعي، وبخاصة بالنسبة إلى الفئات الهامشية؛ التي تنزع أكثر إلى حصر وبناء تفاعلاتها الاجتماعية في حدود ضيقة مع أفراد تتقاسم وإياهم خصائص وسمات ثقافية معيَّنة، مشكلة ثقافة فرعية بقيمها وقواعدها ومعاييرها الخاصة، تتقاطع بشكل كبير مع ما طرحه أوسكار لويس في نظريته عن ثقافة الفقر[44]، الأمر الذي يزيد من احتمال تبني سلوكات وأفعال قد تخرج عن التنظيم والمعيارية المشكلة لثقافة المجتمع.

وعلى عكس هذا التطور الملاحظ في بنية العلاقات الثانوية نسجل في المقابل تراجع علاقات البيئة الاجتماعية الأولية، وهي التي تعبر عن التفاعل والتأثير المتبادل بين الأفراد في كل أوضاع

---

(43) Ibid., p. 77.

(44) توصل أوسكار لويس (Oscar Lewis) لهذه النظرية انطلاقًا من ملاحظاته العميقة للمجتمعات الفقيرة بأمريكا الوسطى والجنوبية، وبوجه خاص أطفال سانشيز في منطقة بورتوريكو بالمكسيك. ويعرف لويس ثقافة الفقر بوصفها نمط عيش يتميز بالاستقرار والاستمرارية، حيث ينتقل من جيل إلى جيل آخر عن طريق الأسرة، وإن لثقافة الفقر طرائق وأوجهًا نفسية واجتماعية تظهر لدى الأفراد، وهي العامل الدينامي الذي يمنعهم من الانخراط في الثقافة العامة للمجتمع، وفي الوقت نفسه تؤسس لثقافة فرعية خاصة، وقد خلص لويس اوسكار إلى تحديد مجموعة من الصفات (تزيد على 70 صفة) يشترك فيها الفقراء، من بينها: ضعف مشاركة واندماج الأفراد في المؤسسات الرسمية للمجتمع، وانخفاض مستوى المهارة والتعليم، والشعور بالاستسلام والقدرية، وعدم المساهمة في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتفضيل الحلول الفردية واعتماد العنف... انظر: Ruwen Ogien, «Culture de la pauvreté: Oscar Lewis et sa critique,» *Cahiers Internationaux de Sociologie*, Nouvelle série, vol. 65 (juillet-décembre 1978), pp. 286 et 289.

التفاعل الاجتماعي، حيث تمثل عناصر البيئة الأولية أهمية كبرى في التنشئة الاجتماعية للأفراد وضمان استقرارهم العاطفي والنفسي، هذا الشكل من التفاعل وإن كان هو الآخر يتيح الجمع بين نمط العلاقات المختارة (شبكة الأصدقاء بالخصوص، والجيران...) والمعطاة (العائلة، والأقارب)، لكنه في المقابل يؤسس لبيئة علاقات تتسم بالمعرفة الشخصية، والعمق والاستمرارية.

إن انتشار الحياة العصبية بين الأفراد هو ما يعجّل بتنبي السلوكات العنيفة (لفظية ومادية) كإحدى آليات التفاعل الاجتماعي في الوسط الحضري؛ عوضًا من كل أوجه التعبير الرمزي الممكنة؛ التي ربما لا تسعف الضغوط والإكراهات المتعددة للحياة الحضرية في اعتمادها كأساس لتفاعلاتنا الاجتماعية.

هذا التحول الملاحظ بالنسبة إلى بنية التفاعل الاجتماعي ونسق العلاقات التي يتبناها الفرد، كما قد يشارك في تأسيسيها وبنائها، هو ما يجعل من العنف ظاهرة حضرية بامتياز، كون أن نمط التفاعل الاجتماعي القائم على أساس العلاقات العميقة والشخصية والدائمة والعاطفية، يحول دون تبني الأفراد للسلوكات والممارسات العنيفة في مختلف أوضاع تفاعلاتهم الاجتماعية؛ التي وإن حدثت[45] بأشكال معينة؛ فربما لا تكون بذات الحدة التي تتمظهر بها في المجال الحضري، وسرعان ما تعيدها آليات الضبط الاجتماعي وقوة الضمير الجمعي إلى حالة التوازن على حد تعبير فلفريد باريتو.

لكن في مقابل قوة العلاقات الأولية ودورها في تنظيم وضبط سلوكات وممارسات الأفراد، فإن سيرروة التحضر الحديث تؤدي إلى ترسيخ العقلنة والتجريد والموضوعية والحساب، والظرفية[46]... كأشكال طاغية ومسيطرة في تنظيم التفاعلات الاجتماعية داخل المدن المعاصرة، هذا النمط من التنظيم الاجتماعي ومن نمط العيش بتعبير لويس وورث[47]، يجعل الأفراد يتحولون من منطق التفاعل الاجتماعي المبني والقائم على أساس العاطفة والإحساس بالآخر إلى تنظيم اجتماعي مغاير قوامه التجريد، الفردنة، المادية... ومن ثم يصبح

(45) هو ما ينطبق إلى حد ما مع ما طرحه هوارد بيكر في دراسته الشهيرة عن «الغرباء» (Ousiders)، التي رأى من خلالها أن فعل الانحراف يبقى مسألة نسبية، ولا يمكن تعريفه إلا انطلاقًا من مجموعات اجتماعية محددة، بمعنى أنه يرتبط بالمعايير الاجتماعية الخاصة بها، وبالتالي من يسمى غريبًا أو منحرفًا هو من لا ينضبط ولا يحترم هذه المعايير (لكنه في المقابل طرح إشكالًا آخر حول شرعية المعايير التي نصف من خلالها فردًا ما بأنه منحرف أو غريب، بل لا بد من التساؤل كيف يرى ويتمثل هؤلاء الأفراد هذه المعايير)، انظر: Jean Michel Chapoulie, *La Tradution sociologie de Chicago* (Paris: Edition du Seuil, 2001), p. 281.

(46) للتفصيل أكثر، انظر: Simmel, «Métropole et mentalité,» pp. 63-71.

(47) Louis Wirth, «Le Phénomène urbain comme mode de vie,» dans: *L'école de Chicago: Naissance de l'écologie urbaine*, textes traduits et présenter par Yves Grafmeyer et Isaac Joseph, p. 255.

«الأساس النفسي الذي تنبني عليه الشخصية الذاتية للأفراد في المدن الكبرى هو تحفيز وتكثيف الحياة العصبية»[48]، وتزايد «معدلات الانعزالية الفردانية والقلق والاضطرابات العصبية»[49].

إن انتشار الحياة العصبية بين الأفراد هو ما يعجّل بتنبي السلوكات العنيفة (لفظية ومادية) كإحدى آليات التفاعل الاجتماعي في الوسط الحضري؛ عوضًا من كل أوجه التعبير الرمزي الممكنة؛ التي ربما لا تسعف الضغوط والإكراهات المتعددة للحياة الحضرية في اعتمادها كأساس لتفاعلاتنا الاجتماعية، هذا النمط من الانعزال والعصبية والسرعة والقلق نجده باديًا في أوضاع كثيرة نعيشها يوميًا وباستمرار، كما هي الحال بالنسبة إلى قيادة السيارات، التي في كثير من الأحيان ما تنتهي بعض التباينات البسيطة في وجهات النظر، وفي تدبير مسألة الحراك والسير الطرقي إلى خصومات في أقسام الشرطة، بعد تبادل أشكال مختلفة من العنف اللفظي.

سادسًا: التمايز الاجتماعي كمحدد للعنف الحضري

تزداد حدة العنف واحتماليته في مجال الحضري مع التحول من منطق الانسجام والوحدة والتجانس (المميز للبيئة الاجتماعية التقليدية) إلى منطق آخر، أساس بنائه وتجسيده هو الاختلاف، والتباين، والتمايز الاجتماعي... صحيح أن هذا التحول له بعد إيجابي واضح، وهو المتعلق بإمكان بناء المشاريع الخاصة للأفراد بعيدًا ممّا تحدده الجماعة وتسعى إلى ضمان استمراريته بكل أوجه الضبط وآليات التنشئة الاجتماعية المختلفة؛ لكنه في المقابل يعبر عن كل أوجه التفاوتات، والتباينات، والتناقضات الاجتماعية والاقتصادية المميزة للمشهد الحضري.

إن إدراك الفرد وتأويل وضعه الاجتماعي بالمنطق الذي طرحه وليم إسحق طوماس وفلوريان زنانيكي في دراستهما الشهيرة عن الفلاح البولوني، قد أصبح انطلاقًا من محددات عقلانية (حسابية-مادية بالأساس)، بوصفها جوهر توجيه الأفعال الاجتماعية في الأوضاع والمواقف التي تتيح اختيارات متعددة للسلوك الإنساني؛ وذلك عوضًا وبعيدًا من مرجعيات التحديد العاطفي المجسدة في التنظيم الاجتماعي المحلي، والتي تمثل عامل استقرار الجماعة وضمان استمراريتها في إطار نوع من التجانس الاجتماعي والتضامن اللامشروط بين أعضائها.

وغالبًا ما يتزامن هذا الإدراك ويقترن بمقارنات يقيمها الأفراد على نحو مقصود أو مضمر مع نماذج مثالية لبناءات أوضاع اجتماعية واقعية يلاحظها، يعايشها، بل ويتصارع معها، انطلاقًا من حجم التباين والتناقض الاجتماعي والاقتصادي بينه وبين فئات أخرى من المجتمع؛ فئات استطاعت أو لها من الإمكانات المادية والاجتماعية ما يجعلها محط صراع بين من يملك وبين من لا يملك، ربما ليس بالمنطق والرؤية التي آمن ودافع عنها ماركس تحديدًا؛ ولكن على نحو يمكن أن يجعل من هذه التباينات الاجتماعية والاقتصادية دافعًا لتبني العنف كسلوك وممارسات من قبل الفئات الهامشية والمحرومة، عنف ضد الذات أولًا، وعنف ضد الآخر والمجتمع ثانيًا.

---

(48) Simmel, «Métropole et mentalité,» p. 62.

(49) ديفيد هارفي، **مدن متمردة: من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر**، ترجمة لبنى صبري (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، ص 43.

في ظل هذه التحولات وأمام وضع الهشاشة، والفقر، والاقصاء، والاستبعاد، والتناقض... التي تميّز الكثير من مجالاتنا الحضرية؛ وأمام عجز المؤسسات التقليدية والأولية للتنشئة الاجتماعية عن القيام بأدوارها ووظائفها الأساسية، نتيجة التغيرات المتعددة التي لحقتها هي الأخرى، وأضحت بالتالي عبارة عن مؤسسات صورية لتنشئة الأفراد؛ عاجزة عن مدهم بما يضمن اندماجهم الانسيابي في المجتمع ويجعل شخصياتهم الاجتماعية والنفسية ومختلف السلوكات المنبثقة منها تمتاز بسمات التوازن والمعيارية، بل أضحت مؤسسات صورية بأدوار ووظائف محدودة، وبخاصة بالنسبة إلى مؤسستَي الأسرة والمدرسة، التي انحصرت العلاقات والوظائف الداخلية بين أفرادها في علاقات وصاية، سلطة، ومهمات يلزم الفرد بالقيام بها؛ لكنها في المقابل خالية من أية عواطف أو بواعث للتوازن النفسي والاجتماعي وبعيدة من إمكانات البناء السليم والرصين للقيم والقواعد العامة؛ التي ستمثل المرجعية الأساسية للأفعال الاجتماعية المختلفة.

إذًا في ظل هذه المتغيرات والظروف «تزداد صعوبة الإبقاء على مثاليات الهوية الحضرية، والمواطنة، والانتماء»[50] ويصبح العنف إلى حد ما حتمية اجتماعية، تفرزها البيئة الاجتماعية المختلة، اقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، ومجاليًا... ويرسخها ضعف وهشاشة البناء القيمي، الذي يعد الضابط والموجه لمختلف الأفعال والاتجاهات العامة لسلوك الأفراد.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة يحق لنا طرح، أو بالمعنى الصحيح إعادة طرح ذلك التساؤل المؤرق؛ الذي يرى علماء الاجتماع من خلاله أن العنف هو ذو طبيعة وبناء مزدوجين، عنف يمارسه المجتمع على الأفراد والجماعات، من خلال غياب العدالة والإنصاف الاجتماعي والمجتمعي، وكذلك عبر إلزامهم امتثال قيم ومعايير ربما ليست من صنعهم ولم يساهموا في بنائها وإنتاجها، وإنما قدرهم هو امتثالها والرضوخ لها. أما الوجه الآخر فهو عنف يمارسه هؤلاء الأفراد من خلال رفضهم لكل أوجه الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي، الذي تزداد حدته مع ضعف بنيات التضامن الاجتماعي، التي يمكن أن تسهل اندماج الأفراد في الحياة الاجتماعية العامة ونمط العيش الحضري، ما يجعلهم في نهاية المطاف يتمردون على هذا الواقع بالتخلص من تأثير قواعده ومعاييره، والتأسيس في المقابل لقيم وثقافة خاصة بهم، تتمظهر في سلوكات وأفعال يجسدها العنف والانحراف، عنف ضد الذات، ضد الآخر، وضد المجتمع □

(50) المصدر نفسه، ص 45.

الفدرالية الإثنية وبنية النظام السياسي الإثيوبي

إبراهيم سميح ربايعة(*)

أكاديمي وباحث في التنمية السياسية والاقتصاد السياسي ـ فلسطين.

هند المحلي سلطان

أكاديمية وباحثة في العلاقات الدولية ـ مصر.

أولًا: تحولات النظام السياسي في إثيوبيا

أعاد النزاع المتجدد في إقليم تيغراي الإثيوبي إلى الواجهة سؤال الدولة والإثنية في أفريقيا، فرغم أن إثيوبيا تمثل الدولة المركزية في القرن الأفريقي، وعصبًا جيوسياسيًا مركزيًا في حوض النيل، إلا أن تكوينها الإثني الذي يضم نحو 80 إثنية ونظامها السياسي الفدرالي القائم على أساس إثني يضع صلابة السياسات الخارجية وقدرة النظام السياسي على الحفاظ على مكتسباته موضع التساؤل.

وضع الدستور الأول لإثيوبيا عام 1931، وتعديلاته عام 1954، السلطات في يدي الإمبراطور هيلا سيلاسي، وهو ما قاد إلى تجذير إهمال المركبات الاجتماعية وعكس وجودها دستوريًا وسياسيًا. رأى الإمبراطور والنخبة الحاكمة المحيطة به أن أي مراعاة لحقوق المجموعات المكوِّنة لإثيوبيا يمثل تهديدًا للنخبة الحاكمة ويشق الطريق أمام تهديد الوحدة الوطنية، وبذلك أنتجت السلطوية وهشاشة الاندماج بين المركّبين الاجتماعي والسياسي تهميشًا اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، ما قاد إلى نزاعات عرقية وحروب أهلية انفصالية متعاقبة. وفي عام 1974، خسر الإمبراطور حكمه بعد 40 عامًا من القبضة الحديدية لمصلحة تحالف ثوري استبدل الملكية بنظام اشتراكي سيطرت عليه طغمة عسكرية[1].

أقصت الطغمة العسكرية الإصلاحيين ممن حاولوا زحزحة الملكية نحو استيعاب المكونات الإثنية، وبدلًا من استعادة الروح الوطنية الجامعة للإثيوبيين انفلتت النزاعات الإثنية وتحولت إلى حرب أهلية طويلة، فلم يعالج استبدال النظام الملكي الريعي بريعية اشتراكية للمعضلة الإثنية، بل قاد إلى حالة من «تسييس الإثنيات» طغت فيه الانحيازات العرقية على المصالح الوطنية التي لم تكن

(*) البريد الإلكتروني: ibr20002000@gmail.com.

(1) Yohannes Gedamu, *The Politics of Contemporary Ethiopia: Ethnic Federalism and Authoritarian Survival* (London: Routledge, 2021), pp. 38-44.

جامعة في ذلك السياق، ساهم ذلك في ظهور جبهات وحركات انفصالية في الأقاليم، أهمها جبهة تحرير تيغراي الشعبية التي انطلقت عام 1975، ودعت إلى إنشاء جمهورية تيغراي المستقلة، أما النظام العسكري فخسر إريتريا وغرق في حروب أهلية في تيغراي وأوروموو وغيرها[2].

أسقطت الحرب الأهلية العسكر عن سدة الحكم عام 1991، بعد نحو 17 عامًا من القبضة الحديدية التي قادها الرئيس منغستو هيلا مريام، الذي أسقطته جبهة وطنية عريضة، مثلت الإثنيات الأربع المركزية المهيمنة في البلاد، حملت اسم الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية (EPRDF)، لكن المعارضة انتقدت عام 1991 هيمنة الإثنية التيغرانية على مفاصل السلطة وصاغت دستور 1995[3].

ثانيًا: الفدرالية الإثنية: المفهوم في السياق الأفريقي

تقوم الفدرالية من حيث المبدأ، ووفق نظريتها الكلاسيكية، على قاعدة الحكم بمستويين لذات الإقليم والمجتمع، بحيث يمتلك كل من المستويين استقلالية على مساحات حكم وإدارة سياسية محددة ووفق ضمانات دستورية. يعرّف دانيال أليزار الفدرالية بكونها «حكمًا ذاتيًا مرفقًا بمشاركة في الحكم»، ويرى أليزار أن الفدرالية نظام يعزز الحريات الفردية والمساواة ويضمن ديمقراطية نظام الحكم وفق محددات قيمية أخلاقية[4].

في المقابل، يستبعد ريكر الجانب الأخلاقي القيمي من قراءته لدوافع وسياقات تكوين الفدراليات، إذ يرى أن الفدرالية خلاصة مساومات سياسية تسعى من خلالها نخبة سياسية لتوسيع مناطق ونطاقات نفوذها أو لمواجهة خطر خارجي أو لتعزيز قدراتها للمبادرة بمواجهة عسكرية أو دبلوماسية خارجية، أما قبول الطرف اللامركزي بالالتحاق بالنظام الفدرالي فينبع من رؤيته لخطوة كهذه فرصة أو بحثًا عن الحماية من التهديد[5].

أما مالكوم فيلي وإدوارد روبن فيذهبان إلى أن الفدرالية فصل بين الجغرافيا والهوية، لكنها عمليًا تمثل مدخلًا لإشكاليات مركبة ونزاعات على مستوى الهويات السياسية، ومدخلًا لتنظيم أفضل للجغرافيا السياسية للدولة، وهذا ما يمثل شرطًا جامعًا لتطور الفدرالية الناظمة. بينما يرى دانيال زيبلات أن وجود وحدات فرعية عالية المأسسة ومرتبطة بعمق في مجتمعاتها وقادرة على الحكم شروط مسبقة لقدرة هذه الوحدات على الاجتماع في فدرالية تمثيلية كاملة[6].

إن سياقات التحديث التي خرجت منها هذه الأطر النظرية لفهم الفدرالية جعلتها تعتمد نماذج غربية كنموذج الولايات المتحدة الأمريكية والنموذج الألماني وغيرها لقراءة النظام السياسي

---

(2) Sandra Fullerton Joireman, «Opposition Politics and Ethnicity in Ethiopia: We Will all Go Down Together,» *The Journal of Modern African Studies,* vol. 35, no. 3 (1997), pp. 387-407.

(3) Ibid.

(4) Berihun Adugna Gebeye, «Federal theory and Federalism in Africa,» *VRÜ Verfassung und Recht in Übersee,* vol. 53, no. (2020), pp. 95-115.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

الفدرالي من حيث الدوافع والسياقات والظروف، أما سياقات تكوين الفدرالية في أفريقيا فهي مختلفة وجاءت في رحلة البحث عن تكوين دولة ما بعد الاستعمار، ومحاولة لهضم المكونات الإثنية المتنوعة في قلب دولة وطنية توازن بين حقوق وخصوصية الجماعات الإثنية المتنوعة، وبين القالب الوطني الجامع.

كان تكوين الدولة الوطنية تحديًا مركزيًا للنخب السياسية في أفريقيا منذ الاستقلال، وترسخ هذا التحدي في ظل تشابك البنى الاجتماعية في الدول الأفريقية والتعقيدات القبلية ـ الإثنية العابرة للحدود التي خلّفها الاستعمار. أفضت هذه الاشتباكات إلى وقوف الدول الأفريقية الحديثة التكوين عاجزة في كثير من أقاليم القارة عن تكوين كيان متجانس إثنيًا يحضر فيها التمازج الاجتماعي الوطني، وهو ما أفقد الدولة الأفريقية مصدرًا أساسيًا من مصادر الشرعية، وهذا ما قاد إلى نزاعات دامية شهدتها القارة كما في رواندا وجنوب السودان وليبيريا وغيرها.

في إطار السعي لبناء الدولة الوطنية وحل معطلات تكوينها الناجز، برزت في القارة الأفريقية عدة تجارب لوضع دساتير تراعي خصوصية التكوين الاجتماعي، إذ مأسست هذه الدساتير الحقوق الإثنية في بعض الحالات، ووضعت سياسات تمييز إيجابي على أساس إثني في حالات أخرى.

وفي إطار السعي لبناء الدولة الوطنية وحل معطلات تكوينها الناجز، برزت في القارة الأفريقية عدة تجارب لوضع دساتير تراعي خصوصية التكوين الاجتماعي، إذ مأسست هذه الدساتير الحقوق الإثنية في بعض الحالات، ووضعت سياسات تمييز إيجابي على أساس إثني في حالات أخرى. وهنا قدمت إثيوبيا نموذجها الذي منحت من خلاله الدولة بعد إسقاط النظام العسكري في عام 1991 الإثنيات المختلفة حقوقًا دينية وثقافية سمحت لها من خلالها باستخدام لغات وأديان متعددة، إلى جانب حقوق سياسية ضمنت فيها الإثنيات الرئيسة ممارسة الحكم في ولاياتها عبر نظام فدرالي أقره دستور عام 1995 وانتقل بالبلاد إلى «جمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية».

أما نيجيريا، فقدمت نموذجًا مبكرًا للفدرالية في أفريقيا تم تبنّيه مع الاستقلال عام 1960 بتقسيم البلاد إلى ثلاث ولايات تمثل كل منها مكونًا إثنيًا، توسعت إلى 12 ولاية عام 1967 ووصلت إلى 36 ولاية في عام 1996 في تقسيم تجاوز التركيب الإثني.

يرى منظرو ومتبنّو هذا النموذج أنه النظام السياسي الأمثل لحماية الدولة من التشظي الإثني وتعقيدات البنى الاجتماعية، فتقوم الفدرالية الإثنية على قاعدة حق الأفراد بالحكم الذاتي لأرضهم وفق ترتيبات مؤسسية خاصة، وهنا تعرف المجتمعات حدودها السياسية والثقافية كحقوق، أي على قاعدة حكم المجتمع السياسي المعرَّف إثنيًا. وهذا ضروري ـ وفق منظِّري تبني الإثنية السياسية ـ من أجل هندسة منظومة قيمية مجتمعية جامعة تنطلق من القيم الإثنية الخاصة، التي يعرِّف فيها الفرد نفسه بانتمائه إلى التكوين الاجتماعي العام. على الجانب الآخر، يصبح الانتماء إلى مجموعة إثنية واسعة وقوية ضروريًا لعكس هوية وحاجات الفرد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على

صورة سياسات عامة وقرارات، ما يقود إلى تحول إيجابي على حياة الأفراد في هكذا مجتمعات كون الجماعة الإثنية ومركبات تمثيلها السياسي تواجه بعيدًا من هذا التنظيم اللامساواة أو التمييز أو التهميش والإهمال[7].

إن كانت هندسة النظام الفدرالي الإثني ترمي إلى إعادة إنتاج العلاقة بين الفرد والنظام السياسي على قواعد أكثر تمثيلاً وتشاركية، ومحاولة لمنح النظام الشرعية ومتانة الحكم وفق قواعد تعددية ديمقراطية، إلا أنها تقف أمام أسئلة مركزية صعبة: سؤال الديمقراطية وسؤال الاستقرار وسؤال التنمية الاقتصادية.

تمثل الفدرالية الإثنية، وفق منظّريها، نظامًا متوازنًا بين الحاجة الفردية للتمثيل الاجتماعي والألفة مع السياق العام الذي توفره الخصوصية الدستورية للأقاليم أو الولايات من جهة، ومع حاجة النظام المركزي إلى الاستقرار السياسي والتفاهم بين المكونات الإثنية، ما قد يقود في الحصيلة إلى ردم هوة اللامساواة وتعزيز المواطنة الجامعة على نحو متدرج. بهذا، ينظر إلى الفدرالية الإثنية على أنها مدخل لتعزيز الديمقراطية والشرعية وضمان لترسيخها في السياقات المضطربة[8].

إن كانت هندسة النظام الفدرالي الإثني ترمي إلى إعادة إنتاج العلاقة بين الفرد والنظام السياسي على قواعد أكثر تمثيلًا وتشاركية، ومحاولة لمنح النظام الشرعية ومتانة الحكم وفق قواعد تعددية ديمقراطية، إلا أنها تقف أمام أسئلة مركزية صعبة: سؤال الديمقراطية وسؤال الاستقرار وسؤال التنمية الاقتصادية، وبخاصة أن الفدرالية وفق بيرهن جيباي ترمي إلى تحقيق ثلاثة مقاصد رئيسية وهي حماية الحريات وتحفيز التنمية وضمان الديمقراطية[9].

ثالثًا: إثيوبيا: الفدرالية الإثنية وسياقاتها السياسية

تضم إثيوبيا أكثر من 80 جماعة إثنية يتوزع عليها أكثر من 102 مليون إثيوبي بحسب معطيات عام 2017، وتتنوع هذه الإثنيات دينيًا بين الأرثوذكسية بنحو 43.5 بالمئة والإسلام بنحو 33.9 بالمئة في حين يتوزع باقي السكان على المسيحية البروتستانتية والكاثوليكية والأديان المحلية[10].

(7) Alemante G. Selassie, «Ethnic Federalism: Its Promise and Pitfalls for Africa,» *Yale Journal of International Law,* vol. 51 (2003), pp. 68-75.

(8) .Ibid., pp. 68-75

(9) Gebeye, Ibid.

(10) مزيد من التفاصيل على موقع: Minority Rights: <https://minorityrights.org/country/ethiopia>.

الجدول الرقم (1)
التوزيع الإثني في إثيوبيا

الجماعة الإثنية	النسبة المئوية
أورومو	34.4
أمهرة	27
صومالي	6.2
تيغراي	6.1
سيداما	4
غوراغ	2.5
ولايتا	2.3
هادييا	1.7
عفار	1.7
غامو	1.5
أخرى	8.8

المصدر: موقع: Minority Rights: <https://minorityrights.org/countr>

لم يأتِ هذا التنوع الشاسع في المركب الاجتماعي الإثيوبي وليد التكوين الطبيعي للدولة، بل على الضد، جاء نتيجة توسع إمبراطوري أمهري باتجاه الجنوب مع بدايات القرن العشرين، رافق هذا التوسع هيمنة على الأرض إما عبر وكلاء محليين وإما عبر وضع اليد والهيمنة المباشرة من قبل النبلاء ورجال الكنيسة الأرثوذكسية على الأرض في الجنوب، وفي سياق مواز تم مأسسة منظومة الإقصاء والتهميش عبر اعتماد اللغة الأمهرية لغة رسمية وجعل الأرثوذكسية دينًا رسميًا للبلاد[11].

توالى رفض منظومة الإقصاء والتهميش من جانب مكونات البلاد الإثنية، وظهرت ثورات ونزاعات في أرجاء مختلفة من إثيوبيا منها ثورات الفلاحين في تيغراي وغوجام، كما خسرت إثيوبيا في ظل هذه المنظومة إريتريا، وهذا ما جعل المساواة وإلغاء التمييز شعار ثورة عام 1974 التي أطاحت النظام الملكي وأسست لنظام اشتراكي أعلن نظريًا عن عزمه اعتماد المساواة والإدارة الذاتية للإثنيات، لكن عمليًا لم يطبق النظام الاشتراكي العسكري تلك المبادئ وهو ما أجّج النزاعات الإثنية في كل أرجاء البلاد حتى ثورة عام 1991 التي أسقطت الحكم العسكري[12].

مثّل هذا التراكم في التهميش دافعًا لبروز تنظيمات إثنية طالبت إلى جانب جبهة تحرير الشعوب الإريترية بحق تقرير المصير كجبهات تحرير أورومو وعفار وتيغراي وتنظيمات أقل قدرة وتمثيلًا كجبهة تحرير أورومو الإسلامية وجبهة تحرير غرب الصومال وجبهة تحرير

(11) عبد القادر محمد آدم، «إثيوبيا والنظام الفيدرالي: التوازن الصعب بين التعدد الإثني والوحدة القومية،» مركز الجزيرة للدراسات، 13 كانون الأول/ديسمبر 2020، .<https://studies.aljazeera.net/en/node/4868>

(12) المصدر نفسه.

أوغادايني الوطنية. وفي عام 1991، استطاعت الجبهة الثورية لشعوب إثيوبيا، التي ضمت جبهة تحرير تيغراي ومنظمة شعب الأورومو الديمقراطية وحركة الأمهرة الوطنية الديمقراطية والحركة الديمقراطية لشعوب وقوميات جنوب إثيوبيا، إطاحة الحكم العسكري وإسقاط مريام وتقديم نموذجها في الفدرالية الإثنية والديمقراطية الثورية[13].

قسم الدستور الإثيوبي البلاد إلى تسع ولايات على أساس إثني، وورد في ديباجة الدستور تأكيد لاحترام التنوع العرقي والديني والثقافي بما يشمل اللغة، وحظر كل أوجه التمييز، ورغم أن المادة الخامسة في الدستور أقرت الأمهرية لغة للاتحاد الفدرالي، إلا أن المادة نفسها أعطت لكل ولاية الحق باستخدام لغتها الخاصة. وتلافيًا لأية حساسيات دينية أشارت المادة الحادية عشرة من الدستور بوضوح إلى فصل الدين عن الدولة وعدم اعتماد دين رسمي للبلاد[14].

لم يكتفِ الدستور بتحديد الولايات التسع كأطر فدرالية إثنية ناظمة، بل سمح بتفريخ ولايات إضافية وفق شروط حددتها المادة 47 من الدستور، كما أقرت المادة 48 بوجود خلافات حدودية بين الولايات وحددت عامين كسقف زمني لإنهاء هذه الخلافات. وحددت المادة 52 مهمات وصلاحيات الولايات التي من أهمها جمع الضرائب والعائدات الحكومية والتمتع بصلاحيات حكم ذاتي اقتصادي واجتماعي على مستويات التشريع والتنفيذ وتأسيس وإدارة نظام شرطي خاص[15].

وعلى المستوى الفدرالي، اعتمد الدستور الإثيوبي برلمانًا بصلاحيات تشريعية ورقابية واسعة، يختار أعضاء مجالس الولايات ممثليهم في البرلمان الفدرالي وفق تمثيل إثني كامل، في حين يختار أعضاء البرلمان الفدرالي رئيس الحكومة الذي يمثل التكتل أو الحزب الأكبر ويتمتع بصلاحيات واسعة، في المقابل يحظى رئيس الجمهورية بصلاحيات محدودة في ظل هذا[16].

رابعًا: الفدرالية الإثنية: أزمات متتالية في عهد زيناوي

شرعت الجبهة الثورية لشعوب إثيوبيا، والتنظيم المهيمن فيها الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بعد عام 1991، بهندسة منظومة هيمنة مركزية، حزبيًا، قلصت خلالها بالتدريج دائرة التأثير في صنع القرار من جانب الأطراف السياسية الأخرى، واستغلت الفدرالية ومساحات العمل السياسي في الأقاليم لتعزيز هيمنتها. ووقفت الجبهة الثورية بمواجهة الأحزاب القومية الإثيوبية، ورغم أن

(13) Alem Habtu, «Ethnic Federalism in Ethiopia: Background, Present Conditions and Future Prospects,» paper Submitted to the Second EAF International Symposium on Contemporary Development Issues in Ethiopia, The Ghion Hotel Addis Ababa Ethiopia, 2003.

(14) «The Constitution of Federal Democratic Republic of Ethiopia,» *Federal Negarit Gazeta* (21 August 1995) <https://ethiopianembassy.be/wp-content/uploads/Constitution-of-the-FDRE.pdf>.

(15) Ibid.

(16) Ibid.

الجبهة الثورية كانت بالظاهر ائتلافًا وطنيًا واسعًا، إلا أنها كانت منظومة تسويات مدروسة بين شركاء محددين[17].

رسخ قائد الجبهة ميليس زيناوي مع وصوله إلى رئاسة مجلس الوزراء قواعد الفدرالية الإثنية، وعزز حضور الأقاليم وحكمها الذاتي تحت ثلاثة أهداف مركزية اعلنتها الجبهة، وهي إرساء قواعد النظام الفدرالي الإثني اللامركزي وإرساء قواعد ديمقراطية «ثورية» والتحول إلى اقتصاد رأسمالي ليبرالي.

قادت الحكومة الانتقالية هندسة النظام السياسي على قواعد فدرالية إثنية، ومثّل زيناوي تعزيزًا للحضور الإثني التيغراني كما جلب انتقادًا من جانب الإثنيات الأخرى لإقصائها من دائرة صنع القرار المركزية، ما عزز قوة البنى السياسية الإثنية في الأقاليم على حساب الدولة المركزية، وهنا يجب التفريق بين القوة السياسية الإثنية على مستوى الإقليم وهيمنة الجبهة الوطنية والتيغراي في المركز على مرتكزات الدولة، أدت هيمنة التيغراي إلى احتفاظ الدولة بقطاعات الاقتصاد المركزية ورسخت منظومة ريعية في التعامل مع شركاء التيغراي في الحكم[18].

أدّت الحكومة المركزية دور الوسيط في أكثر من نزاع اثني داخل الولايات أو بين بعض الولايات وبعضها الآخر، فساهمت عام 2004 في استفتاء لتسوية نزاعات بين الأورومو والصومالي، وهي إثنيات مركزية، كما تدخلت بقوة أكبر في النزاعات بين الأنياوا والنوير ومجتمعات الحدود الشرعية لغامبيلا. لم تكن هذه النزاعات داخلية فقط، بل عبرت الحدود إلى الدول المجاورة كإريتريا والصومال وجنوب السودان، حيث انخرطت جماعات إثيوبية بتحالفات قبلية أو إثنية أو حتى مصلحية مع جماعات مسلحة في تلك الدول التي شهدت نزاعات داخلية[19].

ومنذ إسقاط النظام العسكري، قاد رئيس الوزراء الأسبق ميليس زيناوي عملية هندسة النظام السياسي وتصميم منظومة السيطرة عبر تكبيل المعارضة وتقييد الحريات، وباستثناء الحقبة التي واكبت الانتخابات التشريعية عام 2005، اتسمت حقبة زيناوي بلجم المعارضة وتقييد حرية الصحافة وإغلاق وسائل إعلام وتقييد عمل منظمات حقوق الانسان، بالتوازي مع تغلغل التحالف الحاكم، والتيغراي بصورة محددة، في جميع مفاصل الفضاء السياسي المهيمن، ما أنتج عمليًا تحرر التيغراي من هيمنة أمهرة وحولهم إلى إثنية مهيمنة[20]. بل إن النظام تحول بعد عام 2000 إلى شكل من أشكال السلطوية تحت مظلة «الديمقراطية الثورية» رغم الكسر الجزئي لهذا الشكل في انتخابات عام 2005.

---

(17) Moses Khisa, «Politics of Exclusion and Institutional Transformation in Ethiopia,» *Third World Quarterly,* vol. 40, no. 3 (2019), pp. 542-557.

(18) Sarah Vaughan, «Federalism, Revolutionary Democracy and the Developmental State, 1991-2021,» in: Gérard Prunier and Éloi Ficquet, eds., *Understanding Contemporary Ethiopia: Monarchy, Revolution and the Legacy of Meles Zenawi* (London: Oxford University Press, 2015), pp. 295-300.

(19) Ibid., pp. 295-300.

(20) Martin Plaut, «The Legacy of Meles Zenawi,» *Review of African Political Economy*, vol. 39, no. 134 (2012), pp. 645-654.

لم تشهد البيئة السياسية الإثيوبية في عهد زيناوي تنمية سياسية تفضي إلى الانتقال من التنظيم السياسي الإثني إلى الحزب السياسي الوطني، فتنافست في انتخابات عام 2005 تحالفات انتخابية واسعة بمواجهة الجبهة الشعبية، وبرز من هذه التحالفات التحالف من أجل الوحدة والديمقراطية وتحالف القوى الديمقراطية الإثيوبية المتحدة، وهما تحالفان ضم كل منهما نطاقًا عريضًا غير متجانس من الأجسام التمثيلية الإثنية. اللافت للنظر هنا أن التحالف من أجل الوحدة عمل على تقييد استقلال الأقاليم وتعديل المادة 39 من الدستور التي تعطي الإثنيات حق تقرير المصير، والذهاب في اتجاه دولة وطنية جامعة، إلا أن النتائج أفضت إلى بقاء الجبهة الشعبية بقيادة رئيس الوزراء المهيمن على رأس سدة الحكم وبصدارة مجموع المقاعد[21].

بالتدريج، أصبحت إثيوبيا تعاني شيئًا من السلطوية المؤسسية، وعمدت الجبهة الحاكمة إلى إقصاء المنافسين السياسيين مثل جبهة تحرير أورومو عبر الانتخابات تارة وعبر المواجهة المسلحة تارة أخرى.

وعلى مستوى الأمن، خاض زيناوي حربًا دامية مع إريتريا بين عامي 1998 و2000 أفضت إلى مقتل ما لا يقل عن 50 ألف مواطن من الجانبين وقدرت الخسائر الناجمة عنها بنحو 4.5 مليار دولار. في واقع الأمر، لم يكن في تاريخ الرجل ما يدفعه إلى المضي قدمًا في تحول ديمقراطي ناجز، فهو مقاتل ميداني.

خلق النظام الفدرالي الإثني الذي مأسسه زيناوي تفاوتًا في البنية المؤسسية وكفاءة الأداء بين الولايات المختلفة، كما أدت طبيعة النظام إلى تداخل في مساحات العمل بين المركز والولايات، إلى جانب ذلك صممت المؤسسة البوليسية الفدرالية كوكيل قمعي لمصلحة الدولة، ما قاد لحالة من العزوف بين أعداد كبيرة من عناصر هذه المؤسسة عن حماية سيادة القانون في ظل تضارب انتمائهم بين المركز والولايات الإثنية.

بالتدريج، أصبحت إثيوبيا تعاني شيئًا من السلطوية المؤسسية، وعمدت الجبهة الحاكمة إلى إقصاء المنافسين السياسيين مثل جبهة تحرير أورومو عبر الانتخابات تارة وعبر المواجهة المسلحة تارة أخرى[22]، وبالتالي كان من الطبيعي أن يمثل رحيل زيناوي عام 2012، بعد 17 عامًا من الحكم، تحديًا لاستقرار البلاد ونظامها الفدرالي الإثني. ورغم نجاح البلاد باجتياز مرحلة ما بعد زيناوي بلا خسائر، إلا أن التمظهرات الإثنية ظلت بادية على الواجهة ودفعت رئيس الوزراء هايلي مريام ديسالين إلى الاستقالة بعد احتجاجات اندلعت على خلفية إثنية بسبب نزاع بين مواطنين من الأورومو والحكومة على ملكية أرض، وهنا ظهر عجز ديسالين كأول رئيس مجلس وزراء ليس من أمهرة، الإثنية الأكبر، أو تيغراي، الإثنية المهيمنة.

(21) Vaughan, «Federalism, Revolutionary Democracy and the Developmental State, 1991-2021,» pp. 428-429.

(22) Khisa, «Politics of Exclusion and Institutional Transformation in Ethiopia».

وبرر ديسالين استقالته بتسهيل إجراء الإصلاحات وترسيخ الديمقراطية في البلاد[23]. لكن، في الحقيقة أن مدة ولايته شهدت مطالبات بالاستقلال في عدد من المناطق، وبخاصة مناطق الأورومو، وامتدت الاحتجاجات في عام 2014 إلى نحو 100 مدينة شهدت مواجهات عنيفة سقط في إثرها العشرات من القتلى، كما فرضت حالة الطوارئ في البلاد لعامين متتاليين[24].

خامسًا: آبي أحمد: إعادة هندسة النظام السياسي

برز أبي أحمد كرجل قوي في حقبة ديسالين، إذ لمع نجمه في المصالحات الوطنية ونقاش مستقبل البلاد السياسي بين عامَي 2015 و2018، وكان لهذا الرجل حضور في النضال ضد نظام منغيستو السلطوي كعضو في التنظيم الديمقراطي الشعبي لأورومو، وخدم في الجيش وأجهزة الاستخبارات حتى عام 2010. انتخب أبي أحمد رئيسًا للتنظيم الديمقراطي لأورومو عام 2018، وأصبح رئيسًا للائتلاف الحاكم، الجبهة الثورية الشعبية الإثيوبية قبل أن يصل إلى موقع رئاسة مجلس الوزراء.

عمل أبي أحمد منذ وصوله إلى سدة الحكم، على إعادة هندسة النظام السياسي الإثيوبي عبر ثلاثة مسارات: تفكيك منظومة هيمنة التيغراي، التحوّل من البنية الطائفية إلى التكوين الوطني الجامع، وإحكام قبضته على النظام السياسي.

لم يكن وضع الجبهة مستقرًا ومتماسكًا منذ رحيل زيناوي عام 2012، فشهدت انقسامات وصراعات بين أجنحتها، وتحالف التنظيم الديمقراطي الشعبي لأورومو مع حركة أمهرة الديمقراطية الوطنية بمواجهة جبهة تحرير شعب تيغراي، وتعزز الشرخ بين الطرفين في ظل احتجاجات حركة شباب أورومو، وهو ما مهد لإسقاط التيغراي ووصول أبي أحمد رئيسًا لحكومة انتقالية عام 2018[25].

عمل أبي أحمد منذ وصوله إلى سدة الحكم، على إعادة هندسة النظام السياسي الإثيوبي عبر ثلاثة مسارات: تفكيك منظومة هيمنة التيغراي، التحول من البنية الطائفية إلى التكوين الوطني الجامع، وإحكام قبضته على النظام السياسي. كان أبي أحمد بحاجة إلى دعم شعبي وسياسي واسع للمضي قدمًا في إعادة تكوين النظام السياسي، فقدم نفسه كإصلاحي ليبرالي وأنهى حالة الطوارئ،

(23) «رئيس وزراء إثيوبيا : استقالتي من أجل الإصلاح ومستمر لحين تعيين البديل،» **الأهرام**، 2018/2/16، <https://gate.ahram.org.eg/daily/News/637771.aspx>.

(24) الشافعي ابتدون، «أبعاد استقالة رئيس الوزراء الإثيوبي وتداعياتها،» مركز الجزيرة للدراسات (22 شباط/فبراير 2018) <https://bit.ly/37YQEOn>.

(25) Asafa Jalata, «What Lies behind the War in Tigray?,» *The Conversation* (19 November 2020), <https://theconversation.com/what-lies-behind-the-war-in-tigray-150147>.

وأطلق الحريات العامة عبر رفع القيود عن الصحافة ورفع الحظر عن تكوين الأحزاب وممارستها السياسية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، كما تعهد بإجراء الانتخابات خلال عامين[26].

أدرك أبي أحمد أن تفكيك المنظومة الإثنية في البلاد يحتاج إعادة تعريف الحزب السياسي، فشكل «حزب الرخاء» الذي وحّد فيه أحزاب الائتلاف الحاكم وأحزابًا تسيطر على عفار وبني شنقول ـ جوموز وعامبيلا وهراري والصومال، وأصبح الحزب الوليد ذراع أبي أحمد المركزي وأداته لمركزة السلطة التنفيذية، إذ إن الحزب اختلف بتكوينه وآليات صنع القرار فيه عن الجبهة التي كانت تكوينًا ائتلافيًا يحتاج صنع القرار فيه إلى اتفاق بين مكوناته[27].

يخالف حزب الرخاء بتكوينه المبادئ الفدرالية للدستور، وينقل الثقل في صنع القرار من الأقاليم إلى أديس أبابا. لم تكن هذه الخطوة محط إجماع، فعلى سبيل المثال، أعلن الرئيس السابق لولاية أوروميا الإقليمية ليما ميجرسا، معارضة قرار الاندماج في حزب واحد حاسبًا أن الوقت ليس مناسبًا لهذا[28]. كما عارض الناشط السياسي الأورومو جوار محمد فكرة الاندماج، وأكد أنها ستؤدي إلى تآكل النظام الفدرالي، ولن تكون قادرة على المساومة الجماعية، ومن السابق لأوانه تفكيك التنظيم القومي القائم على أساس عرقي، في ظل استمرار الإثنية، وفق محمد، النمط السائد للتعبئة السياسية في البلاد، مشيرًا إلى أهمية تلبية المطالب السياسية للمجموعات الإثنية المهمشة تاريخيًا قبل استكمال الانتقال الديمقراطي على قواعد الوطنية الجامعة[29].

لكن تأسيس حزب الرخاء كان أداة فاعلة بيد أبي أحمد لتفكيك منظومة هيمنة التيغراي، وقد أدركت جبهة تحرير شعب تيغراي ذلك مبكرًا فرفضت شرعنة تقويض نفوذها، إذ امتنعت الجبهة عن حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية والمركزية لحزب الرخاء[30]، كما أبدى أعضاء أحزاب أخرى ممثلة للأمهرة والأورومو عدم رضاهم عن تقويض النظام الفدرالي الإثني، وهو ما دفع أبي أحمد إلى التأكيد في أكثر من مناسبة عدم تأثير مساره في الحقوق الجماعية الإثنية والهويات الفرعية ووحدة البلاد في آن واحد. لكن على أرض الواقع كان الحزب الجديد يمركز صلاحياته ويعزز قوة الحكومة المركزية على حساب حكومات الأقاليم، وهذا ما أفصح عنه أبي أحمد مؤخرًا في كتاب له كعقيدة اندماج تفضي لتفكيك الفدرالية الإثنية[31].

---

(26) Jason Burke, «These Changes are Unprecedented: how Abiy is Upending Ethiopian Politics,» *The Guardian*, 8/7/2018, <https://www.theguardian.com/world/2018/jul/08/abiy-ahmed-upending-ethiopian-politics>

(27) Ibid.

(28) "Ethiopia PM's Key Ally, Lemma Megerssa, Rejects EPRDF Merger,» Africa News (29 November 2019), <https://www.africanews.com/2019/11/29/ethiopia-pm-s-key-ally-lemma-megerssa-rejects-eprdf-merger//> .

(29) أحمد عسكر، «خريطة الأزمات ومستقبل الدولة الإثيوبية،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 9 تموز/يوليو 2021، <https://acpss.ahram.org.eg/News/17189.aspx>.

(30) Dawit Endeshaw, «Rebirth of the Ruling Party,» *The Reporter* (20 November 2019), <https://bit.ly/3syFBow>.

(31) Assefa A. Lemu, «Book Review: «Medemer», A Book by Dr. Abiy Ahmed,» 11 December 2019, <http://aigaforum.com/article2019/Book-Review-Medemer-by-Abiy.htm>.

يقوم حزب الرخاء على العضوية الفردية، لا التمثيلية كما كان الوضع في الجبهة، كمحاولة، وفق مؤيدي الحزب، لـ «ترويض الإثنية المفرطة»، ويمثل فرصة لتمثيل المجتمعات الإثنية المهمشة والقوميات المضطهدة، لكن الحزب عمليًا مثل أداة لكسر التيغراي لمصلحة الأمهرة[32].

أدرك آبي أحمد مبكرًا أهمية تقديم برنامج إصلاح اقتصادي وذلك لتحقيق هدفين مركزيين: التسلح بشريعة الإنجاز لدعم برنامجه الاقتصادي، وتحرير الاقتصاد من قبضة التيغراي، وعليه وضع رئيس الوزراء برنامج انفتاح ليبرالي تركز على فتح الاقتصاد أمام الاستثمار الأجنبي وتطوير البنية التحتية.

بنيويًا، قاد الحزب عملية تقويض الهياكل التنظيمية لحكومات الولايات عبر احتكار تعيين رؤساء الأقاليم من خلال اللجنة المركزية للحزب، من دون اختيار حر من القاعدة السياسية في الأقاليم كما كان في عهد الجبهة، هذا ما حجّم دور الأحزاب الإثنية التي كانت قد أنشئت كحلقة تمثيل إثني مستقلة تتمتع بنفوذ وتأثير على مستوى الجبهة الجامعة وعلى مستوى الأقاليم، بما كان يؤدي إلى تمثيل جمعي في النظام الفدرالي، ورغم أن هذه الأحزاب تمتعت بمقاعد في الحزب الجديد، إلا أن هذا التمثيل جاء فرديًا لرموزها لا لتمثيلها الإثني كما كان في الجبهة، كما أن العضوية في حزب الرخاء لا تحمل انعكاسًا تمثيليًا للعضو في الحزب على مستوى إقليمه، فلا يمتلك العضو تفويضًا في نطاق جغرافي.

خامسًا: الإصلاح الاقتصادي، التسويات الإقليمية والبحث عن شرعية الإنجاز

أدرك آبي أحمد مبكرًا أهمية تقديم برنامج إصلاح اقتصادي وذلك لتحقيق هدفين مركزيين: التسلح بشريعة الإنجاز لدعم برنامجه الاقتصادي، وتحرير الاقتصاد من قبضة التيغراي. وعليه وضع رئيس الوزراء برنامج انفتاح ليبرالي تركز على فتح الاقتصاد أمام الاستثمار الأجنبي وتطوير البنية التحتية وخدمات النقل والاستثمار في الصحة والتجارة الإلكترونية وغيرها، كما شمل الانفتاح الاقتصادي خصخصة جزئية أو كلية لتأميم الخطوط الجوية وسكك الحديد ومصانع السكر والمجمعات الصناعية والفنادق وقطاع النقل البحري وشركات الاتصال والمحطات الكهرمائية. شكلت الخصخصة سحبًا لمساحات نفوذ التيغراي التي كانت قد تمأسست في القطاع العام الذي سيطر على اقتصاد البلاد، كما قدم آبي أحمد خططًا لتحفيز النمو والتشغيل وتعزيز النقد الأجنبي وخفض الدين العام.

(32) عسكر، «خريطة الأزمات ومستقبل الدولة الإثيوبية».

وفي سياق هذا الانفتاح، عقدت شركة الشحن الدولية DHL في عام 2018 اتفاقًا مع الخطوط الجوية الإثيوبية لإنشاء شركة مشتركة، وأشادت الشركة الدولية بجهود أديس أبابا لتحرير الاقتصاد، بينما أعلنت الدولة في السنة نفسها عن مناقصة لبيع 40 بالمئة من شركة الاتصالات المملوكة للدولة. لكن الدولة أبقت على القطاع المصرفي مكبلًا وتحت سيطرتها، ولم تنشئ سوقًا للأوراق المالية، وهو ما أضعف ثقة المستثمرين بجهد الحكومة في إدارة النقد والاستثمار الدولي.

لم تتمكن اديس أبابا من بناء اقتصاد حر عصري يعززه التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث كانت مساعي آبي أحمد تتركز أولاً على إقصاء التيغراي من السيطرة على مفاصل الاقتصاد من دون التوصل إلى تسوية سياسية يشارك فيها جميع أطراف النزاع، فعانى الاقتصاد تضخمًا متصاعدًا بلغ حتى 20 بالمئة.

لم تتمكن اديس أبابا من بناء اقتصاد حر عصري يعززه التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث كانت مساعي آبي أحمد تتركز أولًا على إقصاء التيغراي من السيطرة على مفاصل الاقتصاد من دون التوصل إلى تسوية سياسية يشارك فيها جميع أطراف النزاع، فعانى الاقتصاد تضخمًا متصاعدًا بلغ حتى 20 بالمئة بسبب سلسلة الحروب الأهلية وسوء إدارة الاقتصاد والتدهور الأمني وانقطاع خطوط المواصلات، وهذا ما قاد الكثير من الشركات الأجنبية إلى الإغلاق والخروج من السوق الإثيوبي[33].

لم تفضِ سياسات آبي أحمد إلى نجاحات اقتصادية ملموسة، بل على العكس، أدت الحروب والتوترات الإثنية إلى تعرض نحو 6 ملايين إثيوبي للمجاعة، وفاقمت القيود والعقوبات الأمريكية من أزمة البلاد الاقتصادية، ولم تنجح جهود إعادة هيكلة الديون، ورغم أن إثيوبيا هي أحد أكبر متلقي المساعدات الأمريكية، بواقع نحو مليار دولار سنويًا، إلا أن واشنطن طالبت المؤسسات الدولية عدم منح إثيوبيا المساعدات المطلوبة. وبالتزامن، تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتباطأت التدفقات الوافدة إلى 2.41 مليار دولار عام 2020، من أعلى مستوى بلغ 4.17 مليار دولار في عام 2017 ، بحسب بيانات هيئة الاستثمار الإثيوبية.

إن أبرز نجاحات آبي أحمد تتمثل بنجاحه في تفكيك هيمنة التيغراي وأدواتها، وبخاصة الجبهة، وتجذير حزب الرخاء كمهيمن حصري على النظام السياسي، ففاز الحزب في الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام 2021 بنحو 410 مقاعد من أصل 436 مقعدًا من مقاعد البرلمان رغم استعار الاقتتال الإثني في البلاد الذي أودى بالمئات في التيغراي وأمهرة وأوروميا وبني شنقول ـ جوموز.

(33) Ruma Paul and Anna Ringstrom, «Ethiopia’s War Risks Leaving Manufacturing Dreams in Tatters,» Reuters, 11 December 2020, <https://reut.rs/3K3bKNl>.

سادسًا: فشل مساعي الخروج عن الفدرالية الإثنية

فجّر إقصاء آبي أحمد لجبهة تحرير شعب تيغراي إلى سلسلة من الصراعات الإثنية بين الأمهرة والتيغراي، إلى جانب توترات بين الأمهرة والأورومو. والحقيقة أن مقاربات الحكومة التي كانت تحاول أن تظهر كحكومة وطنية جامعة لم تكن ملائمة للسياق الإثني المعقد[34]. حاولت الحكومة في بداية الأمر تقييد منح الامتيازات الظاهرة لأية إثنية كيلا يكون ذلك مدخلًا لإثنيات أخرى قد تطالب بهامش حكم ذاتي أوسع. وقف النظام بمواجهة جبهة تحرير شعب تيغراي بذريعة المحاسبة عن «استبداد» زيناوي، كما حاول النظام عدم إظهار دعمه لمطالب الأورومو، حاضنة آبي أحمد، حتى لا يمثل ذلك مواجهة خشنة مع قوات التيغراي العالية التدريب، وهو ما مثّل ارتباكًا في عملية صنع القرار أدت لتفاقم النزاعات[35].

في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019، انطلقت احتجاجات واسعة في أوروميا في إثر اتهام الناشط السياسي جوار محمد آبي أحمد عبر منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي بالتحريض على اغتياله، وهو ما أدى إلى اشتباكات مع الأمن أودت بحياة عشرة متظاهرين بالرصاص الحي[36].

جاءت هذه الشرارة كمدخل لمحاولة الأورومو، الذين يضم أقليمهم أكبر عدد من السكان وينتمي إليهم رئيس الوزراء، تعزيز حضورهم على مستوى السلطات الفدرالية، وسط اتهامات لرئيس الوزراء بالتمييز في منظومة حكمه بين الإثنيات الكبرى، فضلًا عن احتجاجات الأورومو على السياسات الاقتصادية التي أدت إلى رحيل المستثمرين إلى العاصمة طلبًا لمحفزات الحكومة، قادت منظمة أورومو الديمقراطية الشعبية الاحتجاجات بعد أن كانت قد عارضت أيضًا نهج الجبهة الديمقراطية في مناسبات سابقة.

ورغم التحالف السابق بين الأمهرة والأورومو لتقويض هيمنة جبهة تحرير شعب تيغراي، وهو تحالف قاد آبي أحمد إلى السلطة، إلا أن هذا التحالف انفضّ بسبب محاولات حزب أورومو الديمقراطي الهيمنة على أديس ابابا وتدمير منازل غير الأورومو في عدد من ضواحي العاصمة، والاعتداء على الكنائس الأرثوذكسية التي ينتمي إليها الأمهرة في أوروميا.

وخلافًا لرؤية آبي أحمد، اضطر النظام السياسي إلى الإعلان عن استفتاء في منطقة سيداما، لتكون الإقليم الفدرالي الإثني العاشر، وهي منطقة تضم 3ـ5 ملايين إثيوبي من منطقة الأمم والجنسيات والشعوب في الجنوب، وتمثل خامس أكبر قومية فرعية في البلاد، وتبرز أهمية هذا الإقليم كمصدر رئيس للعملات الصعبة المتأتية من صناعة القهوة.

---

(34) Abdur Rahman Alfa Shaban, «Ethiopia Court Remands Jawar, Eskinder; Abiy Vows Justice and Order,» *Africa News*, 17/7/2020, <https://bit.ly/3nhGl05>.

(35) Human Rights Watch, «Ethiopia: Opposition Figures Held Without Charge,» 15 August 2020, <https://bit.ly/3GiVIwv>.

(36) Tiksa Negari and Giulia Paravicini, «Protests Spread after Stand-off at Ethiopian Activist's Home. Reuters, 23 October 2019, <https://www.reuters.com/article/us-ethiopia-politics-idUSKBN1X211D>.

ورغم مناهضة حركة تحرير سيداما للنظام قبل عام 1991، إلا أن الحركة انخرطت في العملية السياسية بعد الثورة. بقيت الاحتجاجات الشعبية الرافضة للتهميش حاضرة في الإقليم، ما قوبل بقمع كانت أبرز تجلياته مذبحة لوقي عام 2002، التي واجه فيها النظام تظاهرة سلمية بقتل واعتقال مئات المتظاهرين.

ومع وصول آبي أحمد إلى الحكم في عام 2018، برزت حركة أيجيتو الشبابية التي دفعت بمسألة إقامة دولة سيداما إلى الواجهة، رأى جزء من أعضاء الحركة في حركتهم امتدادًا لحركة تحرير السودان، لكن آبي أحمد الذي كان قد زار تظاهرات الحركة ووعد بمنح شعب سيداما حق إجراء استفتاء، وجه قواته لقمع الاحتجاجات من دون أن يفي بوعده. ومع تصاعد التظاهرات ومطالبات شعب سيداما بإعلان دولة من جانب واحد، لجأت القوات الاتحادية إلى العنف ضد المتظاهرين قبل رضوخ أديس أبابا لإجراء الاستفتاء الذي أُجري في شباط/فبراير 2019، وأفرز تأييد 98.5 بالمئة إقامة دولة سيداما، ونقلت المنطقة الجنوبية صلاحياتها إلى الإقليم المستحدث. لكن نجاح شعب سيداما وضع آبي أحمد أمام مطالبات الكثير من الإثنيات بتطبيق الدستور والسماح بحق تقرير مصيرها، وهو ما يقود إلى مسار معاكس لمسار آبي أحمد الباحث عن تكوين دولة وطنية جامعة. فشل آبي أحمد في ترسيخ مشروعه الرامي إلى تحويل البلاد إلى دولة وطنية حديثة، كما أدت سياساته إلى تحالفات دينامية بين إثنيات مختلفة، جمع بينها رفض نظام آبي أحمد ومحاولة تفكيكه.

سابعًا: تيغراي: مفتاح مستقبل الاتحاد الفدرالي

هيمنت جبهة تحرير شعب تيغراي، من خلال الجبهة الديمقراطية، على النظام السياسي لأكثر من ثلاثة عقود، واستحكمت بالقوات المسلحة وأجهزة الأمن، الأمر الذي جعل من وصول أي سياسي من خارج التيغراي إلى سدة الحكم خطرًا جذريًا على شبكة التحكم السياسي والاقتصادي الذي كونته هذه الإثنية التي تعدّ 6 بالمئة من سكان البلاد. استبدل آبي أحمد بشكل متدرج عددًا كبيرًا من المسؤولين المؤثرين في النظام السياسي، وبخاصة في الشركة والقصر الوطني والاستخبارات، كما حرمت الجبهة أي حضور مؤثر في النظام الجديد ولم تكن ممثلة إلا بوزارة المرأة والطفل.

استدعى آبي أحمد شخصيات كانت مرفوضة عند النظام السابق لإعادة هندسة النظام، فعيَّن الجنرال المتقاعد سيري ميكونين رئيسًا لقوات الدفاع الوطني، وهو شخصية لم تكن محببة للنظام السابق، كما نقل الجنرال آدم محمد من قيادة القوات الجوية إلى قيادة الأمن الوطني وجهاز الاستخبارات، خلفًا للجنرال غيتاشو آسفا ممثل منظومة التيغراي الآفلة[37].

قاد آبي أحمد حملة واسعة لتطهير المؤسسة العسكرية عبر اعتقال وتوقيف العشرات من كبار قادة التيغراي في الجيش والمؤسسة الأمنية بتهم فساد وانتهاكات إدارية، كما قام رئيس الوزراء – في إطار حملة حملت شعار مكافحة الفساد وترسيخ حقوق الإنسان ـ بإزاحة العشرات

(37) «Ethiopia's Tigray Blocks General's Appointment in Blow to Abiy,» *Aljazeera*, 30 October 2020, <https://www.aljazeera.com/news/2020/10/30/ethiopia-tigray-blocks-generals-appointment-in-swipe-at-abiy>.

من مسؤولي التيغراي من مواقعهم، كما سمح بتهجير نحو 100 ألف مواطن تيغرايي من منطقتي الأوروموو والأمهرة.

سمح تراجع موقع التيغراي بتجدد نزاعات حدودية بين الأقاليم، فقام آبي أحمد بتأليف لجنة فدرالية للحسم في قضايا الحدود الإدارية والهوية في منطقتي ويلكايت ورايا اللتين ضمتهما جبهة تحرير شعب التيغراي في أوائل التسعينيات وغيرت تركيبتهما الديمغرافية لمصلحتها[38]، اعتبرت الجبهة أن هذه اللجنة غير دستورية، وأن سياسات آبي أحمد هذه لا تستند إلى حقيقة التركيبة الديمغرافية في المنطقتين.

ومع أوائل تشرين الثاني/نوفمبر عام 2020، اندلعت مواجهات عسكرية عنيفة بين الجيش الفدرالي وقوات جبهة تحرير شعب تيغراي، ذات التسليح والتأهيل العالي المستوى، كرد من جانب القوات الفدرالية على استهداف معسكراتها، وهو ما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين. سبق ذلك رفض الجبهة قرار الحكومة الفدرالية تأجيل انتخابات الإقليم التي كان من المقرر إجراؤها في آب/أغسطس 2020، وقيام مسؤولي الإقليم بعقد الانتخابات التي رفض آبي أحمد مخرجاتها.

تدحرجت المواجهة بين الطرفين وسط قتال متبادل أدى إلى نزوح أكثر من 61 ألف إثيوبي إلى السودان ومقتل ما يزيد على 52 ألف إثيوبي. تحولت العلاقة بين الإقليم الواقع في شمال البلاد إلى حرب أهلية بين ميليشيات التيغراي من جهة، والقوات الفدرالية من جهة أخرى، في حين انخرطت قوات إريترية وصومالية وأمهرية وأوروموو في هذا الصراع المفتوح، وأعلنت منظمة العفو الدولية أن «القوات الإثيوبية والإريترية ارتكبت جرائم حرب ضد المدنيين»[39]. ورغم سقوط عاصمة الإقليم مبكرًا وخروج قيادات الجبهة إلى الأطراف، استعاد التيغراييون المبادرة وسط التفاف من أبناء الإقليم الذين رأوا أن هذه حرب مصيرية في ظل ما ارتكب ضدهم.

استعادت قوات التيغراي المبادرة ودمرت وفق تصريح للجنرال التيغرايي تسادكان جبريتنساي فرقًا في الجيش الفدرالي وقوات الحرس الرئاسي، معلنًا أن قواته تتقدم للسيطرة على طريق أديس أبابا ـ جيبوتي، العصب الاقتصادي لتجارة البلاد، وعلى الجانب الآخر دعا رئيس إقليم أمهرة إلى حمل السلاح والتوجه إلى جبهات القتال لمواجهة التيغراي بعد دخول الجبهة ولاية عفار وتهديد خطوط الإمداد الاقتصادي من جيبوتي.

تطلع آبي أحمد في برنامجه الإصلاحي إلى التخلص من قيادات الجبهة وتقويض نفوذها والاستفادة من الانفتاح السياسي، ولكنه فشل في تقدير النفوذ الداخلي والخارجي لجبهة التحرير الشعبية لتيغراي التي ظلت تحكم البلاد لثلاثة عقود، فالقضاء التام عليها ليس هدفًا واقعيًا؛ إنها متجذرة بعمق في النسيج الاجتماعي السياسي لتيغراي مع شعبية عالية.

---

(38) International Crisis Group, «Keeping Ethiopia's Transition on the Rails,» 16 December 2019, <https://bit.ly/3HULkf6>.

(39) Amnesty International, «Ethiopia: Eritrean Troops' Massacre of Hundreds of Axum Civilians May Amount to Crime against Humanity,» 26 February 2021, <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/02/ethiopia-eritrean-troops-massacre-of-hundreds-of-axum-civilians-may-amount-to-crime-against-humanity/>.

وصل الوضع الحالي إلى تحول ميزان القوى لمصلحة قوات تيغراي حتى أصبحت الحكومة الحالية تطلب من دول إقليمية والمجتمع الدولي إجبار قوات تيغراي على وقف الحرب بعد تحقيق انتصارات في الإقليم وقامت بحصارة مدينة ديسي ويلديا ولاليبلا ومدن ومناطق أخرى استراتيجية في إقليم أمهرة، إلى جانب انشقاق بعض قيادات إقليم عفار وانضمامها إلى قوات تيغراي مثل القائد محمد إبراهيم. وفي آب/ أغسطس 2021»، أعلنت ميليشيات الأورومو انضمامها إلى قوات تيغراي ضد حكومة آبي أحمد وحلفائها في الحرب على التيغراي[40]. كما أن هناك مخاوف من نيات إريتريا في انخراطها العسكري في إقليم تيغراي حتى بعد انتهاء الحرب، ولا سيما أنها تعدّ جبهة تغيراي مصدر تهديد كبير لأمن النظام الإرتيري والقضاء عليها بات أمرًا لا مفر منه. ناهيك بتحالف جبهة تحرير أوروموو مع التيغراي وتقدمها على الجبهات الغربية والجنوبية القريبة من الحدود الكينية والتهديد بقطع الطريق التجاري الوحيد الذي يربط أديس بابا ونيروبي، واستعانة آبي أحمد بمقاتلين من ولاية الأزرق لمحاربة قوات بني شنقول.

إن الوضع الداخلي في إثيوبيا ساهم في إقامة نظام إقليمي جديد، كانت بدايته مسارات مثمرة للتعاون الإقليمي على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي، ولكن سرعان ما تحول إلى تهديد حقيقي وخطير على الأمن الإقليمي مدفوع بأمن النظام القائم على تحالفات استراتيجية أمنية، وتزايد انخراط القوى الخارجية في المنطقة.

خاتمة: مستقبل النظام السياسي في إثيوبيا

بالنظر إلى المستقبل، مع الضغوط الداخلية التي يتعرض لها حزب الرخاء لآبي أحمد في الإقليم الشمالي، اضطرابات الأمنية في إقليمي بني شنقول ـ قمز وأوروميا، وتزايد الركود الاقتصادي وتآكل الثقة بين المجموعات الإثنية، وعجز القوات الإثيوبية وحلفائها عن تحقيق أي تقدم على شعب التيغراي الذي يحارب إلى جانب قياداته المخلوعة، وتقدم آبي أحمد بطلب من المجتمع الدولي للوساطة مع قيادات جبهة التحرير لشعب تيغراي لوقف القتال، ترفض جبهة التحرير توقيع هدنة مع آبي أحمد من دون تنفيذ مطالبها التي يرفضها ويطالب بمحاكمتهم لخيانتهم الوطنية، وهو ما يزيد من احتمالات ظهور التطرف ومرابض للإرهاب إذا استغلت الجماعات المتطرفة المتغلغلة إقليميًا الأزمات السياسية والأمنية داخل إثيوبيا، ولا سيما إذا استمر آبي وأنصاره في رفض الحوار كوسيلة لتوجيه المظالم السياسية. على سبيل المثال، يمكن حركة الشباب أو الدولة الإسلامية أو القاعدة أن تؤدي دورًا داخل المنطقة الصومالية في إثيوبيا أو بين المجتمعات المسلمة الساخطين والمحرومين حقوقهم في أوروميا وأماكن أخرى.

(40) «Ethiopia Armed Group Says it Has Alliance With Tigray Forces,» *Ahram Online*, 11/8/2021, <https://bit.ly/3tibwfs>.

إن الوضع الداخلي في إثيوبيا ساهم في إقامة نظام إقليمي جديد، كانت بدايته مسارات مثمرة لتعاون الإقليمي على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي، ولكن سرعان ما تحول إلى تهديد حقيقي وخطير على الأمن الإقليمي مدفوع بأمن النظام القائم على تحالفات استراتيجية أمنية، وتزايد انخراط القوى الخارجية في المنطقة، وتدخل الدول المنطقة في شؤونها الداخلية من طريق دعم جماعات متمردة مناهضة للحكومة وهو ما يزيد من احتمالات وقوع حروب أهلية داخل هذه الدول وقد تمتد خارجها لتصبح حربًا بين دول المنطقة.

فضلًا عن أهمية الموقع الجيوسياسي للقرن الأفريقي لدول الخليج والصين والولايات المتحدة الأمريكية والغرب، تنظر دول الخليج إلى هذه المنطقة كسلة غذاء تضمن الحفاظ على الأمن الغذائي لها من ناحية، ومن ناحية أمنية، تمثل تهديدًا لأمن النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. كما يمثل ملف اللاجئين ضغطًا على دول الخليج حيث فر ما يقرب من 300 ألف شخص ـ أغلبيتهم العظمى من الإثيوبيين والإريتريين ـ إلى اليمن على الرغم من الحرب الأهلية في ذلك البلد في عام 2018. من هنا فإن انهيار إثيوبيا ـ البلد الذي يزيد عدد سكانه على 110 ملايين ـ سيؤدي إلى موجات لجوء جديدة على نطاق واسع يقود إلى زعزعة استقرار الإقليم بوجه عام.

رغم أن النظام الفدرالي الإثني في إثيوبيا لم يكن نظامًا متكاملًا للدولة الجامعة في إثيوبيا، إلا أن التسويات التي قام عليها وتوازنات الجبهة الديمقراطية وفَّرت الحد الأدنى من التوازن بين المصالح الإثنية والحفاظ على هيكل الدولة. لم تشهد البلاد أية محاولات لتوفير البنية التحتية للتحول الوطني الجامع، لا على المستوى الدستوري ولا على المستوى السياسي، وهذا ما يفسر فشل آبي أحمد بتطبيق رؤيته القائمة على تفكيك الإثنية لمصلحة الجامع الوطني. إن تفجّر الصراعات الإثنية في البلاد ووقوع إثيوبيا في قلب نزاع إثني قد يودي بوحدة البلاد جاء نتيجة محاولة تطبيق سياسات لا تراعي الخصوصية الإثنية وتماثلاتها السياسية. وهنا تمثل العودة إلى الفدرالية الإثنية وتحديثها المدخل الوحيد لتماسك الدولة، وهذا ما يبدأ من إعادة تشكيل خريطة التحالفات في البلاد، وإلا سيسود خيار الانفصال لدى عدد من الأقاليم. وعلى مستوى السياسة الخارجية، يعد فهم النظام السياسي ـ الاجتماعي الإثيوبي مدخلًا إجباريًا لفهم سلوك إثيوبيا الإقليمي، وبخاصة في ما يتعلق بملف سد النهضة والتوترات الحدودية مع السودان □

العنف ضد المرأة
عنف فردي أم مجتمعي؟

خديجة مصطفى(*)

دكتورة وباحثة اجتماعية في معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية.

يطمح هذا البحث إلى بناء وجهة نظر خاصة في فهم مفهوم العنف ضد المرأة في المجتمعات العربية، ونحن نقدم في هذا الطموح المبرر العلمي ووجهة نظر جديدة إضافية حول مفهوم عُرض ويتم إعادة إنتاجه في عدة مقالات ودراسات، وفي إطار كل الهيئات والجمعيات والمؤسسات المحلية والدراسات السابقة.

فهل يضيف طرحنا هذا إلى المعرفة في مفهوم العنف ضد المرأة في مجتمعاتنا العربية شيئًا جديدًا؟ إن سؤالًا كهذا لا بد أن يُطرح وإن إجابة عنه لا بد أن تقدَّم.

تبدأ إجابتنا من خلال تقديم مفهوم العنف ضد المرأة كما هو منتج في المعرفة العلمية وكما هو ممارس في المعرفة العلمية، ثم ننتقل إلى طرح التساؤلات، فالبحث في مفهوم العنف كما هو موجود وممارَس في مجتمعاتنا العربية.

مسألة البحث: العنف ضد المرأة في المجتمعات العربية عنف مجتمعي.

إشكالية البحث: إن مقاربتنا لمسألة العنف ضد المرأة تنطلق من منظور مختلف عما هو سائد في شرح العنف ضد المرأة وفهمه وتفسيره، حيث نرى غياب المعنى الفردي للعنف ضد المرأة في المجتمعات العربية لمصلحة المعنى المجتمعي. فقواعد العنف ضد المرأة في مجتمعاتنا العربية هي قواعد تقليدية، تندرج ضمن معايير مجتمعية وفكرية وثقافية تقليدية تحكمها.

إنَّ الاسئلة التي تطرحها الدراسة هي التالية:

ـ ما هو العنف الممارَس ضد المرأة في مجتمعاتنا العربية؟

ـ هل ينطبق الكلام على مفهوم العنف وأشكاله، وأشكال ممارسته في بلداننا، على مفهوم العنف كما هو منتج وموجود في دول الغرب؟

(*) البريد الإلكتروني: dr.khadijamustapha@hotmail.com.

ـ هل هذا هو العنف ضد المرأة الذي يتكلم عليه الجميع في بلداننا؟

ـ ما هو إذًا، العنف ضد المرأة الموجود في بلداننا المسكوت عنه؟

فرضيات الدراسة

ـ كلما كان المجتمع تقليديًا محكومًا بعادات وتقاليد وقيم مجتمعية تقليدية، زادت فيه نسبة العنف المجتمعي الممارَس ضد المرأة، مقابل غياب العنف الفردي.

ـ يمارَس سلوك العنف المجتمعي ضد المرأة في مجتمعاتنا العربية ولا يمارَس سلوك العنف الفردي.

ـ يغيب العنف الفردي ومؤشراته في المجتمعات العربية ولا يحضر إلا العنف المجتمعي ومؤشراته.

حدود الميدان المجتمعية: إن المرأة المعنَّفة هي وحدة التحليل، أو التركيب المجتمعي، أو هي الكل المجتمعي. المرأة المعنفة وحدة المعاينة وهي الميدان المجتمعي للدراسة.

حدود الميدان التاريخية: يدرس الباحث الاجتماعي المجتمعات في حاضرها، ولا يدرسها في ماضيها. وعلى هذا الأساس يحضر التاريخ في دراستنا في أي موقع نرى فيه ضرورة العودة إلى الماضي لشرح نقطة أو تفصيل من نقاط أو تفاصيل مسألة العنف ضد المرأة، في الحاضر. استنادًا إلى ذلك، نحن نرى أن العنف ضد المرأة في المجتمع الغربي يمثل لحظة تاريخية تنظيمية مؤسسية، تمت في سياق تطور المجتمع الغربي وانتقاله من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى، أي من المرحلة ما قبل الرأسمالية إلى المرحلة الرأسمالية. أما في مجتمعاتنا العربية والمجتمعات الشبيهة بها، التي ارتبطت بعلاقات فجائية مع الغرب، حيث كسرت فجائية المواجهة بين رأسمالية متطورة أتت إلى هذه البلدان ومنها البدان العربية من الغرب، وبين الأنظمة التقليدية التي كانت ولا تزال موجودة في مجتمعاتنا، التوازن الذي كان سائدًا. إذ لم تعرف المجتمعات الغربية صدمات كهذه، لأن العقلانية والذهن الحسابي وسّعا سيطرتهما في أوروبا بالتدريج.

لذا، نجد في مجتمعاتنا والمجتمعات الشبيهة، القوانين المناهضة للعنف عمومًا، تلك القوانين التي انتقلت إلينا، ونجد جنبًا إلى جنب غياب القوانين التي تنظم العنف ضد المرأة، إضافة إلى الطرائق التقليدية في النظرة إلى النساء المعنفات، وفي تنظيم العنف ومعالجته، وفي التعاطي مع المعنفين. نحن نجد استمرار العقلية التقليدية في النظر إلى المرأة ودورها وموقعها، كما نجد أيضًا النظرة الحديثة إليها. فقد أضيف الشكل التنظيمي المؤسسي للعنف إلى بنية مجتمعية تقليدية محكومة بضرورات علاقتنا بالغرب والطائفة والعشيرة والفئة المجتمعية.

حدود الدراسة الجغرافية: لا يدرس الباحث الاجتماعي المنطقة الجغرافية، وإنما يدرس مسألة البحث داخل حدود جغرافية معيّنة، ونحن سنعالج مسألة بحثنا عند مستواها المورفولوجي المجتمعي، وفي مظاهرها المورفولوجية المجتمعية، وسنتتبع مسألة بحثنا جغرافيًا في المناطق اللبنانية كافة.

في ضوء ما تقدم، ينبغي أن يرتكز تحديد ميدان لمفهوم العنف ضد المرأة في البلدان العربية

على فهم طبيعة العلاقات المجتمعية التي تحكم نسيجنا المجتمعي، وطبيعة القيم والعادات والممارسات العائلية، والطائفية والمناطقية والتركيبة المجتمعية للعلاقات. انطلاقًا من هذا الفهم يتسع ميدان الدراسة، ليشمل المناطق والطوائف والعائلات والأسر كافة. فكيف نستطيع أن نحدد ميدانًا للدراسة على هذه السعة؟ نستطيع القول إن اختيارنا مبني على حضور مسألة البحث في الحالة من جهة، نوع العنف، والمُعنف والمُعنفة في انتماءات ومناطق مختلفة. على أن نعرض منها دلائل على مؤشراتنا ونبتعد من عرض التجارب الخاصة للمعنَّفات. والسؤال هنا هل يمثل المعنِّفون والمُعنَّفات الأفراد بداهة من البداهات النظرية التي يقوم عليها تحديد ميدان الدراسة؟ لا تتضمن فكرة «المُعنف» و«المعنفة» – الفرد، المعنى نفسه الذي تتضمنه في مجتمعات الغرب. إذ تواجه دراسة «المُعنِّفون» و«المُعنَّفات» – الأفراد في مجتمعاتنا مشكلة التفاوت الأصلي بينهم، ويعود هذا التفاوت إلى طبيعة بنى مجتمعية لا ينفصم فيها انتماء الأفراد إلى الوطن، عن انتمائهم إلى طوائف ومذاهب وعشائر مختلفة ومتعددة ومتنوعة.

وإذا كانت فكرة «المُعنِّف» و«المعنَّف» في الغرب تتضمن معنى الفاعل – الفرد (Sujet) والمواطن (Citoyen) والمواطنية (Citoyennté) حيث يتماثل «المعنفون» و«المعنفات» الأفراد قبل اختلافهم في مواقعهم في الإنتاج والإنتاجية، وبالتالي اختلاف مواقعهم المجتمعية، فإن غياب هذا التماثل الأصلي في مجتمعاتنا يجعلنا نلجأ إلى دارسة حالات المعنفات واستخلاص المعاني من تجاربهن[1].

أولًا: مفهوم العنف في الغرب

تُقدم المعرفة العلمية مفهوم العنف وماهيته في القواميس والموسوعات والكتب على أنّه كل اعتداء جسدي أو معنوي يقوم به طرف قد يكون فردًا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وهو ما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو لجماعة أو لطبقة أو لدولة أخرى. كذلك أي عمل من أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي قد يؤدي، أو من المرجح أن يؤدي، إلى ضرر أو معاناة جسدية، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في صورة جنسية، أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل في الحياة العامة أو الخاصة.

هكذا تقدم المعرفة العلمية مفهوم العنف ومضمونه وهكذا يُفهم العمل العُنفي وهكذا يُدرّس، وهكذا يعرف في الكتب العلمية. وهكذا يجب أن يكون.

إن الباحث في مفهوم العنف ومضمونه والقوانين التي تنظمه في كتب العلم والمعرفة العلمية، يجد أن المعايير الدولية كافة تنظم الإجراءات المناهضة للعنف والعقوبات الخاصة به، حيث تنص هذه المعايير بوضوح على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أعمال العنف ضد المرأة، والتحقيق فيها

(1) تم الاستناد إلى تجارب بعض النساء المعنفات، من مختلف الطوائف والمناطق والأعمار والأوضاع الاجتماعية.

والمعاقبة عليها سواء اقترفتها الدولة أو جهة أخرى من غير الدولة. كما أن القوانين الدولية تناهض العنف ضد المرأة وتكافح جرائمه وتفرض تعويضات تلقائية وإلزامية على المدانين.

يُعَدّ العنف ضد المرأة حاليًا، وجهًا من أوجه التمييز وانتهاكًا لحقوق المرأة كإنسان. بل أكثر من ذلك إنَّ العنف ضد المرأة والالتزام بسن قوانين للتصدي للعنف، موضوع لإطار شامل للقانون وللسياسة العامة على الصعيدين الدولي والإقليمي. والدولة مسؤولة مباشرة عن منع العنف ضد المرأة عبر سن تشريعات، حيث تضع الأطر والقواعد اللازمة التي تساوي بين المواطنين وتعالج هذة الظاهرة وتُعاقب مرتكبيها وتحمي الفئات المعرَّضة لها. ويكفي الاطلاع السريع على أدبيات الأمم المتحدة المتعلقة بالعنف لنجد أنها تنص بوضوح في اتفاقياتها على القضاء على أوجه العنف كافة، كما نلحظ القوانين كافة التي تعاقب على العنف كالاعتداءات، والاغتصاب، وغيرها من مظاهر العنف، عوضًا من التشريعات الواضحة التي تهدف إلى التصدي للعنف ضد النساء والفتيات وإنهائه تمامًا في جميع أنحاء العالم. إن العنف الفردي الموجود في بلدان المعرفة العلمية الحديثة، يمثل جريمة ويعاقب عليه القانون.

إنه إذًا نموذج العنف الفردي، والأنا الفردية الذي لا يوجد غيره في الغرب، وذلك بسبب أنَ المعرفة العلمية الحديثة، تشكل البشر على صورتها من دون أخذ الإذن منهم، ومن دون دعوتهم إليها. وهذه المعرفة العلمية الحديثة أنتجت منذ قرون وبنت المؤسسات المجتمعية والمفاهيم العلمية على صورتها في القطاعات والميادين كافة.

والمقصود بعنف الأفراد في بلدان الغرب أو بلدان المعرفة العلمية الحديثة، هو أنَ المعرفة العلمية الحديثة تجعل الأفراد على صورتها من دون وعي منهم، من طريق المؤسسات المجتمعية، التي تبنيها وتوجدها، وهذه المعرفة منذ قرون، أنتجت وبنت المؤسسات على صورتها في العالم بأسره. وهي مؤسسات مجتمعية تطوع وتكيف الشائع والمتداول عبر تفكيكه، ثم إعادة تركيبه على شكل مصطلحات علمية، وهي تطلب منذ البداية، وحدة حسابية بشرية واحدة هي نفسها على الدوام كي يكون في الإمكان حسابها وتعدادها، وإجراء التجربة عليها. هذه الوحدة الحسابية هي «الأنا الفردية» التي يفترض في معناها التماثل والتشابه الأصلي الذي يتيح «للأنا الفردية» ان تمثل الوحدة الحسابية المعتمدة .

فلو أشارت المعرفة العلمية، إلى النساء المعنفات، من الفقراء، أو الأغنياء، أو الأمهات، أو العاملات، أو المتعلمات، وغير المتعلمات، يكون في هذه الإشارة «الأنا الفردية» نفسها الموجودة عند المجتمع. وذلك قبل أن يبدأ الاختلاف بين أنا فردية معنفة فقيرة أو غنية أو ربة منزل أو متعلمة أو غير متعلمة عاملة أو غير عاملة، شابة طفلة، أو شابة أو مسنة. لذا نجد أن الأفكار المتداولة هي من نوع الفرد المواطن، كالمساواة؛ الحرية؛ الحقوق؛ الواجبات؛ العدالة؛ وظيفتها الوحيدة تشكيل الأنا الفردية المتماثلة والمتشابهة عند الجميع خارج أي انتماء مسبق من نوع الانتماء الديني أو الطائفي أو العشائري، القبلي، أو الجنسي أو العرقي.

فما هو هذا النوع من العنف؟ إنه بالطبع ليس وجودًا لأعداد محددة من المعنفات النساء، ولا لأرقام معرّفة من النساء المعنفات كأن نقول على سبيل المثال، مئة امرأة معنفة في هذا البلد العربي

أو ذاك، فهذا فهم تقني، إحصائي استقرائي بدائي لعنف الأفراد، في كل الميادين وفي كل الأمكنة والأوضاع والتفاصيل الحياتية. إنما هو في الحقيقة يمثل وجودًا لأشكال مجتمعية، وهيئات، وأجهزة رقابة حاضرة على الدوام، كي تعاقب المعنفين، أو من يقوم بفعل العنف ويمارسه على الآخر، النساء الأطفال الرجال... إلخ، في كل الميادين، وكل الأمكنة، وكل التفاصيل الحياتية، من العنف في العمل والعنف الزوجي والعنف الأسَري، سواء كان عنفًا جسديًا، عنفًا معنويًا أو عنفًا لفظيًا أو اقتصاديًا أو جنسيًا. إلى كل أنواع العنف. بالتأكيد هذا النوع من العنف الفردي، المرتبط بوجود الأشكال المؤسسية الكاشفة، الرادعة، المعاقبة عليه، غير موجود في بلداننا، وبالرغم من ذلك هو العنف الفردي ضد المرأة الذي يجري الكلام عليه، والوقوف ضده في الكلام عليه. إنه وقوف الأشخاص العرب في كلامهم على العنف ضد المرأة، ضد عنف فردي ضد المرأة، غير موجود عندهم.

إن العنف الفردي ضد المرأة الذي تتكلم عليه بلداننا كل يوم، غير موجود عندنا في الحقيقة. إن ما يتكلم عليه الأشخاص في بلداننا العربية بلا استثناء هو عنف الأفراد، خارج الانتماءات الدينية، والمناطقية والأعراف، والتقاليد، والعشائر، والقبائل؛ إنه العنف الفردي الموجود في بلدان المعرفة العلمية الحديثة.

هذا هو مفهوم العنف كما أنتجته المعرفة العلمية الحديثة وهكذا يجب ان يكون وبأن يعاقب عليه من خلال مؤسسات وهيئات وجدت لذلك.

ثانيًا: مفهوم العنف في البلدان العربية

سنحاول مقاربة مسألة العنف ضد المرأة من منظور مختلف، حيث سنطرح تساؤلات إزاء ماهية العنف ضد المرأة الموجود في بلداننا العربية كافة، والبلدان الشبيهة بنا، وإزاء ما هو موجود ومتداول من كلام على العنف ضد المرأة، وأشكاله، وأشكال ممارسته.

تنطلق الفكرة التي نقدمها من واقع موجود وممارَس يوميًا، ولكنه غير موعىً من طرف من يمارسه ويعيشه، ولا من جانب من يمارَس عليه ويعيش تحت وطأته. وتتدرج فكرتنا على النحو التالي:

إن العنف الفردي ضد المرأة الذي تتكلم عليه بلداننا كل يوم، غير موجود عندنا في الحقيقة. إن ما يتكلم عليه الأشخاص في بلداننا العربية بلا استثناء هو عنف الأفراد، خارج الانتماءات الدينية، والمناطقية والأعراف، والتقاليد، والعشائر، والقبائل؛ إنه العنف الفردي الموجود في بلدان المعرفة العلمية الحديثة، إنه العنف الموجود في بلدان الغرب، الذي يعاقب عليه القانون وتُنشأ له هيئات ومؤسسات تعاقب من يقوم بالفعل في الميادين كافة، مهما كان نوع هذا العنف أو شكله، جسديًا، اقتصاديًا، معنويًا، جنسيًا، لفظيًا، مباشرًا أو غير مباشر... إلخ. وحيث يعَدّ العنف ضد المرأة قضيةً من قضايا حقوق الإنسان، أو جريمة ينادي المجتمع الدولي بضرورة القضاء عليها ومعاقبة مرتكبيها، وتضع المؤسسات الخاصة القوانين المدنية والدستورية والإجرائية والتنفيذية التي

تقاضي من يرتكبها، والقواعد المؤسسية التي ينبغي تطبيقها، والأخذ بها في الميادين المجتمعية كافة. وتنوجد المعايير التي تنظمه في القطاعات والمؤسسات كافة، من ضمنها الأسرة كمؤسسة حيث تنظمها وتسن القوانين التي ترعاها، وترعى المواقع والأدوار والعلاقات بين الجنسين. وهذا ما يعني وجود تنظيم شامل انتجه رأس المال عبر المعرفة العلمية، وفرضه في الميادين والقطاعات على اختلافها وتنوعها، حيث يمثل التنظيم الرأسمالي عالمًا واسعًا، يسبق الأفراد والجماعات ويفرض العيش فيه على كل واحد منهم، يقدم نفسه كنظام متكامل يقوم على الذهن الحسابي العقلاني وذهن التوقع، ويتطلب من الأفراد نمطًا معينًا من السلوك ومن الاتجاهات السلوكية. بهذا المعنى إن السلوك الفردي في الغرب يرتبط ببنية ذهنية نواجهها ونجدها في الميادين والقطاعات الحياتية كافة، حيث لا يقتصر السلوك على ميدان واحد إنما يتخذ شكل التحول الجذري في ممارسة الحياة المجتمعية بمجملها.

في هذا المجتمع الطوائفي والقبائلي، والعشائري والمناطقي، فإن الأشخاص جميعهم يمارسون، بالقوة وبالفعل، العنف المتضمن في نمط حياة هذا المجتمع، وإن كان على درجات متفاوتة، وفي أوجه متنوعة من العنف، من دون وجود أي رقابة أو عقوبات فعلية لمن يقوم بالعنف، أو وجود قوانين للعنف ضد المرأة.

هذا في ما يتعلق بالغرب، والعنف الممارس في البنية المجتمعية الغربية، التي تحكمها الانتماءات الفردية (المواطن الفرد)، فهل يصلح ما ذكرناه وينطبق على سائر المجتمعات ومنها المجتمعات العربية؟ أم أن هناك فارقًا بنيويًا؟ وفي مقابل العنف المقدم في المعرفة العلمية وفي الغرب، نتساءل، هل هذا هو العنف ضد المرأة الذي يتكلم عليه الجميع في بلداننا؟ وما هو إذًا العنف ضد المرأة الموجود في بلداننا الذي لا يتكلم عليه أحد؟

في الحقيقة، لا تزال القيم المجتمعية التقليدية الخاصة بكل فئة وطائفة ومنطقة وعشيرة وقبيلة وحزب وجهة وتيار، تملك دورها في إعادة إنتاج الوضع القائم، والسبب في ذلك أن الأساس الموضوعي للبنية المجتمعية التقليدية ما زال حاضرًا في مجتمعاتنا ومسيطرًا بقوة. وبالارتكاز إلى هذه الملاحظة يكمن الأساس الموضوعي، لاستمرار القيم المجتمعية المرافقة للسلوك المجتمعي العنفي ضد المرأة. كيف؟

يبرز العنف ضد المرأة عنفًا مجتمعيًا، يقوم وينهض على تداخل وتعايش بنى مجتمعية متنوعة وأنظمة قيم مجتمعية وأسَرية متداخلة ومندمجة، فيها التقليدي والحديث في اللحظة ذاتها، وانتماء الفرد في هذه البنى هو انتماء للجماعة، والفئة والمنطقة والطائفة، حيث لا أهمية للفرد إلا من خلال جماعته وطائفته وفئته.

إنه إذًا، عنف مجتمعي ضد المرأة وفي هذا المجتمع الطوائفي والقبائلي، والعشائري والمناطقي، فإن الأشخاص جميعهم يمارسون، بالقوة وبالفعل، العنف المتضمن في نمط حياة هذا المجتمع، وإن كان على درجات متفاوتة، وفي أوجه متنوعة من العنف، من دون وجود أي رقابة

أو عقوبات فعلية لمن يقوم بالعنف، أو وجود قوانين للعنف ضد المرأة. إنَ ما يحكم العنف ضد المرأة هو قواعد مجتمعية خاصة لجهة القوانين وطرائق تطبيقها تتحكَم فيها الاستنسابية كونها تختلف من طائفة إلى طائفة أخرى ومن عائلة إلى عائلة أخرى، ومن منطقة إلى منطقة أخرى، وفق اختلاف قانون الأحوال الشخصية ووفق اختلاف الحالة بحد ذاتها. على سبيل المثال، إن القوانين اللبنانية المعمول بها حاليًا وبوجه خاص قوانين الأحوال الشخصية وقانون العقوبات هي قاصرة عن معالجة هذة الظاهرة لأنها تمثل بحد ذاتها حالة عنف، بعض القواعد القانونية عنيفة بحق النساء وظالمة لهن وبعضها الآخر يجيز الممارسات العنيفة ويتساهل مع مرتكبيها.

يُمارس العنف ضد المرأة منذ مجيئها إلى الحياة حتى مغادرتها منها، الجميع في مجتمعنا، يمارس العنف ضد المرأة من دون استثناء، فالمرأة تعنّف لمجرد كونها امرأة. وإذا فتشنا في كل أمر يتعلق بعيش الأفراد في بلداننا سنجد عنفًا يفرضه المجتمع بشكل أو بآخر. وإذا فتشنا في تاريخ كل دولة عربية، وكل منطقة على حدة سنجد بالتأكيد عنفًا ضد المرأة في عدة لحظات من مراحل حياتها وعملها وموقعها. وسنجد أن العنف في بلداننا لا يمثل ظاهرة تستحق التوقف عندها. فالنساء في حياتهن الخاصة والعامة يتعرضن لمختلف أنواع العنف. والعنف ضد المرأة يصدر من أقرب المقربين إليها من الأب أو الأخ أو الزوج أو الأم، وهو نتيجة تلقائية للتمييز التاريخي ضدها، ونتاج بنية مجتمعية تاريخية تتصف بالتراتبية والسلطوية، تتمثل بعلاقات السلطة بين الرجال وبين التابعين له من النساء والأولاد وبخاصة البنات.

العنف ضد المرأة يصدر من أقرب المقربين إليها من الأب أو الأخ أو الزوج أو الأم، وهو نتيجة تلقائية للتمييز التاريخي ضدها، ونتاج بنية مجتمعية تاريخية تتصف بالتراتبية والسلطوية، تتمثل بعلاقات السلطة بين الرجال وبين التابعين له من النساء والأولاد وبخاصة البنات.

هذة البنية المجتمعية تتمتع بالحصانة القانونية. بل تمثل قوانين الأحوال الشخصية الطائفية جزءًا أساسيًا من جهاز مناعتها القانوني. تطلق على هذه القوانين الصفة الدينية تجاوزًا لحمايتها من التغير حفاظًا على البنية السائدة. إنها بنية مجتمعية في مجتمعاتنا العربية كافة تجعل العنف له خصوصيات متعددة فتصبح النظرة إليه مقبولة ومتساهلة. ونحن حين نقول بنية مجتمعية تتمتع بالحصانة القانونية التي تمثل الطائفة والقوانين التي تنظمها للأحوال الشخصية قواعد مجتمعية لها، يعني ذلك أن الأفراد والجماعات يسيرون بحسب هذه القواعد التي تتخذ كأساليب عامة في حياتهم المجتمعية والأسَرية، وحيث تسير كل طائفة حسب قواعد خاصة تنظم الزواج والطلاق والمصاهرة وغيرها. بهذا المعنى ينخرط العنف ضد المرأة في مجتمعاتنا ضمن هذه القواعد التي يسير على هديها الفرد وفق كل طائفة. والقضية ليست شكلية على الإطلاق، ففي أساسها تتحدد الوجهة التي تسلكها رؤية العنف الممارس ضد المرأة.

وإذا ما قررنا المقارنة بين «عنف الأفراد» في بلدان الغرب وعنف «الأشخاص» في بلداننا العربية نصل بسرعة إلى النتيجة التالية: في الغرب يوجد مفهوم الفرد، الفاعل، الذي يمكن معاقبته على عنفه. وعلى ممارسته لأي نوع أو شكل من أنواع أو أشكال العنف ضد المرأة. أما في بلداننا، فالشخص المعنِّف أو المعتدي الذي يمارس العنف، فإنه يمارسه ليس بصفة فردية بل بصفة جماعية أو مجتمعية، فأناه ليست «أنا» فردية بل «أنا طائفة بكاملها، و«أنا» الزعيم الطائفي و«أنا» العائلة والقرية، «أنا» الهيئة الدينية، و«أنا» القبيلة، والعشيرة، حيث يستحيل معاقبتها.

المحافظة هنا تفرض على المرأة وعائلتها حجب موضوع العنف عن الآخرين (المداراة) وعدم الإفصاح عنه ما دامت المرأة قادرة على ذلك، فالتربية الأسَرية تنجح في جعل المرأة تتقبل العنف ووجوده وممارسته عليها، والرضى به وكأنه أمر عادي فيتنشأ وعيها وينمو على الرضى به وتبريره.

ثالثًا: مؤشرات العنف في البلدان العربية

سنعرض المؤشرات الدالة على أن العنف ضد المرأة هو عنف مجتمعي وليس عنفًا فرديًا، مستدلين على ذلك من خلال المعطيات التي حصلنا عليها من الحالات التي استندنا إليها في دراستنا، عبر تحليل مضمون هذه الحالات. ولا نهدف هنا إلى عرض تجربة النساء المعنفات بل الاستدلال من تجربتهن على مؤشراتنا التي نسعى إليها.

1 ـ مؤشر حجب العنف

إذا فتشنا عن العنف المجتمعي ضد المرأة نجد أننا لسنا بحاجة إلى جهد كبير فسرعان ما نجد الدلائل والمؤشرات على وجوده وممارسته. فالعنف ضد المرأة يجد قواعد مجتمعية له ولممارساته بكل أوجهه. من سمات مجتمعاتنا أنها مجتمعات محافظة والتقاليد المجتمعية تقاليد لها ديمومتها وأطرها وسبل انتقالها من جيل إلى آخر، والمحافظة هنا تفرض على المرأة وعائلتها حجب موضوع العنف عن الآخرين (المداراة) وعدم الإفصاح عنه ما دامت المرأة قادرة على ذلك، فالتربية الأسَرية تنجح في جعل المرأة تتقبل العنف ووجوده وممارسته عليها، والرضى به وكأنه أمر عادي فيتنشأ وعيها وينمو على الرضى به وتبريره.

«أول مرة انضربت كنت عم خبرّ أمي، وعم أشكيلها وفرجيها كيف الضرب معلّم بجسمي، التفتت صوبي وقالتلي لا أنت أول وحدة ولا آخر وحدة كل النسوان بتنضرب»[2].

(2) حالة رقم، تعرضت للعنف الزوجي.

«لما خبرت أهلي، قالولي شوفي اطّلعي حولك بنت فلان صيدلانية قد الدني كل يوم جوزها بيضربها، ما فتحت تمّها بقيت على ولادها، صابرة هيك الأم بتكون»[3].

« أخي عرف بالصدفة، كان عم يضربني واندقّ الباب، قعد حدي وقلي اطّلعي بأمك طول عمره بيّك بيضربها والكف برقبتها وها هي قدامك ربتنا وربت 12 ولد ولا يوم شكيت وقالت بدي اطّلق»[4].

إن قبول العنف ومداراته، هو سلوك تقليدي يمارَس في المجتمعات التقليدية كافة، حيث تتم مقارنة المرأة المعنفة بأخرى من طائفة أخرى، أو أسرة ثانية، وحيث إن سلوكها يجب أن يتبع القواعد العامة التي تتبعها قريناتها في باقي الأسر والطوائف والعائلات.

2 ـ مؤشر التنشئة المجتمعية والبنية الثقافية المتحيزة للذكور

إن نسبية العنف مرتبطة بنظام المعايير الاجتماعية. بمعنى أن نظام القيم الذي يتبناه المجتمع هو المحدد لما هو عنيف. وعلى هذا الأساس، يربي المجتمع أفراده وينشئهم على ثقافة خاصة به، يتحدد ضمنها ما يعَدّ عنفًا وما لا يعد كذلك. ويربيّ النساء على أن العنف الذي يمارس عليهن مقبول اجتماعيًا. إنها قواعد قيمية ترتبط بنظام ثقافي يرى العنف أمرًا متاحًا. الأفراد الذين يكبرون في أسَر حيث يكون الوالد عنيفًا هم أكثر عرضة لأن يصبحوا مرتكبي عنف ضد زوجاتهم في الكبر أو عندما يكبرون، في حال التماهي به. فالعنف مكتسب من خلال المراقبة ومن خلال التجربة الشخصية والثقافة والأسرة والمدارس والأصدقاء. المعايير المجتمعية تمنح الرجال السيطرة على سلوك الأنثى وهي تنتهج سلوك قبول العنف كوسيلة لحل الصراع لأن مفهوم الرجولة مرتبط بالهيمنة، والشرف.

إن نسبية العنف مرتبطة بنظام المعايير الاجتماعية. بمعنى أن نظام القيم الذي يتبناه المجتمع هو المحدد لما هو عنيف. وعلى هذا الأساس، يربي المجتمع أفراده وينشئهم على ثقافة خاصة به، يتحدد ضمنها ما يعَدّ عنفًا وما لا يعد كذلك.

«تربينا أن الرجال هو بيحق له كل شي، والضرب والبهدلة من حقه»[5].

«هو صبي وأنت بنت، أن يبهدل ويسب ويرفع إيده دليل رجولية هالكلام بنسمعوا بكل محطات حياتنا»[6].

«يعني من يومياتي شوف المرأة عم تنهان بالصوت بالكلمة برفع الإيد بدفشة بشد الشعر بلبطة»[7].

(3) حالة رقم 2، عنف زوجي.
(4) حالة رقم 3، عنف زوجي.
(5) حالة رقم 1، عنف زوجي.
(6) حالة رقم 4، عنف أسَري وزوجي.
(7) حالة رقم 5، عنف أسَري وزوجي.

«يعني ضرب المرأة مسألة عادية أنا ربيت ببيت أمي كل يوم بتنضرب وتظل ساكتة»[8].

«إذا أمي تأخرت بالأكل أبي كان يعمل مشكلة وإذا ما ضربها يسفقها بالصحن، تقوم هي تنظف وتحضرله أكل من جديد»[9].

«أمي كانت تضربنا وتعنفنا، وهذا العنف صرت أتقبل مثله في مكان عملي ومع زوجي لاحقًا»[10].

«أخواتي الشباب من حقهم يضربونا بالبيت، خي الكبير على أتفه الأمور بيرفع الكف وبيسفقني، وعادي أمي وبي موجودين، خيك وبحق له»[11].

« تربيت ببيت جدي بيعنف ستي وأمي بتعنفنا وتضربنا، وجارتنا بتنضرب وصوتها بيوصل لعنا»[12].

«ما كنت حاسة أن لازم إخلص من العنف ولا ألجأ لحدا كنت أتقبل الضرب والسب والبهدلة»[13].

«أمي يوميًا كانت تضربنا، واذا خيي ضربنا كانت تسكت وما تدخل»[14].

إنّ تعرض المرأة للعنف في بلداننا رهن بعوامل على مستويات العلاقة في المجتمع وبنيته، ورهن ثقافة المجتمع وقيمه وعاداته. كما أن سيطرة الرجل على المرأة والمعايير والقوالب النمطية على أساس الجنس غير المتساوية والوضع الاجتماعي – الاقتصادي للمرأة (قلة فرص العمل والتعليم) فضلًا عن غياب التشريعات والتي تجرّم العنف، كلها عوامل تزيد من تعرض المرأة للعنف.

أكثر من ذلك، في بعض العلاقات، يُفترض أن العنف ينشأ انطلاقًا من الحاجة المحسوسة للسلطة والسيطرة، وهو شكل من أشكال التنمّر والتعلم الاجتماعي لسوء المعاملة. وهذا الأمر يفرض نفسه كأسلوب ونمط من العيش والتعاطي، مع المرأة، في بلداننا كافة.

3 ـ مؤشر المعالجة القانونية وارتباطها بالمحسوبيات

المعالجة القانونية للعنف ضد المرأة أمام المحاكم تخضع لموازين القوى الاجتماعية والاقتصادية، وللمعارف السياسية، وبخاصة إذا كانت المرأة هي من آثار موضوع العنف (الجسدي) أمام المحاكم. فالمُعنف ليس فردًا بل هو ابن العائلة الفلانية والطائفة الفلانية، محسوب على السياسي الفلاني، والحزب السياسي... إلخ. إن المعالجة القانونية هنا، تأخذ الأعراف والتقاليد في الحسبان وتبتعد من التجريم، حيث يجري التشجيع على إجراء الوساطة أو عرضها كبديل للمعالجة الجنائية، وينشأ عدد من المشاكل عندما تستخدم الوساطة في قضايا العنف ضد المرأة فهي تزيل قضايا من التدقيق

(8) حالة رقم 5، عنف أسَري وزوجي.
(9) حالة رقم 6، عنف أسَري وزوجي.
(10) حالة رقم 7، عنف أسَري وزوجي ومجتمعي.
(11) حالة رقم 8، عنف أسَري وزوجي.
(12) حالة رقم 9، عنف أسَري.
(13) حالة رقم 10، عنف زوجي.
(14) حالة رقم 3، عنف زوجي.

القضائي، وتفترض أن الطرفين لديهما قوة تفاوض متكافئة، وتعكس افتراضًا أن الطرفين مخطئان بالقدرِ نفسه ومسؤولان عن العنف.

«ولا مرة كنت أنضرب وأزعل وأطلب الطلاق، إلا وتدخل بعض المشايخ لحل الموضوع على اعتبار كل شي له حل وأبغض الحلال عند الله الطلاق»، «ويا بنتي وحّدي الله»[15].

«ضربني وجِبت تقرير شرعي لَقَدّمه، فجأة تدخّل رجال معروفين ليلملموا القصة، بوعد إنهم بيكفلوا ما يتكرر الأمر، وطبعًا الضرب تكرر والوساطة تكررت وتعودت»[16].

لا تزال قضايا العنف ضد المرأة في كثير من البلدان يتعامل معها من خلال إجراءات وتدابير القانون العرفي أو القانون الديني، مثل الحكم الخاص «بالتعويض» المقدم للأسرة أو لجماعة الضحية الناجية، وممارسات المصالحة العرفية الخاصة باحتفالات العفو. إضافة إلى ذلك يعَد استخدام القانون العرفي أو الديني في كثير من الحالات إبعاد الضحية الناجية من التماس سبل الإنصاف في إطار العدل غير الرسمي. وهذا ما أشرنا إليه سابقًا حول وجود حماية قانونية للعنف ومعالجته يستمدها من نظام الأحوال الشخصية.

4 ـ مؤشر غياب قانون موحد للأحوال الشخصية

إن القوانين المذهبية في بلداننا تميز بين النساء إذ تطبق على كل امرأة قانونًا مختلفًا تبعًا للطائفة التي تنتمي إليها، مع الأخذ في الحسبان أن هذه القوانين موضوعة من جانب مرجعيات دينية لا تشارك النساء في وضعها، عوضًا من أن النصوص التي تطبق في الأحوال الشخصية لا تصدقها الحكومات ولا المجالس النيابية؛ أي أنها لا تكتسب الصفة القانونية الحقيقية بل يعمل بها على أنها من التقاليد المقننة والمتبعة. وبتعدد قوانين الأحوال الشخصية تتعدد المعالجات المتخذة تجاه العنف ضد المرأة وتتعدد الطرائق المتبعة في التعاطي مع المُعنف، وتأخذ طابعًا منطقيًا، طائفيًا فئويًا، وفق اعتبارات عدة أبرزها الاعتبارات الدينية.

5 ـ مؤشر غلبة السلط الذكورية ودونية المرأة

الحق بالتقاضي لا يعني القدرة عليه، فمراجعة القضاء من جانب المرأة يعَدّ اجتماعيًا خروجًا عن سلطة الرجل، وتحديًا له وكسرًا لهيبته ورجولته المرتبطة بهيبة ورجولة عائلة بأكملها وطائفة بأسرها ومنطقة بمجملها. فالمعنِّف كما أشرنا هو ابن العائلة والمنطقة والطائفة، وإذا لم تجد المرأة دعمًا اجتماعيًا ومساندة من الأهل يصعب عليها الاستمرار في المطالبة بحقها.

«الجميع يعتبر توجه المرأة المعنفة للقضاء تحديًا لزوجها»[17].

---

(15) حالة رقم 1، عنف زوجي.
(16) حالة رقم 11، عنف زوجي.
(17) حالة رقم 5، عنف أسَري وزوجي.

6 ـ مؤشر غياب التوجيهات اللازمة لأجهزة الأمن

يفتقر القانون إلى التوجيهات اللازمة للشرطة حول كيفية التعامل مع قضايا العنف. فمن أبرز العوائق التي تواجه النساء عند تقديم الشكاوى هو سلوك الشرطة غير المشجِّع لضحايا العنف الأسَري.

«بالمخفر اطّلع فيّي من فوق لتحت، وقلّي يا اختي مأكدة بدك تشتكي؟ بين الرجال والمرا بيصير أشيا كتير، طوّلي بالك»[18].

«فاجأني الدركي، قال: ولوّ كلها ضربة كفّ وحّدي الله وراجعي حالك في أولاد بيناتكم، يا اختي الدنيا مش حرزانة والله في مصايب أكثر، ليكي إذا اشتكيتي ما بيعود يصلح الوضع بيناتكم بيضلّ شايلّك ايّاها زوجك»

«طلّع ورقة الدركي وكتب كل شي قلته، قلّي رح حطّو على جنب لبكرا بلكي غيرتي رأيك»[19].

«أصلًا المرأة بنظرهم طبيعي تنضرب بيستغربوا كيف ممكن تشتكي»[20].

من الجدير ذكره أن الأغلبية من أعضاء الأجهزة الأمنية المختصة التي تلجأ إليها النساء عادة للشكوى يعتقدون أن العنف ضد المرأة لا يمثّل جريمة، ويقومون في كثير من الأحيان بتحذير شفهي أو تأنيب الجناة ومرتكبي العنف ضد المرأة بدلًا من اتخاذ إجراءات أو تدابير فعلية واقعية تتسم بالجدية والحسم. والسبب في ذلك يعود إلى التربية التقليدية والقيم المجتمعية السائدة في بنيتنا التي تعتمد على الأساليب القبلية والجهوية، والعشائرية، في معالجة الأمور كافة، حيث لا يمثل القانون مرجعًا رسميًا يمكن اللجوء إليه، وهذا نوع من التناقض الذي تعيشه مجتمعاتنا، حيث الشرطي هو من يمثل القانون بوجهه الحديث، ويعالج العنف بالطرائق التقليدية.

7 ـ الخوف وغياب الحماية القانونية

لا يوجد أي ضمانة تشجع المرأة المعنفة على مراجعة القضاء المختص، وذلك خشية أي رد فعل كمثل الانتقام أو الفضيحة أو اللامبالاة، وغالبًا ما يكون الانتقام من جانب عائلة المعنف ككل ومنطقته. يميل النساء إلى إخفاء أعمال العنف التي تتعرضن لها، الأمر الذي يعد طبيعيًا، فبغضّ النظر عن نوع العنف، قد تحاول الضحية أن تخفي الموقف والإصابات التي لحقت بها من جرائه. في كثير من الأحيان يحدث تأخير من جانب ضحايا العنف في إبلاغ السلطات العامة وهذا التأخير يرجع إلى عدد من الأسباب من بينها خوف الضحية من الوصم أو الإذلال أو عدم التصديق أو الانتقام والاعتماد المالي على الجاني وعدم الثقة في المؤسسات المسؤولة أو الافتقار إلى سبل الوصول إليها.

---

(18) حالة رقم 11، عنف زوجي.
(19) حالة رقم 12، عنف زوجي وأسَري.
(20) حالة رقم 13، عنف أسَري وزوجي.

«كل ما كنت إسمع بوحدة ماتت على إيد زوجها، كنت خاف، وحطّ حالي مكانها وحسّ حالي رح يجي دوري»[21].

«عشت بقلق وخوف، خاصةً كيف كانت العقوبة للرجّال اللي بيأذي زوجته»[22].

«الإهانات اللي بتتعرض المرأة بعد ما تبلّغ، عن الأذى، والمسبّات من أهل جوزها، وكيف بينشروا عنها خبريات وأقاويل، وبيحطّوا من قيمتها، بتخلّي الوحدة تحسّ حالها أنها منبوذة ومذلولة اجتماعيًا»[23].

«يؤثر العنف ضد المرأة تأثيرًا مباشرًا في الضحايا الناجيات من العُنف في حالات كثير يصبحن فيها عرضة للإيذاء بسبب عدم القدرة على إيجاد مكان إقامة»[24].

«عائلته واصلة، وكنا أنا واهلي نخاف من ردة فعلهم، يعني ممكن ينتقم مني يعملّي شي، أو يعمل لحدا من إخواتي»[25].

«حذّرني خالي وقلي ليك حطّي ببالك إنهم بيلبّسوكِ قضية شرف، هيك عملوا بسلفتك السابقة، دفعوا لسوري، ليشهد إنه على علاقة فيها»[26].

«حرفيًا قالولي أهله والله إذا زعلتي، لأنه ضربك بتكوني هبلة، ما حدا رح يسأل فيك وهو بيعيش حياته، وبتضلّك لا معلقة ولا مطلقة»[27].

إن هذا المؤشر يدل على غياب الانتماء إلى الوطن وغياب مفهوم الفرد الفاعل في المجتمع، فالمرأة المعنفة لا ترى نفسها مواطنة محمية بقانون، إنما مصدر حمايتها العائلة والانتماء الجماعي وليس الفردي.

8 ـ مؤشر الصمت والتستر

الصمت على العنف وعدم البوح عن سببه ودوافعه، إنما يُفقد العائلة قيمتها الوجودية مقارنة بالعائلة الأخرى في المنطقة ذاتها. ويتدرج الصمت من خلال عدة مؤشرات أبرزها حجب فعل العنف.

«زوجة أخي قالتلي أفضل شي إنك تسكتي وما تخبّري حدا، الكل رح يضحك على الموضوع». أُوعِكْ تحكي، أو يعرف أنك خبرتينا، ما منيحة بحقنا»[28].

---

(21) حالة رقم 12، عنف زوجي وأسَري.
(22) حالة رقم 14 عنف زوجي.
(23) حالة رقم 2، عنف زوجي.
(24) **التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة** (نيويورك: الأمم المتحدة، شعبة النهوض بالمرأة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2010)، ص 37.
(25) حالة رقم 12، عنف زوجي وأسَري.
(26) حالة رقم 14 عنف زوجي.
(27) حالة رقم 5، عنف أسَري وزوجي.
(28) حالة رقم 1، عنف زوجي.

«لما كان بيّي يضربنا نحنا وأمي، هو مختار ومعروف، وله مكانته، ممنوع نخبّر حدا كرمال قيمته، هيك كانت أمي تفهّمنا»[29].

رد فعل العائلة على العنف الممارس تجاه ابنتها، هو الحجب والإخفاء، في سبيل الحفاظ على قيمتها المجتمعية كعائلة ضمن باقي العائلات.

9 ـ مؤشر الخجل

التستر على العنف، وعلى المعنف حفاظًا على التراتبية والسلطة، وهو ما يجيز الإيذاء الجسدي، ولا يرتب نتائج رادعة عليه. فالرجل يمكنه أن يعنف وعلى المرأة تقبُّل الأمر والآخرون يرونه أمرًا عاديًا ومقبولًا، ولا يستحق عناء التفكير بنتائجه. خجل الإفصاح عن العنف، فالكثير من النساء المعنفات جسديًا لا يذكرن أنهن تعرَّضن للعنف فيما لو اضطررن إلى الاستشفاء، بل يذكرن أسبابًا أخرى لإصابتهن، خجلًا من الحالة ومن وضعهن.

«الحكيم لما قطبلي جبيني، قلي واضح إنك مضروبة إحكي ليش ساكتة، قلتلّه لا يا حكيم فتت بحفة الخزانة، استحيت»[30].

«صار عندي نزيف بالأذن ونقلوني على المستشفى، سألوني شو صاير معك خيي قال قولي وقعتي عيب نقول انضربتي»[31].

10 – مؤشر التبعية وعدم الاستقلالية

عدم القدرة على الابتعاد من المعِّنف عند الهروب أو من محيط المعنفين حيث تفقد النساء في كثير من الأحوال التمويل والإعالة. كما قد تكون هؤلاء النساء عرضة لأعمال انتقامية من طرف المعنف، وفي كثير من الأحيان يفضلن العيش معه على خلفية أن «الوقت الآن غير مناسب للقيام بمثل هذه الخطوة».

«فكّرت وين بدّي روح؟ ما في مطرح ما في أهل ممكن يحتضنوني كان السبب الأول لأني سكتت وبقيت»[32].

«ما كنت قادرة، وين بدي روح، وما بقدر أخذ ولادي ولا أُصرف عليهم لا إتعلمت ولا اشتغلت».

«أهلي قالولي إنتي أهلًا وسهلًا فيك بس ولادك لأ مش مجبورين فيهم، ففضلت ضلّ وإتحمل».

11 – مؤشر العنف محلل طائفيًا ومناطقيًا وأسَريًا

العنف محلل مجتمعيًا ومناطقيًا وطائفيًا وأسَريًا، فبمجرد أن ينوجد سلوك عنفي ضد المرأة في أسرة ما أو طائفة ما أو منطقة ما، يتم مباشرة مقارنتها بمثيلتها من أسرة اخرى وطائفة أخرى

(29) حالة 15، عنف أسَري وزوجي

(30) حالة رقم 4، عنف أسَري وزوجي.

(31) حالة رقم 16 عنف زوجي وأسَري ومجتمعي.

(32) حالة رقم 8، عنف أسَري وزوجي.

ومنطقة أخرى للتقليل من شأن الفعل من جهة ولجعل المرأة تتقبل العنف كونها ليست الوحيدة وليست الأخيرة، فالوضع يحلل العنف ويتقبله ولا يرتب عليه أي تبعات، ولا على المرأة أي إجراءات فالنساء المعنَّفات جميعهن يتقبّلن الأمر.

«ما طلع بإيدي شي، تقبلت الموضوع مثلي مثل غيري»[33].

«بس تسمع أمي بشي خبرية عن مرا انضربت، بتركض لتقلّي شفتي، كل النسوان هيك»[34].

المرأة مسؤولة عن العنف الممارس ضدها، فسلوك المرأة هو الذي يرتب ممارسة العنف عليها والمرأة بسلوكها مسؤولة عن العنف الممارس عليها، وغالبًا ما يطالب المجتمع المرأة بتعديل سلوكها وتصرفاتها لكي تتجنب العنف، فالعنف الممارس نتيجة حتمية لسلوكها.

«لازم ما تستفزّيه، ولا تسألِيه شي ولا تتعاطي معه ما بيضربك».

«إنت الحق عليكِ، ليش لتردّي بوجه، لو ما ردّيتي ما ضربك كنتي اسكتي»[35].

12 – مؤشر الخضوع وتبرير العنف

يلجأ الكثير من النساء إلى تبرير العنف الممارس ضدهن، وهذا مؤشر خطير على قبول العنف وإيجاد مبرر له، وهناك عدة أسباب تجعل المرأة تبرر العنف الممارس عليها وبخاصة إذا كان المعِّنف هو الزوج أو أحد من العائلة، فهي، حفاظًا على أسرتها عليها بالصبر على العنف تمامًا كما فعل أسلافها. لذا تبرر العنف في بعض الحالات مؤقتًا على أمل أن يتغير السلوك مع الأيام في اعتقادها.

«صار عندي إحساس إني مسؤولة لأنه عم يضربني، وكأني اقتنعت أن سلوكي هو اللي عم يدفعه ليضربني، وأكثر من هيك صرت اعتذر له عن تصرفاتي، وما كون عاملي شي»[36].

«كل مرة كنت قول واقنع حالي إنه رح يتغير، ويقنعوني أهلي، بس استمر الحال، واللي اتغيرَّ أنا، صرت اتقبَّل وما عدت إشكي ولا إحكي»[37].

«وقت الضرب كان يعنفني كمان بكلام عاطل، يحطمني من كل النواحي، بس يخلص يرجع يقلي أنا ما بدي أضربك، ما راح عيدها أنا بحبك، لدرجة صرت فكر إني أنا الغلط سلوكي عم يخلّيه يضربني، هوّي اللي منيح، ومن شان هيك أعطيه فرصة كل مرة، هذا التحطيم انتقل»[38].

يميل الأشخاص إلى خلق الأعذار لتبرير سلوك المعتدي، وقد تجد ضحية العنف المفاجئ صعوبة في تصديق تعرّضها للعنف أو تقبّله، بحيث لا تسعى لطلب المساعدة إلا بعد مدة طويلة، وفي حال التعرض لجرائم العنف، لا يدرك الأشخاص دائمًا بأن بعض الأفعال تعد جريمة وتستوجب إبلاغ السلطات.

---

(33) حالة رقم 9، عنف أسَري.

(34) حالة رقم 1، عنف زوجي.

(35) حالة رقم 17، عنف أسَري وزوجي

(36) حالة رقم 13، عنف أسَري وزوجي.

(37) حالة رقم 10، عنف زوجي.

(38) حالة رقم 16 عنف زوجي وأسَري ومجتمعي.

13 – مؤشر تهمة الشرف ترتبط برفض العنف

الشكوى مرتبطة بتهم الشرف، فالمرأة التي تتجرأ وتتقدم بشكوى قضائية ضد الرجل المعنف يأتيها الرد السريع بفضيحة شرف تبرر العنف، ولا يتقبلها المجتمع.

«شو بدك يقولوا عنك، مفتكري رح يسكت إذا اشتكيتي عليه بكرا بيلفقلك واحد»[39].

«سمعتها بأذني لأخته عم تحكيه بالمطبخ، بس حدا يسألك قلهم لَقَطتها مع واحد»[40].

«لا تستطيع الناجيات من العنف تغيير وضعهن، ليس فقط بسبب تبعيتهن المادية للجناة ولكن بسبب حواجز اجتماعية أيضًا، منها الضغط عليهن للحفاظ على الأسرة مهما كلف الأمر، وتجنّب وصمة العار التي تلحق بالأسرة إذا ما غادرت المرأة المنزل أو اشتكت من سوء المعاملة»[41].

أوجد العنف المجتمعي قواعده المجتمعية في البنى المجتمعية كافة، هذه القواعد يجدها الفرد مكونة وكأنها سُنت قبله، وهي تلبّي حاجة أساسية في مجتمعاتنا، تتمثل برسيخ الوضع التقليدي والبنى التقليدية بكل مكوناتها الثقافية والقيمية وعاداتها وتقاليدها وأعرافها، بكيفية النظر إلى دور المرأة ودور الرجل.

«يعني كل ما فكّر بالطلاق بسبب الضرب بيقولولي، شو يعني بدّك تصيري مطلّقة بتصيري ملطشة»

«ما عنا بنات يطلّقوا بقوّصك ولا بتطلقي هيك رد الوالد»[42].

«لازم تضحي كرمال ولادك وإلا الولاد بيطلعوا الضحية»[43].

14 – مؤشر نظرة المرأة إلى المرأة

نظرة المرأة إلى المرأة وإلى نفسها، تدعم العنف الممارس على غيرها من النساء، ولا تبرره فقط بل، ترى أن المرأة المعنفة تستحق هذا العنف، بالرغم من إعلانها رفض هذه الممارسة إلا أن سلوكها وكلامها عن العنف ضد المرأة الأخرى مغاير لذلك. فهي التي تتقبل العنف الممارس عليها من جهة، وتربّي ابنتها الأنثى على تقبُّل العنف أيضًا، وتعزز تربية ابنها الذكر على ممارسة العنف، وتعلن أن المرأة الأخرى المعنفة تستحق بشكل أو بآخر ما يمارس عليها. وفي هذا الأمر تكون فعلًا التربية نجحت في نقل القيم المجتمعية التقليدية للمرأة إلى المرأة نفسها وجعلتها تتقبل النظرة الدونية تجاهها.

---

(39) حالة رقم 17، عنف أسَري وزوجي

(40) حالة رقم 14 عنف زوجي.

(41) «»مصيرك البقاء معه» تعامل الدولة مع العنف الأسري في الجزائر،» هيومن رايتس ووتش، 23 نيسان/أبريل 2017، <https://www.hrw.org/ar/report/2017/04/23/302341>.

(42) حالة رقم 4، عنف أسَري وزوجي.

(43) حالة رقم 11، عنف زوجي.

رابعًا: نتائج الدراسة ودلالاتها

لا شك أن الدلالات التي توصلنا إليها من الحالات جميعها تؤكد الفهم الذي انطلقنا منه، وتدعم مسألتنا، حول العنف المجتمعي ضد المرأة، وغياب العنف الفردي.

ـ أوجد العنف المجتمعي قواعده المجتمعية في البنى المجتمعية كافة، هذه القواعد يجدها الفرد مكونة وكأنها سُنت قبله، وهي تلبّي حاجة أساسية في مجتمعاتنا، تتمثل برسيخ الوضع التقليدي والبنى التقليدية بكل مكوناتها الثقافية والقيمية وعاداتها وتقاليدها وأعرافها، بكيفية النظر إلى دور المرأة ودور الرجل، وتوزيع السلطة، والهيبة والنفوذ واتخاذ القرارات، بل تقنن سلوك الأفراد، واختزال عادات التفكير والسلوك والعقل وترتيبها وتقديمها كأشكال جاهزة للعلاقات والأدوار والمواقع المجتمعية.

ـ نجحت قواعد العنف المجتمعي في ممارسة الضبط المجتمعي للعلاقات ومراقبة السلوك والتنظيم الواضح لأنماط الفعل الممكنة في معالجة موضوع العنف قانونيًا حيث تحل الوساطة والمحسوبيات ويغيب المعيار القانوني. كذلك تنظيم ومعايير الفعل المرفوضة والمعاقب عليها، التي يجب على المرأة المعنفة عدم اللجوء إليها، إزاء العنف الممارس ضدها فيمنع عليها التوجه إلى مراكز القرار إما خجلًا وإما خوفًا وإما عجزًا وإما حفاظًا على شرفها من تهمة محتملة وجاهزة.

ـ قواعد العنف ضد المرأة ليست بالضرورة أن تكون منظمة ومدونة في المنطقة والطائفة والعشيرة والقبيلة والعائلة، بل هي ممارسة بالفعل وبالقوة. بهذا المعنى فإن السلوك المجتمعي للعنف ضد المرأة يرتبط ببنية ذهنية تقليدية أيضًا توجهه في القطاعات والميادين كافة. والقضية ليست شكلية على الإطلاق، فعلى أساسها تتخذ الوجهة التي تسلكها رؤية العنف الممارس ضد المرأة في مجتمعاتنا كافة.

خاتمة وتوصيات

إن قضية العنف ضد المرأة في المجتمعات العربية هي من القضايا التي لم تنل بعد حقها من الدراسات التي تقاربها كقضية مجتمعية خاصة بعيدة كل البعد من معناها كقضية فردية في المجتمعات الغربية. ولا بد من إجراء المزيد من الدراسات التي تكشف طبيعة العنف الممارس في مجتمعاتنا والمجتمعات الشبيهة بنا، بعيدًا من الاستدلال على النموذج الغربي، لنصل بالفعل إلى حقيقته ومعرفة كيفية معالجته. فإجراء التغيرات الثقافية البنيوية والاجتماعية في مجتمعاتنا، يعَدّ المدخل الأساس لأي معالجة مستقبلية لقضية العنف ضد المرأة.

في النتيجة، يعيش الأشخاص في بلداننا ترفًا معرفيًا ليس متاحًا لغيرهم، في الوقت الذي يمارسون العنف ضد المرأة حتى العظم في عيشهم لمجتمعهم، وهم في الوقت نفسه ضد العنف الموجَّه للمرأة (العنف الفردي) غير الموجود عندهم وغير الذي يمارسونه (العنف المجتمعي)، إنه ترف معرفي ضد العنف الفردي كلاميًا وعيش العنف المجتمعي واقعيًا، إنه انفصام معرفي في الكلام على العنف.

في بلداننا نستخدم مفاتيح لغوية أنتجها الغرب كفكرة المرأة، الحقوق، المساواة، العدالة، العنف، العقاب... إلخ، جميعها أفكار لغوية تشترط تماثل الأشخاص خارج أي انتماء من قبل مجتمعاتنا، يتم مصادرة نموذجها. لذا في كلامنا في بلداننا على هذه الأفكار نكون نتكلم على وضع آخر مفبرك مصطنع ووهمي. ونكون نستبدل وضع العنف المجتمعي ضد المرأة عندنا بالعنف ضد الأفراد في دول الغرب.

فكل الكلام في بلداننا من أوله إلى آخره له وظيفة معرفية واحدة هي خلق الوهم عند من يقول الكلام بأنه ضد «العنف ضد المرأة». إنّ ما يمارس في مجتمعاتنا لا يمثل نموذج العنف الفردي، إنه بالأحرى عنف مجتمعي يمارس من خلال الفرد أو بواسطته. فالبلدان العربية خصوصيتها في انتمائها إلى هذا النموذج، حيث تم إدخال الكثير من العناصر الغريبة عليه. وتتم ممارسة العنف بنموذجه المجتمعي. ومن هذه العناصر قانون الأحوال الشخصية، العادات، التقاليد، الأعراف، المحسوبيات، الواسطة، ثقل العائلة ووزنها وحضورها... إلخ. العنف ضد المرأة في البلدان العربية يمثل انتهاكًا لحقوق الإنسان، ويتطلب تغييرًا تدريجيًا في بنية المجتمع، والتزامًا قانونيًا يحول دون الازدواجية بين النص الفعلي القانوني وبين الممارسة الواقعية الفعلية والتطبيق الفعلي الذي يصب في خانة الأحوال الشخصية. هذه القوانين على اختلاف مرجعياتها المذهبية والمدنية تفتقر إلى نصوص واضحة تتضمن آليات وإجراءات لحماية النساء من العنف الممارس عليهن، بل من الممكن أن يمثل القانون الطائفي والمذهبي والقبلي والعائلي، وقانون الأحوال الشخصية حالة عنف لما يتضمنه من عنف مباشر ومن تمييز ضد النساء ولما يتضمنه أيضًا من تبرير لمرتكبي العنف.

المراجع

منهاج العمل للمؤمتر الدولي للسكان والتنمية (1994, (الفقرة 4)4) (هـ) والمبدأ.

Halket, Megan McPherson [et al.]. «Stay With or Leave the Abuser? The Effects of Domestic Violence Victim's Decision on Attributions Made by Young Adults.» *Journal of Family Violence*, vol. 29, 2014.

The Worlds Women 2015, <http://unstats.un.org/unsd/gender/chapter6/chapter6.htmi:who>

"Violence against Women: The Heath Sector Responds.» infographic (Geneva, 2013), <http://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights.

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.hrw.org/ar/report/2017/04/23/302341>.

<https://mieli.fi/lang-opt/other-languages/arabia/>.

<https://mieli.fi/lang-opt/other-languages/arabia/>.

<https://www.hrw.org/ar/report/2017/04/23/302341>.

خصوصية الدول الصغرى في المجتمع الدولي

صلاح سالم زرنوقة(*)

أستاذ العلوم السياسية – مصر.

مقدمة

بُنِي النظام الدولي على مجموعة من الوحدات الأساسية التي تتمثل بالدولة القومية، وهذه الوحدات تتفاوت في الحجم والإمكانات وفي مستويات القوة. ولا شك في أن هذا التفاوت ينعكس على سلوكها، وعلى مكانتها في المجتمع الدولي، وعلى قدرتها في التأثير في الآخرين، ومن ثم على قدرتها على حماية أمنها القومي. هذا التفاوت أقرته معاهدة شومون 1817 عقب الحروب النابليونية؛ حيث نصت المعاهدة على أن هناك قوى كبرى، حددتها بالاسم، وعلى أن هناك قوى متوسطة، حددتها بالاسم أيضًا. وبالتالي فقد فُهِمَ من هذا التحديد أن الدول التي لم ترد ضمن هاتين الفئتين تعَدّ دولًا صغرى. وذاك تعريف ضمني؛ وهو تعريف الدول الصغرى بما ليست هي منه، أو تعريفها بغيرها[1].

وبالرغم من أن الدول الصغرى تمثل أغلبية في عالم اليوم، ولا سيما أن عصر العولمة قد شهد ميلاد عدد كبير منها انبثق من دول تفككت أو انهارت، فإنها لم تنل حقها من الاهتمام في الحقل الأكاديمي. صحيح أن جذور الاهتمام بها تعود إلى الباحثين الألمان لأسباب تتعلق بتوحيد ألمانيا. وصحيح كذلك أن هذا الاهتمام قد نما قليلًا بعد الحرب العالمية الثانية، لكنه كان بشأن «عدم الانحياز» بوصفه خيارًا للدول الصغرى من أجل حماية أمنها. وصحيح أيضًا أنه تلى ذلك ظهور دراسات متخصصة حول كيف تخفف الدول الصغرى من القيود الهيكلية التي يفرضها عليها النظام الدولي، وكيف يتسنى للجديدة منها معالجة المشاكل والتوترات الداخلية التي واجهتها. رغم ذلك فإن ما حازته من الاهتمام الأكاديمي لم يكن يتناسب مع عددها... هذه حقيقة[2].

(*) البريد الإلكتروني: salahsalem96@yahoo.com.

(1) يقصد بمصطلح «القوى» في ذلك الوقت «الدول»، انظر: Robert Rothstein, *Alliances and Small Powers* (New York: Columbia University Press, 1968) p. 12, and Iver B. Neumann and Sieglinde Gstohl, «Introduction: Lilliputians in Gulliver's World,» Working Paper; no.1 (University of Iceland: Center for Small States Studies, 2004) pp. 3-5.

(2) لمزيد من التفاصيل، انظر: David Vital, *The Inequality of States: A Study of Small Powers in International Relations* (Oxford: Clarendon Press, 1967) p. 8; Ulf Lindell and Stefan Persson, «The Paradox of Weak State Power: A Research and Literature Overview,» Cooperation and Conflict, vol. 21, no. 2 (1986) pp. 79_97, and Nazrin Mehdiyeva, *Power Game in the Caucasus* (New York: Palgrave Macmillan, 2011) p. 16.

لم تحظَ الدول الصغرى بحقها من الاهتمام العلمي، ولم يزل حقلها البحثي فتيًا ـ أو في بداية أطواره. هنا تحدث البعض عن أن الدول الصغرى باتت تعاني «تجاهلًا حميدًا» حيث لم يكن اقترابها من الوجاهة التي تجذب انتباه مدفعيات البحث الثقيلة. ونادى البعض بفسح المجال لدراسة الدول الصغرى، ودعا آخرون إلى إعداد الأرض البحثية لغرس أشجار الاهتمام بالدول الصغرى. وعلت أصوات تناشد المجتمع الأكاديمي «فلنأخذ الدول الأصغر بجد أكبر»، وأخرى ترثي للمقاربات الأكاديمية ـ للدول الصغرى ـ حالها[3].

الدول الصغرى تتوافر لديها مزايا يزكيها صغر الحجم، ولا سيما في عصر العولمة؛ حيث اتسعت فرص بعضها في التعبير عن نفسها، وأصبح لها قدرة على التأثير في الآخرين، بل أدّى البعض منها أدوارًا بدت أكبر من حجومها الصغيرة. لكنها ظلت في العموم صاحبة هموم وأوجاع بسبب صغرها.

رغم ذلك، أو ربما نتيجة لذلك، تباينت مقاربات التعاطي مع الدول الصغرى، ففي حين ذهبت أغلب الدراسات إلى أن الدول الصغرى همومها كبرى، وأن أوجاعها كبيرة بقدر ما هي صغيرة، أو أنها بمنزلة أقزام بين عمالقة، ذهبت دراسات أخرى إلى القول بأن الدول الصغرى مشاكلها أيضًا صغرى، وأن الصغر يعني الرشاقة؛ ومن ثم فكلما كنت صغيرًا في الحجم؛ كنت أكثر مرونة، وأكبر فعالية وأقوى تأثيرًا... وكل ذلك صحيح[4].

فعلًا كل ذلك صحيح، لأن الدول الصغرى تتوافر لديها مزايا يزكيها صغر الحجم، ولا سيما في عصر العولمة؛ حيث اتسعت فرص بعضها في التعبير عن نفسها، وأصبح لها قدرة على التأثير

(3) في المجال الأكاديمي توجد مدرستان في دراسة الدول الصغرى، المدرسة الأمريكية (الأنغلوسكسونية) والمدرسة الأوروبية (الألمانية ـ الاسكندنافية). وجدير بالذكر، ومن قبيل النزوع نحو الاهتمام بدراسة الدول الصغرى، خصصت أيسلندا مركزًا لبحوث الدول الصغرى (Center for Small States Studies, University of Iceland)، في التفاصيل، انظر: Vital, *The Inequality of States: A Study of Small Powers in International Relations*, p. 8; Wilhelm Christmas_Moller, «Some Thoughts on the Scientific Applicability of the Small State Concept: A Research History and a Discussion,» in: Otmar Holl, ed., *Small States in Europe and Dependence* (Vienna: Braumuller, 1983) pp. 33_39; Lindell and Persson, «The Paradox of Weak State Power: A Research and Literature Overview,» pp. 79_97; Neumann and Sieglinde Gstohl, «Introduction: Lilliputians in Gulliver's World,» pp. 8_12, and Donna Lee and Nicola J. Smith, «Small State Discourses in the International Political Economy,» *Third World Quarterly,* vol. 31, no. 7 (2010) pp. 1091_1095.

(4) من أمثلة هذه الدراسات: William Easterly and Aart Kraay, «Small States, Small Problems? Income, Growth and Volatility in Small States,» *World Development*, vol. 28, no. 11 (November 2000) pp. 2013_2027; Nicola Smith, Michelle Pace and Donna Lee, «Size Matters: Small States and International Studies,» *International Studies Perspectives*, vol. 6, no. 3 (2005) pp. 307_394; Swaminathan S. Anklesaria Aiyar, «Small States: Not Handicapped and Under_Aided but Advantaged and Over_Aided,» *CATO Journal*, vol. 28, no. 3 (2008) pp. 449_478; Dag Anckar, «Small is Democratic, But Who is Small?,» *Art and Social Sciences Journal*, vol. 2 (2010), pp.1_10, and Macklin Scheldrup, «Lilliputian Choice: Explaining Small State Foreign Policy Variation,» (University of Colorado, International Affairs Departmental Honors Thesis, Boulder, CO, 2014), p. 1.

في الآخرين، بل أدّى البعض منها أدوارًا بدت أكبر من حجومها الصغيرة. لكنها ظلت في العموم صاحبة هموم وأوجاع بسبب صغرها. من هنا تطرح الإشكالية نفسها على بساط البحث؛ ففي حين تتباين الرؤى واقترابات فهم الدول الصغرى ـ أكاديميًا، وفي حين أن الدول الصغرى تتفاوت ـ فيما بينها ـ في الحجم والإمكانات والقدرة؛ فإن هناك ما يجمع بينها؛ فكل الدول الموسومة بالصغرى ـ وفقًا لأي معيار ـ تكابد في النظام الدولي لأنها الأقل في مستوى القوة، وتعاني من أجل حماية أمنها، حيث تعجز إمكاناتها عن الوفاء بهذه المهمة، ويكفي أن حياتها السياسية عبارة عن نضال من أجل الحفاظ على البقاء وسلامة الأراضي، كما هي كفاح من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي. بعبارة أخرى، فإن الدول الصغرى أقل قدرة على التأثير في النظام الدولي أو في الدول الأخرى، وفي الوقت نفسه هي أكثر عرضة لتأثير الآخرين فيها؛ ومن ثم فهي عاجزة عن حماية أمنها بجهودها الذاتية، وتعيش مأزقًا أمنيًا حادًا، وتلك هي «خصوصية» هذه الدول في علاقتها بالمجتمع الدولي[5].

ومن ثم يثور التساؤل: ما هي حقيقة هذه الخصوصية؟ ويترتب على هذا التساؤل بعض الأسئلة الفرعية؛ مثل: ما هو تعريف الدول الصغرى الذي يلقي الضوء على هذه الخصوصية ويؤكدها؟ وما هي الخصائص والسمات التي تكمن وراء هذه الخصوصية وتفسرها، والتي تشترك فيها جميع الدول الصغرى؟

تحاول الدراسة أن تجيب عن هذه الأسئلة في جزأين؛ يناقش الجزء **الأول** ماهية الدول الصغرى، من حيث أسس تعريفها، ومعايير تصنيف الدول وفق ما يعنيه «الصغر» بوصفه «خصوصية». ويعالج الجزء **الثاني** أهم الجوانب التي تجمع بين الدول الصغرى، وفي الوقت نفسه التي تختلف فيها عن غيرها من الدول. أو يتناول أهم الخصائص التي تسم الدول الصغرى أو تصمها، وتجعل لديها قضية مزمنة؛ هي قضية أمنها القومي حيث تصير ـ أو تظل بالنسبة إليها مختلفة عن الدول الأخرى.

أولًا: تعريف الدول الصغرى

يثور الجدل حول تعريف الدول الصغرى، وحول تصنيف أو ترتيب الدول أعضاء المجتمع الدولي. في هذا الصدد تتعدد التعريفات والمؤشرات والمقاييس؛ ذلك أن تعريف الدول الصغرى تتقاسمه حقول علمية متعددة، مثل حقل العلوم السياسية والقانون الدولي والاقتصاد، وكل حقل يستخدم معايير معينة في تصنيف الدول ومقارنة بعضها ببعض. وبصفة عامة فإن الدول الصغرى هي الدول القليلة السكان، والصغيرة المساحة، مقارنة بدول العالم الأخرى. مع التأكيد أنها تتمتع

(5) انظر: Martin Wight, *Power Politics*, edited by Hedley Bull and Carsten Holbraad (New York: Holmes and Meier, 1978), p. 98; A. P. Martinich, *The Two Gods of Leviathan: Thomas Hobbes on Religion and Politics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1992), p. 19; Kristian Coates Ulrichsen, *Small States with a Big Role: Qatar and United Arab Emirates in the Wake of the Arab Spring*, H.H. Sheikh Nasser Al_Mohamed Al_Sabah Publication Series; no. 3 (Durham, UK: Al_ Sabah, 2012) pp. 1_21, and Scheldrup, «Lilliputian Choice: Explaining Small State Foreign Policy Variation,» p. 1.

بالأهلية القانونية الدولية شأنها شأن الدول الكبرى، وتتوافر على أركان الدولة، ولها كامل السيادة على أرضها، وتقف مع دول المجتمع الدولي على قدم المساواة، ولها ما للدول، وعليها ما عليها.

بحسب تعريف الأمم المتحدة ومنظمة الكومنولث فإن الدولة الصغرى هي التي لا يزيد عدد سكانها على مليون نسمة، ولا تزيد مساحتها الجغرافية على بضعة آلاف من الكيلومترات المربعة. والحقيقة أن استخدام معيار عدد السكان والمساحة هو الأكثر شيوعًا في تصنيف الدول، وهو الذي تتوافق نتائجه مع ما هو شائع في التصنيف من جانب المؤسسات الدولية. وبحسب كليهما تصنَف الدول إلى خمس فئات، هي: فئة الدول العظمى، وفئة الدول الكبرى، وفئة الدول المتوسطة، وفئة الدول الصغيرة، ثم فئة الدول المجهرية أو متناهية الصغر. وجدير بالذكر أن أغلب دول العالم تقع في الفئتين الأخيرتين، فمن بين 193 دولة عضوًا في الأمم المتحدة (حتى عام 2019)، هناك نحو 115 دولة يقل عدد سكان كل منها عن عشرة ملايين نسمة[6].

أن قضية الأمن بالنسبة إلى الدول الصغرى تختلف عن غيرها؛ فالأمن بالنسبة إليها ينصرف مباشرة إلى قضية الوجود نفسه؛ بمعنى الحفاظ على البقاء. وهذا يعني أن حماية أمن هذه الدول الصغرى يقتضي الغياب التام للأخطار، وانتفاء التهديدات بصورة نهائية.

والدول الصغرى منها ما هو قديم تاريخيًا، ومنها ما هو حديث النشأة، والدول الصغرى القديمة منتشرة في أغلب قارات العالم؛ ففي أفريقيا مثلًا موريشوس، وجزر القمر، والرأس الأخضر، وسيشيل، وجيبوتي، وبوروندي، ورواندا، وغينيا بيساو، وغينيا الاستوائية، وتوغو، وبتسوانا، وساوتومي، وبنين، وسوازيلاند. وفي آسيا سلطنة بروناي، وسنغافورة، ومنغوليا، وأرمينيا، وتيمور الشرقية، وقبرص، وسنغافورة، وجورجيا، ولبنان، والكويت، وقطر، والبحرين، وسلطنة عمان، وفلسطين. وفي أوروبا الفاتيكان، والدنمارك، وفنلندا، وسويسرا، والنمسا، وألبانيا، ومالطا، وقبرص، ودول البلطيق. وفي أمريكا الجنوبية كوبا، وجامايكا، وهاييتي، والدومينيكان، والأورغواي، والباراغواي. وتعَدّ دول أمريكا الوسطى عدا المكسيك من الدول الصغرى، وهي بيليز، وبنما، وغواتيمالا، والسلفادور، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس[7].

أما الدول الصغرى الحديثة النشأة فمنها تلك التي تخلفت عن انهيار الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا؛ وهي دول البلطيق، وجورجيا، وأرمينيا، وقيرغيزيا، وصربيا، والجبل الأسود، وكرواتيا،

(6) التفاصيل في: Tom Crowards, «Defining the Category of Small States,» *Journal of International Development*, vol. 14, no. 2 (March 2002) p. 143.

(7) انظر في ذلك: Milan Jazbec, «Small States and Diplomacy: An Indispensible, though Much Diversified Relation,» *Halduskultuur – Administrative Culture*, vol. 11, no. 1 (2010), p. 69.

وسلوفينيا، ولاتفيا، والبوسنة والهرسك. وبصفة عامة فقد شهدت الحقبة التي أعقبت الحرب الباردة ميلاد 60 دولة، جُلّها من الدول المتناهية الصغر[8].

وحول حقيقة الدول الصغرى، يمكن إدارة النقاش ـ في ما يتعلق بتعريفها ـ بطريقة ربما تلقي الضوء على «خصوصية» هذه النوعية من الدول؛ وذلك على النحو التالي:

بداية، من المسلّم به أن قضية الأمن بالنسبة إلى الدول الصغرى تختلف عن غيرها؛ فالأمن بالنسبة إليها ينصرف مباشرة إلى قضية الوجود نفسه؛ بمعنى الحفاظ على البقاء. وهذا يعني أن حماية أمن هذه الدول الصغرى يقتضي الغياب التام للأخطار، وانتفاء التهديدات بصورة نهائية ـ أي أن تكون التهديدات صفرًا! وهذا يختلف عن «الحدود النسبية» للأمن لدى الدول العادية، فالقاعدة بالنسبة إلى الدول العادية هي أن الأمن نسبي؛ فهي تكون آمنة عند الحد الذي لا تضطر فيه إلى التضحية بقيمها الجوهرية لتجنب الحرب، وهو الحد نفسه الذي يضمن لها النصر إذا اضطرت إلى خوض الحرب. هذا التحديد يسمح بوجود تهديدات في حدود معينة، وهو على عكس الحال بالنسبة إلى الدول الصغرى؛ حيث لا تسمح ظروفها بأن تكون هناك تهديدات على الإطلاق، ولا يعرف أمنها النسبية. معنى ذلك أن مشكلة ـ أو خصوصية ـ الدول الصغرى تتمثل ـ إلى جانب عدم قدرتها على حماية أمنها بإمكاناتها الذاتية – بـ«انكشافها للتهديدات»، أو في أنها من منظور الأمن تعَدّ «أكثر حساسية»[9].

من المسلَّم به كذلك أن «الصغر» مسألة نسبية، ومن ثم لا يمكن تحديده إلا في إطار مقارن؛ فدولة مثل بلجيكا صغيرة مقارنة بفرنسا، لكنها أكبر إذا قورنت بدولة مثل مونتينيغرو، وكذلك الغابون صغيرة بالنسبة إلى السودان، ولكنها كبيرة بالنسبة إلى غينيا الاستوائية.

ومن المسلَّم به أيضًا أن جزءًا كبيرًا من دول العالم يقع في فئة الدول الصغرى وفق مختلف المعايير. وأن الدول الصغرى تنطوي فيما بينها على تباينات واسعة، فهناك دول صغيرة وأخرى مجهرية أو متناهية الصغر، فقد حصرت دراسة سوتون ـ وباين أن هناك 45 دولة ذات سيادة سكانها أقل من مليون نسمة، وأنها دول قزمية أو متناهية الصغر[10].

وما دام «الصغر» مسألة نسبية؛ فإن تعريف الدول الصغرى يعد قضية نسبية أيضًا، وذلك في أكثر من معنى؛ المعنى **الأول** هو أن المؤشر الواحد قد يختلف من حقبة إلى أخرى؛ هكذا اختلف

---

(8) لمزيد من التفاصيل، انظر: Philippe Hein, «The Study of Microstates,» in: Edward Dommen and Philippe Hein, eds., *States, Microstates and Islands* (London: Croom Helm, 1985) pp. 24–25, and Mark Bray, «Education in Small States: Growth of Interest and Emergence of Theory,» *Prospects*, vol. 21, no. 4 (1991) pp. 503–516.

(9) التفاصيل في: Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Long Grove, IL: Wave Land Press, 2010), pp. 40 and 80, and Michael Handel, *Weak States in the International System* (London: Frank Cass, 1981) pp. 5 and 37.

(10) انظر: Edgardo M. Favaro, ed., *Small States, Smart Solutions: Improving Connectivity and Increasing Effectiveness of Public Services* (Washington, DC: The World Bank, 2008) p. 3, and Paul Sutton and Anthony Payne, «Lilliput Under Threat: the Security Problems of Small Island and Enclave Developing States,» *Political Studies*, vol. 41, no. 4 (2010) p. 582.

مؤشر عدد السكان عبر المراحل التاريخية، ففي الستينيات رأت الدراسات أن الدول الصغرى هي التي يراوح عدد سكانها من 5 ملايين إلى 15 مليون نسمة، وفي السبعينيات عدّت الدول صغرى تلك التي يراوح عدد سكانها من مليون إلى 3 ملايين، وفي الثمانينيات والتسعينيات هي التي لا يتجاوز عدد سكانها 1.5 مليون نسمة ولا يقل عن مليون، في حين هبط البعض بعتبة الحد الأدنى إلى مئة ألف نسمة[11].

المعنى **الثاني** هو أن المؤشر الواحد قد يختلف مدلوله عندما يضاف إليه مؤشر آخر، فعدد السكان مثلا قد يعطى دلالات أخرى عندما يقترن بالمساحة أو الموارد الاقتصادية؛ فالعدد الكبير في مساحة صغيرة يختلف مدلوله عن العدد نفسه في مساحة أكبر. أبرز مثال على ذلك هو تصنيف فيتال الذي استخدم معيارًا مكونًا من ثلاثة مؤشرات، هي عدد السكان والمساحة والقدرات الاقتصادية، وتوصل إلى أن الدول الصغرى هي التي يراوح عدد سكانها من 10 ملايين إلى 15 مليون نسمة، مع وجود مستوى مرتفع من التنمية الاقتصادية، أو هي التي يراوح عدد سكانها من 20 مليون إلى 30 مليون نسمة في حال انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية[12].

المعنى **الثالث** فيه تتوقف النسبية على مستوى التحليل؛ فالدولة قد تُصَنّف كبرى أو متوسطة في محيطها الإقليمي، لكن الدولة نفسها تُصَنف صغرى على الصعيد العالمي. فدولة الكيان الصهيوني يصعب تصنيفها كدولة صغرى في محيطها الإقليمي، لكنها صغرى على المستوى العالمي. أيضًا تتوقف النسبية على منظور التحليل، فثمة دول تعَدّ بالمنظور الاقتصادي ذات تأثير اقتصادي قوي على المستوى الإقليمي وربما العالمي، لكنها لا تعني شيئًا بمنظور القوة العسكرية، مثال ذلك هولندا وبلجيكا والدول الاسكندنافية، ومن ثم فهي كبرى بالمنظور الاقتصادي، وصغرى بالعسكري[13].

المعنى **الرابع** هو أن النسبية تتوقف أيضًا على الظرف التاريخي أو السياق العام القائم في لحظة تاريخية معينة. فالدول الصغرى تتأثر بالنظام الدولي، وهو دائم التغير، والدول الصغرى تنتشر في عدد من الأقاليم، ولكل إقليم سياقه المختلف. ومعنى ذلك أن الحجم النسبي للدولة الصغرى تتعدد قراءاته أو تتغير وفقًا لعلاقتها بالنظام الدولي في مرحلة معينة، وبحسب الأوضاع الإقليمية المحيطة بها. أو كما يرى هاندل ـ فإن مكانة الدول الصغرى وأمنها النسبي يقاسا في ضوء

---

(11) Omer de Raeymaeker [et al.], *Small Powers in Alignment* (Leuven: Leuven University Press, 1974) pp. 19_20.

(12) انظر في ذلك: Vital, *The Inequality of States: A Study of Small Powers in International Relations*, pp. 7_9 and 52_53.

(13) انظر في ذلك: Allen G. Sens, «The Security of Small States in Post_Cold War Europe,» in: David G. Haglund, ed., *From Euphoria to Hysteria: Western European Security after the Cold War* (Boulder, CO: Westview Press, 1993) p. 231; Sutton and Payne, «Lilliput Under Threat: The Security Problems of Small Island and Enclave Developing States,» p. 582, and Smith, Pace and Lee, «Size Matters: Small States and International Studies,» pp. 307_394.

خصائص النظام الدولي، وفي ظل المرحلة التاريخية، فالدول الصغرى تنتشر في مناطق متباينة، وحيث تختلف دول الجوار بالنسبة إلى كل منها، فسوف تجد نفسها أمام تحديات مختلفة[14].

هذا من ناحية **أولى**، ومن ناحية **ثانية** هناك اتجاهات أخرى في تعريف الدول الصغرى أو تحديدها، هذه الاتجاهات تركز على الجوانب المعنوية والنواحي الإدراكية منها بصفة خاصة. على سبيل المثال؛ يرى كوهين أن الدولة الصغرى هي التي «ترى نفسها صغيرة ـ أو تضع نفسها موضع الأصغر في علاقتها بقوة أخرى عندما تتفاعلان معًا»، أو هي «الدولة العقيمة أو العاجزة في النظام الدولي، التي ترى أنه ليس بمقدورها التأثير فيه». بينما يرى روثستين «أن الدول الصغرى ليست صغرى بأوامر أو صكوك من جانب القوى الكبرى، وإنما هي التي ترى أو تعتقد أو تشعر أنها صغرى، والتي تحتاج في حماية أمنها إلى المساعدة الخارجية». ولعل الشق الأخير في تعريف روثستين، الذي يتعلق بحاجة الدولة إلى المساعدة الخارجية لحماية أمنها، إنما يضع دولًا كبرى ومتوسطة في التصنيف، فقط لأنها لا تملك القوات المسلحة التي تكفي لحماية أمنها. كذلك أشار هيي إلى أن المعيار في تحديد الدول الصغرى هو «إدراك الدولة لنفسها وإدراك الآخرين لها»[15].

في السياق نفسه يذهب البعض إلى حسبان أن «صغر الدولة خطاب (Discourse) أكثر منه حقيقة مادية»؛ فالحديث عن «الصغر» (Smallness) وتداول مقولاته، وتسطيره في الوعي، وتأطيره في نماذج للعلاقات، والتعامل على أساسه، هو بمنزلة أحد عوامل الانكشاف والتخاذل للدول الصغرى. ذلك أن لغة الحديث عن «الصغر» ترسم حدود ما يمكن – وما لا يمكن – أن تفعله الدولة في المجالات السياسية والاقتصادية، وتحدد حجم الفرص التي يمكن أن تتاح لها، ونوعية القيود التي يمكن أن تُفرَض عليها من جانب النظام الدولي. هذه القراءة المختلفة يعللها أصحابها بأنها ليست لأن هناك دولًا غير صغيرة في الواقع وتُنعَت بذلك زورًا وبهتانًا ـ رغم أن ذلك وارد – ولكن أيضًا لأن «خطاب الصغر» يسكب النتائج نفسها التي يسبغها «واقع الصغر»، أي عندما يكون موجودًا في الواقع. وبكل تأكيد ـ وقبل ذلك ـ فإن خطاب «الصغر» يضخم من حقيقة «الصغر» في الواقع. باختصار فإن الدولة التي تشعر أنها صغيرة، وتقبل مخاطبتها على أنها كذلك، وتقيم علاقاتها على هذا الأساس، إنما تحصد النتائج نفسها التي تحصدها الدول الصغرى، حتى ولو لم تكن صغيرة بالفعل[16].

---

(14) التفاصيل في: Waltz, *Theory of International Politics*, pp. 40 and 80, and Michael Handel, *Weak States in the International System* (London: Frank Cass, 1981) pp. 5 and 37.

(15) انظر في ذلك كلًا من: Robert O. Keohane, «Lilliputians Dilemmas: Small States in International Politics,» *International Organization*, vol. 23, no. 2 (1969) pp. 291–310; Rothstein, *Alliances and Small Powers,* pp. 1–30, and Jeanne A. K. Hey, ed., *Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior* (Boulder, CO: Lynne Reiner, 2003) p. 3.

(16) انظر: Lee and Smith, «Small State Discourses in the International Political Economy,» pp. 1096–1098.

في هذا الصدد وضع البعض أربعة مؤشرات لمستوى القوة، وهي حجم الثروة، والقدرات التنظيمية التي تتوافر عليها الدولة، ومكانتها الدولية، وما تحوز من إرادة سياسية، انظر: Waltz, *Theory of International Politics*, pp. 40 and 80; Neumann and Gstohl, «Introduction: Lilliputians in Gulliver's World,» pp. 4–7, and Mathias Maass, «The Elusive Definition of Small State,» *International Politics*, vol. 46, no. 1 (2009) p. 81.

من ناحية **ثالثة** هناك اتجاهات مركبة في تعريف الدول الصغرى، بمعنى أنها تستخدم حزمة من المؤشرات مع بعضها البعض؛ فثمة اتجاه يركز على مستوى القوة النسبية للدولة، ويرى أن الدول الصغرى هي التي تحوز قوة أقل في سياق مقارن مع الدول الأخرى، وذلك على أساس معايير موضوعية لتحديد معنى القوة ومؤشرات قياسها في كل موقف على حدة. ومن ثم فإن كل المواقف تنطوي على ترتيب ـ تصاعدي أو تنازلي ـ لمستويات القوة بين الدول وفقًا لنوعية عناصر القوة التي يستدعيها الموقف ذاته، والتي تختلف من موقف آخر. معنى ذلك أن الدول الصغرى تتداول المواقع وتتناوب على المكانة في المجتمع الدولي، ليس فقط فيما بينها، وإنما ربما أيضًا مع دول قد تكون أكبر منها بالمقاييس العامة أو التقليدية، وهي المساحة وعدد السكان[17].

كذلك اقترحت بعض الدراسات مقياسًا مركبًا من ثلاثة معايير، المعيار **الأول** موضوعي كمي مطلق ـ بمعنى أن مؤشراته مادية ملموسة، وقابلة للقياس الكمي، وتقاس في حد ذاتها من دون مقارنة بغيرها، ومؤشرات هذا المعيار هي المساحة وعدد السكان وحجم الموارد الاقتصادية. والمعيار **الثاني** موضوعي كمّي نسبي، يستخدم مؤشرات المعيار السابق نفسها، لكن مع مقارنتها بالدول الأخرى. والمعيار **الثالث** معنوي كيفي ذاتي، يتعلق بفكرة الدولة عن نفسها وفكرة الآخرين عنها، أي تصورها لنفسها وصورتها لدى الآخرين. في هذا الصدد قدم ثورالسون مقياسًا يتكون من ستة مؤشرات، هي:

الدول الصغرى تكون قوية عندما تتوافر لديها معطيات للقوة أو مزايا نسبية؛ فقد تمتلك موارد طبيعية أو إمكانات سياحية أو أيدي عاملة مؤهلة ورخيصة أو تتحكم في طرق الملاحة الرئيسية، وهذا ما يجعل لها تأثيراً كبيراً في النظام الدولي.

ـ الحجم المعلوم، ويشمل عدد السكان في لحظة معينة، والمساحة الجغرافية. ويمثل عدد السكان الأساس للقوة الاقتصادية والعسكرية، وفي عصر العولمة أصبح يدخل في باب الثروة البشرية أو رأس المال البشري. وترتبط المساحة الجغرافية بالموارد؛ فالمساحة الكبرى تعني تنوع الموارد التي يمكن الاعتماد عليها.

ـ الحجم السياسي، ويشير إلى القدرة العسكرية، والقدرة الإدارية، والتماسك السياسي، إضافة إلى قدرة الدولة على تدشين حضورها على المستوى الدولي.

ـ الحجم الاقتصادي، ويعني مستوى الناتج القومي، وحجم السوق، ومعدلات النمو الاقتصادي.

ـ حجم السيادة، وتعني أن الدولة تتمتع بسيطرة كاملة على أراضيها، وأنها تمتلك مؤسسات فعّالة وقادرة على صوغ السياسات وتنفيذها في نطاقها المحلي.

(17) انظر: Baldur Thorhallsson, «The Size of States in The European Union: Theoretical and Conceptual Perspectives,» *European Integration*, vol. 28, no. 1 (2006), pp. 16–27.

ـ الحجم المكتسب، وهو الجدارة التي تتمتع بها الدولة ـ أي قدرتها على الفعل في نظر نخبتها السياسية، ومواطنيها، والفاعلين المحليين، والنخب السياسية في الدول الأخرى، والمنظمات الدولية، والفواعل الأخرى في المجتمع الدولي. والدولة تكون جديرة عندما يشعر هؤلاء أنها تستطيع أن تفعل ما تريد محليًا وخارجيًا، وعلى العكس تكون منكشفة بقدر ما تقلّ جدارتها.

ـ الحجم المفضل، ويشير إلى طموحات الدولة، وكيفية ترتيبها لأولوياتها، ورؤيتها للنظام الدولي؛ فإذا كانت ترى أنها يمكن أن تستفيد من النظام الدولي، فإنها تستخدم عناصر قوتها وترتب أولوياتها بالطريقة التي تحقق طموحاتها[18].

من ناحية **رابعة** يختلط مفهوم الدول الصغرى مع مفهوم الدول الضعيفة، رغم الاختلاف بينهما، أي رغم أن التمييز بين دول صغرى وكبرى لا يتطابق مع التمييز بين دول ضعيفة ودول قوية؛ فالتمييز بين دول صغرى وكبرى كمّي، والتمييز بين ضعيفة وقوية نوعي أو كيفي. وبالتالي ليست كل الدول الصغرى ضعيفة ولا كل الدول الكبرى قوية؛ فهناك دول كبرى ضعيفة، ودول صغرى قوية. والدول الصغرى تكون قوية عندما تتوافر لديها معطيات للقوة أو مزايا نسبية؛ فقد تمتلك موارد طبيعية أو إمكانات سياحية أو أيدي عاملة مؤهلة ورخيصة أو تتحكم في طرق الملاحة الرئيسية، وهذا ما يجعل لها تأثيرًا كبيرًا في النظام الدولي. بعبارة أخرى أن يكون للدولة «صولة في نطاق شأن معين، أو يكون لها ثقل في دائرة بعينها، أو تكون نموذجًا يحتذى في مجالها»، مثال ذلك سويسرا في مجال الخدمات المالية، والكويت في قطاع البترول، والسويد والنرويج في مجال الإدارة[19].

عمومًا، إن مفهوم الدولة الصغرى في حد ذاته لا يعني شيئًا، وإنما تكون الدولة صغرى مقارنة بدولة أكبر منها، أي أن صغر الدولة هو «علاقة نسبية مع المجتمع الدولي». ووفقًا لهذه العلاقة فالدولة الصغرى هي تلك التي تعتقد أنها لا تستطيع ضمان أو تحقيق أمنها اعتمادًا على قدراتها الذاتية، على أنه يجب الاعتراف من جانب المجتمع الدولي باعتقادها هذا[20].

---

(18) انظر: G. Tumurchuluun, «Security of Small States in the Eve of 21st Century,» *The Mongolian Journal of International Affairs*, no. 6 (1999) p. 10; Neumann and Gstohl, «Introduction: Lilliputians in Gulliver's World,» pp. 4–5; Annette Baker Fox, «The Small States in the International System 1919–1969,» *International Journal*, vol. 24, no. 4 (1969), pp. 751–752; Rothstein, *Alliances and Small Powers*, p. 29, and Keohane, «Lilliputians Dilemmas: Small States in International Politics,» pp. 309–310.

(19) انظر: Wight, *Power Politics*, p. 61, and Miriam Fendius Elman, «The Foreign Policy of Small States: Challenging Neo–realism in its Owen Backyard,» *British Journal of Political Science*, vol. 25, no. 2 (1995) p. 171.

(20) من هذه الدراسات على سبيل المثال: Easterly and Kraay, «Small States, Small Problems? Income, Growth and Volatility in Small States,» pp. 2013–2027.

ثانيًا: خصائص الدول الصغرى

مع افتراض أن طبيعة التهديدات والأخطار في عصر العولمة لم تعد تفرّق بين دولة كبرى ودولة صغرى، ولا عادت العوامل الجيوستراتيجية لها القدرة نفسها على تعزيز منعة الدولة كما كانت في السابق ـ أي قبل أن يعرف العالم التطور التكنولوجي في الأسلحة العابرة القارات، وكذلك قبل أن يعرف ثورة الاتصال. ومع افتراض أن الدول الصغرى لا يمكن أن توضع في سلة واحدة، فثمة أوجه تفاوت بينها، ربما لا تقل عن الاختلاف بين بعضها وبين كثير من الدول المتوسطة والكبرى. مع هذين الافتراضين تثور أسئلة من قبيل: فيمَ تختلف الدول الصغرى عن غيرها من الدول؟ وما الخصائص المشتركة بين هذه الدول؟ أو ما الخصائص والسمات التي تمثل «خصوصية» هذه الدول؟

هناك من يرى أن الدول الصغرى تمتلك مزايا ومعطيات ليست متاحة لدول كبرى، أو على الأقل هي لا تقل في هذه المزايا عن دول كبرى. وهناك من يرى أن صغر حجم الدولة يمثل مزية تنافسية تجعل الدولة أكثر قدرة على الاستجابة لتحديات العولمة، ومن ثم أكثر قدرة على الاستفادة من النظام الدولي:

فمن ناحية **أولى**، ثمة دراسات تقر بأن الدول الصغرى لديها فرص كبرى في تجنب الأخطار الاقتصادية العالمية، لأنها ليست منفتحة ماليًا ـ مقارنة بالدول الأكبر، ولأن علاقتها بالأسواق المالية العالمية محدودة، ومن ثم فهي أقل عرضة لاختلالات هذه الأسواق. وتضيف هذه الدراسات أن الدول الصغرى عندما تكون غنية بالموارد الطبيعية، وقليلة السكان، ومتجانسة ديمغرافيًا؛ فإن ذلك يمنحها فرصًا أكبر في تحقيق التنمية، وفي تجنب الأخطار، ويوفر لها مصادر قوة تستطيع من خلالها تعظيم قدرتها على حماية أمنها[21].

من ناحية **ثانية**، يرى البعض أنه إذا كان صغر المساحة الجغرافية أو قلة عدد السكان للدولة بمنزلة نقطة ضعف استراتيجية ـ في ما يتعلق بحسابات موازين القوى. فإن الصورة العكسية قد تعطي النتيجة نفسها في هذه الحسابات؛ بمعنى أن اتساع المساحة وزيادة عدد السكان قد يشكلان موطن ضعف استراتيجيًا أيضًا. وفي ذلك لا تجد الدول الصغرى في نفسها حرجًا أمام نظائرها الكبيرات، أو بالتحديد فإن الدول الصغرى من هذا المنظور الاستراتيجي لا تزيد ضعفًا عن الكبرى.

من ناحية **ثالثة**، يرى آخرون أن الدول الكبرى أكثر عرضة للتهديدات والأخطار مقارنة بالدول الصغرى. وذلك بسبب انتشار قواتها، وتعدد مصالحها، وتبعثر مراكزها الحيوية، وكثافة علاقاتها التي قد يكون منها ما هو سلبي بالضرورة ولا سيما إذا كانت لها تدخلات في بؤر الصراع والحروب. مثل هذه الدول تمثل مصدر جذب وإغراء لأنواع معينة من التهديدات، فتزداد حمولة أعبائها الأمنية بأكثر مما يجب. ولعل المعنى الضمني الذي يمكن فهمه أو استنباطه من هذا الطرح هو أن الدول

---

(21) انظر: محمد عبد السلام، «مشكلات الدفاع عن الدول الصغيرة في الخليج العربي،» **السياسة الدولية**، العدد 168 (نيسان/ أبريل 2007).

الصغرى لا تعرف هذا النوع من الأخطار، أو هي أكثر أمنًا في ما يتعلق بأنماط معينة من التهديدات، وبالتالي فإن أعباء حمولتها الأمنية ـ في جُل الأحوال ـ ليست ثقيلة[22].

من ناحية **رابعة**، ثمة مقولة مفادها أنه «قد يحدث أن ينتصر الأصغر»، بطبيعة الحال وطبقًا للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية، فإن حيازة مزيد من القوة تعني تحقيق النصر، وأن القليل من القوة يعني خسارة الحرب، ومعنى ذلك أن المفترض هو أن ينتصر الأكبر. لكن الواقع قد يسفر أحيانًا عن نتيجة مختلفة، فقد تنهزم الدولة القوية أمام دولة صغيرة أو أقل قوة؛ ذلك أن نتائج الحرب ليست تعبيرًا عن حصيلة القوة، وإنما هي تعبير عن حصيلة التفاعل الاستراتيجي. ولما كانت أنماط بناء الاستراتيجيات في كل دول العالم يمكن اختزالها في نمطين اثنين (إيجابي وسلبي من منظور طرف ما) فإنه عندما يوظف الفاعلون استراتيجيات متناقضة، ينتصر الأصغر أو الأقل قوة، حتى لو كانت قراءة المشهد توحي بغير ذلك. بعبارة أوضح، أنه عندما تتناقض استراتيجيتان متصارعتان؛ لا بد أن تكون إحداهما في مصلحة طرف أصغر أو أضعف[23].

ومن ناحية **خامسة** فإن الاتجاه نحو تصغير حجوم الهياكل التنظيمية يعني أن في الحجم الصغير مزايا متعددة. هذا الاتجاه صار ظاهرة في عصر العولمة، سواء على مستوى الدولة أو المؤسسة أو المنظمة، وذلك بغرض تحقيق المزيد من القوة والفعالية، والمرونة الحركية والرشاقة، والتحكم القيادي، وتحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية، وتعزيز الخصوصية الثقافية والسلم الاجتماعي، وتعظيم الاستفادة من القدرات الاتصالية، وخفض التكاليف، وتقريب الهياكل التنظيمية من قواعدها الاجتماعية. هذه المزايا مقترنة بصغر الحجم، ومن ثم فالمأمول أن تحتفي الدول الصغرى بما تتمتع به من هذه الزاوية، أو أن تستفيد من صغر حجمها. لكن قد يرى البعض أن هذه الظاهرة تتزامن مع ظاهرة أخرى مناقضة لها، وهي ظاهرة التعملق الحضري والتنظيمي، والتكتلات الاقتصادية والاندماجات، وتزايد أهمية اقتصادات الحجم الكبير في المنافسة بين الشركات الدولية. ظاهرتان متناقضتان تناظران التناقض بين ظاهرتَي التفكك والاندماج، والظاهرتان تبحثان عن الفعالية والتميز في الأداء. لكن من الناحية التنظيمية يمكن حسم هذا التناقض، فالاتجاه نحو التصغير يتعلق بالهيكل التنظيمي للوحدة التنظيمية في حد ذاتها، أما التكتل وأشكال التعملق الأخرى فترتبط بالعلاقات بين الهياكل التنظيمية والتنسيق والتعاون بينها، ومن ثم فالتكتل والتعملق لا يلغي التصغير ولا يتعارض معه في هذه الحالة. ولعل الدول الكبرى، وحتى التكتلات الكبرى بين الدول، تلجأ ـ بحكم منطق التخصص ومبدأ التقسيم الدولي للعمل ـ إلى إعادة هيكلة الأقاليم الوطنية وإلى توسيع اللامركزية والتخصص الاقتصادي الجهوي؛ أي أن يتخصص كل

(22) انظر في ذلك: Ivan Arreguin-Toft, *How The Weak Win War: A Theory of Asymmetric Conflict* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2001) pp. 2 and 18.

(23) انظر: Favaro, ed., *Small States, Smart Solutions: Improving Connectivity and Increasing Effectiveness of Public Services*.

إقليم في نشاط معين، وهو صورة من صور التصغير التنظيمي، مثال ذلك الهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا[24].

في المقابل تذهب أغلب الدراسات إلى أن مزايا الدول الصغرى صغيرة أيضًا، وفي الوقت نفسه يقابلها أوجه نقص كبيرة. وأنه إذا كانت بعض الاتجاهات الاستراتيجية ترشح للدولة الصغرى نصرًا محتملًا على سبيل الاستثناء، فإن أغلب الاتجاهات تضمن لها هزيمة مؤكدة، ولا شك أن هزيمتها تعَد كارثية إلى أبعد الحدود. على أية حال، فقد تغير العالم اليوم وصار الهدف الأكبر لكل الدول ليس تحقيق النصر في الحرب فقط، ولكن كيفية منع وقوع الحروب أيضًا. بهذا المعنى تعيش الدول الصغرى معضلة أمنية حادة، تتمثل بعدم قدرتها منفردة على حماية أمنها، على الأقل ضد احتمالات الهجوم العسكري المفاجئ، وذلك نظرًا إلى حالة الانكشاف الاستراتيجي التي تعانيها. هذا الانكشاف يرجع من ناحية إلى مجموعة من الخصائص والسمات تشترك فيها الدول الصغرى بدرجات متفاوتة، ومن ناحية أخرى إلى طبيعة وضع الدول الصغرى في النظام الدولي:

من أبرز **الخصائص** والسمات التي تجمع بين الدول الصغرى، والتي تمثل مواطن ضعف لهذه الدول، وتفتّ في عضدها الاستراتيجي، وتفرض الانكشاف الأمني عليها، ما يلي:

أولًا، صغر مساحتها الجغرافية، وعدم وجود حواجز طبيعية يصعب اجتيازها، وقِصر المسافات البرية والبحرية في داخل أراضيها، وبينها وبين الدول المجاورة. معنى ذلك أن هذه الدول بلا عمق استراتيجي، والنتيجة هي أن اجتياحها يبدو ميسورًا من الناحية النظرية وفي عيون الطامعين فيها. هذا يختلف عن حالات أخرى كثيرة تتكفل فيها الجغرافيا بإجهاض محاولات الاعتداء أو الاجتياح؛ مثال ذلك حالة روسيا في الحرب العالمية الثانية حيث انسحبت قواتها أمام القوات الألمانية وتركت الطبيعة الجغرافية تحاربها.

ثانيًا، قلة عدد سكانها، وهو ما يعني جفاف الوعاء الدفاعي لديها، والوعاء الدفاعي هو مجمل العناصر البشرية القابلة للتجنيد في قواتها المسلحة. يعني كذلك حرمانها دور الكثافة السكانية في عرقلة القوات المعتدية، فإذا أضيف إلى ذلك ارتفاع نسبة الوافدين إليها أو المقيمين فيها من غير مواطنيها، زاد عبء الأمن ليتجاوز فكرة الدفاع عن الدولة داخل حدودها إلى ضرورة الدفاع عنها خارج هذه الحدود[25].

ثالثًا، موقعها الجغرافي، فقد تقع الدول الصغرى في مناطق أو أقاليم استراتيجية، والأقاليم الاستراتيجية لها ما لها ـ وعليها ما عليها، من حيث تشابك المصالح الدولية والإقليمية، ومن حيث كثافة التفاعلات، ومن حيث مصادر التوتر، ومن حيث حساسية الإقليم للتهديدات، وهذا ما يعقّد المسألة الأمنية فيها. هذا بصفة عامة، وبالتحديد قد يكون موقع الدولة الصغرى مركزيًا؛ مثل

---

(24) انظر: Aurel Brauun, *Small State Security in the Balkans* (London: Macmillan Press, Ltd., 1983) pp. 5_10, and Ahmed K. Al_Hameli, *Defense Alternatives for Small States* (Maxwell, AL: Air University, United States Air Force, 1989) p. 2.

(25) انظر: Talukdar Maniruzzaman, *The Security of Small States in the Third World*, Canberra Papers On Strategy and Defense, no. 25 (Australian National University: Canberra Strategic and Defense Studies Center, 1982) pp. 71_72.

بلجيكا والنمسا وتشيكيا وبولندا والكيان الصهيوني. هذه الدول يحسبها البعض ضحايا لموقعها المركزي. دول أخرى قد يكون موقعها استراتيجيًا من دون حماية كافية، ومن ثم تكون ضحية ما يسمى «فراغ القوة»؛ مثال ذلك أفغانستان في تعرضها للغزو الروسي. وثمة دول صغرى أخرى جنى عليها موقعها من حيث ندرة الموارد الطبيعية فيها. وهناك دول «مغلقة» (Landlocked) ـ أي ليس لها منافذ بحرية ـ مثل النيبال وبوليفيا وبوتسوانا، وهي لهذا السبب عرضة للهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية من جانب جيرانها الأقوى. وقد تكون الدول الصغرى محاطة بجيران من الدول الأكبر منها، وهذه الدول الأكبر لا تكف عن تصدير التهديدات لها، فهي تنظر إليها على أنها تابعة لها، وتتلمظ لها دائمًا، وتغزوها أحيانًا، أو تحتل جزءًا منها، أو تتدخل في شؤونها الداخلية. ولعل هذا يطرح على الدول الصغرى تحديًا دفاعيًا صارخًا يتعلق بحقيقة البقاء في معنى استراتيجي حقيقي وعميق. على سبيل المثال تمارس نيجيريا الهيمنة على جيرانها الصغراوات في غرب أفريقيا، وكذلك دولة جنوب أفريقيا مع الدول الصغرى المجاورة لها. وتمثل إيران تهديدًا لجيرانها في منطقة الخليج العربي، و«إسرائيل» مع دول الجوار، وروسيا مع دول الكومنولث وهي مجموعة دول القوقاز وآسيا الوسطى.

تشتد معاناة الدول الصغرى ـ مقارنة بغيرها ـ من أخطار معينة في عصر العولمة، ومن أهم هذه الأخطار الصراعات العرقية والدينية والمذهبية. ربما تكون هذه الصراعات معروفة في دول كبيرة أو متوسطة، لكنها تشكل خطورة أكبر على الدول الصغرى، أو أن الدول الصغرى أكثر حساسية لهذه الصراعات.

تلك نماذج فرادى، فإذا تصورنا أن هناك دولًا صغرى تجتمع لها معظم هذه السمات، كأن تكون ذات موقع مركزي، وأهمية استراتيجية، وغنية بالمواد الخام، ومحاطة بجيران أكبر منها؛ فهي بذلك «مثال نموذجي لحالة أمنية خاصة»، مثال ذلك الدول الصغرى في مجلس التعاون الخليجي. إن مشكلة تلك الدول ليست في صغر حجمها فحسب، بل في تأثير تلك السمات في وضعها الإقليمي، ولا سيما وأنها تتمتع بثروات هائلة مقارنة بجيرانها، وتقع ضمن إقليم تتفاوت قدرات دوله العسكرية، وتختلف أنظمته السياسية، بما يخلق لدى الدول الصغرى ليس فقط مجرد هواجس أمنية، وإنما شعور حقيقي بتهديد وجودها؛ ولعل مأساة الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990 كانت مثالاً واضحاً على ذلك[26].

رابعًا، ربما يترك ذلك لدى الدول الصغرى عقيدة أمنية صارمة وفريدة وذات طابع خاص، فهي لا تتهاون مع أي إشارة تهديد حتى لو كانت مجرد تصريحات سياسية، وهي لا تملك ترف افتراض حسن النيات لدى الآخرين، وتتوقع الأسوأ دائمًا، وتتعامل مع أقصى الاحتمالات. هذا صحيح من الناحية الاستراتيجية، لكن هذه العقيدة الأمنية قد تتحول إلى «عقدة أمنية» تجعل هذه

(26) انظر: Tumurchuluun, «Security of Small States in the Eve of 21st Century,» pp. 11_12.

الدول ترى الأخطار أكبر من حجمها في الواقع، وتقفز بتقديراتها إلى ما هو غير ممكن ولا متوقع، ويؤرقها الهاجس الأمني بأكثر مما يجب، فتبالغ في الحماية. هذا هو ما حدث بالنسبة إلى الكيان الصهيوني بعد قيام دولته، فثمة تصريحات لقاداتها الأوَل بأنه ليس لـ «إسرائيل» سياسة خارجية، وإنما لها سياسة أمنية.

خامسًا، تشتد معاناة الدول الصغرى ـ مقارنة بغيرها ـ من أخطار معينة في عصر العولمة، من أهم هذه الأخطار الصراعات العرقية والدينية والمذهبية. ربما تكون هذه الصراعات معروفة في دول كبيرة أو متوسطة، لكنها تشكل خطورة أكبر على الدول الصغرى، أو أن الدول الصغرى أكثر حساسية لهذه الصراعات. ذلك لأن هذه الصراعات تأخذ أشكالًا متعددة، وتبسط استقطابات حادة ومتقاطعة، ولا تقف عند حدود الدولة التي تحدث فيها، وإنما تتعدى تأثيراتها إلى الدول الأخرى، وتستدعي أشكالًا من التدخلات الخارجية. ومن هذه الأخطار أيضًا تجارة الأسلحة وانتشارها في عصر العولمة، ولا سيَّما وقوع هذه الأسلحة في أيدي العصابات المنظمة العابرة الحدود. ويتمثل الخطر بأن الدول الصغرى في هذا الصدد ليس أمامها خيار إلا الاعتماد على نفسها، لأن الخيارات الأخرى ـ كالتحالف أو الردع مثلًا ـ لن تجدي في مواجهة هذه الأخطار التي لا يُعرَف لها فاعل واضح، وليس لها توقيت، وليس لها عقل يدرك مغزى الردع[27].

سادسًا تعاني الدول الصغرى اقتصاديًا نظرًا إلى صغر حجمها، حيث إن اقتصاد الحجم ـ الذي ينطوي على مزايا متعددة ـ لا يتاح للدول الصغرى. فاقتصاد الحجم يرتبط باتساع السوق المحلية، ويعني إنتاج أكبر وبتكلفة أقل في حالة الانغلاق، وقدرة أكبر على التصدير في حالة الانفتاح. ويرى أصحاب هذا الرأي أن اقتصادات الحجم تذهب مع حجم الدولة وتجيء معه، ففي حال وجود دولتين متماثلتين في كل النواحي ما عدا الحجم (المساحة وعدد السكان)، فإن اقتصاد الحجم يتوافر للدولة الأكبر حجمًا. وعمومًا فالدولة الصغيرة محدودة الإنتاج، ضيقة السوق المحلية، فقيرة التنوع في عناصر الإنتاج، فقيرة البدائل في مجال الاستيراد، محدودة القدرة على التأثير في الأسعار المحلية، عالية الحساسية لتقلبات الأسعار الدولية. وعلى أساس هذا المعيار تعَدّ دولًا صغيرة تلك التي يقل عدد سكانها عن ثلاثين مليونًا، فأقل من هذا العدد لا يمثل سوقًا محلية بالمستوى الذي ينهض باقتصاد الحجم[28].

وبمثل ما يعود الانكشاف الأمني للدول الصغرى إلى الخصائص السابقة، فإنه يعود إلى طبيعة علاقة هذه الدول بالنظام الدولي وموقعها فيه. فالنظام الدولي يفرض قيودًا على الدول الصغرى، كما يمنحها فرصًا. ولما كان النظام الدولي دائم التغير، ولما كانت القوى الكبرى هي التي توجِّه النظام، ولما كانت الدول الصغرى لا تملك إجراءات مضادة؛ فإنها لا بد أن تعتمد على مصادر خارجية لخفض هذه القيود وتعظيم تلك الفرص، وهو ما يرادف تمامًا سعيها لتضعيف قدرتها

---

(27) انظر الخصائص الاقتصادية للدول الصغرى، في: Peter Baehr, «Small States: A Tool for Analysis,» *World Politics*, vol. 27, no. 3 (1975), pp. 456_466; Maass, «The Elusive Definition of Small State,» pp. 65_83; Paul Streeten, «The Special Problems of Small Countries,» *World Development*, vol. 21, no. 2 (February 1993) pp.197_202; Asbed Kotchikian, «The Dialectics of Smallness: State_ Making in the South of Caucasus,» *American International Policy Research Group, Working Paper*, no. 6/13 (January 2006) p. 15

(28) انظر: Handel, *Weak States in the International System*, p. 171.

على التأثير في الدول الأخرى، وإضعاف قدرة الآخرين في التأثير فيها، وهذا وذاك يصبّان في نهر تعظيم حماية الأمن. إن ذلك يتوقف على طبيعة النظام الدولي؛ فقد يوسع قدرة الدول الصغرى على المساومة مع القوى الأكبر أو يحد منها، وقد يُحّسِن قدرتها على التأثير أو يضعفها، وقد يشجعها على البحث عن المؤازرة الدولية أو يعزلها عن الدول الأخرى[29].

ولما كان دفع الضرر مقدمًا على جلب المنفعة، فإنه أَولى بالدول الصغرى أن تدير علاقاتها الدولية لحساب خفض التأثير الذي تتعرض له، ومن أجل تقليل انعكاسات فشل سياساتها، وذلك قبل أن تفكر في زيادة قدرتها على التأثير في الآخرين. وفي رأي هاندل فإن الدول الصغرى تعَدّ ضحايا للنظام الدولي... ضحايا كليلة ومستضعفة وليس لها مُعين، رغم ذلك فقد كان بعضها حاذقًا جدًا في الاستفادة من الفرص التي يلفظها النظام الدولي أحيانًا. خذ مثلًا لذلك يوغسلافيا في غضون الحرب الباردة، وكوبا في 1962، والكيان الصهيوني في 1973. لقد انتهجت كل دولة من هذه الدول سياسة خارجية طموحة، ولم تفشل في تحقيق أغراضها، أو على الأقل لم تثنها ضغوط الأقوياء عن ارتياد مبادراتها والمضي فيها قُدمًا[30].

لكن لا يمكن أن تتغافل الدول الصغرى عن غايتها في تحسين قدرتها في التأثير في الدول الأخرى. وبطبيعة الحال فإن ذلك مرهون بأهمية الدولة الصغرى للنظام الدولي من منظور توازن القوى. كوستاريكا مثلًا دولة صغرى، وباكستان كذلك، لكن أهمية الأولى بالنسبة إلى أمن أمريكا الوسطى لا تضاهي أهمية الثانية بالنسبة إلى استقرار جنوب آسيا. تختلف هذه الأهمية كذلك بحسب المراحل التاريخية حيث يتغير النظام الدولي؛ فبلجيكا اليوم مثلًا ليست من الأهمية لأمن أوروبا كما كانت في التسعينيات، عندما كان الصراع بين الدول الأوروبية الكبرى في ذروة سنامه... إنها دواعي الجيوبوليتيكا.

والجيوبوليتيكا هي الجغرافيا عندما تتفاعل معها السياسة، وبصفة عامة فإن للجيوبوليتيكا باعًا طويلًا في تقرير مصائر الدول، فقد استفادت اليابان كما استفادت بريطانيا من موقعيهما المنعزلين، وعلى العكس فإن بولندا وجورجيا قد عانتا بسبب موقعيهما بين جيران متحاربين. على سبيل المثال أيضًا هاجمت ألمانيا كلًا من هولندا وبلجيكا، لا لضعفهما؛ وإنما لأن ألمانيا كانت في حرب مع فرنسا وبريطانيا، وتصادف وقوع هولندا وبلجيكا في الطريق الاستراتيجي المؤدي إلى فرنسا[31].

خاتمة

في ضوء حقيقة أن الدول الصغرى تسعى لتعظيم حماية أمنها من خلال النظام الدولي، يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات، على النحو التالي:

---

(29) انظر: Ibid., pp. 45_46, and Ronald Barston, *The Other Powers: Studies in Foreign Policies of Small States* (New York: Barnes and Noble, 1973) p. 19.

(30) لأهمية الموقع الجيوبوليتيكي، انظر: Handel, Ibid., p. 78, and Leslie W. Hepple, «The Revival of Geopolitics,» *Political Geography Quarterly*, vol. 5, no. 4 (1986), pp. S21_S36.

(31) انظر: Maurice East, «Size and Foreign Policy Behavior: A Test of Two Models,» *World Politics*, vol. 25, no. 4 (July 1973), p. 557.

أولًا، تؤكد الدراسات أن السياسة الخارجية للدول الصغرى ينبغي أن تعكس عددًا من الخصائص، من أهمها: توسيع المشاركة في الشؤون العالمية بصفة عامة، ومستويات عالية من النشاط في المنظمات الدولية، ومستويات عالية من التأييد لمعايير الشرعية الدولية، وتجنُّب استخدام القوة في إدارة علاقاتها مع الدول الأخرى، وتجنب السلوكيات والسياسات التي تنفر القوى الكبرى، والتوسع في أنشطة السياسة الخارجية جغرافيًا ووظيفيًا، والاستفادة المتكررة من المواقف المعيارية والأخلاقية التي تنطوي عليها القضايا الدولية[32].

ثانيًا، تتزايد أهمية الدبلوماسية في عصر العولمة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول الصغرى، بما يفرض أهمية تطوير العمل الدبلوماسي. فمن ناحية تغيرت البيئة الخارجية للأمن، فأصبح هناك لاعبون جدد، وأصبحت هناك قضايا جديدة غير ذي طابع سياسي اقتحمت الأجندة الدبلوماسية، مثل قضايا أمن الطاقة، والأمن الغذائي، وأسعار المواد الأولية، والأزمات المالية العالمية. ومن ثم لم تعد مهمة الدبلوماسية مقصورة على تنفيذ السياسة الخارجية، وإنما أضيف إليها مهمات تلبية استحقاقات حماية الأمن القومي، ومراعاة المطالب المتعلقة بالحياة اليومية للمواطنين. باختصار لم تعد الدبلوماسية التقليدية ملائمة، ولا بد من تطوير المنهج وأساليب الأداء، واجراء تعديلات في هيكل المؤسسة الدبلوماسية[33].

ثالثًا، التحالف بين الدول الصغرى والقوى الكبرى من أجل حماية الأمن يثير نظرية التبادل الأمني، ويطرح افتراض أنه ليس هناك دولة لديها ما تقدمه من دون مقابل، ومن ثم فإن الدول الصغرى ليس لديها ما تفعله أو ما تقدمه للقوى الكبرى، وأن الدول الصغرى تتردد في طلب الحماية من القوى الكبرى، لاعتقادها بأن ما تسديه لها من دون مقابل ـ أو أن سلعة الأمن المجانية ـ إنما ينطوي على تكلفة كبيرة. إزاء هذا الطرح تخلص الدراسات إلى أن القوى الكبرى تجري تقييمًا لقدرة الدولة الصغرى على المساهمة في أجندتها الأمنية، والحد الذي تستطيع فيه الدولة الصغرى المساهمة في أمن القوة الكبرى يعرف بالقيمة الاستراتيجية للدولة الصغرى في عيون القوة الكبرى (Perceived Strategic Value) ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ـ كلما زادت هذه القيمة زادت فرصة الدولة الصغرى وأهميتها في إجراء المبادلة الأمنية. ولا شك أن انكشاف الدول الصغرى أكبر وحاجتها إلى القوة أشد، لكن كلما كان المنظور الأمني للدولة الصغرى يعكس الأجندة الأمنية للقوة الكبرى كان مستوى التبادل الأمني مرتفعًا □

(32) انظر: Jazbec, «Small States and Diplomacy: An Indispensible, though Much Diversified Relation,» pp. 66_83.

(33) انظر: Robert Chamberlain, *Security Exchange Theory: How Great Powers Trade Security with Small States* (Columbia: Columbia University Press, 2014) pp. 2_3.

الثقافة الاستراتيجية كمدخل نظري لدراسات الأمن الدولي

علياء وجدي(*)

باحثة في العلوم السياسية،
المديرة التنفيذية لمركز البحوث والدراسات السياسية وحوار الثقافات،
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة – مصر.

مقدمة

في مرحلة الحرب الباردة شاب دراسات الأمن الدولي قصور أساسي ينبع من كونه – كأحد أفرع حقل العلاقات الدولية ـ علمًا غربي النشأة اهتم بتفاعلات الحرب الباردة (القطبية الثنائية والردع النووي) وأغفل القضايا الأمنية التي تخص دول العالم الثالث إلا في ما يتعلق بتأثيراتها ودلالاتها تجاه مسار الحرب الباردة، وهو ما أدى إلى الوقوع في أسر المعالجة النظرية الضيقة لمفهوم الأمن. وبالتالي لم يهتم التيار الرئيسي في الدراسات الأمنية الدولية بدراسة الحروب والنزاعات الداخلية، ناهيك بالتهديدات الأمنية غير العسكرية. كما أن الحقل قام على أساس المفهوم الغربي للدولة القومية، متجاهلًا خصوصيات دول العالم الثالث التي خضعت لاستعمار غربي قام بتقسيمها وترسيم حدودها على نحوٍ لم يراعِ التركيبة السكانية والثقافية والإثنية، فتسبب في اندلاع صراعات وحروب داخلية. وأغفلت دراسات الأمن الدولي حينها قضايا العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة وقضايا البيئة، وهي قضايا لها أهمية بالغة لدى دول العالم الثالث[1].

وفتحت نهاية الحرب الباردة المجال أمام توسيع أجندة دراسات الأمن الدولي، الذي بدأت إرهاصاته في الثمانينيات من القرن العشرين، بدراسة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأمن. ومن ملامح تطور دراسة مفهوم الأمن تحول الاهتمام من الحروب التقليدية بين الدول إلى

(*) البريد الإلكتروني: aliaa.wagdy@feps.edu.eg.

(1) Barry Buzan and Lene Hansen, *The Evolution of International Security Studies* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009), p. 19; Barry Buzan, *People, States and Fear: The National Security Problems in International Relations* (Sussex: Wheatsheaf Books, 1983), p. 24, and Abdul-Monem M. Al-Mashat, «Considerations in the Analysis of National Security in the Third World,» (PhD Thesis, University of North Carolina, 1982), p. 48.

الحروب داخل الدول، وتحديداً دول «العالم الثالث»، أو دول الجنوب بمصطلحات ما بعد الحرب الباردة، التي اندلعت الصراعات فيها لأسباب تتعلق بالهوية أو الانتماء الإثني أو الديني (الحروب الجديدة كما سمَّتها ماري كالدور)[2]. وصار الجنوب محلًا للاهتمام لعاملين؛ **أولهما** استحقاقه الاهتمام لما يعانيه من مشكلات اجتماعية وإنسانية وبيئية، و**الآخر** لكونه مصدرًا محتملًا لتهديد أمن المناطق الأخرى. وظهرت مفاهيم الدولة «الضعيفة» و«الفاشلة»، واتجاهات الربط بين الأمن والتنمية و«الأمن الإنساني»، وتزايد مهمات حفظ السلام وظهور مفهوم «التدخل الإنساني». كما استدعي المكون الداخلي للأمن واستدعيت الأبعاد الثقافية في العلاقات السياسية داخليًا وخارجيًا. وكذلك تعاظم الاهتمام بالمدخل البنائي في تفسير الظواهر، وتم إدراج الهوية والقيم كمتغير عند دراسة مفهوم الأمن وقضاياه[3].

كما ظهر الاتجاه التعميقي الذي يتجاوز الدولة (والدولة الغربية تحديدًا) كفاعل معنيّ بالحماية (Referent Object)، ليدرج أمن الأفراد والمجتمعات والجماعات الثقافية في التحليل. فالحروب بين الدول ليست وحدها هي التهديدات الحقيقية للأمن، وإنما القضايا الاقتصادية والأمن الغذائي والبيئي، والتي كثيرًا ما تكون الدولة فيها سببًا في تهديد أمن الأفراد والجماعات. ومن أبرز مدارس هذا الاتجاه مدرسة كوبنهاغن (الأمن المجتمعي ومركب الأمن الإقليمي) والأمن الإنساني وما بعد الكولونيالية والنسوية ودراسات الأمن النقدية (مدرسة ويلز) والمنظور الحضاري الإسلامي[4].

---

(2) تقول كالدور إن الحروب الجديدة هي أحد تجليات ظاهرة العولمة من حيث: تشابك التفاعلات الدولية على الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية وتعقدها ـ والتفاعل بين الأبعاد الداخلية والخارجية، وبروز قضايا حقوق الإنسان وحماية البيئة كقضايا أمنية. ـ تعدد الفاعلين في تلك الحروب ما بين أفراد؛ كالمراسلين الصحافيين، ومنظمات المجتمع المدني؛ كالصليب الأحمر الدولي، ومؤسسات دولية؛ مثل مفوضية الأمم المتحدة للاجئين. ـ تغير مفهوم «السيادة» إلى حد بلغ تفكك الدولة نفسها في بعض الحالات. ـ ارتفاع تكلفة الحرب التقليدية بفعل تشابك العلاقات وتعدد الفاعلين. ـ هذه الحروب مدفوعة بأهداف ثقافية/هوياتية لا أهداف سياسية وأيديولجية.ـ ظهور مفهوم «التدخل الإنساني» في حالات الانتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان، وهذا النوع من التدخل يكون من أجل حماية الأفراد وليس ضد الدولة التي تشهد تلك الانتهاكات. انظر: Mary Kaldor, *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era*, 3rd ed. (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012), pp. 3 – 9.

(3) Buzan and Hansen, *The Evolution of International Security Studies*, pp. 158 – 177, and Dorin I. Dolghi, «The Culture of Security: Perceptions and Preference Formation in the European Union,» *Eurolimes* (2011), p. 320.

(4) Buzan and Hansen, Ibid., pp. 188-249, and Ken Booth, *Theory of World Security* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007), pp. 96-97; Ken Booth, «Security and Emancipation,» in: Barry Buzan and Lene Hansen, eds., *International Security: Volume II- The Transition to the Post-Cold War Security Agenda*, Sage Publications, 2007), pp. 205-208; Ole Wæver, «Aberystwyth, Paris, Copenhagen: New «Schools» in Security Theory and their Origins between Core and Periphery,» paper presented at: The Annual Meeting of the *International Studies Association,* Montreal, 17-20 March 2004; Tarak Barkawi and Mark Laffey, «Retrieving the Imperial: Empire and International Relations.» *Journal of International Studies*, vol. 31, no. 1 (2002), pp. 110 – 111; Pinar Bilgin, «Security Studies: Theory/Practice,» *Cambridge Review of International Affairs*, vol. 12, no. 2 (1999), pp. 32- 33 and 37, and <DOI:10.1080/09557579908400239>; Ole Wæver, «Societal Security: The Concept,» in: Ole Wæver [et al.], eds., *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe* (London, Printer Publishers, 1992). =

وفي الحقبة الجديدة حدث تحول في السياسات والاستراتيجيات الأمنية، ليس بسبب التغيرات على الساحة الدولية فحسب، ولكن أيضًا بسبب تطور رؤية الأفراد والشعوب للقضايا ذات الصلة بالأمن. وبالتالي فإن أي إطار تحليلي لمفهوم الأمن يجب أن ينطلق من ثلاثة مرتكزات: الواقع الموضوعي، الواقع المتصور من خلال الخطاب، والسياسات والاستراتيجيات[5].

أولًا: مفهوم «الثقافة الاستراتيجية»: النشأة والسياق الدولي

صيغ مفهوم «الثقافة الاستراتيجية» أول مرة عام 1977 من جانب جاك سنايدر في تقرير قدمته مؤسسة «راند» – إحدى مؤسسات التفكير الاستراتيجي الأمريكية – إلى القوات الجوية الأمريكية حول العوامل التي ستؤثر في رد فعل الاتحاد السوفياتي في حال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمليات نووية محدودة[6].

ويعرف سنايدر الثقافة الاستراتيجية بأنها «مجموعة شاملة من الأفكار والاستجابات العاطفية المشروطة (Conditional Emotional Responses) وأنماط السلوك المعتادة التي اكتسبها أعضاء جماعة استراتيجية إما من خلال التلقين أو من خلال التقليد/المحاكاة ويتشاركونها فيما بينهم حول ماهية «الاستراتيجي»»[7].

= انظر أيضًا: سالي خليفة إسحق «الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي،» **النهضة** (القاهرة)، السنة 14، العدد 4 (تشرين الأول/أكتوبر 2013)، ص 1 – 26، ومصطفى محمود منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، سلسلة الرسائل الجامعية؛ 26 (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).

(5) Dolghi «The Culture of Security: Perceptions and Preference Formation in the European Union,» p. 320.

(6) Jack L. Snyder, «The Soviet Strategic Culture: Implications for Limited Nuclear Operations,» A Project Air Force Report Prepared for the United States Air Force, R-2154-AF, Rand (September 1977), <http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/reports/2005/R2154.pdf> (accessed on 8 December 2014).

(7) Ibid., p. 8.

وضع منظرو الثقافة الاستراتيجية تعريفات متعددة للمفهوم، يجمع بينها إدراج الخبرة التاريخية والهوية والتصورات القيمية كعناصر مكونة. على سبيل المثال يعرف جون غلين الثقافة الاستراتيجية بأنها مجموعة من المعتقدات المشتركة والافتراضات المستقاة من خبرات مشتركة وسرديات مقبولة (شفهية ومكتوبة)، والتي تشكل الهوية الجماعية والعلاقات مع الجماعات الأخرى، والتي تؤثر بدورها في الغايات المتصورة والوسائل المختارة لتحقيق أهداف الأمن.

انظر: John Glenn «Realism versus Strategic Culture: Competition and Collaboration?,» *International Studies Review*, vol. 11, no. 3 (September 2009), p. 530.

وبتعريف كريستوف ماير: المعايير (Norms) والأفكار وأنماط السلوك المنتشرة اجتماعياً والمستقاة من الهوية والتي يحملها أغلبية الفاعلين والمجموعات الاجتماعية داخل جماعة أمنية معينة، وتساعد على تشكيل منظومة مرتبة من الخيارات في إطار سعي الجماعة نحو أهدافها الأمنية والدفاعية.

انظر: Christoph O. Meyer, «Convergence Towards a European Strategic Culture? A Constructivist Framework for Explaining Changing Norms,» *European Journal of International Relations*, vol. 11, no. 4 (2005), p. 528. =

ويقول سنايدر في التقرير الذي أعده عن «الثقافة الاستراتيجية السوفياتية» إن ثمة منظومة من التوجهات والمعتقدات التي تحكم الفكر إزاء المسائل الاستراتيجية، وتؤثر في صوغ المفردات والمؤشرات المفاهيمية المتعلقة بالقضايا الاستراتيجية. فلقد تأثرت الاستراتيجية السوفياتية بالخبرة التاريخية للاتحاد السوفياتي، إذ واجه السوفيات مشكلات مشتركة وعايشوا ظروفًا جعلتهم يطورون ثقافة استراتيجية سوفياتية قائمة – إلى حد ما ـ على مفاهيم موحدة[8].

ووفقًا لسنايدر فإن الثقافة الاستراتيجية، كأي ثقافة، عرضة للتغيير وفقًا للظروف الموضوعية، ولكنها في الوقت نفسه تتسم بقدر كبير من الاستمرارية. فهذه الثقافة مرتبطة بعملية تنشئة للأفراد تتم عبر مرحلة طويلة من الزمن ويتبلور فيها الخطاب الاستراتيجي لهذه الجماعة من الأفراد بمفرداته ومفاهيمه. كما أن صانعي القرار لا يتعاملون مع القضايا الاستراتيجية بمعزل عن السياق الثقافي المحيط، وهو أمر – من وجهة نظر سنايدر – لا يتنافى مع عنصر الرشادة في عملية صنع القرار. هذا السياق الثقافي بمنزلة أحد محددات عملية صنع القرار الاستراتيجي، أو أحد الأسس التي يكمل صانعو القرار البناء عليها[9].

وبالرغم من ذلك، لم يكن سنايدر من الداعين إلى إدخال البعد الثقافي في التحليل، بل إنه يقول: «كقاعدة، الثقافة هي الملجأ الأخير الذي يستخدمه الباحث كعامل مفسر. التفسيرات الثقافية غامضة بطبيعتها حيث إنها لا تعبر عن ظواهر ملموسة. لذا فالثقافة، بما فيها الثقافة الاستراتيجية، تستخدم كعامل مفسر حين يستعصي وجود عوامل مفسرة». لكن مفهوم الثقافة الاستراتيجية يفيد في تفسير اختلاف استراتيجيات الدول حين يسعى لتفسير الاختلاف في سياق الظروف الداخلية والدولية المحيطة بصانعي القرار الاستراتيجي في الدول، وليس من خلال النظر إلى الاختلاف في الثقافات السياسية للدول. وبالتالي يستخدم المفهوم بالتحديد للتعبير عن الاستمرارية في البعد الاستراتيجي وخصوصية القرار على الرغم من تغير الظروف المحيطة، ولكن لا يمكن أن يكون عاملًا مفسرًا في حد ذاته أو مساعدًا على التنبؤ بمعزل عن المصالح والسياقات الاجتماعية التي أدت إلى تكونها[10].

وبعد الحرب الباردة شهدت دراسات الأمن الدولي تطورًا نظريًا تزامنًا مع التغيرات على صعيد الواقع وانبثاقًا منها. فإلى جانب جهود تعميق مفهوم الأمن وتوسيعه، بدأت الاتجاهات التقليدية التي لا تزال ترى الدولة الفاعل الأوحد، مثل الواقعية الجديدة، تعيد تعريف المتغيرات الأمنية.

فقد ظهر اتجاه داخل المدرسة الواقعية يسمى الواقعية النيوكلاسيكية اهتم بدراسة التفاعل بين الدوافع الخارجية والعوامل الداخلية في عملية صنع السياسة الخارجية مضيفًا عوامل أخرى إلى

= وتعريف يان جونستون بأنها وسط فكري (Ideational Milieu) يحدد خيارات السلوك ويساعد على التنبؤ بالخيارات الاستراتيجية. انظر: Alastair Iain Johnston, «Thinking about Strategic Culture,» *International Security*, vol. 19, no. 4 (1995), p. 41.

(8) Snyder, «The Soviet Strategic Culture: Implications for Limited Nuclear Operations,» pp. 8-9.

(9) Ibid., p. 9.

(10) Jack Snyder, «The Concept of Strategic Culture: Caveat Emptor,» in: Carl G. Jacobsen, ed., *Strategic Power: USA/USSR* (London: Macmillan, 1999), pp. 4 - 7.

التحليل مثل كفاءة الجهاز الإداري للدولة أو عدم كفاءته؛ إدراك أو سوء إدراك صانعي السياسات؛ دور جماعات المصالح والنخب. فمن منظّري الواقعية النيوكلاسيكية من يضع حسابات صانع القرار السياسي كأحد العوامل التي تحدد سلوك الدولة، وأن الخطأ في التقدير يؤدي إلى سلوك غير متوقع. وهذا ما يفسر انتهاج بعض الدول سلوكًا غير المتوقع منها في معطيات دولية معينة. كما تنظر هذه المدرسة إلى الثقافة كمكمّل للنظريات الواقعية لتفسير الخيار الاستراتيجي وليست بديلًا منها. فالعامل الثقافي قد يساعد على تفسير انحراف الدولة عن السلوك المتوقع في موقف ما، لكن توقع السلوك في حد ذاته هو نتاج النظرية الواقعية، أما استجابة الدولة أو عدم استجابتها لضغوط النظام الدولي، ومن ثم سلوكها، تعتمد على مجموعة من العوامل من بينها العوامل الثقافية والفكرية. كما أن الضغط الدولي المكثف قد يخضِع الثقافة لعملية تكيف[11].

تكمن أهمية مفهوم الثقافة الاستراتيجية في دراسات الأمن الدولي في تجاوزه الحدود الفاصلة بين الداخلي والخارجي، واستدعائه التاريخ والقيم الفكرية كعامل محدد للثقافة والهوية وقدرته على تفسير أنماط السلوك غير العقلانية، أي تلك التي لا يمكن تفسيرها أو التنبؤ بها وفق حسابات الرشادة في صنع القرار.

ومن ثم أعيد الاهتمام بمفهوم الثقافة الاستراتيجية بعد الحرب الباردة وبما يمكن أن يساهم فيه المفهوم في تفسير سلوك الدول. فصانعو القرار الاستراتيجي لا يتأثرون فقط بالمعطيات المادية للبيئة الدولية المحيطة، ولكن بالسياق الداخلي والعوامل الثقافية والفكرية والمعيارية/ القيمية أيضًا[12].

ويؤكد منظرو الثقافة الاستراتيجية على أهميتها وقدرتها على تفسير السلوك وإن تفاوتت تحليلاتهم حول ما ينبغي أن تفسره الثقافة الاستراتيجية، ومقدار ما تفسره وكيف تفسره. على سبيل المثال يرى كولن غراي، أن الثقافة سياق لا يمكن للفاعل الاستراتيجي، فردًا كان أم مؤسسة، أن يعمل بمعزل عنه، والسلوك الاستراتيجي – حتى غير المتوقع ـ مؤطر بهذا السياق[13]. ويصف كريستوف ماير الثقافة الاستراتيجية بأنها «بوصلة» تساعد الدول على تحديد طريقها في مجال الدفاع والأمن وتحسم حالة اللايقين عند مفترق الطرق، ومن دونها لن تستطيع الدولة تحديد أولوياتها الاستراتيجية والعمل وفقًا لها[14].

(11) Glenn «Realism versus Strategic Culture: Competition and Collaboration?,» pp. 523 – 527.

(12) Ibid., p. 523.

(13) Colin S. Gray, «Strategic Culture as Context: The First Generation of Theory Strikes Back,» *Review of International Studies*, vol. 25, no. 1 (January 1999), p. 62.

(14) Christoph O. Meyer, *The Quest for a European Strategic Culture: Changing Norms on Security and Defence in the European Union* (London: Palgrave Macmillan, 2006), pp. 2-3.

وبالتالي تكمن أهمية مفهوم الثقافة الاستراتيجية في دراسات الأمن الدولي في تجاوزه الحدود الفاصلة بين الداخلي والخارجي، واستدعائه التاريخ والقيم الفكرية كعامل محدد للثقافة والهوية وقدرته على تفسير أنماط السلوك غير العقلانية، أي تلك التي لا يمكن تفسيرها أو التنبؤ بها وفق حسابات الرشادة في صنع القرار. وعلى مستوى السياسات يطرح مفهوم الثقافة الاستراتيجية احتمال خضوع التفضيلات الاستراتيجية ومصالح الدولة للتغيير، كما قد يساعد صانعي القرار على تفهم تصورات الفاعلين المختلفين[15]. هذه النقاط تتقاطع مع سمات حقل العلاقات الدولية بوجه عام، ودراسات الأمن الدولي بوجه خاص، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في ما يتعلق بإيلاء الاهتمام بالأبعاد الثقافية والقيمية، وفي كسر الحدود الفاصلة بين الداخلي والخارجي.

بناء على ما سبق ينبغي توضيح أن الثقافة الاستراتيجية، كمفهوم وكأحد اقترابات دراسة الأمن الدولي، يتعامل مع الدولة بوصفها الفاعل المعني بالحماية، وبالتالي هو اتجاه توسيعي يدرج الأبعاد التاريخية والمعيارية والقيمية في التحليل، لكنه غير تعميقي، إذ يرتكز على الدولة كفاعل. ومع ذلك ترى الباحثة أن المفهوم قد يتقاطع مع بعض الاتجاهات التعميقية، وتحديدًا دراسات الأمن النقدية؛ فتلك الأخيرة وإن ركزت على الفرد كفاعل معني بالحماية، فإنها، من خلال اقتراب ما بعد الكولونيالية أو المدرسة النسوية، تقدم سرديات عن تاريخ الدول وتصوراتها غير تلك التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة بفعل سيطرة الرؤية الغربية على الحقل. وهذا تحديدًا ما يقدمه اقتراب الثقافة الاستراتيجية، إذ يقدم تصورات الدول ورؤى النخب والمجتمعات من الداخل استنادًا إلى المكونات التاريخية والثقافية لتلك المجتمعات والنخب.

كما ترى الباحثة أن المفهوم يتقاطع مع مفهوم «مركّب الأمن الإقليمي» (Regional Security Complex) الذي تقدمه مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، ويشير إلى مجموعة من الدول ذات التصورات والمخاوف الأمنية المترابطة إلى الحد الذي يجعل من الصعب دراسة تحديات الأمن القومي لإحداها بمعزل عن الدول الأخرى. فالمفهوم يعبر عن حالة من الاعتماد الأمني المتبادل بين الدول في الإقليم الجغرافي نفسه، ومن ثم يختلف عن علاقات الاعتماد الأمني المتبادل التي قد تنشأ بين دول تنتمي إلى أقاليم جغرافية مختلفة. ويعطي المفهوم أهمية للأبعاد الاقتصادية والثقافية والتاريخية لفهم أمن الإقليم. ويرى باري بوزان أن مركب الأمن الإقليمي قد تخطى كونه مجرد أداة للتحليل إلى كونه نمطًا للعلاقات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة[16]. ومن ثم يمكن توظيف المفهوم في دراسة الأمن الإقليمي، مثل الأمن العربي أو الأوروبي، وليس أمن الدول فقط.

---

(15) Bastian Giegerich, *European Security and Strategic Culture: National Responses to the EU's Security and Defence Policy* (Munich: Nomos Publications, 2006), pp. 37 and 44, and Gray, «Strategic Culture as Context: The First Generation of Theory Strikes Back,» p. 51, and Johnston, «Thinking about Strategic Culture,» pp. 63 – 64.

(16) Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and powers: The Structure of International Security* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003), pp. 42-45, and Barry Buzan, «Introduction: The changing security agenda in Europe,» in: Wæver [et al.], eds., *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe*, p. 6.

ثانيًا: عناصر الثقافة الاستراتيجية

يقوم مفهوم الثقافة الاستراتيجية على فكرة وجود مجموعة اجتماعية (Social Group)؛ أي مجموعة من الأشخاص يتفاعلون مع بعضهم ويتبنون قيمًا مشتركة ويرون أنفسهم – كجماعة ـ وحدة اجتماعية مستقلة. وكلما زادت مساحة المشترك من الثقافة والتقاليد والمعتقدات والقيم، زاد تماسك تلك المجموعات واستقرارها. ومع وجود درجة ما من الوعي بالذات والإحساس بالانتماء يستطيع أعضاء المجموعة تمييز أنفسهم عن سائر المجموعات، كما تتكون لديهم التصورات حول المصادر المحتملة لتهديد أمن المجموعة التي قد تستهدف وجودها أو مصالحها أو صورتها ومن ثم تطوير آليات دفاعية للتصدي لها. من هذا المنطلق يعيش أعضاء هذه المجموعة في بيئة آمنة نظرًا إلى حالة الوضوح والاستقرار الناجمة عن توقع سلوك هذه المجموعة ككل وسلوك أعضائها بينهم وبين بعضهم. وتمثل الدولة القومية نموذجًا للمجموعات الاجتماعية بالمعنى السابق ذكره، ويتشكل الوعي الذاتي للمجموعة الاجتماعية من خلال مجموعة من العناصر «الجنسية، العرق، الأصل، الدين، اللغة، العادات والتقاليد، الأرض/ الإقليم، الرموز» وغيرها. هذه المتغيرات مجتمعة حين تضاف إليها خبرة تاريخية مشتركة تشكل هوية المجموعة، تلك الهوية تساهم في تحديد عناصر الأمن ومصادر التهديد الأمني كما تتصورها المجموعة، كما قد تتيح الخبرات المشتركة المجالَ للتنبؤ بسلوك المجموعة[17].

باختصار، تتكون الثقافة الاستراتيجية من عناصر مشتركة بين أعضاء المجموعة الاجتماعية هي التاريخ والهوية والقيم والتصورات.

ولأن بناء الهويات الجماعية يحمل ضمنًا حالة من التربص بين ما هو داخل المجموعة وما هو خارجها، فهناك علاقة طردية بين درجة الشعور بالهوية الجماعية والتقليل من شأن المجموعات الأخرى أو اعتبارهم تهديدًا محتملًا. وبالتطبيق على الدول يفترض يان جونستون أن الدول ذات الهويات الإقصائية تتبنى ثقافات استراتيجية أقرب إلى الواقعية (Realpolitik). وعلى الضد من ذلك، فالدول التي ينخفض فيها الشعور بالهوية الجماعية لا تميل إلى التقليل من قيم الدول الأخرى وبالتالي تتبنى ثقافات استراتيجية تميل إلى المثالية (Idealpolitik)[18].

وربما يتقاطع ذلك مع طرح ماري كالدور حول سياسات الهوية، التي تعرّفها بأنها «التجمع حول هوية دينية أو إثنية أو عنصرية لغرض الوصول إلى السلطة»، فتقول إن الجماعات السياسية القائمة على أساس سياسات الهوية يغلب على أفرادها الشعور باللاأمن وبالتهديد من جانب مجموعات أخرى. وبالتالي ترى كالدور أن سياسات الهوية إقصائية وتتضمن بالضرورة تمييزًا ضد الآخر المختلف، وتؤدي في أسوأ صورها إلى الصراع المسلح الذي قد يصل إلى حد التطهير العرقي[19].

---

(17) Dolghi «The Culture of Security: Perceptions and Preference Formation in the European Union,» pp. 320 – 321.

(18) Johnston, «Thinking about Strategic Culture,» p. 60.

(19) Kaldor, *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era*, pp. 78 - 81.

ويخلص جونستون إلى أن التباين في الثقافات الاستراتيجية هو نتيجة للتباين في ترتيب الخيارات الاستراتيجية، الذي هو نتيجة تباين التفضيلات الاستراتيجية، وهو بدوره نتيجة درجة كثافة الهوية الجماعية. وبالتالي إذا كانت العوامل الفكرية هي المحدد الأساسي للثقافة الاستراتيجية، وبالتبعية السلوك الاستراتيجي، فإن تفضيلات الدولة وسلوكها، سواءٌ أكان في إطار السياسة الواقعية أم السياسة المثالية، تخضع للعوامل الفكرية لا الهيكلية (الهيكل الدولي/ الفوضى، أو الهيكل المحلي/نظام الحكم). النتيجة المنطقية – وفقًا لجونستون ـ أنه لا يصح الحديث عن نماذج للخيار الاستراتيجي مبنية على الهيكل والمصلحة فقط، إذ لا تخلو المصالح في تكوينها من الأساس الفكري[20]. فالمعايير الموجودة في مجتمع ما هي التي تحدد السلوك المقبول، وهي تتميز بالثبات النسبي فلا تتغير بتغير المواقف، وتعبر عن الهوية الجماعية للمجتمع ومشتقة منها في الوقت نفسه، وفقًا لما طرحه كريستوف ماير في هذا الصدد[21].

كما تعد الرموز أحد مكونات الهوية الجماعية، إذ يستخدم أعضاء المجموعة رموزًا معينة مرتبطة بتاريخ جمعي أو تراث ثقافي أو لغة مشتركة. ويرى جونستون أن النخب السياسية قد تستخدم الرموز في الخطاب الرسمي لتعزيز سلطتها وتعبئة الدعم ومن ثم إحكام سيطرتها على عملية صنع القرار. أحد أغراض استخدام الرموز هو خلق حالة من الشعور بالتضامن بين أفراد المجموعة في مواجهة الأعداء المحتملين. فالرموز في الخطاب الاستراتيجي هي التي تميز المنتمين إلى المجموعة من غير المنتمين إليها، وهي التي تصنع المسافة بين قيم المجموعة وقيم «الآخرين». كما أن استخدام الرموز في الخطاب الاستراتيجي يحل معضلة التناقض بين القيم التي يؤمن بها المجتمع والسلوك المتخذ تجاه العدو، ويبرر هذا التناقض من خلال إضفاء معانٍ مقبولة لغوية على أفعال قد تكون مرفوضة ابتداءً من جانب المجتمع[22].

ربما لا يكون فهم الثقافة الاستراتيجية كافيًا للتنبؤ بسلوك الدولة في موقف محدد، لكنه قد يفيد في استبعاد أنماط من السلوك تتنافى مع منظومة القيم المحددة لثقافة تلك الدولة الاستراتيجية[23]. لذا يرى جونستون أن ما يساعد على توقع سلوك الدولة هو ترتيب التفضيلات وفقًا للثقافة الاستراتيجية، وبالتالي يساعد اقتراب الثقافة الاستراتيجية على توقع دقيق للسلوك أكثر من توقعات الاقترابات الأخرى[24].

إجمالًا لما سبق، تختلف التفضيلات الأمنية للدول تأثرًا بعوامل مختلفة وخبرات تاريخية شكلت الخصائص السياسية والثقافية والمعرفية للدولة ونخبها. اقتراب الثقافة الاستراتيجية يضع

---

(20) Johnston, Ibid., pp. 61 - 62.

(21) Christoph O. Meyer, *Theorising European Strategic Culture: Between Convergence and the Persistence of National Diversity*, CEPS Working Document; no. 204 (Brussels: Centre for European Policy Studies, (June 2004), p. 4.

(22) Johnston, «Thinking about Strategic Culture,» pp. 57 – 59.

(23) Meyer, «Convergence Towards a European Strategic Culture? A Constructivist Framework for Explaining Changing Norms,» p. 528.

(24) Johnston, Ibid., pp. 48 – 49.

هذه العوامل في الحسبان ويعطى وزنًا نسبيًا كبيرًا للخبرات التاريخية ولتأثيرها في الخيارات الاستراتيجية للدول. لكن اقتراب الثقافة الاستراتيجية لا يرفض مبدأ العقلانية كليةً، وإنما يشتبك مع مقولات الواقعية الجديدة الرافضة للأبعاد الثقافية، التي تضع السلوك الاستراتيجي للدولة رهنًا بالسلوك المتوقع من الآخرين وتطرح جانبًا الأبعاد التاريخية لمصلحة حسابات المستقبل، وبالتالى تتصرف الدولة بما يحقق المنفعة؛ أي بما يزيد من قدراتها ومواردها وتمتنع عن أي فعل من شأنه تهديد وجودها[25].

ثالثًا: اتجاهات دراسة الثقافة الاستراتيجية

يمكن تقسيم اتجاهات دراسة الثقافة الاستراتيجية وفقًا لثلاثة معايير، معيار زمني/ موضوعي تطورت فيه موضوعات الأدبيات بتطور الأحداث الزمنية، ومعيار منهاجي يقسم تلك الأدبيات إلى أجيال مختلفة بحسب منهج التعامل مع المفهوم، ومعيار نظري يتعلق بتسكين المفهوم داخل المدارس والنظريات المختلفة لدراسة العلاقات الدولية. وبعد تقديم عرض مختصر لهذه الاتجاهات، سوف تحاول الورقة مد خيط رابط يوضح علاقة تلك المدارس النظرية بالأجيال المختلفة وبالتطور الزمني للمفهوم.

1 ـ المعيار الزمني والموضوعي

بعد طرح المفهوم من جانب سنايدر، تطورت دراسة المفهوم عبر ثلاث مراحل أساسية، وفقًا لإدوارد لوك. ففي الثمانينيات، استمرارًا لسياق طرح المفهوم، استُخدم المفهوم كإطار مفاهيمي للمقارنة بين النمطين الأمريكي والسوفياتي في المجال الاستراتيجي. ثم في التسعينيات اتجهت الأدبيات نحو نقد المقولات الواقعية في شأن السلوك الاستراتيجي للدول. بعد ذلك استخدم المفهوم في سياق الجدال حول السياسة الأمنية الأوروبية[26].

أي أن دراسة المفهوم تطورت زمنيًا بتطور السياق الدولي المحيط منذ ظهور المفهوم إبان الحرب الباردة، مع بداية المراجعات النظرية لمقولات المدرسة الواقعية في حقل العلاقات الدولية بوجه عام ودراسات الأمن الدولي بوجه خاص، ثم توسيع المفهوم مع تزايد الاهتمام النظري بالأبعاد الثقافية في العلاقات الدولية، ثم تطبيقه عمليًا على الاتحاد الأوروبي كفاعل سياسي دولي يعبّر عن ملامح حقبة ما بعد الحرب الباردة ومفاهيمها المتعلقة بالقيم والمعايير والقوة الناعمة.

2 ـ المعيار المنهاجي ـ أجيال دراسة الثقافة الاستراتيجية

في ما يتعلق بتعدد مناهج دراسة الثقافة الاستراتيجية، من المهم الإشارة إلى تقسيم يان جونستون أدبيات الثقافة الاستراتيجية إلى ثلاثة أجيال، والجدال النظري الذي دار بينها.

---

(25) Ibid., pp. 34- 35.

(26) Edward Lock «Refining Strategic Culture: Return of the Second Generation,» *Review of International Studies*, vol. 36, no. 3 (July 2010), p. 688.

الجيل الأول ظهر في بدايات الثمانينيات في أتون سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، في مرحلة سيطرة دراسات القوة والتفسيرات العقلانية لسلوك الدول، ودعا إلى إدراج الثقافة كعامل أساسي في تفسير الاختلافات في الاستراتيجيات النووية بين الدول[27].

يقول جونستون إن منهج الجيل الأول يقوم على افتراض وجود علاقة حتمية بين الثقافة الاستراتيجية والسلوك الاستراتيجي، بمعنى وجود مجموعة من المتغيرات تنتج حتمًا ثقافة استراتيجية معينة يصاحبها سلوك استراتيجي بعينه، مع تحييد العوامل الأخرى التي قد تؤثر في السلوك مثل تدخلات صانعي القرار وقدرتهم على التأثير في الرأي العام[28].

هذا الأمر ينفيه كولن غراي، أحد منظّري الجيل الأول، الذي يقول إن ربط الثقافة بالسلوك لا يعني الحتمية، فهو يقرّ بأن السلوك الاستراتيجي تحدده وتؤثر فيه عوامل أخرى إلى جانب الثقافة. كما أن لصانعي القرار الاستراتيجي ومؤسساتهم دورًا في ترجمة الثقافة إلى سلوك. حتى الحالات التي يكون فيها سلوك الجماعة الأمنية غير متوقع، فإن هذا السلوك لن يخرج عن الإطار الثقافي لتلك الجماعة التى تنتمي إليها النخبة المسؤولة عن هذا السلوك. وبالتالي فالثقافة الاستراتيجية لا تُملي الفعل الاستراتيجي، ولكنها تنطبع بالضرورة في أي نمط من أنماط الفعل أو السلوك. وعليه، فإن دراسة الجيل الأول لتأثير الثقافة على السلوك لا يعنى عزل تأثير العوامل الأخرى على الإطلاق، وإنما يعنى أن الثقافة تؤطر للسلوك الاستراتيجي أيًا كانت العوامل المؤثرة في ذلك السلوك[29].

فالثقافة الاستراتيجية هي محدد للسلوك وأحد ملامحه في الوقت نفسه. هي محدد للسلوك بمعنى أنها تمثل سياقًا للسلوك، كما أن ملامح السلوك نفسه مؤشر للثقافة الاستراتيجية. ويوضح غراي أنه يقصد بالسياق (Context) العناصر المتشابكة داخليًا أكثر منه العناصر المحيطة خارجيًا. والحال كذلك بالنسبة إلى التاريخ، إذ ثمة علاقة متبادلة بين الثقافة الاستراتيجية والتاريخ. فكما أن تاريخ جماعة ما يشكل ثقافتها الاستراتيجية، فإن ثقافة تلك الجماعة تحدد بشكل ما أحداثها التاريخية وتؤثر في مسارها[30]. ويتفق معه إلى حد كبير كريستوف ماير الذي يقول إن الأفكار والمعتقدات والقيم ليست مجرد متغيرات مستقلة في تحليل الثقافة الاستراتيجية. فسلوك الفاعلين الدوليين تجاه موقف ما لا تحدده متغيرات ناشئة من هذا الموقف، ولكن الأفكار والمعتقدات والقيم القائمة مسبقًا تشكل لدى هذا الفاعل الدولي تصورًا ورؤية للعالم الخارجي ولأنماط السلوك المقبولة والتي هي في النهاية انعكاس للسياق المحيط[31].

---

(27) Stuart Poore, «What is the Context? A Reply to the Gray-Johnston Debate on Strategic Culture,» *Review of International Studies*, vol. 29, no. 2 (April 2003), p. 280.

(28) Johnston, «Thinking about Strategic Culture,» pp. 36 – 39.

(29) Gray, «Strategic Culture as Context: The First Generation of Theory Strikes Back,» pp. 50 – 56 and 68.

(30) Ibid., pp. 50 and 54.

(31) Meyer, «Convergence Towards a European Strategic Culture? A Constructivist Framework for Explaining Changing Norms,» p. 527.

ووفقًا لغراي، قد تمر الجماعة الأمنية بتجارب جديدة تغير ثقافتها الاستراتيجية عبر الزمن. إلا أن الثقافات تتغير ببطء وقد تستغرق عملية التغيير عقودًا من الزمن، وبالتالي فأي تحليل يعتمد على الأحداث التاريخية القريبة لدراسة الثقافة الاستراتيجية هو غير منضبط منهجيًا[32].

الجيل الثاني ظهر في منتصف الثمانينيات، ليتجاوز العلاقة بين الثقافة والسلوك، نحو الاهتمام باختبار العلاقة بين الممارسات الاستراتيجية من ناحية وتكوين الجماعات الأمنية وتحديد شكل العلاقات فيما بينها من ناحية أخرى. يقول إدوارد لوك – من منظّري الجيل الثاني ـ إن هذا المدخل يهتم بالممارسات الاستراتيجية، التي تؤخذ كمعطيات مسلَّم بها لدى المداخل الأخرى لدراسة الثقافة الاستراتيجية، حيث تهتم تلك المداخل الأخيرة بدراسة أثر الثقافة الاستراتيجية وليس كيفية تشكلها[33].

فوفقًا للوك توجد فجوة بحثية في أدبيات الجيلين الأول والثالث، إذ يتجاهلان عملية صنع الثقافة الاستراتيجية ودور الفاعل البشري (Agent) في هذه العملية. فحين يعرف جونستون – ممثلًا للجيل الثالث ـ الثقافة الاستراتيجية بأنها «نسق من الرموز» منتشر داخل المجتمع، هو لا يوضح كيفية انتشار هذه الرموز. فالبحث في عملية انتشار الرموز سيصل بالباحث إلى اكتشاف أن الثقافة تؤثر في الأفراد من ناحية، كما أن الأفراد يؤثرون في تشكيل الثقافة من ناحية أخرى. وهذا هو مجال تركيز أدبيات الجيل الثاني[34].

ويلاحظ جونستون أن المنطلق الأساسي لأدبيات الجيل الثاني هو وجود فجوة بين المبررات المعلنة لأفعال القادة السياسيين والدوافع الخفية لتلك الأفعال. فالثقافة الاستراتيجية لدى الجيل الثاني هي أداة تستخدمها النخب للهيمنة على صنع القرار الاستراتيجي من أجل شرعنة استخدام العنف ضد عدو مفترض. لذا يرى جونستون أن إحدى مشكلات الجيل الثاني تعظيمه لتأثير النخب في سلوك الدول، وإغفال تأثر القيادات والنخب أنفسهم بالثقافات الاستراتيجية لسابقيهم وأن قدرة هؤلاء القادة على التلاعب بالثقافة الاستراتيجية وتطويعها لخدمة مصالحهم ليست مطلقة[35].

الجيل الثالث ظهر في التسعينيات، ويمثله يان جونستون، ويقوم منهجه على الاختبار الإمبريقي للعلاقة بين الثقافة والسلوك من خلال تطوير مؤشرات مادية للثقافة الاستراتيجية للتدليل على أن هذه الثقافة تحدد فعلًا مساحة الخيارات المتاحة أمام صانعي القرار. وبالتالي يعدّ جونستون الثقافة الاستراتيجية ثابتًا يتفاعل مع المتغيرات المستقلة غير الثقافية، بما يسمح باختبار تأثير الثقافة الاستراتيجية مقابل تأثير عوامل غير ثقافية عبر قطاع عريض من الحالات[36]. فالجيل الثالث وإن كان لا يقيم علاقة حتمية بين الثقافة والسلوك، لا ينفي هذه العلاقة مطلقًا، وإنما يؤطرها على نحو يسمح بإدخال متغيرات أخرى في التحليل.

---

(32) Gray, «Strategic Culture as Context: The First Generation of Theory Strikes Back,» p. 52.

(33) Lock «Refining Strategic Culture: Return of the Second Generation,» p. 687.

(34) Ibid., pp. 691-693.

(35) Johnston, «Thinking about Strategic Culture,» pp. 39 – 40.

(36) Ibid., pp. 41 – 46 and 54.

ويرى جونستون أن مدخل ترتيب التفضيلات الاستراتيجية يساعد على دراسة وجود الثقافة الاستراتيجية إثباتًا أو نفيًا إذا ثبت اتساق أو عدم اتساق ترتيب التفضيلات عبر أكثر من موضع للتحليل، مثل النصوص والوثائق، كما يساعد على تتبع تطور الثقافة الاستراتيجية للدولة، تماسكًا أو تفكيكًا، بملاحظة مدى تمسك صانعي القرار بتلك الثقافة عبر الزمن. وإحدى طرائق قياس الثقافة الاستراتيجية هي تحليل عينة من موضوعات البحث للحقبة محل الدراسة ومقارنتها بعينة مشابهة من حقب زمنية سابقة. وفي حال ثبوت تطابق ترتيب التفضيلات عبر تلك المراحل المقارنة، فذلك يعني أن لدى هذه الدولة ثقافة استراتيجية وأن هذه الثقافة ثابتة عبر الزمن. وكلما كان هذا التطابق عبر مراحل زمنية أطول، كانت الثقافة الاستراتيجية أكثر قوة ورسوخًا. لكن من الضروري أن تتم المقارنة بين مراحل زمنية متصلة، إذ قد تكون التفضيلات اختلفت في مرحلة وسيطة، ما يجعل الحديث عن ثقافة استراتيجية غير دقيق[37]. وهذا يتفق مع طرح غراي السابق الإشارة إليه في شأن الإطار الزمني لدراسة الثقافة الاستراتيجية.

3 ـ نظريات العلاقات الدولية

تعددت مداخل دراسة العلاقة بين الثقافة والهوية والسلوك الاستراتيجي على صعيد نظريات العلاقات الدولية لتتقاطع مع أجيال أدبيات الثقافة الاستراتيجية وتمثل إطارًا نظريًا لها. ويرصد جون غلين أربعة مداخل/ نظريات، ويعَدّ هذا التعدد في النظريات دليلًا على كون الثقافة الاستراتيجية أحد اقترابات دراسة السياسة الدولية وليس مجرد نظرية، بل إن هذا الاقتراب يشمل عدة نظريات تتنافس في إثبات صحة مقولاتها[38].

أ ـ مدخل «الثقافة الاستراتيجية كظاهرة إضافية»

يتعامل مع ذلك الجزء من الثقافة المتعلق بالخيارات العسكرية والاستراتيجية. وهذا هو تصور سنايدر حين طرح المفهوم لأول مرة سنة 1977. يقدم أنصار هذا المدخل الثقافة الاستراتيجية كمتغير يمكن إضافته إلى التحليل لتفسير انحراف الدولة عن السلوك المتوقع. وفي هذا الصدد يعَدّ هذا المدخل العوامل الفكرية ظواهر إضافية، أما القيود الهيكلية فهي العامل الأساسي المفسر لسلوك الدولة. ومع ذلك فاتجاه «الظاهرة الإضافية» يخالف افتراض المدرسة الواقعية بوجود اختيار رشيد واحد تتبناه الدولة بالضرورة في ظل معطيات محددة[39].

لذا يمكن القول بأن الجيل الثالث هو الأقرب إلى هذا الاتجاه، إذ يقول جونستون إن الثقافة تؤثر في السلوك كونها تحدد خيارات أعضاء الجماعة الثقافية مع البيئة المحيطة، ومع ذلك فإن وجود ثقافة بعينها لا تعني حتمًا اتخاذ الدولة سلوكًا بذاته.

---

(37) Ibid., pp. 48-50.

(38) Glenn «Realism versus Strategic Culture: Competition and Collaboration?,» p. 541.

(39) Ibid., pp. 531 - 533.

ب ـ المدرسة «البنائية التقليدية»

تنظر هذه المدرسة إلى الثقافة على أنها لا مجرد أحد العوامل المحفزة للسلوك الاستراتيجي والمفسرة له، ولكنّ لها تأثيرًا أوسع نطاقًا وأبعد مدى على شخصية الدولة أو ما يعرف في أدبيات البنائيين بـ«الهوية». وبينما يرى أنصار مدخل «الظاهرة الإضافية» كلًا من الثقافة والقيم والهياكل الاجتماعية محددات لسلوك الدولة، يراها البنائيون التقليديون عوامل تمثل هوية الدولة ومصالحها التي تحدد أهدافها والتي تنظم، بناءً عليها، سلوك الدولة[40]. هذه الأهداف ليست بالضرورة ذات علاقة بتعظيم القوة كما في المنظور الواقعي.

وتهتم البنائية التقليدية بتأثير السياق الزماني ـ المكاني؛ فلا تحقق الثقافة والأفكار نفسها التأثير نفسه في الموقف نفسه إذا تكرر في أماكن مختلفة وعبر مراحل زمنية متباينة. وبالتالي يمكن توظيف المدخل البنائي التقليدي لعقد مقارنات عبر الحالات أو عبر الزمن في شأن التشابه والاختلاف بين الثقافات الاستراتيجية محل الدراسة والتشابه والاختلاف في السلوك الناتج منها[41].

ويرى كريستوف ماير أن المدخل البنائي هو الأنسب لدراسة مفهوم الثقافة الاستراتيجية، ذلك لأنه يبرز أهمية الأفكار والهويات والقيم والتصورات التي يحملها الفاعل الدولي والتي هي بمنزلة «عدسات إدراكية» يترجم من خلالها السياق المحيط ويؤسس مصالحه، في حين أن مقولات المدخل الواقعي من قبيل الفوضى الدولية وتفاوت قدرات الدول عادة ما تكون غير كافية وحدها لتفسير وفهم سلوك الدول في مجال السياسة الخارجية[42].

ج ـ مدرسة «ما بعد الهيكلية»

تتفق هذه المدرسة مبدئيًا مع البنائية التقليدية في أن الثقافة والهوية تتشكلان من خلال عملية بناء، وأنهما تتصفان بالمرونة والقابلية لإعادة التشكيل، لا بالجمود والثبات. وبالتالي فالثقافة الاستراتيجية تتشكل عبر الزمن، وتحددها عوامل من بينها التاريخ الجمعي. وتقول ما بعد الهيكلية إن الثقافة الاستراتيجية قد تكون إحدى أدوات النخبة الحاكمة التي من خلالها يتم سرد التاريخ برموزه وشخوصه (وأحيانًا تطويعه) على نحو يتوافق مع أهداف صانع القرار في ظرف معين من أجل منح الشرعية لسياساته. الفارق بين المدرستين أن البنائية التقليدية تعمم نتائجها وتنشئ علاقة سببية بين المتغيرات، أما ما بعد الهيكلية فتتعامل مع كل حدث على حدة بوصفه شبكة مركبة من التفاعلات والفاعلين، وتعتمد في التحليل على تعدد العوامل وترفض السببية. ومن ثم تبتعد ما بعد الهيكلية من التعميمات، لأنها تؤمن بدور الـ«Agent» الفرد، وهو يغير النتائج السياسية مهما تشابهت المعطيات الأخرى[43]. وهنا يمكن النظر إلى مدرسة ما بعد الهيكلية كإطار نظري لأدبيات الجيل الثاني.

---

(40) Ibid., pp. 533- 535.

(41) Ibid., p. 542.

(42) Meyer, *Theorising European Strategic Culture: Between Convergence and the Persistence of National Diversity*, p. 2.

(43) Glenn «Realism versus Strategic Culture: Competition and Collaboration?,» pp. 536-541.

د ـ المدخل التأويلي

لا يتعامل هذا المدخل مع الأفكار كمجرد نتاج للثقافة، لكنه يتبنى منهجًا تأويليًا يبحث في سياق إنتاج هذه الأفكار. فاختلاف الثقافات السياسية والاستراتيجية للدول ينتج منه اختلاف طبيعة القضايا والمشكلات الأمنية التي تواجهها تلك الدول، والبحث في الثقافة الاستراتيجية وفقًا لمنظّري هذا الاتجاه ليس بحثًا في وصف ملامح الثقافة وإقامة علاقة سببية بينها وبين السلوك، ولكن في معرفة كيف ترى الجماعات الثقافية المختلفة العالم وانعكاسات ذلك على السلوك والحركة[44].

يتألف إدراك الجماعات السياسية لأمنها الدولي من خلال عمليات تنشئة حول التصورات عن التهديدات. لذا فالتغير في الثقافة الاستراتيجية عملية صعبة وطويلة المدى، ولا تستطيع النخب تغيير هذه الثقافة من جانب واحد وبخاصة في الظروف العادية.

يمكن هنا النظر إلى المدخل التأويلي (Interpretive Conception) كإطار نظري لأدبيات الجيل الأول، حيث يرى غراي أن الثقافة الاستراتيجية توفر إطارًا لفهم السلوك الاستراتيجي ولكنها ليست عاملًا مفسرًا له. فالثقافة الاستراتيجية – وفقًا لغراي- ليست متغيرًا مستقلًا بقدر ما هي سياق متكامل.

رابعًا: إشكاليات دراسة الثقافة الاستراتيجية

تطرح دراسة الثقافة الاستراتيجية عددًا من الإشكاليات البحثية على الصعيد النظري، هي:

1 ـ هل الثقافة الاستراتيجية ثابتة أم متغيرة؟

المفترض أن تتسم الثقافة الاستراتيجية بالثبات النسبي لقيامها بالأساس على خبرات تاريخية ممتدة. ولكن ذلك لا يعني جمودها، وإنما يحدث التغيير بمعدل بطيء وعبر مدة زمنية طويلة، وبخاصة عند حدوث صدمات خارجية أو تحولات جذرية في مسارات الأحداث[45].

وفقًا لماير، يتألف إدراك الجماعات السياسية لأمنها الدولي من خلال عمليات تنشئة حول التصورات عن التهديدات. لذا فالتغير في الثقافة الاستراتيجية عملية صعبة وطويلة المدى، ولا تستطيع النخب تغيير هذه الثقافة من جانب واحد وبخاصة في الظروف العادية. لكن التغيير وارد الحدوث بدرجة أكبر وبصورة أسرع في أوقات الأزمات والتي تمثل مراحل زمنية تتم فيها مراجعة الذاكرة الجمعية والمعتقدات وإعادة تأويلها وتطويعها لمواجهة التهديدات والمخاطر. وتعدّ الحرب

(44) Ibid., p. 540.

(45) Giegerich, *European Security and Strategic Culture: National Responses to the EU's Security and Defence Policy*, p. 38.

أكثر الحالات راديكالية التي تمثل خبرات المجتمعات، وتُختبر المعتقدات والقيم الجمعية ومدى رسوخها، ويحدث في إثرها تحولات في القيم والأفكار الأساسية[46]. لكن كولن غراي قدم رؤية أخرى مختلفة جوهريًا مؤداها أن الأزمات لا تلغي الثقافة. صحيح أن نطاق التفضيلات الاستراتيجية المتاحة أمام صانع القرار تقل كلما اشتدت التهديدات الأمنية، لأن الأزمة تفرض قيودًا على صانع القرار، لكن ذلك لا يلغي تمامًا دور الثقافة في صنع القرار الاستراتيجي. على الضد، كلما اشتدت الضغوط والتهديدات، غلبت «الغريزة الثقافية» على عملية صنع القرار. فحينما يقع صانع القرار الاستراتيجي تحت ضغط الوقت، فإنه يلجأ إلى الأنماط المألوفة. وفي هذا الصدد يقول غراي إن «الثقافة عامل حاكم»[47]. هذا الأمر يفسره ستيوارت بور بأن درجة تحكم العامل الثقافي قد ترتفع في مواقف معينة وتقل في غيرها، وهو طرح نظري مربك في تقديره[48].

وفي أوقات الأزمات الإنسانية والأمنية يشير ماير إلى دور الإعلام في المساعدة على تخطي عقبة الرأي العام وتغيير الثقافة الاستراتيجية من خلال تغيير معايير المجتمع، وهو ما سمَّاه ماير «التعلم من خلال الأزمات المعروضة إعلاميًا» (Mediatized Crisis Learning). فقد ساعد نشر صور ضحايا الجرائم ضد الإنسانية (في البوسنة وكوسوفو على سبيل المثال) في قبول مبدأ التدخل الإنساني، وقبول استخدام القوة العسكرية من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان، حتى من جانب الدول التي تقوم ثقافتها على غير ذلك. وفي الوقت نفسه فإن تداعيات غزو العراق من عدم استقرار وتصاعد للعنف المذهبي فتح الباب ـ على مستوى المجتمعات الأوروبية ـ أمام مناقشة ضرورة التحديد الدقيق لحالات استخدام القوة العسكرية دفاعًا عن الحريات[49].

ومع الإقرار بأن الثقافة الاستراتيجية تتميز بالثبات النسبي، إلا أنها ليست من الجمود بحيث تستعصي على التغير على نحوٍ مطلق. فوفقًا لماير فإن تغير العوامل التي أدت إلى تشكيل تلك التصورات لن يؤدي بالضرورة إلى تغير سريع في القيم الأمنية، وإنما قد يجعلها أكثر مرونة وعرضة لإعادة التشكل[50].

2 ـ هل من الوارد وجود ثقافات استراتيجية متعددة داخل المجتمع أو الجماعة؟

الدراسات الواقعية القائمة على مركزية الدولة تنفي ذلك، حيث الدولة هي الفاعل الوحيد والمؤثرات على سلوك الدولة هي مؤثرات خارجية ولا تأثير للثقافات الفرعية وتنازع الرؤى داخل المجتمع على سلوك الدولة وتوجهاتها[51].

---

(46) Meyer, «Convergence Towards a European Strategic Culture? A Constructivist Framework for Explaining Changing Norms,» pp. 532- 539.

(47) Gray, «Strategic Culture as Context: The First Generation of Theory Strikes Back,» p. 63.

(48) Poore, «What is the Context? A Reply to the Gray-Johnston Debate on Strategic Culture,» p. 281.

(49) Meyer, «Convergence Towards a European Strategic Culture? A Constructivist Framework for Explaining Changing Norms,» pp. 540 and 543.

(50) Ibid., p. 534.

(51) Giegerich, *European Security and Strategic Culture: National Responses to the EU's Security and Defence Policy*, p. 38.

لكن سنايدر في تأسيسه للمفهوم يقول بإمكانية ذلك الأمر. فقد تتكون داخل المجموعة الاجتماعية ثقافات استراتيجية فرعية لمجموعات تتبنى معتقدات وتوجهات مختلفة عن تلك التي تتبناها الجماعة الأوسع، وحيث يتشارك المنتمون للثقافة الفرعية في الخبرات التاريخية والروابط المؤسسية والقيم. هذه الثقافة الاستراتيجية الفرعية هي أيضًا نتاج عملية تنشئة طويلة المدى، وينتمى أعضاؤها أيضًا إلى الثقافة الاستراتيجية الأوسع[52].

3 ـ ما هو الكيان الذي يحمل الثقافة الاستراتيجية ويعبر عنها، وما يطلق عليه «الجماعة الاستراتيجية»؟

ارتباطًا بالإشكالية الثانية؛ هل هم العامة أم النخب الفكرية من أصحاب الرأي، أم النخب السياسية صانعو القرار؟ وما حدود دور النخب السياسية في تشكيل الثقافة الاستراتيجية والقيم المنبثقة منها؟[53]. وقد فصلت الدراسة في جزء سابق التقييم المختلف لأدبيات الثقافة الاستراتيجية لدور النخب.

4 ـ ما هو مجال الثقافة الاستراتيجية؟

منذ ظهور المفهوم ومعظم الأدبيات تتناول الثقافة الاستراتيجية في سياق الإشارة إلى التهديدات الخارجية واستخدام القوة العسكرية. هذا التعريف لم يعد ملائمًا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما ارتبط بها من تحولات على الصعيدين النظري والعملي بخاصة في ما يتعلق باستحالة الفصل التام بين الأبعاد الداخلية والخارجية، وأيضًا في ما يتعلق باستيعاب مفهوم الأمن أبعادًا غير مادية وتطوير السياسات الأمنية بما يتواءم وهذا المفهوم[54].

5 ـ اتساع تعريفات الثقافة الاستراتيجية وسيولتها

وفقًا لماير، معظم تعريفات الثقافة الاستراتيجية من **الاتساع والسيولة** بحيث إنها تدرج أي أفكار أو معتقدات أو أنماط من السلوك ضمن الثقافة الاستراتيجية، وتميل بالتحليل إلى الحتمية بأن تجعل هذه العوامل مجتمعة مفسرة للسلوك. ولتخطي هذا القصور المفاهيمي يقترح ماير تفكيك المفهوم إلى مكوناته المعيارية والفكرية والسلوكية الأكثر أهمية، والتركيز على ما يسميه البعض «معايير مؤسسة ومنظِّمة»(Constitutive and Regulative Norms) بوصفها أهم أبعاد الثقافة الاستراتيجية وأكثرها رسوخًا، فلا تتغير عبر المواقف المختلفة، وهي – أي المعايير ـ التي تحدد شروط السلوك المقبول اجتماعيًا وتعبر عن هويات الفاعلين. عملية التفكيك هذه ستساعد على تخطي فخ الحتمية وتداول الصور النمطية[55].

---

(52) Snyder, «The Soviet Strategic Culture: Implications for Limited Nuclear Operations,» p. 10.

(53) Giegerich, Ibid., p. 39.

(54) Ibid., p. 39.

(55) Meyer, «Convergence Towards a European Strategic Culture? A Constructivist Framework for Explaining Changing Norms,» pp. 528 - 529.

6 ـ تشابه السلوك الاستراتيجي أو تباينه

وفقًا لاقتراب الثقافة الاستراتيجية فإن تباين ثقافات النخب في الدول المختلفة سوف يدفعها لاتخاذ قرارات مختلفة إذا ما تعرضت لمواقف متشابهة. وبالتالي فالإشكالية التي قد يواجهها الاقتراب هو تفسير تشابه السلوك الاستراتيجي بين ثقافات استراتيجية مختلفة، أو تباين السلوك الاستراتيجي بين ثقافات استراتيجية متشابهة[56].

خاتمة

عرضت هذه الدراسة النظرية لمفهوم الثقافة الاستراتيجية، الذي مثَّل في نشأته وتطوره انعكاسًا لتطور دراسات الأمن الدولي كحقل معرفي وبخاصة في ما يتعلق بإيلاء الاهتمام بالأبعاد غير المادية للأمن، مع الربط بين الأبعاد النظرية والمنهاجية لدراسة المفهوم. وإذا كانت الاتجاهات المختلفة لدراسة المفهوم قد تناولته في إطار الحديث عن أمن الدول، إلا أن المفهوم قابل للتطبيق على المستوى الجماعي في إطار نظرية «مركّب الأمن الإقليمي». ومن ثم يمكن توظيف المفهوم كمدخل نظري لدراسة الأمن العربى حيث تنطبق مقومات المفهوم على حالة الوطن العربي؛ تاريخ ولغة مشتركة، وهوية وقاعدة ثقافية متجانسة إلى حد كبير.

ولضبط المصطلحات، فإن «ثقافة استراتيجية مشتركة» لا تعني بالضرورة اتفاقًا في المصالح أو في توقعات السلوك في موقف معيَّن، ولكنها توفر قاعدة من الأفكار والمعايير المشتركة وتؤسس لقنوات اتصال بين الفاعلين لاتخاذ القرارات في شأن استخدام وسائل مختلفة لتحقيق أهداف أمنية. فالسياسات الخارجية هي نتاج للتفاعل بين ثقافات متجذرة واعتبارات سياسية واقعية[57]. لذا فالثقافة الاستراتيجية العربية على سبيل المثال لا تنفي الثقافات القومية أو تحل محلها، ولكنها إطار للأفكار والقيم والمعايير المشتركة والتصورات حول التهديدات الأمنية على المستوى القومي، وهو ما يتسق مع الطرح التأسيسي للمفهوم من جانب سنايدر □

(56) Johnston, «Thinking about Strategic Culture,» p. 35.

(57) Meyer, *Theorising European Strategic Culture: Between Convergence and the Persistence of National Diversity*, pp.7 - 8.

الحق في الوصول إلى المعلومة برهان تخليق الحياة الإدارية بالمغرب

سعيد شكاك(*)

أستاذ باحث في جامعة شعيب الدكالي – المغرب.

تقديم

يعد حق الوصول إلى المعلومات أساسًا لحرية الرأي والتعبير الذي تؤكده كل مواثيق الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، ومن دونه تبقى هذه الأخيرة بلا مضمون، فالإنسان لا يشعر بالاطمئنان على حقه في التعبير عن آرائه بحرية، ومن دون قيود غير التي يفرضها القانون، إن هو لم يطمئن على ضمان حقه في البحث عن المعلومات والأفكار والأنباء التي يرغب في تبليغها للآخرين بأمانة[1].

اعتبارًا للأهمية التي يكتسيها الحق في الوصول إلى المعلومات في تعزيز الثقة في علاقة الإدارة بالمتعاملين معها ودعم الشفافية والنزاهة، يأتي القانون الرقم 13ـ31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات[2] ليؤطر هذا الحق من مختلف جوانبه القانونية المتعلقة بكيفية ممارسته والاستثناءات التي يجب التقيد بها حفظًا للأمن الداخلي والخارجي للدولة والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الإجراءات التي تدعم هذا الحق وتقوّي انفتاح الإدارة على محيطها[3].

أصبحت المعلومات[4] بفعل التطورات العميقة التي يشهدها العالم، عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والسياسية، وكل مجالات الإنتاج. وهذا الأمر جعل المعلومات تصلح لأن تكون

(*) البريد الإلكتروني: chougag.said@gmail.com.

(1) علي كريمي، «حق الوصول إلى المعلومات من خلال القانون الدولي،» ورقة منشورة على موقع المركز المغربي للدراسات في الإعلام وحقوق الإنسان، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.maroc.reunis.ma>

(2) للمزيد، انظر: الظهير الشريف رقم 1.18.15 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 شباط/فبراير 2018) بتنفيذ «القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات،» **الجريدة الرسمية**، العدد 6655 (23 جمادى الآخرة 1439هـ (12 آذار/مارس 2018).

(3) للمزيد، انظر: مقترح قانون الفريق الحركي بمجلس النواب حول «حق في الحصول على المعلومات»، البرلمان، مجلس النواب، رقم التسجيل 58، تاريخ التسجيل 2013/2/4.

(4) هي المعلومات العامة الموجودة في أي من السجلات والوثائق المكتوبة أو المحفوظة إلكترونيًا أو الرسومات أو الخرائط أو الجداول أو الصور أو الأفلام أو ميكروفيلم أو التسجيلات الصوتية أو أشرطة الفيديو أو الرسوم البيانية أو أي =

موضوعًا للحقوق وعلى الأخص حق الملكية، وهو ما يتم التعامل بمقتضاها مع المعلومة على أنها حقيقة في حد ذاتها[5].

يعَدّ الحق في الوصول إلى المعلومات حقًا أساسيًا من حقوق المواطن في المجتمعات الديمقراطية، أما في البلدان السائرة في طريق النمو كما هي الحال في معظم البلدان العربية ومن ضمنها المغرب، ثمة حاجة إلى التحسيس من أجل الحصول على هذا الحق، وهو ما يمثل ساحة أخرى مناسبة للمجتمع المدني لكي يقوم «بعملية جراحية» في مجال الحوكمة[6]. فالمعلومات لها أهمية بالغة في بلورة الفكر والموقف، والتعبير عنه في المجتمع الديمقراطي، الذي يتميز بحرية المعلومات ونشرها وضمانها أو الوصول إليها بوصفها حقًا أساسيًا للمواطن[7]، وتنظيم وسائل الاطلاع على المعلومات الرسمية بقانون من دون احتكار أو توجيه ملزم من السلطة التنفيذية. وعلى النقيض من ذلك، فإن المعلومات في الدول المنغلقة خاضعة لاحتكار الحاكم، وهو الذي يحدد ما يسمح بوصوله إلى المواطنين وما يذاع وما يتم تداوله[8]. إضافة إلى أن الحق في الوصول إلى المعلومة لا يعني الحصول عليها فقط، بل هو أبعد من ذلك، إنه يرمز إلى الثقة المتبادلة بين الحكومة والشعب، وبمعنى أدق بين الإدارة والمرتفقين. فعندما تتيح الحكومة المعلومات، فإنها تبين استعدادها لأن تثبت للناس أن ليس هناك ما تخفيه، وأنها تقوم بعملها لمصلحة مواطنيها[9]. فالإدارة من دون معلومات أصبحت مجرد هياكل، لذلك فمعظم الإدارات بحاجة ماسّة إلى توفير المعلومات بوصفها أهم عنصر مشترك في كل الوظائف وفي كل مراحل عمل الإدارة[10].

بناء على ما تقدم، تثار جملة من الإشكالات نصوغها على النحو التالي: إلى أي حد ينسجم القانون الرقم 31 ـ 13 المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومات مع الالتزامات الدولية والوطنية؟ وهل بالفعل يمكن عَدُّ الحق في الوصول إلى المعلومات عاملًا أساسيًا في تخليق الإدارة العمومية؟ ثم هل استطاعت هذه الأخيرة مواكبة التطورات التكنولوجية والمعرفية وترجمة الانشغالات الخاصة بالتخليق الناتجة من هذه التطورات؟

= بيانات تقرأ على أجهزة خاصة أو أشكال أخرى يرى المفوض العام أنها تكتسي صفة العمومية. للمزيد، انظر: مقترح قانون الفريق الاشتراكي بمجلس النواب حول «الحق في الحصول على المعلومات»، رقم التسجيل 21، تاريخ التسجيل بالبرلمان 2012/7/23، ص 2.

(5) حسام الدين الأهواني، «الحماية القانونية للحياة الخاصة في مواجهة الحاسب الآلي،» **مجلة العلوم القانونية والاقتصادية** (جامعة عين شمس)، العدد 1 (كانون الثاني/يناير 1990)، ص 1ـ5.

(6) تقرير مبادرة الإصلاح العربي حول «الوصول إلى المعلومة معركة من أجل مجتمع مفتوح في العالم العربي،» (تشرين الأول/أكتوبر 2016)، ص 5.

(7) للمزيد، انظر: «إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،» الجمعية العامة، الدورة الخامسة والعشرون، البند 60 من جدول الأعمال، الأمم المتحدة A/RES/55/2، بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 2000، ص 9.

(8) صبري عبد الحكيم، «حق الإعلام في التشريعات الدولية والممارسة المغربية،» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال –الرباط، 2002ـ2003)، ص 11.

(9) للمزيد، انظر: «تفعيل الحق في الوصول إلى المعلومة على مستوى القانون،» **مجلة نوافذ قضائية**، العدد 1 (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس 2014)، ص 38.

(10) أحمد زردومي، «أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية،» مجلة **الباحث الاجتماعي** (الجزائر)، العدد 10 (أيلول/سبتمبر 2010)، ص 191.

المؤكد أن هذه الإشكالات تتجاوز إمكانات هذه الدراسة وحدودها إلى حد بعيد، وتحتاج إلى مشاريع بحث أكثر عمقًا. لذلك، فإن الهدف هنا يقتصر على بسط بعض المعطيات الأولية حول تجليات الحق في الوصول إلى المعلومة في ضوء التشريعات الدولية والوطنية **أولًا**، ودور الحق في الوصول إلى المعلومات في تعزيز الثقة بين الإدارة والمرتفقين وتخليق الممارسة الإدارية **ثانيًا**.

أولًا: الوصول إلى المعلومة في ضوء التشريعات الدولية والوطنية

في عالم اليوم، يقاس تقدم أي مجتمع وتطوره بمقدار ما ينتجه من معارف تساهم في تطويره وتنمية مؤهلات مواطنيه على نحوٍ يسمح بالمواكبة والتجديد والإبداع، فالتغييرات التي طرأت على المجتمعات بفضل ثورة تكنولوجيا المعلومات بالنسبة إلى تخليق الإدارة العمومية وتحسين علاقتها بالمرتفقين لم تفرض ركوب موجة المعلوماتية فحسب، وإنما فرضت أيضًا محاولة قيادة التغيير المجتمعي نحو خلق مجتمع للمعرفة[11]. والمغرب كغيره من البلدان النامية أو السائرة في طريق النمو يطمح إلى الانخراط في مجتمع المعرفة والعيش فيه، هذا المجتمع الذي يقوم على الحق في الوصول إلى المعلومات وإنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها بفاعلية في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة.

في هذا السياق، أبرز المغرب أن تكريس الحق في الوصول إلى المعلومات ينسجم مع التزامه الدائم بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميًا، وبمقتضيات المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكذا المادة 103 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي ألزمت الإدارات العمومية بضرورة تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات واتخاذ التدابير الكفيلة لممارستهم لهذا الحق، تعزيزًا للشفافية وترسيخًا لثقافة الحكامة الجيدة.

ففي عالم المعلومات الذي نعيش فيه اليوم، أصبح الحق في الحصول على المعلومات وفي حرية التعبير شرطًا أساسيًا لازمًا لتحقيق التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية والحرية السياسية[12]. وتُمكن وسائل الإعلام الحرة المسؤولة من إجراء حوار فعّال بين الأمم والشعوب؛ كما تُضاعف تبادل الأفكار وحرية الفكر من قدرة الفرد على الكفاح ضد الظلم والفساد[13]. بيد أنه لن يكون من الممكن ضمان حقوق الإنسان وكرامته من دون أن تتوافر حرية الرأي والتعبير والنشر من خلال وسائل إعلام مستقلة وتعددية.

---

(11) استاتي الحبيب زين الدين، «المدرسة المغربية في ظل التحولات التكنولوجية والقيمية،» **تبين**، العدد 16 (2016)، ص 175.

(12) للمزيد، انظر: «التقرير النهائي لحلقة التدارس بشأن تعزيز واستقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية، كانون الثاني/يناير 1996،» الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، صنعاء.

(13) للمزيد، انظر: «التقرير النهائي لحلقة التدارس بشأن تعزيز واستقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية، كانون الثاني/يناير 1996»، الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، صنعاء.

والجدير بالذكر أن الإعلام السمعي ـ البصري المستقل اليوم، يُؤَمن التدفق الحر للمعلومات الحيوية لأي مجتمع ديمقراطي، حيث إنه من المستحيل تحقيق الحد الأقصى من الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي والديمقراطية، من دون تدفق المعلومات والوصول إليها بحُرية[14]. وإذا ما كان لدولة ما أن تتمتع بالتفوق السياسي والاقتصادي، فمن الضروري أن تبقي مؤسساتها مفتوحة أمام مراقبة المجتمع من خلال الإعلام، حيث إن هذا الأخير ينشر القضايا التي تستوجب الالتفات حولها والاهتمام بها، كما يقوم بصناعة الرأي العام، من خلال إقامة تواصل بين المواطنين في المجتمع المدني، والتعريف بالثقافات الوطنية، وإعادة إنتاج الموروث الثقافي، ونشر القيم الإنسانية الحضارية في المجتمعات[15].

حريٌّ بالذكر أن دستور 2011، نص على حق المواطن في الحصول على المعلومات على نحوٍ واسع، بحيث لا تحده إلا الحالات المنصوص عليها في القانون، ومن أجل ضمان هذا الحق، ينبغي أنْ تكون مساطر الولوج إلى المرافق العمومية محددة بوضوح، ومجمّعة في مرجعية تسهل للمواطنين الولوج إليها[16]، وتكون وسائل الولوج عند الضرورة متعددة، على الخصوص مكيفة بحسب تصنيف للفئات يتيح الاستجابة لشروط وقدرات مختلف المواطنين والمرتفقين المستفيدين[17].

يمكن القول إن قضية حرية الرأي والتعبير من أهم وأعقد القضايا التي شغلت المجتمعات، بسبب الاختلاف بين الحضارات والثقافات، أو كما يسميها صامويل هنتنغون «صدام الحضارات»[18]. فما يعدّ من قبيل الحريات في مجتمع ما ربما لا يعدّ كذلك في مجتمع آخر، ورغم تباين المجتمعات في النظرة إلى مفهوم حرية الرأي، إلا أن كل المجتمعات تقرّ بضرورة وجودها[19].

في إطار الجهود الدولية المبذولة من أجل النهوض بقضايا حقوق الإنسان، اهتمت الكثير من المنظمات والاتفاقيات الدولية بالحق في الحصول على المعلومات وحاولت تقديم تعريف قانوني للمعلومات، وفي هذا الصدد سنتوقف عند بعض المنظمات:

---

(14) للمزيد، انظر: «مذكرة مفاهيمية، الوصول إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، هذا حقك!،» اليوم العالمي لحرية الصحافة، أيار/مايو 2016، ص 2.

(15) فضل طلال العامري، **حرية الإعلام في الوطن العربي في ظل غياب الديمقراطية** (القاهرة: هلا للنشر والتوزيع، 1432هـ/2011م)، ص 39.

(16) للمزيد، انظر: مذكرة الشبكة المغربية من أجل الحق في الحصول على المعلومات حول مسودة مشروع قانون رقم 13ـ31 «الحق في الحصول على المعلومات»، 24 نيسان/أبريل 2013.

(17) Rapport du conseil Economique, Social Et Environnemental, *Gouvernance des services publics, Améliorer l'accès à l'information* (Casablanca: Imprimerie Sipama Sarl, 2014), Dépôt légal: 2014 MO 4059, p. 20.

(18) صامويل هنتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب؛ تقديم صلاح قلنصوه (القاهرة: دار سطور، 1999).

(19) للمزيد، انظر: طوبي منديل، **حرية المعلومات: مسح قانوني مقارن**، ط 2 (باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، 2008)، ص 35؛ محمود السيد عبد المعطي خيال، **التأمين على المعلومات** (القاهرة: مطبعة النشر الذهبي، 1999)، ص 19؛ عمرو أحمد حسبو، **حماية الحريات في مواجهة نظم المعلومات** (القاهرة: مطبعة دار النهضة العربية، 2000)، ص 31، ومحمد سامي الشوا، **جرائم نظم المعلومات في قانون العقوبات** (القاهرة: مطبعة دار النهضة العربية، 1992)، ص 171.

ـ **منظمة الأمم المتحدة:** بحسب معايير الأمم المتحدة، يفترض من الهيئات العامة أن تكشف عن المعلومات، ويحق لكل عضو من الناس أن يتسلم المعلومات. يشتمل مصطلح «معلومات» على كل السجلات التي هي في حوزة هيئة عامة، بغضّ النظر عن الشكل الذي تأتي فيه. كما تنص المادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (31 تشرين الأول/أكتوبر 2003)، على ضرورة تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات واتخاذ التدابير الكفيلة بممارستهم لهذا الحق[20].

ـ **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ 1977، سياسة للكشف عن المعلومات العامة، وبالرغم من أن هذه السياسة لم تقدم تعريفًا للمعلومات، ولم تتفاعل معها بالدقة نفسها التي تناولتها مختلف المنظمات الدولية المهتمة بحقل المعلومات، بما فيها التشريعات الوطنية، فإننا نجدها قد أكدت أن سياسة الكشف عن المعلومات العامة، قابلة للتطبيق في ما يتعلق بكل الوثائق التي صدرت بعد تبنّيها تلك السياسة، بالنسبة إلى الوثائق الصادرة قبل هذا التاريخ أيضًا، ما لم تكن هناك أسباب لتلك السياسة، بالنسبة إلى الوثائق الصادرة قبل هذا التاريخ أيضًا، ما لم تكن هناك أسباب ملزمة بخلاف ذلك[21].

ـ **اللجنة الوزارية الأوروبية:** تعتمد توصيات اللجنة الوزارية الأوروبية مقاربة أكثر حذرًا، وتعرف «الوثائق الرسمية»، بربطها بأي «وظيفة عامة أو إدارية» وتستثني الوثائق قيد التحضير[22].

في هذا السياق، يجد الحق في المعلومة مصدره في كثير من الاتفاقيات والعهود الدولية، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948[23]، وفي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي ينص على الحق في البحث على المعلومات والآراء[24]، وفي الميثاق العربي لحقوق الإنسان[25] الذي تنص مادته الرقم 32 على أن «يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة ودونما

---

(20) المصدر نفسه.

(21) للمزيد، انظر: منديل، المصدر نفسه، ص 35.

(22) المصدر نفسه.

(23) أدرج الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر 1948، حرية المعلومات في المادة 19 كجزء من حرية التعبير التي تضم «الحق في البحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها». تضمن هذه المادة الملزمة الحق في حرية التعبير والمعلومات بالصيغة التالية: «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية». للمزيد، انظر: Nisrine Eba Nguema, «Droit à l›information en Afrique: Entre enjeux, défis et promotions,» *Revue marocaine d'administration locale et développement*, no. 108 (février 2013), p. 141.

(24) أحمد مفيد، «الحق في الوصول إلى المعلومة والمشاركة في الحياة العامة،» **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، العدد 114 (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2014)، ص 15، وزراح حمو، «حق الحصول على المعلومات في المواثيق الدولية وبعض دساتير الدول الديموقراطية وفي المغرب،» مداخلة في ندوة نظّمتها العصبة المغربية لحقوق الإنسان، فرع زاكورة، مدينة زاكورة، منشورة على موقع العلوم القانونية: <http://www.marocdroit.com>.

(25) صودق عليه من قبل مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 23 أيار/مايو 2004.

اعتبار للحدود الجغرافية». إلا أن هذا الحق يمارس بقيود تنظمها القوانين الداخلية، وتتعلق أساسًا باحترام الحياة الخاصة للأفراد، والأمن القومي والآداب العامة[26].

يتخذ الحق في الوصول إلى المعلومة عدة أبعاد:

ـ البعد السياسي: يتمثل بكون الحق في الحصول على المعلومات يقيد شرعية الإدارة بمدى التزامها باحترام القانون، والحريات الفردية، ويساهم في دمقرطة المجتمع وضمان مساواة المواطنين أمام القانون.

ـ البعد الثقافي والأخلاقي: يتمثل بمساهمة الحق في إرساء ثقافة جديدة مبنية على علاقة تسودها الشفافية والوضوح والمسؤولية.

ـ البعد الاقتصادي: يتجلى في تهيئة المناخ الملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية، بوضع ضمانات للنفاذ إلى المعلومات مماثلة للضمانات التي اعتاد رأس المال الأجنبي أن يعمل في إطارها.

ـ البعد الدولي: يتمثل بضرورة ملاءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق والاتفاقيات الدولية، حيث نص الدستور في تصديره على «جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة»[27].

وفي خصوص التشريعات الوطنية يكتسي حق الحصول على المعلومات أهمية قصوى في تعميق الديمقراطية قيمًا ومبادئ وممارسة. فحق الوصول إلى المعلومات يعدّ حقًا من الحقوق والحريات الأساسية الذي كرسّه دستور فاتح تموز/يوليو 2011، وبخاصة في فصله السابع والعشرين الذي نص على أن «للمواطنين والمواطنات الحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهمات المرفق العام، ولا يمكن تقييد هذا الحق إلا بمقتضى القانون بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي والحماية الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المسّ بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة».

---

(26) للمزيد، انظر: عدنان السعيدي، «الحق في الحصول على المعلومات في الدستور المغربي، وآفاق تفعيله،» مداخلة في ندوة حول مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات، مراكش بتاريخ 16 شباط/ فبراير 2013 أو انظر ديباجة دستور 2011.

(27) للمزيد، انظر: السعيدي عدنان، «الحق في الحصول على المعلومات في الدستور المغربي، وآفاق تفعيله،» مرجع سابق.

تجدر الإشارة إلى أن قانون الحق في الوصول إلى المعلومة جاء ليعيد تنظيم مهنة الصحافة على النحو الذي يستجيب للحاجات[28]، ويتلاءم مع ما تحقق من مكتسبات، وما ينشد من إنجازات[29]، ولا جدال في كون الهدف الأمثل لهذا القانون هو توفير أقصى الضمانات للصحافيين المهنيين، حتى ينعموا بأقوم الشروط وأفضلها، ويتمكنوا بأنجع الوسائل وأحسنها من أداء مهمتهم النبيلة داخل فضاء تضمن فيه الحقوق.

يستمد هذا القانون قوته وفاعليته من تطابق مقتضياته مع روح دستور المملكة وجوهره، الدستور الذي يشدد على حرية الرأي والتعبير، بوصف الحرية والمسؤولية ركيزتين أساسيتين في ممارسة مهنة الصحافة، وفي تثبيت صرح الديمقراطية المغربية، فضلًا عن أن قانون مدوَّنة الصحافة، يعد تقدمًا مهمًا في مسار تمكين المغرب، من مدوَّنة للصحافة والنشر حديثة وعصرية منبثقة من عملية تشاركية موسعة.

في هذا الاتجاه، أكد مصطفى الخلفي[30] أن العلاقة بين وجود صحافة حرة ومسؤولة وضمان حق المجتمع في الخبر، والتعرف إلى التيارات الموجودة فيه، وضمان حق هذه التيارات في التعبير عن رأيها، كانت هي الدافع إلى الاشتغال على مراجعة المنظومة القانونية، بوصفها خطوة ضمن أخرى لإرساء حرية الصحافة والتعبير[31].

ثانيًا: الوصول إلى المعلومات وتعزيز الثقة بين الإدارة والمرتفقين وتخليق الممارسة الإدارية

الأكيد أن الحق في الوصول إلى المعلومات هو الأداة الأساس العملية والإجرائية، التي تمكن المواطنين من مراقبة العمل الحكومي، ومعرفة مسار اتخاذ القرارات العمومية، وتعطيهم القدرة والسلطة للمشاركة، أو الإسهام بالاقتراح، أو بالاحتجاج على ما يصدر عن الدولة ومرافقها من تدابير وقوانين، ربما لا يرتضيها المواطنون، أو يرون فيها مساسًا بحرياتهم، أو بواقع حالهم أو مستقبلهم[32].

---

(28) على البرامج التلفزية أن تكون مرتبطة بحاجات فعلية، فهي تستمد في أغلب الأحيان طاقتها التأثيرية من قدرتها على صوغ هذه الحاجات ضمن «الرمزي» و«الاستعاري»، وضمن كل ما يعِد به المنتج خارج وظائفه الاستعمالية المباشرة، بما فيها سحر المتخيل وفتنته. وتلك لحظة مركزية في تصور الحاجات وطرق إشباعها. للمزيد، انظر: بيرنار كاتولا، **الإشهار والمجتمع**، ترجمة سعيد بنكراد (اللاذقية: دار الحوار والنشر والتوزيع، 2012)، ص 9.

(29) للمزيد، انظر: ظهير شريف رقم 1.95.9، صادر في 22 من رمضان 1415 الموافق 22 شباط/فبراير 1995، بتنفيذ القانون رقم 21.94 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين.

(30) وزير للاتصال وناطق باسم الحكومة.

(31) مصطفى الخلفي، «مشروع قانون الصحافة والنشر يندرج ضمن عملية الإصلاح السياسي،» للمزيد، انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.alquds.co.uk/?p=557292>.

(32) يحيى اليحياوي، «في معوقات التواصل العمومي بالمغرب،» مداخلة في الندوة الدولية بعنوان: «التواصل العمومي: المقاربات والتطورات والرهانات»، معهد الصحافة وعلوم الإعلام، مؤسسة كونراد أديناور، تونس، 12ـ13 نيسان/أبريل 2007.

كما أن هناك نصوصًا أخرى تكفل هذا الحق، كالدستور المغربي الجديد[33]، واتفاقية محاربة الرشوة التي وقعها المغرب سنة 2003[34]. ويكتسي الترافع من أجل قانون يتيح للمواطن الوصول إلى المعلومة، أهمية بالغة في تثقيف الناس حول حقوقهم وتحسيسهم بواجب الدولة في الالتزام بنشر المعلومات التي تفيد المواطنين، مثل الصفقات العمومية والبيئة والانتخابات والصحة العمومية والسلامة الطرقية.

الجدير بالذكر أن الدساتير المغربية السابقة لم تتطرق إلى مسألة حق وصول الأفراد إلى المعلومات، بيدَ أن الدستور الجديد أقر في فصله 27 أن «للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام.

ولا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون».

ولتنزيل هذا المقتضى الدستوري، أعدت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في إطار لجنة مشتركة بين الوزارات، مشروع القانون الرقم 13ـ31 المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومات.

في هذا الصدد تطرق الإعلامي محمد العوني[35]، من خلال مداخلته[36] المعنونة «الحصول على المعلومات بين الواقع والتحديات»، إلى عدد من الأمثلة الواقعية كقضية الخازن العام للمملكة والسيد مزوار، وقد تساءل عن غياب المعلومة المتعلقة بالحادث الشهير «فضيحة ملعب مولاي عبد الله بالرباط» وإقالة وزير الاقتصاد والمالية محمد بوسعيد وكاتبة الدولة المكلفة بالماء شرفات أفيلال، إلى حد الآن عن المواطنين. كما أكد العوني ضرورة التمييز بين المعلومات الشخصية الخاصة بالأفراد، والمعلومات المتاحة التي من حق المواطن الوصول إليها، ومعرفتها كحق دستوري وديمقراطي[37]، إلا أن مقتضيات القانون 13ـ31 المنظم للحق في الوصول إلى المعلومة، يتضمن

---

(33) للمزيد من التفصيل، انظر: Tarik Zair, «Les Droit fondamentaux dans la constitution marocaine: Les interrogations à propos de la valeur du référentiel universel,» *Revue marocaine d'administration locale et de développement*, no. 108 (février 2013), p. 10.

(34) تعليق الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة «ترانسبرنسي المغرب»، على مشروع القانون الرقم 13ـ31 في إطار الحوار الوطني في شأن القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة الذي أطلقته وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة على موقعه <http://www.mmsp.gov.ma>، تمت زيارة الموقع بتاريخ 12 نيسان/أبريل 2016، الساعة العاشرة صباحًا.

(35) رئيس منظمة حريات الإعلام والتعبير «حاتم».

(36) للمزيد، انظر: الندوة الفكرية المنظمة من طرف «ترانسبرنسي المغرب»، بشراكة مع منظمة حريات الإعلام والتعبير «حاتم» وشبكة الفضاء الحر للمواطنة والتكوين والتنمية تحت عنوان: «الحق في الوصول إلى المعلومة»، مدينة المحمدية يوم 17 كانون الأول/ديسمبر 2015.

(37) الفصل 27 من دستور 2011 ينص على: «لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون».

بندًا تفريقيًا يتمثل بتنصيصه على حق المواطنين في الحصول على المعلومة، لكن نشرها يمكن أن يتسبب في سجن الفاعل[38].

يتضمن القانون الرقم 13ـ31 مجموعة من الثغر، كاستثناء الأجانب والأشخاص المعنويين من هذا الحق، وإلزامية تحديد نوعية استعمال المعلومة في الطلب المقدم إلى الجهة الإدارية، والآجال الطويلة التي يستغرقها التفاعل مع الطلب، الذي قد يصل أحيانًا إلى 75 يومًا، والتوسع في الاستثناءات، وكلها مسائل تناقض المبادئ العامة التي حددتها الممارسات الفضلى على المستوى الدولي[39]، بل إن هذا القانون يحمل في طياته تهديدًا فعليًا لهذا الحق، حيث يظهر ذلك في الجوانب التالية:

أ ـ تجريم استعمال المعلومة بعد أن تكون الإدارة نفسها قد أعطتها للشخص أو الهيئة التي طلبتها، حيث يمنع القانون استعمال هذه المعلومة في غير الغرض المحدد لها في الطلب المقدم من جانب المستفيد منها. وعليه، يضيف هذا القانون جريمة وجزاء جنائيين جديدين، في وقت ينصبّ فيه النقاش حول تقليص الجرائم والعقوبات الخاصة بقضايا الصحافة.

ب ـ المسطرة المعتمدة للحصول على المعلومات، وبخاصة طول المدة المطلوبة لتوفير المعلومة (يمكن أن تصل هذه المدة إلى شهرين)، والإحالة على نص تنظيمي (أي مرسوم تطبيقي) لتحديد نموذج الطلب ووصل التسليم، بما ينتج من ذلك من وضع شروط جديدة، قد تكون أكثر تعقيدًا وعرقلة الاستفادة من هذا الحق.

ج ـ الاستثناءات الواردة على التمتع بهذا الحق. إذا كان من الجائز وجود بعض الاستثناءات، كما هي الحال في معظم البلدان الديمقراطية، فإن ما يلاحظ على قائمة الاستثناءات التي يتضمنها

---

(38) أوبن ديموكريسي ـ ت. بروكنر، ترجمة: إ. السعيدي، «هذه 7 خرافات تعيق الانتقال الديمقراطي بالمغرب»، للمزيد، انظر: الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.hespress.com/politique/268336.html>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ 4 تموز/يوليو 2016 على الساعة السادسة صباحًا).

(39) للمزيد، انظر: «المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، اعتُمد بموجب قرار الجمعية العامة 217 ف (3ـ د) المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، منشورات الأمم المتحدة عدد 55697ـ07 كانون الأول/ديسمبر 2007.

ـ «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 2200(دـ21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار/مارس 1976 وفقا لأحكام المادة 49.

ـ «المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان»، روما، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1950، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.echr.coe.int/Documents/Convention_ARA.pdf>.

ـ «المادة 09 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان»، نيروبي، كينيا حزيران/يونيو 1981، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://primena.org/admin/Upload/Component/_1420837984.pdf>.

ـ «المادة 13 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان»، سان خوسيه بكوستاريكا في 1969/11/22، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/am2.html>

ـ «المادة 32 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان»، وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بتونس بقراره رقم 270 د.ع (16)، بتاريخ 2004/05/23، جامعة الدول العربية، على الرابط الإلكتروني: <http://www.lasportal.org/ar/legalnetwork/Documents.pdf>.

ـ «المادة 22 من إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام»، تم إجازته من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة مؤتمر العالم الإسلامي، القاهرة، 5 غشت 1990، على الرابط: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/a004.html>.

القانون، أنها صيغت بطريقة مبهمة ومطلقة كقضية الدفاع الوطني، وقضية الأمن الداخلي والخارجي للدولة.

وما لا شك فيه أن توسيع دائرة القضايا المشمولة بنظام الاستثناءات، لكي تضم معلومات عادة لا تدخل في نطاق أمن الدولة في الدول الديمقراطية (مثل مداولات المجلس الوزاري، والمجلس الحكومي)، يعبّر عن وجودِ مخاوفَ من جهات في الدولة لإخراجِ قانون يضمَنُ للمواطنين المغاربة حق الوصول إلى المعلومة، لذلك فإن القانون 13 ـ 31 فيه كثيرٌ من التحايلات[40].

د ـ نوع المعلومات التي يتضمنها هذا الحق، حيث تم الاقتصار على القرارات والوثائق الرسمية، والحال أن هذا الحق يجب أن يشمل الطريقة أو الطرائق، التي اتبعتها الحكومة أو الإدارة المعنية، للوصول إلى هذه القرارات، أو لإنتاج هذه الوثائق، وفقًا للاتجاه الذي سلكه «الوسيط الأوروبي».

هـ ـ طبيعة العقوبات المقررة، إذ تبدو محدودة في حالة الامتناع عن توفير المعلومة لطالبها، وغائبة في حالة إتلاف الوثائق والتخلص منها[41].

و ـ الهيئات المعنية بهذا القانون، حيث تم الاقتصار على الهيئات العامة، والخاضعة للقانون العام (البرلمان والإدارة والقضاء)، في وقت تم فيه استثناء الهيئات الخاصة (الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات)، مع أن بعض المواثيق الدولية تدرجها ضمن الهيئات المطالبة بتوفير هذا الحق.

ز ـ مشروع قانون الوصول إلى المعلومات في الصيغة الأولى نص على أن يتلقى طالب المعلومة جوابًا في غضون 15 يومًا، بينما رفعَ القانون الحالي هذه المدة إلى 30 يومًا. كما أنّ مشروع 2013 كان ينص على الإلزام بإخبار المعني بالأمر في حالِ تمديد الأجل بتحديدِ أجل جديد، لكن ذلك تم حذفه في نص القانون الحالي. من التراجعات التي شهدها القانون الحالي كذلك، تمديد أجل الرد على الطلبات الاستعجالية المتعلقة بالحصول على المعلومات، من يومين، إلى أقرب الآجال، وبخصوص تعليل الرفض، الذي كانَ موكولًا إلى الشخص متلقي طلب الحصول على المعلومة، فقد انتقلَ إلى الهيئة. فمن سيكون المسؤول، هل من تلقّى الطلب، أم المفتش العامّ، أم الوزير، لقد رجعنا إلى البنية التقليدية للإدارة المغربية التي وجدناها[42].

---

(40) مداخلة محمد العوني رئيس منظمة حاتم في اليوم الدراسي الذي نظم في مجلس المستشارين لمناقشة، «مشروع الحق في الوصول إلى المعلومات رقم 13 ـ 31» يوم الثلاثاء 19 كانون الثاني/يناير 2016. وخلال هذه المداخلة أكد العوني أن الضمانات التي جاء بها المشروع، هي قلب للأهداف المطلوبة للحصول على المعلومة التي عكسها، لهذا يؤكد العوني أن منظمة «حاتم» في قراءتها للمشاريع بما فيها آخر هذه المشاريع، رأت في الخلاصة أنه من الأفضل، ألّا يصدر هذا القانون إذا كان سيحافظ على هذه المضامين التراجعية، وقدم مثالًا يتمثل بأن القانون يعاقب طالب المعلومة عوض أن يسهل عليه مأمورية ومسطرة وزمن الوصول إليها، ولا يشير لا من قريب ولا من بعيد إلى معاقبة حاجب المعلومة، ومن ذلك إحالة هذا المشروع على القانون الجنائي وعلى تكريسه لسرية المهنة... إلخ.

(41) للمزيد، انظر: مذكرة الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومحاربتها حول «مشروع قانون رقم 13ـ31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات»، نيسان/أبريل 2013.

(42) للمزيد، انظر: مداخلة إدريس بلماحي، عضو اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية في اليوم الدراسي الذي نظم بمجلس المستشارين، لمناقشة «مشروع الحق في الوصول إلى المعلومات رقم 13 ـ 31»، يوم الثلاثاء 19 كانون الثاني/يناير2016.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الحق في الوصول إلى المعلومات، يُعد مدخلًا أساسيًا لمحاربة الفساد والنهوض بالنزاهة، وتعزيز مقومات المنظومة الوطنية[43]، وأن العلاقة بين الفساد والمعلومات علاقة ذات تأثيرات عكسية، فكلما كانت المعلومات متوافرة، كان الفساد محدودًا، ومعزولًا في نطاقات ضيقة، وبالتالي يسهل التغلب عليه. وكلما احتُكرت المعلومات، كان هناك استبداد، وتجاوز في استعمال السلطة، وتفشي ممارسات الفساد[44]. في سياق يتميز باستمرار اعتماد قوانين تتعلق بالأمن ومحاربة الإرهاب، وتحدّ من حرية الرأي والتعبير والإعلام، ويتسم بسيادة ثقافة عدم إفشاء الأسرار ومناهضة الشفافية التي تسود في مختلف الدول والحكومات والإدارات التابعة لها، فيعيق الحق في الوصول إلى المعلومات الرسمية[45]. وفي السياق نفسه هاجمت النائبة الاستقلالية فتيحة البقالي، حكومة بنكيران، بسبب حجبها جل المعلومات التي تهم المستثمرين والمواطنين في قانون الحق في الحصول على المعلومات، مؤكدة أن رفض التعديلات التي وضعتها الفرق البرلمانية وبخاصة أحزاب المعارضة، يعدّ تعطيلًا لمقتضيات دستورية[46].

وأكدت البقالي، في الجلسة العامة لمجلس النواب، «أن قانون الحصول على المعلومات يحارب ترويجها لأنه أغلق الباب على عدد كثير منها بخاصة التي تمس بمبدأ تكافؤ الفرص بين المستثمرين، والتي تهم المعلومة الاقتصادية والمالية والنقدية، وكذلك توزيع الرخص «لكريمات» المضرة بالاقتصاد الوطني، لأن ذلك يعد اقتصادًا للريع، الذي يحول دون تخطي المغرب حاجز الدولة السائرة في طريق النمو، لولوج نادي الدول الصاعدة». ورأت البقالي أن رفض الحكومة لتعديلات فريقها الاستقلالي هو «ضرب للديمقراطية، لأن حجب معلومة مستغلي الرخص في أعالي البحار عن الشركات المتنافسة، وضرب لمصداقية العمل الاستثماري وللديمقراطية». كما انتقدت البقالي توزيع كل الامتيازات لبعض المحظوظين في البلاد، مستغلي النفوذ، الذين لا يؤدون أي خدمة للمغرب، ويستفيدون. وانتقدت البقالي كذلك منع المواطنين من الحصول على التقارير المالية والحسابات الوطنية والنفقات العمومية على نحوٍ مفصَّل، كي يكون الجميع على قدم المساواة في التعامل مع المعلومات نفسها. كما أن وصول المواطن إلى المعلومات وحصوله عليها ليس غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة لتحقيق التواصل وتعميق الشفافية، وترسيخ الحكامة الجيدة، وتكريس احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة، ومحاصرة الفساد من طريق التقييم وتحديد المسؤولية، وربطها بالمحاسبة، وذلك دعمًا للتواصل واستعادة للثقة المفقودة للمواطن اتجاه الإدارة[47].

---

(43) Remarques concernant «le projet de loi no. 31.13 relatif au droit à l'accès à l'information», L'association de lutte contre la corruption: Transparency Maroc.

(44) للمزيد، انظر: مداخلة علي الرامي، مدير الشؤون القانونية بالهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في اليوم الدراسي الذي نظم بمجلس المستشارين لمناقشة، «مشروع الحق في الوصول إلى المعلومات رقم 31.13»، يوم الثلاثاء 19 كانون الثاني/يناير 2016.

(45) للمزيد، انظر: «بيان الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للحق في الوصول للمعلومات»، الصادر بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2016، على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.amdh.org.ma/ar/communiques-ar/com-acces-information-2016>.

(46) للمزيد، انظر: **الصباح**، 2016/7/26.

(47) المصدر نفسه.

في هذا الاتجاه، سيساهم إعمال هذا الحق في المغرب في تفعيل مبادئ الحوكمة الجيدة التي أصبحت من بين أسس النظام الدستوري للمملكة بموجب دستور 2011، فضلًا عن تحسين العلاقة بين الإدارة العمومية والمواطن[48]. كما لا يزال ضعف الولوج إلى المعلومات حول الخدمات العمومية بالمغرب يمثل عائقًا رئيسيًا ويساهم في اختلالات خطيرة[49].

وعليه، على الدولة بناء الوعي لدى المواطنين بأهمية الحصول على المعلومات، لأن مبدأ الحق في الوصول إلى المعلومات يتعدى الإطار القانوني والمؤسسي أو العملي؛ فالحملات التي تشن بدعم من الدولة لتوعية المواطنين في شأن الحصول على المعلومات بالغة الأهمية كمتمم للقانون.

ما لم يعِ المواطن أهمية هذا الحق، ستبقى ممارسته له ناقصة لا تصل إلى تحقيق الهدف الأسمى من هذا الحق. وهذا الوعي بمبادئ الحق في الحصول على المعلومات من طرف المواطنين لا يمكن أن يتبلور، من دون تدخل كل فعاليات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وجمعيات، إلى جانب الهيئات العمومية[50]. إلا أنه لا يمكن الاعتماد فقط، على الدور التوعوي الرسمي، فقد ترى الدولة في هذه التوعية إثارة طلبات قد تضايقها، وهذا يتطلب قيام فعاليات المجتمع المدني بأنشطة مستقلة أو بالشراكة مع الهيئات العمومية، قصد التعريف بالأهداف الحقيقية للاطلاع.

يساهم الحق في الوصول إلى المعلومات بصفة عامة، وإلى حدٍ كبير، في إشاعة ودعم الانفتاح والشفافية، وتعزيز الثقة في علاقة الإدارة بالمرتفقين، وترسيخ الديمقراطية التشاركية، وإرساء إجراءات كفيلة بتخليق الممارسة الإدارية وضمان الصدقية والنزاهة في تدبير الشأن العام. كما أنه يساعد المواطنين بصورة أفضل على فهم الإجراءات والمساطر الإدارية، وعلى حماية حقوقهم، وبالتالي تنمية الوعي القانوني والإداري لديهم. علاوة على أن توفير المعلومات يساهم في جلب الاستثمارات التي تعدّ من الغايات الرئيسية التي تتنافس عليها الدول فيما بينها لتحقيقه، ويستلزم ذلك توفير مناخ مناسب يحقق هذا الجذب واستدامته، حتى تتحقق نتائجه الاقتصادية للدولة[51].

حاصل القول، يتعيَّن احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والمبادئ الأساسية في صوغ وتنفيذ القوانين الوطنية المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات من خلال الكشف عن أقصى قدر من المعلومات، والالتزام بنشر المعلومات، وتضييق نطاق الاستثناءات، وتسهيل إمكان الحصول على المعلومات من خلال معالجة طلبات المعلومات بسرعة ونزاهة مع توفير إمكان الطعن أمام هيئة إدارية مستقلة، وعدم التذرع بالتكاليف للحؤول دون قيام الأفراد بطلب المعلومات، مع اعتماد الاجتماعات المفتوحة، وإيلاء الأولوية للكشف عن المعلومات وحماية المبلغين عن الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. إضافة إلى إلغاء القوانين والمقتضيات، التي تحد من الحق في الحصول على المعلومات، طبقًا للمعايير الدولية في هذا الشأن □

(48) حمو، «حق الحصول على المعلومات في المواثيق الدولية وبعض دساتير الدول الديموقراطية وفي المغرب».

(49) تقرير البنك الدولي، «المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي،» ملخص تحليلي، 2017 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي، ص 32.

(50) محمد الزاهي، «التكريس الدستوري للحق في المعلومة وسبل أجرأته،» **الأخبار**، 2016/9/30.

(51) بشار عدنان إبراهيم ملكاوي، **الاستقرار القانوني ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي** (بيروت: جامعة الدول العربية، مجلس وزراء العدل العربي، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2020)، ص 5.

الأمير شكيب أرسلان:
بين الجامعة الإسلامية والقومية العربية

خالد بوهند(*)

جامعة سيدي بلعباس ـ الجزائر.

مقدمة

عثرت في الأرشيف الفرنسي الوطني لما وراء البحار في آكس أون بروفانس في فرنسا على علبة[1] فيها ملف يحمل «رقم 11 جنيف»، وهو بمنزلة رسالة من توقيع القنصل العام لفرنسا في جنيف موجهة إلى وزير الشؤون الخارجية لفرنسا في باريس، تقع في ست صفحات تتناول كلها الأمير شكيب أرسلان، وتركز المعلومات «الاستخبارية» على نشاطه خلال إقامته في الغرب، وتردده على عواصمه المهمة: برلين ومدريد وروما وجنيف وباريس.

تبيِّن الرسالة ملامح شخصية شكيب أرسلان ونضاله السياسي، وعلاقاته بالشخصيات الشهيرة وزعماء الدول في الغرب الأوروبي والمشرق العربي، والمغرب العربي كذلك. وحتى أستدرك النقص المسجل في الوثيقة/ الرسالة، وأحيانًا الغموض الذي شابه، اعتمدتُ على مراجع عامة وخاصة، وقد قسمنا هذه الورقة إلى ثلاثة محاور: المحور **الأول**، مقتطفات من حياة الأمير شكيب أرسلان، تتضمن نسبه ومولده ونشأته، كما جهاده ومساهماته في الثقافة العربية والإسلامية. وانطلاقًا من الوثيقة الأرشيفية/ الرسالة المذكورة سابقًا، أضفت المحور **الثاني**: نشاط الأمير شكيب أرسلان السياسي، ومواقفه تجاه الغرب، ويتناول أيضًا موقفه «التكتيكو»[2] تجاه القوى العالمية مثل فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وإنكلترا. وفي المحور **الثالث**، تناولت علاقات الأمير بالحركات الوطنية المغاربية وبعض المناضلين والقادة المغاربيين المرتبطين بها، في الجزائر والمغرب وتونس.

(*) البريد الإلكتروني: bouhend22000@gmail.com.

(1) Anom, Oran, Dossier: Chekib Arslan, no. 11 Genève, Lattre du consul général de France à Genève au ministre des affaires étrangères à Paris, Genève, 25 mai 1938).

(2) سنرى لاحقًا أن الأمير شكيب أرسلان، اتخذ مواقف سلبية، أو غامضة وغير مفهومة تجاه القوى الغربية، كمثل موقفه من النظام الإيطالي/الفاشستي، والألماني، عكس قناعته ومبادئه التي آمن بها، ونادى بهما في خطاباته، وفي كتاباته، وهو ما عرّضه للنقد.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: لماذا تبنّى الأمير شكيب عدة قضايا تخص الشأن العربي والإسلامي مشرقيًا ومغربيًا؟ أو بالأحرى، لماذا تبنى مبدأين مزدوجين بمنزلة خطين متوازيين: الجامعة الإسلامية، ومبدأ القومية العربية؟ هل يعود ذلك إلى سبب نسبه النبيل (من أمراء الطائفة الدرزية العربية)؟ أو إلى نشأته وتكوينه الإسلامي؟ أم إلى شخصيته؟ لماذا كانت مواقفه من الغرب متناقضة مع شخصيته ومبادئه؟

أولًا: مقتطفات من حياة الأمير شكيب أرسلان، وبدايات النضال

1 ـ نسبه ومولده ونشأته

ولد الأمير شكيب أرسلان في بيت الأسرة بالشويفات (وهي قرية لبنانية). وتنتمي أسرة أرسلان إلى الطائفة الدرزية العربية التي استقرت فيها منذ مطلع القرن الحادي عشر، ولا تزال مقيمة فيها جزئيًا حتى يومنا هذا. وكان فرع من هذه الأسرة قد استوطن منذ مطلع القرن الثامن عشر ناحية حوران (جبل الدروز في سورية)[3]. وتقول الوثيقة الأرشيفية/ الرسالة التي بين أيدينا، أنه ينسب إلى أسرة شريفة تنحدر من الرسول محمد (ص)[4]، هذا ما لا يؤكده في مذكراته[5]، وينحدر أيضًا من حارة الأمراء، ولد يوم الاثنين أول ليلة من شهر رمضان سنة 1286هـ الموافق للخامس والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر سنة 1869م[6]. وتوفي في بيروت يوم 9 كانون الأول/ديسمبر 1946م، عن عمر يناهز 83 سنة[7].

تعلم مبادئ القراءة والكتابة مع أخيه نسيب على يد معلم القرية حسبما كانت عليه عادة السراة في ذلك الحين، ثم انتقل إلى التعلّم على يد أستاذ آخر، حفظ جانبًا من القرآن الكريم ودخل مع أخيه المذكور مدرسة الأمريكان في الشويفات فنال قسطًا من العلوم واللغة الإنكليزية، وفي 1879 حينما بلغ العاشرة من عمره دخل مدرسة الحكمة في بيروت وتلقى فيها دروس العربية على الشيخ عبد الله البستاني، وفيها تعلم أيضًا الفرنسية والتركية، وظهرت تباشير شاعريته وهو في الرابعة عشرة من عمره.

رحلاته الاكتسابية في سنة 1889 حينما ذهب إلى دمشق وشرع يجالس المشاهير، ويتعرف إليهم ويتعرفون إليه من كثب، أمثال: الشيخ محمد عبده، وسعد زغلول، والشيخ علي الليثي، والشيخ

---

(3) ليفي بروفنسال، «الأمير شكيب أرسلان (1869ـ1946)،» ترجمة علي تابلي، **حوليات جامعة الجزائر**، المجلد 10، العدد 1 (2011)، ص 29.

(4) Anom, Oran 5114, dossier: Chekib Arslan, Renseignement sur l’activité de l’Emir Arslan, source: sûreté Nationale, Paris, 14 mai 1937.

(5) انظر: شكيب أرسلان، **سيرة ذاتية**، تحقيق سوسن النجار نصر (بيروت: الدار التقدمية، 2007).

(6) انظر مختصر سيرته في: شكيب أرسلان، **لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟** (الجزائر: مكتبة رحاب، 1989)، ص 8.

(7) بروفنسال، «الأمير شكيب أرسلان (1869ـ1946)،» ص 29.

علي يوسف (صاحب المؤيد)، وحفني ناصف، والسيد أحمد محمود، وأحمد زكي باشا، والشاعر إسماعيل باشا صبري، والشيخ علي يوسف، وأمير الشعراء أحمد شوقي، والبارودي، وعبد الله باشا فكري، فسامر بعضهم وراسل البعض الآخر[8]. وتصفه الوثيقة الأرشيفية: «إضافة إلى أنه مهاب الجانب، فهو تميَّز بالذكاء، ويحسن التحدث والكتابة بالفرنسية، والإيطالية، والتركية، والعربية، كما هو مضطلع باللغة الألمانية»[9]، التي تعلمها حين كان مقيمًا في برلين[10]. ذكر الأمير في مذكراته: «في سنة 1917م، بأول الصيف، رغب إلي المرحوم أنور باشا أن أذهب إلى ألمانيا وأستطلع أحوالها وأفيد الحقائق الراهنة هناك، فذهبت إلى برلين...»[11].

2 ـ جهاده ومساهمته في الثقافة العربية والإسلامية

أ ـ جهاده

إن المعركة التي خاضها الأمير شكيب أرسلان ضد الاستشراق الغربي، وضد التقليد، ليس معركة كلامية أو معركة ألفاظ وعبارة وصياغة وإنما هي جذر كل المعارك، وجهاد الأمير دفاعًا عن التراث والتاريخ، وعن الصفحات المشرقة في ماضي هذه الأمة، ودفاعه عن الشخصية المستقلة المتطورة المعطاة، لم ينفصل إطلاقًا عن جهاده المسلح ضد الغزو الاستعماري لبلاد المسلمين... يكفي أن نذكر مشاركته في الحرب مع المجاهدين العرب والمسلمين ضد الغزو الإيطالي لليبيا 1911، وفي حرب البلقان (الروملي) سنة 1912، وفي الحملة العثمانية على ترعة السويس[12]، ثم عمله الدؤوب (1919ـ1920) لتأسيس جبهة ثورية تخوض حربًا شعبية وتتألف من حكومة دمشق الوطنية ومقاومتها للفرنسيين، ومشاركته في ثورة فلسطين، وثورة العراق، والنجف، وثورة مصر، والمقاومة الوطنية التركية للقوى الأوروبية، وتحالفه مع الثروة البلشفية المنتصرة في روسيا، وأخيرًا دوره البارز في ثورة سوريا الكبرى سنة 1925، وفي ثورات فلسطين المتكررة، وفي إسقاط مشروع الظهير البربري في المغرب الأقصى، وفي إنهاض الحركة الوطنية المغاربية الحديثة[13]، إضافة إلى إطلاق أول دعوة إلى الوحدة العربية، وأول فكرة لتأسيس «الجامعة العربية». كل هذا جعل الملك فيصل الأول يصرح له عندما التقاه: «أشهد أنك أول عربي تكلم معي عن الوحدة العربية»[14].

---

(8) انظر مختصر سيرته في: أرسلان، **لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدّم غيرهم؟**، ص 9.

(9) Anom, Oran, Dossier, Chekib Arslan, no. 11Genève, Lattre du consul général de France à Genève au ministre des affaires étrangères à Paris, Genève, le 25 mai 1938.

(10) Anom Oran 5114, dossier: Chekib Arslan, SLNA, au sujet de Chekib Arslan, 24 février 1937.

(11) انظر: أرسلان، **سيرة ذاتية**، ص 163.

(12) حاولت تركيا، المتحالفة مع ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، مهاجمة قناة السويس في مصر، وتحديدًا في الحقبة 1915ـ1916، لمزيد من الاطلاع، انظر: زاهية قدورة، **تاريخ العرب الحديث** (بيروت: دار النهضة العربية، 1985)، ص 247.

(13) شكيب أرسلان **مختارات نقدية في اللغة والأدب والتاريخ**، جمعها وقدّم لها سعود المولى (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1983)، ص 6ـ7.

(14) أرسلان، **لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدّم غيرهم؟**، ص 11.

ب ـ مساهمته في الثقافة العربية والإسلامية

الأمير شكيب أرسلان عالم موسوعي ومثقف، جمع بين الاهتمام بالأدب، وبالفلسفة، وبالتاريخ، أما مساهمته في الثقافة العربية، فلخصها في رسالة بعثها إلى صديقه هاشم الأتاسي سنة 1935، حدثه فيها: «عما كتبه في هذا العام فإذا هو 1781 رسالة خاصة، و176 مقالة في الصحف، و1100 صفحة في كتب طُبعت»[15] ظهر منها كتابه الشهير: **لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟**[16]. إضافة إلى عشرات الكتب بين تأليف وشرح وتحقيق، كتب عن رحلة حجه **الارتسامات اللطاف في خاطر الحاج إلى أقدس مطاف**، و**تاريخ الترك**، تعليقًا على تاريخ ابن خلدون، و**الحلل السندسية في الآثار الأندلسية** في ثلاثة أجزاء، وله تعليق على **حاضر العالم الإسلامي** للوثروب ستودوارد في أربعة أجزاء، حيث بلغت الشروح والحواشي أربعة أضعاف الكتاب الأصلي، حتى أصبح الأصل يعرف بها لشهرتها. ومن كتبه أيضًا: **شوقي أو صداقة أربعين سنة**، وأصدر ديوانه **ديوان الأمير شكيب أرسلان**، و**تاريخ غزوات العرب**[17]، وأهم ما كتب – في نظري ـ كتابه التنويري، الموسوم : **لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟**

ثانيًا: نشاطه السياسي ومواقفه تجاه الغرب

ورد في الرسالة التي نستقي منها المعلومات أن الأمير شكيب أرسلان، يقيم مع زوجته من أصل شركسي «نبيل»[18] وابنه (...؟) كان طالبًا في كلية الحقوق في جنيف، 11 شارع مارينا (كذا)، وهو – أي الأمير ـ دائم الاتصالات مع القنصليات العامة لألمانيا وإيطاليا. وبحسب التقارير المتعددة يواصل التردد على ألمانيا، كما ربط علاقات حميمية مع صديقه إبراهيم باشا وهو عراقي كان مجندًا في الجيش التركي خلال الحرب العالمية الأولى، وهو موجود في برلين، وعلي الغيثي (كذا) المدير السابق لجريدة **منبر الشرق** بجنيف، ثم انتقل إلى القاهرة. ومن بين الأصدقاء أيضًا، الذين يستقبلهم في جنيف، نجد أعوان اللجنة المقدونية مثل دروغلجوب ميليتتش (Drogoljoub Milititch)، وآخر من جنسية يوغسلافية فر من الجيش أثناء الحرب الأخيرة، اللذين أصبحا معاونين رسميين لرئيس يوغسلافيا إذّاك ميلان ستويادينتش(Milan Stoyadinotch)[19].

---

(15) شكيب أرسلان، **مختارات نقدية في اللغة والأدب والتاريخ**، جمعها وقدّم لها سعود المولى (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1973)، ص 5.

(16) انظر الطبعة الأول الأصيلة: شكيب أرسلان، **لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟** (القارة: مطبعة المنار بمصر، 1349هـ/1930م) 108 ص.

(17) انظر مقال: «شكيب أرسلان.. أمير البيان،» موقع الجزيرة نت، 27 حزيران/يونيو 2016، <https://bit.ly/3q8EaxI> (اطلعنا عليه بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2021).

(18) تزوج سنة 1916 في بيروت، ورزق بثلاثة أولاد: الأمير غالب، والأميرة مي، والأمير نظمي. انظر: أرسلان، **سيرة ذاتية**، ص 11.

(19) Anom, Oran, Dossier, Chekib Arslan, no. 11, Genève, Lattre du consul, Ibid.

ولكي يعطي دفعًا قويًا للدعاية ضد فرنسا، أصدر الأمير شكيب أرسلان مجلة **الأمة العربية** باللغة الفرنسية[20]، وهي مجلة شهرية صدرت في جنيف سنة 1930، واستمرت حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، حين مانعت الحكومة السويسرية في استمرار صدورها بحجة الحياد [21] حيث كتب في أحد أعدادها مقالًا تحت عنوان: «عدو فرنسا الذي هو أنا»، هاجم فيه سياسة فرنسا الاستعمارية في شمال أفريقيا، وعندما تأسست اللجنة السورية – الفلسطينية بالقاهرة، سنة 1921، عين الأمير شكيب أرسلان رئيسًا لوفدها بجنيف، والمعروف أنه كان نائبًا لبنانيًا (مبعوث حوران) للبرلمان في إسطنبول، لقد أهّله نسبه (الشريف)، إضافة إلى كفاءته، وتجربته السياسية، وثقافته الواسعة، لقيادة حركة الوحدة العربية والإسلامية، كما يعبّر الشبان الأهالي (les jeunes indigènes) أي النخبة/الإنتليجنسيا في شمال أفريقيا، والشرق الأوسط: «بثبات القائد الملهم»[22].

1 ـ فرنسا وقضية لواء الإسكندرونة

أدّى الأمير شكيب أرسلان بحكم أصوله الشامية (مولدًا ونشأة)، دورًا مهمًا في ما يخص الشؤون السورية ـ الفرنسية، وانتهت القضية حيث خلصت المفاوضات إلى اتفاق فرنسي – سوري. فخلال وجود الوفد السوري في باريس للتفاوض مع فرنسا، عين الأمير شكيب أرسلان وجبري (طالب بجنيف وابن شقيق إحسان جبري بايا)، وكان اثنان منهم، وهما هاشم الأتاسي، وجبري سعد الله (شقيق إحسان جبري بايا)، الذي أقام بجنيف ما بين 12 و16 نيسان/ أبريل 1936 لإجراء مشاورات مع الأمير شكيب أرسلان. ومن جانبه قام الأمير أرسلان بالتنقل إلى باريس للغرض عينه.

شكيب أرسلان، الذي هنأها على نجاحها في مهمته، وذكر أن أحد أبرز معيق للوجود الإسلامي قد تم إزاحته من الطريق كما هنأ بالمناسبة اللبناني رياض باي الصلح على مساهمته في هذه العملية، ومن الجانب الآخر هنأ فارس الخوري باسم البعثة، الأمير شكيب أرسلان: «أب المسلمين»، نظير مجهوده في تحقيق الوحدة الترابية لسورية، وخلال احتدام النقاش حول لواء الإسكندرونة، نشر الأمير أرسلان في مجلة **الأمة العربية**، مقالًا وجّه فيه انتقاداته اللاذعة لمصطفى كمال أتاتورك (رئيس تركيا)[23]، بمناسبة خلع السلطان وإنهاء الخلافة الإسلامية/العثمانية، الذي تسبب في اضطرابات داخل تركيا وخارجها[24]. لماذا؟ كتب في مذكراته: «... فأما من جهة المسلمين، فإن الجامعة الوحيدة التي كانت تجمع بين الترك والعرب والكرد والأرناؤوط والجركس هي الجامعة الدينية، ولولاها لكانت هذه السلطنة تفككت منذ قرون ولكن سوء الإدارة في الداخل من جهة، ودسائس الأجانب من الخارج من جهة أخرى، حمل الكثيرين من العرب، والأرناؤوط بنوع خاص،

---

(20) Ibid.

(21) أرسلان، **سيرة ذاتية**، ص 13.

(22) Anom, Oran 5114 Dossier: Chekib Arslan no. 11 Genève, renseignement, sur l'activité de l'Emir Chakib Arslan: Sûreté nationale, Paris, le 14 mai 1937.

(23) Anom, Oran 5114, dossier: Chekib Arslan, Renseignement sur l'activité de l'Emir Arslan, Ibid.

(24) Ibid.

على النزوع إلى الانفصال عن الدولة برغم الجامعة الدينية...»[25]. وكذلك وجّه نقده لرجالات جمعية الاتحاد والترقي بمناسبة ثورتهم ضد النظام القديم في تركيا، حيث كتب: «... مع حسن نية رجالها، كان ينقصها كثير من الخبرة، وكان أكثر زعمائها شبانًا لم يتمرسوا بالأمور، ولم تنجزهم الحادثات، وقد جاء فوزهم بالقبض على ناصية السلطنة غير منتظر – حتى من أنفسهم ـ [...] وظنوا أنهم قادرون على كل شيء والحال أنهم كانوا يواجهون صعابًا ويقابلون عقابًا لا قبل لهم بها، فكانت أمامهم – وهي الطامة الكبرى ـ دسائس الدولة الأوروبية التي، كل واحدة منهنّ، كانت تحرك أهل البلاد التي تطمح إليها من أجزاء السلطنة...»[26] .

بعد أن قاوم الوجود الفرنسي في سورية، صرح عقب توقيع المعاهدة الفرنسية ـالسورية حول إنهاء الصراع وعودة العلاقة العادية ما بين الدولتين، بأن: «العلاقة بين الدولتين ستكون في المستقبل مثرية وأخوية، ومتينة»، ويضيف التقرير الذي أستقي منه المعلومات: «ومع ذلك أنه يجب عدم الاستهانة بهذا الشخص كناي للأمير شكيب أرسلان، إنه أخذ على عائقه العمل من أجل تحرير جميع البلاد الإسلامية من قبضة الإمبراطوريات الغربية، بهدف خلق جامعة إسلامية Confédération Musulmane، تضم جميع البلدان العربية المطلة على حوض البحر المتوسط، ومهما أبدى من تعاطف مع فرنسا، فإنه كان دائمًا ضد الهيمنة الفرنسية في شمال أفريقيا». وختمت الرسالة بالقول: «... عليه وجب مراقبته باستمرار...»[27]، في الأصل – وحسب رأي علال الفاسي ـ سبق دعوة الأمير شكيب أرسلان لجامعة إسلامية، تأسيس المؤتمر الإسلامي بالأستانة (أي إسطنبول)، بفضل ما قام به المغاربة اللاجئون في الأستانة من عمل جليل ضمن حركة الجامعة الإسلامية[28]. وعن مشروع تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية كتب الأمير شكيب أرسلان في مذكراته: «ثم إنه كان المرحوم الشريعي باشا تكلم معي في الأستانة بتأسيس جمعية إسلامية تتوحد بها الأحزاب، وتخلّص بها الدولة مما كانت فيه من الانشقاق، سواء بين عرب وترك، أو بين اتحاديين وائتلافيين [...]»، فتردد، ثم وافق الفكرة... وأقنعنا بالسعي فيها[29].

2 ـ إيطاليا وقضية الحبشة

لقد كانت مواقف الأمير أرسلان تجاه القوى الأوروبية/الغرب، مربكة، وتأتي على عكس الخط الذي رسمه، ومخالفة للمبادئ الذي طالما نادي بها، ففي ما يخص علاقته مع إيطاليا، وبعد ما كان مخالفًا لسياستها، غيّر من مواقفه تجاهها، وكان له لقاء بزعيم إيطاليا موسوليني، سنة 1934،

(25) أرسلان، **سيرة ذاتية**، ص 66.

(26) المصدر نفسه، ص 67.

(27) Anom, Oran 5I14, dossier: Chekib Arslan, Renseignement sur l’activité de l’Emir Arslan, Ibid.

(28) انظر: علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2003)، ص147 .

(29) أرسلان، **سيرة ذاتية**، ص 87.

كما أقام علاقات جيدة مع شخصيات بارزة في إيطاليا، وسخّر مجلته **الأمة العربية** لمساعدة السياسة الإيطالية، والدعاية لمصلحتها، وبالخصوص غزو إيطاليا الحبشة (A Byssinie). وتتحدث الأوساط الدولية المقيمة في جنيف، عن الدعم الكبير الذي كان يتلقاه الأمير من إيطاليا[30] وهو ما دفع القادة البارزين في الحركة الوطنية الجزائرية أمثال الشيخ أحمد توفيق المدني (ممثل التيار الإسلامي الإصلاحي في الجزائر)، ومصالي الحاج (ممثل التيار الوطني الاستقلالي في الجزائر)، إلى توجيه الانتقاد للأمير شكيب أرسلان لموقفه تجاه إيطاليا الفاشستية الاستعمارية.

وكان للنجم من كل الفاشستية والنازية موقف، فبخصوص الفاشستية استنكر النجم بشدة الغزو الإيطالي للحبشة. ويتمثل ذلك بمرافقة مصالي الحاج كممثل عن النجم للوفد المبعوث من جانب «اللجنة العالمية للدفاع عن الشعب الإثيوبي» لإبلاغ عصبة الأمم قرار المؤتمر العالمي المنعقد في باريس بتاريخ 3 أيلول/ سبتمر 1935، واستنكر أمام رئيس عصبة الأمم حينذاك الغزو الإيطالي للحبشة والأطماع الإمبريالية سبب جميع الحروب والويلات. ويعود هذا التشدد في الاستنكار إلى تعارض طبيعة المذهب الفاشستي القائمة على الاستغلال والتوسع مع مبدأ النجم القائم على «معاضدة جميع المغلوبين في المطالبة بحقوقهم المهضومة»[31].

أما الشيخ أحمد توفيق المدني فكتب في مذكراته: «وحلت سنة 1935 فإذا بي أجد نفسي في خلاف شديد مع الأمير شكيب أرسلان، حول مبدأ أساسي أقدّسه، وأتفانى في تقديسه، ألا وهو مبدأ الاستقلال لكل الشعوب، مهما كانت وأنّى كانت، ومقارعة الاستعمار، مهما كان المستعمر وأيًّا كان المستعمر»[32].

ويضيف الشيخ المدني: «كان خلافنا يجري في حقيقة الأمر بصفة مستترة، قبل ذلك. كان الأمير شكيب يميل إلى موسوليني، وإلى النظام الفاشستي الطلياني، بينما كنت أقارع ذلك الطغيان الإجرامي ضد إرادة الشعوب، وأعتقد أن هذا النظام سيؤدي بإيطاليا وبمجموعة الدول العالمية إلى كارثة رهيبة. خاصة أن الفاشية كانت تنادي، في نوع من الهستيريا الهوجاء، بوجوب إرجاع كورسيكا، وضم السافوا، إليها والمطالبة بالبلاد التونسية، كأنها جزء من ميراث أبيه. فكنا ننقم على إيطاليا هذا الطلب ونقابله بدعاية منكرة، وهل يرضى الشعب التونسي المستميت في سبيل استقلاله والتخلص من أعباء الحماية الفرنسية الثقيلة القاهرة، أن يصبح عبدًا ذليلًا، تحت رحمة موسوليني جلاد ليبيا، وأذنابه من زعانف الفاشستي؟، ولكن الأمر ظهر للعيان عندما جاءت سنة 1935م، وفيها بلغ التهور في العالم حركة الهتلرية الناشئة، فأمر موسوليني جنده بمهاجمة بلاد الحبشة واحتلالها ظلمًا وعدوانًا. وقتل رجالها ونهب خيراتها، وإلحاقها بالبلاد الطليانية. وكان المخطط ظاهرًا لكل من يريد أن يرى: كانت إيطاليا قد استولت على ليبيا وأخمدت فيها كل حياة، ونكلت فيها بالأحرار تنكيلًا سيبقى مع تنكيل الفرنسيين بالجزائريين أثناء الثورة الكبرى مخلدًا

(30) ANOM, Oran 5114, dossier: Chekib Arslan, SLNA, au sujet de Chekib Arslan, 24 février 1937.

(31) عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919ـ1939** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985)، ص 159ـ161.

(32) أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح: مذكرات الجزء الثاني في الجزائر 1925ـ1954** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1977)، ص 233.

في سجل العار والشنار إلى الأبد. ثم كانت قد ألحقت بها بلاد الصومال، وبلاد أرتيريا، في الشرق الأفريقي، وهي تعلن اليوم إلحاق كامل إمبراطورية الحبشة»[33]، لذلك – يضيف الشيخ المدني في مذكراته ـ : «... كاتب الأمير شكيب أرسلان، مؤنبًا، معزرًا (كذا). ولم أخف عليه مما ظننت شيئًا. فأجابني بلطف واحترام وتقدير، أن دولة الحبشة لا تستحق منا عطفًا، ولا تستأهل منا إشفاقًا. فهي دولة ظالمة قاهرة، حطمت المسلمين في بلادها...»[34].

3 ـ ألمانيا

لقد حافظ الأمير أرسلان على علاقته المتميزة بالألمان منذ أن كان عضوًا في جمعية الاتحاد والترقي في إسطنبول التركية، كما استطاع أن يتعلم اللغة الألمانية، ومن جهة أخرى كان على علاقة مستمرة مع اتحاد الطلبة العرب في برلين، وبالخصوص مع الجالية المسلمة المقيمة في برلين، تحت إشراف عبد اللطيف عبد الوهاب (مغربي الأصل من أم ألمانية) الذي فاوض الجنرال فرانكو لإطلاق بعض الحريات لسكان الريف بالمغرب الأقصى الواقع تحت الحماية الإسبانية. ومن الجدير بالذكر أن الأمير شكيب أرسلان كان يؤيد نفوذ الألمان في الشرق الأوسط، وقد يكون «الحاج الألماني» (هكذا كان يُنعت)، زد عليه اتخاذ الأمير شكيب أرسلان موقفًا مؤيدًا للجنرال «فرانكو»، بتأثير من الطلبة[35].

إضافة إلى أن الأمير شكيب أرسلان سافر إلى برلين في صيف 1917 في مهمة رسمية استطلاعية، وزار مدينتي هامبورغ وكولونيا، حيث قابل السياسي الألماني كونراد أديناور (وكان وقتها رئيسًا للبلدية)، وزار كذلك وأسن، وفرانكفورت، وميونيخ. وأرسله أنور باشا في حزيران/يونيو 1918، في مهمة أخرى إلى برلين، غرضها الحصول من الألمان على اعتراف باستقلال أذربيجان والطاغستان. وعندما خسرت الدولة العثمانية الحرب، بقي في برلين، ثم انتقل إلى سويسرا في أواخر سنة 1918، وبقي فيها إلى أوائل سنة 1920، ليعود إلى ألمانيا في أوائل سنة 1920، ويزور برلين وميونيخ، حيث ساهم في تأسيس النادي الشرقي في برلين، وانتخب رئيس له[36].

ولما قام الأمير شكيب أرسلان برحلة جديد إلى برلين في تشرين الثاني/نوفمبر 1924، نزل ضيفًا على الدكتور بيدا (سوري استقر في العاصمة الألمانية، وفتح فيها دارًا للنشر وتسويق الأسطوانات العربية)، كما لازم فيها سوريًا آخر يمارس مهنة طب الأسنان هو زكي كرام. وهناك قام الأمير بنشاط يتمثل بسعيه الدؤوب لدى السلطات الألمانية لغرض مساعدته في مهمته، على أن هذه المساعي يسّرها له صديقه الكونت فون ريفنتلو (Von Reventlow)، الذي كان يتمتع بنفوذ.

---

(33) المصدر نفسه، ص 233ـ234.

(34) المصدر نفسه، ص 235.

(35) ANOM, Oran 55114, dossier : Chekib Arslan, SLNA, Ibid.

(36) أرسلان، **سيرة ذاتية**، ص 11.

وكان السوريون المقيمون في برلين يحيطونه من جانبهم بكل رعاية وتقدير، وقبل رحيله في 15 كانون الأول/ديسمبر 1924، أقاموا له حفل تكريم في بلدة رينغولد (Rhiengold)، حضرها شخصيات ألمانية مثل: ستريسمان (Stresman)، والجنرال فون سيكت، والكولونيل فون كزيلاندر (Von Xylander)، والمتخصص الألماني في الشؤون الشرقية المعروف كامب فميز (Kampffmeys)، الذي ألقى خطابًا في المناسبة[37].

4 ـ إنكلترا

أما إنكلترا، فقد اتخذ الأمير موقفًا حذرًا منها، ولكن عقب الحملة الإيطالية على (Abyssinie) الحبشة، وبخاصة عملية القمع الذي تعرض له الفلسطينيون من جراء الاضطرابات والثورات التي حدثت في فلسطين، وجَّه نقده لسياسة بريطانيا[38] في المنطقة عبر مجلته **الأمة العربية**[39] .

إن سبب دخول تركيا الحرب العالمية الثانية، فسره الأمير شكيب أرسلان في مذكراته، حيث ذكره بأنه: «... حضرت هذه المذكرات (كذا)[40]، وعندما قتل ولي عهد النمسا انعقد القلم العمومي (كذا) تحت رئاسة طلعت، وكنت أنا حاضرًا، وصار كل منا يبدي رأيه. فقال سيد بك لطلعت: أرى الأَولى أن نتخذ سياسة متوسطة، فأجابه طلعت: نحن بين الحياة والموت، ولا توسط بين الحياة والموت![41]. فإما أن نمشي مع ألمانيا حتى يكون لنا ظهير قوي، وإما أن نمشي مع الحلفاء (أي إنكلترا – فرنسا ـ روسيا) حتى نتقي شرّهم. ولكننا لا نرى الحلفاء يريدون أن يمشوا معنا، ولا يقبلون عقد محالفة يتعهدون لنا فيها بصيانة السلطنة العثمانية. وقد أشار بعضهم أن دول الحلفاء عرضت على تركيا التحالف، وليس ذلك بصحيح، فإنهن كن ناويات تقسيم تركيا، وكن يعلمن أنهن إن اتفقن معها امتنع التقسيم. وقد تقدم لك الكلام بمناسبة قصة إطلاق يحيى الأطرش من رودس أنه كان هناك اتفاق بين فرنسا وايطاليا وإنكلترا، وإن سورية كانت خارجة بنصيب فرنسا. ولقد اعترف المسيو بوانكاريه في مجلس الشيوخ الإفرنسي، جوابًا للمسيو فكتور بيرار، بأنه منذ 1912، اتفقت فرنسا وإنكلترا على تقسيم سورية وفلسطين، وهذا قبل الحرب العامة بسنتين. إذ، لم يكن ممكنًا لدول الحلفاء أن يتحالفن مع تركيا تحالفًا يلغي معاهدات تقسيمها التي كانت انعقدت في ما بينهن سرًا. ولقد كان في الأستانة لجنة اسمها لجنة التواد التركي الروسي، أي لجنة تسعى في تقريب هاتين الدولتين كل منهما للأخرى، وكنت أنا فيها. وكان فيها أحمد نسيمي بك، وعصمت بك، مبعوث الأستانة وأمين البلد الذي مات غريقًا في أثناء الحرب، وكان من الروس بعض أشخاص[42] .

---

(37) بروفنسال، «الأمير شكيب أرسلان (1869ـ1946)،» ص 35.

(38) شاركت فرنسا في مشروع حول تجزئة البلاد العربية الخاضعة للخلافة العثمانية، عبر اتفاقية سايكس- بيكو سنة 1916، وهناك وعد بلفور البريطاني سنة 1917، القاضي بإقامة وطن قومي لليهود في الأراضي الفلسطينية.

(39) ANOM, Oran 5114, dossier: Chekib Arslan, SLNA, Ibid.

(40) أغلب الظن أنه يقصد تحرير أحداث العالم (الجيوسياسية).

(41) أرسلان، **سيرة ذاتية**، ص 100.

(42) المصدر نفسه، ص 101.

وعندما نشبت الحرب العامة، وقبل دخول تركيا فيها، كان هؤلاء يجتهدون في إقناعنا بالتزام الحياد، لكنهم لم يجتهدوا قط في أن نكون حلفاء معهم. وكانت إنكلترا عند نشوب الحرب قد أمسكت البارجة الدردنوت المسماة رشادية، التي كانت قد أوشكت تركيا أن تتسلمها من دار الصناعة الإنكليزية، فاعترضت تركيا على ذلك، وقالت إن استبداد إنكلترا في هذه المسألة نوع من العدوان، وهو من الأسباب التي تحمل تركيا على الميل إلى ألمانيا. ولكن إنكلترا بقيت مصرة على عدم تسليم الدردنوت. فأجبناهم بأن هذا غير كافٍ، وأن تركيا لها مطالب كثيرة، لأن اعتداءات دول الحلفاء عليها لا تعد ولا تحصى، وهذه هي الفرصة لتركيا أن تسترد حقوقها، وأهم مسألة هي المسألة المصرية، فتركيا تطلب جلاء الإنكليز عن مصر، وإبقاء مصر مستقلة في داخليتها تحت سيادة السلطان الخليفة. وطلبنا أيضًا تعهد الروسيا بعدما التجاوز على تركيا في المستقبل، فهذا لم يتعهدوا به. وكل ما تعهدوا به هو إقناع إنكلترا بتسليم الدردنوت لتركيا وعقد قرض ماليًا لها، وأن يأخذوا من الروسيا (كذا) تعهدًا بعدم محاربة تركيا إلى مدة ثلاثين سنة. ولكنهم أبوا أن يدخلوا في مكالمة بشأن المسألة المصرية، وهذا ما كانت تصر عليه تركيا[43]. فالمسألة المصرية إذًا، كانت، بحسب رأيي أنا العامل الأعظم في دخول تركيا في الحرب»[44].

ثالثًا: علاقات الأمير شكيب بالحركات الوطنية المغاربية

1 ـ في الجزائر

لم يرد في التقرير أن الأمير شكيب أرسلان ربط علاقاته مع نجم شمال أفريقيا، ومع ذلك دخل في اتصالات مع مصالي الحاج رئيس الحزب المذكور الذي لجأ إلى جنيف بعد إخلاء سبيله. لقد استطاع شكيب أرسلان أن يؤثر في مصالي الحاج، وهو ما جعله ينتصب للدفاع عنه عند عودته إلى فرنسا، كما صرح في عدد من المناسبات بأنه قرر الدفاع عن القضايا الإسلامية. وبالرغم من توجيهات شكيب أرسلان، كان حزب النجم مجبرًا على الإبقاء على علاقته مع الحزب الشيوعي الفرنسي، لِما كان يوفره له من إمكانات مادية، ومعنوية. ولم يطفُ إلى السطح الخلاف بين الزعيمين (شكيب ـ مصالي) إلا عند صدور مشروع فيوليت (الاندماجي) سنة 1935، بحيث نصح الأول الثاني بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا، وعدم الانخراط في مناورات الحزب الشيوعي الفرنسي. وبعد تردده، عمل مصالي الحاج بنصائح الأمير شكيب أرسلان، ومن جملة تعليماته السعي من أجل التحريض على رفض مشروع فيوليت في الجزائر، وبعد حل النجم، استمرت العلاقة بينهما، حيث التقى الزعيمان عدة مرات عندما كان الأمير شكيب أرسلان في زيارة باريس شهر شباط/فبراير 1937. كما حضر مصالي الحاج كل اجتماعات التي تم تنظيمها من جانب الجمعيات الإسلامية في باريس على شرف الأمير أرسلان[45]. ذكر علال الفاسي أحد رموز المقاومة الأجنبية

(43) المصدر نفسه، ص 101ـ102.

(44) المصدر نفسه، ص 102.

(45) Anom, Oran 5114, dossier: Chekib Arslan, Renseignement sur l'activité de l'Emir Arslan, source: sûreté Nationale, Paris, 14 mai 1937.

في المغرب الأقصى: «كتب لي الأمير شكيب أرسلان من جنيف في أوائل سنة 1936 رسالة يخبرني فيها بالتجاء الزعيم مصالي الحاج إلى جنيف، ويثني على شهامته وغيرته وذكائه. وقد ظل مصالي هناك حتى قامت حكومة الجبهة الشعبية اليسارية الفرنسية، فشمله العفو العام، فعاد إلى بلاده... ليعمل بمقتضي الروح القومية في اجتماعاته وتجولاته الخاصة، ثم أسسوا في مارس سنة 1937 منظمة جديدة سموها حزب الشعب الجزائري بديلًا لحزب نجم شمال أفريقيا»[46] .

أيضًا كان للأمير شكيب أرسلان اتصال مع الحركة الوطنية الجزائرية بواسطة الشيخ أحمد توفيق المدني (ممثل التيار الإسلامي الإصلاحي في الجزائر)، حيث كتب هذا الأخير في مذكراته: «كنت وثيق الصلة بالكاتب العظيم والمفكر الإسلامي الكبير، الأمير شكيب أرسلان. وكانت المراسلات الأدبية والسياسية والاجتماعية تترى (كذا) بيننا، منذ أمد طويل، ترجع بالقدم إلى سنة 1923، أيام كنت على رأس إدارة حزب الدستور في تونس. وكنت أمد الأمير، طوال سنوات عدة، بالمعلومات الغزيرة الصادقة عن بلادنا المغربية الكبيرة، وعن مشاكلنا السياسية ومقاومتنا للاستعمار ومقاومته لنا فعندما أصدر الأمير أرسلان مجلته في فرنسا الشهيرة باسم **الأمة العربية**، كنت مؤيده وناصره بالجزائر، وكنت أجمع لها الاشتراكات الغفيرة، وأنشرها في كل البلاد نشرًا ذريعًا (كذ). وما كتب عني أحد الأعداء الاستعماريين مقالًا في صحيفة أو في مجلة، إلا قال عني: إنني صديق الأمير شكيب أرسلان، ومراسله. وقد اعتبرني الأمير أخًا صادقًا، وصفيًا نجيًّا، وكتب عني مرات في تعليقه على الكتاب الضخم، حاضر العالم الإسلامي، الذي ألفه لو ثروب ستودار، المستشرق الأمريكي والعلامة المنصف»[47].

2 ـ في المغرب الأقصى

يعود انخراط الأمير أرسلان في الشأن المغربي بتاريخ 16 أيار/مايو سنة 1930، بمناسبة صدور الظهير البربري القاضي باستثناء البربر من الامتثال أمام المحاكم الشرعية أو احتكامهم إلى العرف بدلًا من الشريعة، لقد اعترض الأمير أرسلان على هذا الإجراء، لأنه في نظره يمس بالشريعة الإسلامية، لهذا وصل إلى طنجة، ولكنه غادرها بعد طرده منها والتحق بمدينة تطوان. وفي هذه المناسبة ربطته علاقات استمرت مذّاك مع الوطنيين المغاربية ولا سيما منهم مع الوطنيين المغاربية منهم محمد حسن الوزاني الذي أصبح سكرتيرًا سنة 1932. لقد كانت الاتصالات تتم من طريق الرسائل المتبادلة، من طريق المبعوثين في مقدمتهم محمد الخلتي وهو طالب مغربي بباريس، وعضو في لجنة العمل المغربية. وبعد انتخابات أيار/مايو 1937 ؟! (كما ورد في الوثيقة) تقدم الأمير أرسلان برسالة إلى محمد الخلتي، دعا فيها جميع القادة الوطنيين لشمال أفريقيا، بتكثيف نشاطهم بالموازاة مع وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا. ومع ذلك حافظ قادة الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى على علاقتهم مع الشخصيات البارزة للأحزاب اليسارية بفرنسا، واستمروا في حضور اجتماعات التي كانت تنظم من قبل الجبهة الشعبية. وفي بداية التدخل العسكري

(46) الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص 25ـ26.

(47) المدني، **حياة كفاح: مذكرات الجزء الثاني في الجزائر 1925ـ1954**، ص 232ـ233.

للجنرال فرانكو، حضر الخلتي لقاءات التضامن لفائدة الجبهة الشعبية الإسبانية. وهو ما جعل الأمير شكيب أرسلان من جانبه يرتقب الوضع بحذر.

وفي شهر تموز/ يوليو 1936 عندما علم الأمير شكيب أرسلان بافتتاح المفاوضات بين الجنرال فرانكو والوطنيين المغاربة في الأراضي المغربية الواقعة تحت الحماية الإسبانية، وجه رسالة إلى الوزاني (أحد قادة لجنة العمل المغربية بمدينة فاس) نصح خلاله الوطني المغاربة: «بأن لا يتجردوا من مسؤولياتهم تجاه وطنهم الأم. وفي آوت استقبل صحفي إسباني مرسول من قبل حكومة فالنسيا، من دون أن تحقق نجاحًا منتظرًا، ويبدو أنه قد انحاز إلى مسعى فرانكو بتأثير من إيطاليا وفي شهر سبتمبر، بادر الأمير شكيب أرسلان بدعوة ممثلين عن لجنة العمل المغربية إلى جنيف يتقدمه الوزاني وبن عبد الجليل، حيث قدم لهما توجيهات لمساعدة ثوار منطقة الريف».

وفي 30 أيلول/ سبتمبر عاد الممثلون إلى المغرب، ليس إلى باريس في 10 تشرين الأول/ أكتوبر قصد مقابلة إحسان جبري باي مبعوث الأمير شكيب أرسلان، حيث أبلغهما بالتوجيه الجديد للأمير أرسلان حول ثوار الريف. وفي نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1936، وخلال اجتماع نظمته لجنة المساعدة للدفاع عن الشعب المغربي وإسبانيا الجمهورية، رفض الوزاني، وبن عبد الجليل، التزامهما بمهمته رفقة لجة العمل المغربية بقيادة حملة معادية لثوار الريف. وفي شهر كانون الثاني/ يناير 1936، دعا الأمير أرسلان لجنة العمل المغربية إلى شن حملة دعائية بالمغرب مضادة لمشروع فيوليت لدعم الحملة التي يخوضها في نفس الوقت في الأوساط الجزائرية. وفي هذا الصدد التقى الأمير أرسلان بالخلتي في العديد من المرات بمناسبة إقامته بباريس.

خلال الحقبة الممتدة ما بين 14 و22 شباط/فبراير 1936م وفي آذار/مارس دعا الأمير أرسلان بواسطة أحد الطلبة المغاربة (يبدو أنه الفاسي الفهري/علال الفاسي)، عضو لجنة العمل المغربية بفاس، لتنظيم لجنة الوطنيين. وعقب حل لجنة العمل المغربية، عمل الأمير أرسلان على تقريب وجهة النظر بين الجناحين المتخاصمين في هذه اللجنة حيث كان الجناح الأول بقيادة الوزاني يرى بضرورة إبرام شراكة مع المقيمين يتم بموجبها المطالبة ببعض الإصلاحات في المغرب. والجناح الثاني بقيادة حجاوي حسان وأحمد بلحاج تشر؟ (كذا)، يرمي إلى تشكيل جمعية سرية تعمل على تحرير المغرب الأقصى[48].

ودائمًا في إطار تتبع علاقات الأمير شكيب أرسلان بالمغاربة، يذكر علّال الفاسي أن هذا الأخير التقى الأستاذ الشيخ محمد العتابي من علماء القرويين وأحد كتاب الحكومة الشريف في الأستانة، غادر مراكش في إثر مشادة وقعت بين الشيخ أبي شعيب الدكالي وزير العدل إذّاك وبعض كبار الموظفين الفرنسية أهان فيها هذا الأخير الوزير، فتأثر لذلك السيد العتابي وهجر بلاده للحجاز سنة 1913، ثم دخل الأستانة (إسطنبول) سنة 1915، حيث استقبله بها علي باشا حمبة باسم أنور باشا، وقابل بعد ذلك الخليفة محمد رشاد الخامس، فانضم إلى رجال المؤتمر الإسلامي الذي كان يضم ممثلين عن جميع البلاد الإسلامية المحتلة. ثم قرر المؤتمر الإسلامي توجيه وفد من رجاله

(48) Anom, Oran 5114, dossier: Chekib Arslan, Renseignement sur l’activité de l’Emir Arslan, Ibid.

للطواف بالبلاد الأوروبية المحايدة، على غرار السويد، والدنمارك، والنرويج، للدعاية للقضايا التي يعمل لها المؤتمر، وقد قبلت هذه الحكومات المحايدة أن تفسح مجالها للوفد كي يقوم بنشاطه في كامل الحرية، فتوجه الشيخ العتابي مندوبًا عن مراكش في هذا الوفد الذي كان يضم الأمير شكيب أرسلان ومحمد فريد، وعلي باش حمبة، وعبد العزيز جاويش، وغيرهم من رجال الحركة الإسلامية إذّاك[49].

3 ـ في تونس

تعرف الأمير شكيب أرسلان إلى شباب تونس (أي النخبة السياسية التونسية)، وإلى القضية التونسية بدايته لمّا حج على باش حمبة إلى الأستانة في تركيا، التي تعد بمنزلة ملجأ الزعماء المضطهدين من العالم الإسلامي كافة[50]، ثم بعده من طريق علي حجاوي حسان وأحمد بن حاج تشر، لما زار هذان الأخيران جنيف رفقة القادة الرئيسيين للحزب الدستوري وبخاصة منهم عبد العزيز الثعالبي، والشاذلي خير الله (1898ـ1972) وهو الابن الأكبر للجنرال خير الله[51]، والحبيب بورقيبة. لكن الملاحقات التي طالت الحزب الدستوري ما بين سنتي 1934 و1935 حالت دون ذلك. واستؤنفت الاتصالات بين الزعماء المغاربيين بعد عام من ذلك، حيث قام شاذلي خير الله اللاجئ بإيطاليا نتيجة الملاحقة بزيارة الأمير أرسلان قبل عودته إلى تونس، ومع ذلك استمرت العلاقة بين الرجلين. كما ربطت الأمير أرسلان علاقات جيدة مع فرع الحزب الدستوري التونسي الجديد الذي تأسس في باريس نهاية سنة 1936 تحت قيادة الطالب نوير، والتقى الأمير أرسلان بالحبيب بورقيبة وهو الآخر أبرز قادة الحزب الدستوري الجديد، ومدير مكتب العمل التونسي الذي يوجد مقره في باريس وتركزت المباحثات حول مناهضة مشروع فيوليت في تونس، وكانت للأمير شكيب أرسلان لقاءات متعددة مع نويرة. وعلى غرار المغرب، يتحدث التقرير الذي نستقي منه المعلومات أن الأمير أرسلان كان له اليد الطولى في السياسة الداخلية التونسية، وأن الوضع في تونس تعقّد. تمثلت الحالة السياسية في تونس بوجود الدستوريين القدماء الذين يتبعون أوامر عبد العزيز الثعالبي، المنفي في القاهرة، والمدعوم من جانب إيطاليا، وهم يقومون بمناوشاتهم في بعض المناطق التونسية، التي أصحبت تثير مخاوف الحبيب بورقيبة الأمين العام للحزب الدستوري التونسي الجديد الذي يرفض التدخل الخارجي في تونس وهو ما يعرقل مشروع الاستقلال. لهذا يرى بورقيبة الموجود بشكل دائم بباريس أن الحل يكتمل في السعي من أجل أن يتوسط الأمير أرسلان لإنهاء الخلاف، وإبعاد عبد العزيز الثعالبي من الساحة السياسية[52].

---

(49) انظر: الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص 147ـ148.

(50) المصدر نفسه، ص 52.

(51) الصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون**، تقديم وتعريب حمادي الساحلي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986)، ص 345.

(52) Anom, Oran 5114, dossier: Chekib Arslan, Ibid.

خاتمة

توصلنا في ختام هذه الدراسة المتعلقة بسيرة ومسير الأمير شكيب أرسلان إلى:

ـ أنه شخصية قوية، تميزت بكاريزما نادرة ... لماذا؟

ـ أنه من سلالة الأمراء.

ـ أنه شريف النسب.

ـ أنه مثقف، مضطلع على قضايا عصره، وذكي.

ـ ومن النخبة السياسية وأعيان القوم (أي طائفة الدروز العربية).

ـ وحريص على العروبة والإسلام.

ـ أنه ثوري (في الأفكار وفي الاندفاع نحو الحرية بالسلاح).

ـ وكاتب، وصحافي، وشاعر.

ـ ورحالة/مهاجر، زار عدة بلدان وأمصار.

توصلنا بعد دراسة شخصية الأمير شكيب أرسلان أنه شخصية غامضة أو بالأحرى مركّبة صعب تصنيفها، أو معرفة أي أيديولوجيا تأثر بها؟ تأثر بالقومية العربية، التي سادت في الغرب ثم الشرق العربي، فأصبح ينادي بالوحدة العربية، ولعله أول من دعا إلى تشكيل هيئة الجامعة العربية، وتأسيس مجلة يحمل اسمها **الأمة العربية**، وتصدى بشدة لمشاريع الانقسام والتغريب، كمثل مشروع الظهير البربري في المغرب الأقصى، ومشروع الاندماج بالجنسية الفرنسية، في الجزائر بخاصة، وعارض الانقسامات في صفوف الحزب الدستوري في تونس، وفي لجنة العمل المغربية بفاس. وتأثر بالجامعة الإسلامية، لأنه خالط في بداياته مجموعة من الشيوخ على غرار الشيخ محمد رضا تلميذ جمال الدين الأفغاني. هذا الأخير نادى بدوره إلى اتحاد المسلمين لمواجهة الحركة الاستعمارية التي تقودها أوروبا في الأقطار العربية الإسلامية، وتأثر بالأجواء السياسية التركية زمن السلطان عبد الحميد الثاني الذي بدوره نادى بالجامعة الإسلامية، وبالحداثة لما زار أوروبا. ومن حركة التحديث التي قادها الشباب التركي، لأنه بالأصل كان منخرطًا في الحياة السياسة في تركيا كنائب في البرلمان عن حوران، وعضو في جمعية الاتحاد والترقي في إسطنبول، لهذا أصبح ينعت بـ«الشاب العربي»، وكتب كتابه التنويري الموسوم: **لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟**، ولبس الطربوش التركي (شاشية مجيدي/شاشية إسطنبول)، وربما تأثر بالشيوعية، لأنه شارك، وتحالف مع الثوار البلاشفة في روسيا وله رسالة كتبها إلى البلاشفة. وقد يكون تأثر بأيديولوجيا الحزب الاشتراكي الوطني النازي في ألمانيا، فأيد النفوذ الألماني في الشرق الأدنى ونُعت بـ«الحاج الألماني»، أو ربما تأثر بالفاشية في إيطاليا، لهذا أيد غزو إيطاليا للحبشة، ومع ذلك يجب أن ندرس شخصيته في الإطار الزماني المشحون بالدسائس وتحالفات الدول وتصاعد نزعة التسليح من أجل النفوذ والمجال الحيوي.

أثبت الأمير شكيب أرسلان أنه سياسي محنك، وبارع يحسن التكتيك والمناورة السياسية، يستغل الثغر أو الفرص القليل التي أتاحها له بعض سياسيي الغرب، لهذا ـ بحسب رأيي ـ تخلى عن المبادئ والأفكار التي ناضل لأجلها طويلًا، سواء بالسلاح أو بالقلم.

توصلنا في هذه الدراسة التاريخية/الوثائقية إلى أن الأمير شكيب أرسلان، رغم مآخذ البعض وانتقاده بسبب اتباع سياسة المهادنة مع قوى الغرب الأوروبية، هو في نظري من زعماء الإصلاح في الوطن العربي الإسلامي، في العصر الحديث.

ملحق

الصفحة الأولى من رسالة القنصل العام لفرنسا في جنيف موجهة إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية في باريس

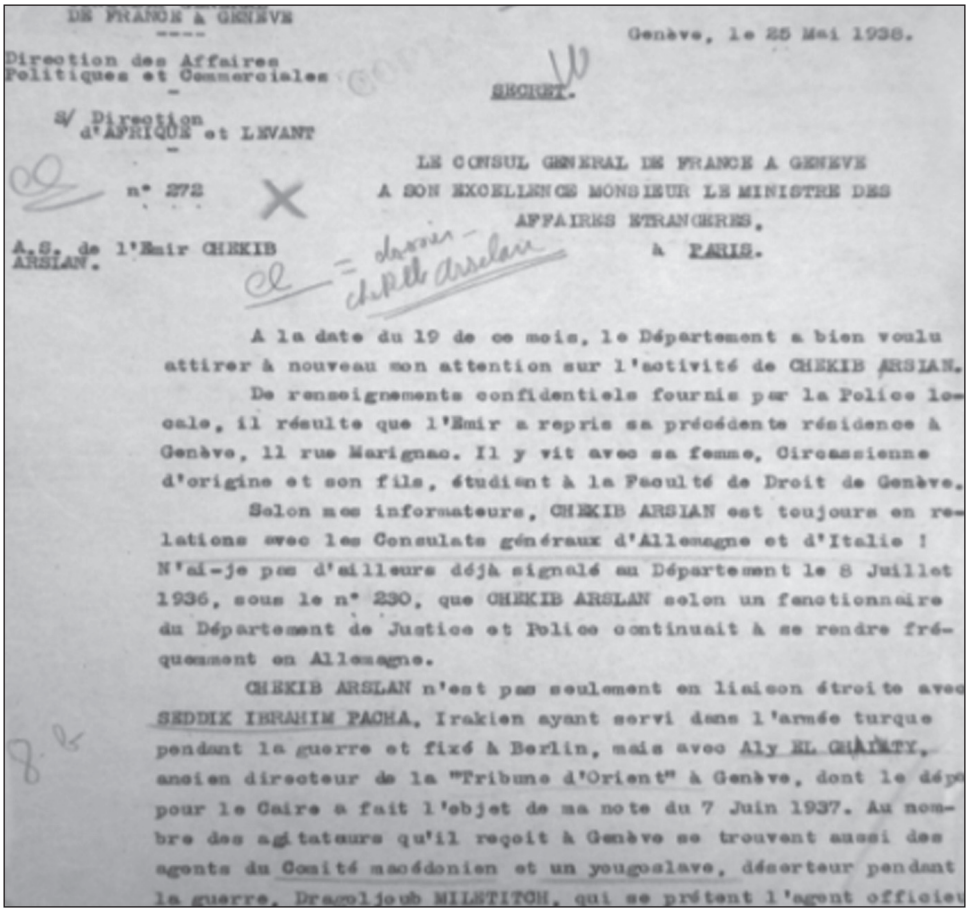

DE FRANCE A GENEVE

Genève, le 25 Mai 1938.

Direction des Affaires Politiques et Commerciales

SECRET.

S/ Direction d'AFRIQUE et LEVANT

LE CONSUL GENERAL DE FRANCE A GENEVE
A SON EXCELLENCE MONSIEUR LE MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES,
à PARIS.

n° 272

A.S. de l'Emir CHEKIB ARSLAN.

A la date du 19 de ce mois, le Département a bien voulu attirer à nouveau mon attention sur l'activité de CHEKIB ARSLAN.

De renseignements confidentiels fournis par la Police locale, il résulte que l'Emir a repris sa précédente résidence à Genève, 11 rue Marignac. Il y vit avec sa femme, Circassienne d'origine et son fils, étudiant à la Faculté de Droit de Genève.

Selon mes informateurs, CHEKIB ARSLAN est toujours en relations avec les Consulats généraux d'Allemagne et d'Italie ! N'ai-je pas d'ailleurs déjà signalé au Département le 8 Juillet 1936, sous le n° 230, que CHEKIB ARSLAN selon un fonctionnaire du Département de Justice et Police continuait à se rendre fréquemment en Allemagne.

CHEKIB ARSLAN n'est pas seulement en liaison étroite avec SEDDIK IBRAHIM PACHA, Irakien ayant servi dans l'armée turque pendant la guerre et fixé à Berlin, mais avec Aly EL GHAMTY, ancien directeur de la "Tribune d'Orient" à Genève, dont le dépa pour le Caire a fait l'objet de ma note du 7 Juin 1937. Au nombre des agitateurs qu'il reçoit à Genève se trouvent aussi des agents du Comité macédonien et un yougoslave, déserteur pendant la guerre, Dragoljoub MILETITCH, qui se prétent l'agent officiel

المصدر: Anom, Oran, Dossier, Chekib Arslan, no. 11Genève, Lattre du consul général de France à Genève au ministre des affaires étrangères à Paris, Genève, le 25 mai 1938.

جيسيكا مارغلين

القضاء المتعدد: اليهود والمسلمون في المغرب المعاصر

ترجمة خالد بن الصغير

(الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2021). 452 ص.

محمد مزيان(*)

أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل.

تقديم

يندرج الكتاب الذي نقدم له من خلال هذه القراءة ضمن الكتابات التاريخية المعاصرة عن المغرب خلال القرن التاسع عشر، وعلى وجه التحديد تاريخ القضاء المتعدد خلال الفترة المذكورة، إذ يخوض في موضوع يتقاطع فيه تاريخ الجهاز القضائي بالمغرب خلال القرن التاسع عشر والسنوات الأولى لعهد الحماية، مع تاريخ أسرة آل أصراف اليهودية وعبرها مع وضعية الأقلية اليهودية في المغرب وكيفية تدبيرها لمنازعتها القانونية والآليات التي اعتمدتها لتوثيق عقود التجارة والتمليك والرهن والدين وغيرها من الأمور الحياتية التي احتاج اليهود إليها في معاملاتهم مع المسلمين أو مع إخوانهم في الدين.

ظهر الكتاب في صيغته الإنكليزية سنة 2017، وخرجت ترجمته العربية من طرف خالد بن الصغير سنة 2021، والواقع أن ترجمة هذا العمل منحته حياة جديدة وسلطت الضوء على أفكاره ومواقفه وقربه من عموم القراء. يتضح من خلال قراءة النسخة العربية سلاسة اللغة الموظفة في هذه الترجمة وغناها، واختيار الكلمات الواضحة الدلالات التي تبرز حنكة المترجِم وتمكنه من ناصية اللغة وحرصه على تقديم عمل راقٍ أكاديميًا ومعرفيًا.

تقترح هذه القراءة الوقوف عند ثلاث عتبات: ترتبط **الأولى** بتقديم مضامين الكتاب وهندسته، بينما تقف العتبة **الثانية** عند المنهج المتبع والوقوف عند الأرشيف المعتمد

(*) البريد الإلكتروني: profmezian@gmail.com.

في هذه الدراسة، لتكون العتبة **الثالثة** عبارة عن مجموعة من الملاحظات.

أولًا: هندسة الكتاب وأهميته

جاء العمل في طبعة من الحجم المتوسط، تجاوز عدد صفحاته عتبة 452 صفحة، تتوزع على سبعة فصول، مسبوقة بتقديم خاص بالترجمة العربية ثم مقدمة طويلة نسبيًا (ص 21ـ57)، وذيِّل بخاتمة، علاوة على لائحة ببليوغرافية موسعة ومتخصصة (ص 411ـ449).

أبرزت الكاتبة من خلال مقدمة الكتاب، الهدف من إنجاز هذا البحث الأكاديمي بعدما استفادت من منح دراسية من جامعة برينستون والأقسام البحثية والدراسية التابعة لها. والمثير هو تعدد الدارسات المعاصرة التي بات يجريها باحثون أمريكيون أو غيرهم (عمر بوم مثلًا) بدعم من مؤسسات بحثية أمريكية[1]، إذ حققت بعض التراكم المعرفي حول أوضاع المغاربة اليهود بأبعادها التاريخية والسياسية والاقتصادية، كما وُظفت مناهج متعددة جمعت بين الأنثروبولوجيا التاريخية وعلم الاجتماع والإثنوغرافيا والدراسات الثقافية. والواقع أن اهتمام الباحثة بهذا الموضوع لم يقف عند حدود إصدار الكتاب المعني بالقراءة بل سبقته عدة مقالات ذات الصلة بالموضوع[2]، كما تلته دراسات لعل آخرها ما صدر خلال شهر حزيران/ يونيو 2021 ضمن الكتاب التكريمي للأستاذ محمد كنبيب[3]. وهو ما يبرز اهتمام الباحثة بموضوع الأقلية اليهودية في المغرب وبسعيها لإضاءة الجوانب المعتمة في موضوع العلاقات بين اليهود والمسلمين في المغرب المعاصر، إذ تُظهر الباحثة كيف سهّل القانون اندماج اليهود في المجتمع المغربي، وكيف تمكنوا بفعل المسارات القانونية المتعددة والثرية والشفافة والمعقدة، في كثير من الأحيان، من الحفاظ على امتيازاتهم وممتلكاتهم. بيد أن الإصلاحات التي أدخلتها سلطات الحماية منذ 1912 وفرض معايير الحداثة والمساواة والإصلاح القانوني، قد عجلت بتقليص عبورهم القانوني من مؤسسة قضائية إلى أخرى والحد من الحريات القانونية التي استفادوا منها قبل ذلك. وهو ما ساهم في فصل اليهود

(1) نشر في هذا الصدد الباحث المغربي عمر بوم كتابًا حول يهود المغرب بمنطقة آقا جنوب المغرب سنة 2013 تحت عنوان: Aomar Boum, *Memoires of Absence How Muslims Remember Jews in Morocco* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2013).

ترجمه خالد بن الصغير تحت عنوان: **يهود المغرب وحديث الذاكرة**، ط 2 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2017).

(2) انظر على سبيل المثال لا الحصر العناوين التالية: Jessica M. Marglin: «Mediterranean Modernity through Jewish Eyes: The Transimperial Life of Abraham Ankawa,» *Jewish Social Studies*, vol. 20, no. 2, 2014, pp. 34–68;

"The Two lives of Mes'ud Amolay: Pseudo-Algerians in Morocco, 1830-1912,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 44, no. 4, 2012, pp. 651-670, and «Modernizing Moroccan Jews: The AIU Alumni Association in Tangier, 1893-913.» *The Jewish Quarterly Review*, vol. 101, no. 4, 2011, pp. 574–603.

(3) انظر: Jessica M. Marglin, «Jews Money Lending, and Usuryn in 19th- Century Morocco betwenn Shari'a and Custom,» in: *Histoire contemporaine du Maroc Passé et temps present*, Mélanges en l'honneur de Mohammed Kenbib; coordination, Khalid Ben-Srhir, Ed, 2021, pp. 207- 226.

والمسلمين بعضهم عن بعض تحت الحكم الاستعماري، ومهد الطريق لنزوح اليهود من المغرب، فكشف ذلك عن قصة تحديث استعمارية مشبعة بعواقب غير محسوبة: إنها «خداع الحداثة الاستعمارية» وفق تعبير الباحثة.

يوضح الكتاب تقاطع ثلاثة مستويات هي:

ـ تاريخ الأقلية اليهودية في المغرب خلال القرن التاسع عشر وجزء من تاريخ الحماية الفرنسية.

ـ تاريخ المؤسسات القضائية وطريقة عملها في المغرب والإصلاحات التي أدخلها نظام الحماية على النظام القضائي في المغرب بعد 1912.

ـ مقارنة وضعية اليهود المغاربة مع وضعية إخوانهم في الدين بالشرق الأوسط وتحت حكم الإمبراطورية العثمانية.

تسعى الكاتبة إلى تقديم صورة تتجاوز البعد الثنائي في العلاقات بين اليهود والمسلمين بالمغرب إلى صورة تضم عناصر مختلفة ومتنوعة بهدف وضع رؤية شاملة عن التعددية القانونية في المغرب. من طريق اعتمادها على المنهج المقارن في كثير من الأحيان والانفتاح على مناهج أخرى كالمنهج التحليلي النقدي.

لهذا جاءت هندسة فصول هذه الدراسة على النحو التالي:

الفصل **الأول**: القضاء وعوالمه في منظور المغاربة اليهود.

الفصل **الثاني**: قانون السوق.

الفصل **الثالث**: تحطيم حدود الصلاحيات القضائية وطمس ضبابيتها.

الفصل **الرابع**: يهودي السلطان.

الفصل **الخامس**: استئناف الأحكام في عصر دولي.

الفصل **السادس**: التوسع خارج حدود الاختصاصات المحلية.

الفصل **السابع**: أوهام الشفقة الاستعمارية وزيفها.

تستهل الباحثة دراستها بالحديث عن شالوم أصراف القاطن في حي «الملاح»[4] بفاس وبوصف منزله الذي صمد أمام عوائد الزمن ويوجد فيه رصيد وثائقي متنوع لعائلة أصراف استغلته الكاتبة لتتبُّع مسار الأسرة التجاري والقانوني، علاوة على تسليط الضوء على دور القانون بوجه عام في حياة اليهود. اشتغال الباحثة بفك أسرار الرصيد الوثائقي ساعدها على وضع خريطة تتضمن الخطوط الأساسية لطريقة اشتغال مختلف الأنظمة القضائية المغربية والتوافق الحاصل في ما بينها، والوقوف على مهمات المحاكم اليهودية

(4) خصصت الدولة المغربية منذ عهد السلطان (يعقوب بن عبد الحق المريني ت. 685هـ/1286م) أحياء خاصة لاستقرار اليهود سميت «الملاح»، ويقابلها في بلاد المشرق «حارة اليهود» زاولوا فيه تجارتهم وحياتهم الدينية. ضم هذا الحي مرافق المؤسسات القضائية الخاصة بالطائفة اليهودية وبداخلها يتولى اليهود البت في قضاياهم الداخلية وفقًا لمقتضيات الشرائع ومبادئها الخاصة بهم. لكن هذا الحي الخاص والمسوَّر شهد تحولات عمرانية ووظيفية مع توالي السنوات. انظر:
Susan Gilson Miller, Attilio Petruccioli and Mauro Bertagnin, «Inscribing Minority Space in the Islamic City: The Jewish Quarter of Fez (1438-1912),» *Journal of the Society of Architectural Historians*, vol. 60, no. 3 (2001), pp. 310–327.

وتسمى بالعبرية «باتيدين» ومفردها «بيت الدين»، وعلى رأسها «الديانيم» ومفرده «ديان» وكتّاب العدل ويسمون بالعبرية «سوفريم»[5]. (ص 73).

قدم هذان الجهازان خدماتهما القضائية لضمان حسن سير أعمال التجارة وتحرير رسوم عدلية تتعلق بالديون وعمليات السلف والرهون العقارية وعقود الإيجار أو عقد الشركات، إضافة إلى إصدار المستندات المنظمة لحياة اليهود الأسَرية، زيادة على محاكم الشرع، رغم التعقيدات التي قد تعتري الانتقال من نظام قضائي إلى آخر.

يستشف من خلال ما عرضته المؤرخة أن النسق القانوني في مغرب القرن التاسع عشر وما قبله، مارس مهماته ووظائفه في هيئة سلسلة من الدوائر المترابطة والمتحدة مع سيطرة المركز على المشهد على مستوى القرارات والاحتكام.

تشير الباحثة كذلك إلى أن أسوار الملاح لم تكن منيعة أمام ولوج المسلمين إلى داخلها بحثًا عن اللذة أو التجارة وتقدم مثلًا على ذلك بكراء يعقوب أصراف فُرنًا مشتركًا للمسلمين. وعلى غرار كثير من الملّاكين العقاريين اليهود أقدم آل أصراف على كراء عدد كبير من الحوانيت للمسلمين. أما خارج أسوار الملاح فقد اعتمد آل أصراف والعديد من أمثالهم اليهود اعتمادًا كبيرًا على كتاب العدول المسلمين والمحاكم الشرعية حيث احتضنت فاس مثلًا لوحدها ثلاث محاكم شرعية مختلفة: يرأس قاضي القضاة المحكمة **الأولى** الواقعة قرب جامع القرويين في فاس؛ و**الثانية** قرب مسجد الرصيف؛ بينما تقع **الثالثة** قرب الأحياء الإدارية للقصر السلطاني بالمدينة الجديدة في فاس. والقضاة المحليون والفقهاء يلبون بذلك حاجاتهم الضرورية في حياتهم التجارية اليومية. وفي أغلب الأحيان تردد آل أصراف على محكمة يرأسها قاضي القضاة والواقع قرب جامع القرويين (ص 81ـ82).

من القضايا التي تشير إليها الباحثة هي أن التفكير في تبنّي نظام كفيل بحفظ مختلف أنواع الأرشيفات وصيانتها على مستوى الدولة المركزية ظل أمرًا بعيد المنال وتجاوز كثيرًا قدرات الجهاز المخزني (السلطة المركزية)؛ وهذا ما ترتب عنه افتقاد المغرب آليات ضرورية للحفاظ على المستندات القضائية أو على سجلات المحاكم بما يضمن وضعها رهن إشارة عموم الباحثين.

أما على المستوى المركزي فقد عمل الجهاز المخزني على تدبير دواليب النظام القضائي أولًا بالسماح بوجود تعدد مؤسسي لأجهزة القضاء، وثانيًا تخويلها الصلاحيات الضرورية لممارسة عملها؛ ليس فقط إصدار القرار ولكن السهر على تنفيذها من طرف الباشوات والقواد والعمال، وهو ما حدث أكثر من مرة وعلى أكثر من مستوى.

مثلت وزارة الشكايات قناة مباشرة لليهود لها فعاليتها للوصول إلى السلطان الذي يحدوه اهتمام خاص بتأمين حقهم بوصفهم تحت ذمته وخاضعين لحمايته الشخصية (ص 108).

نطالع أيضًا في هذا السِفر جهود السلاطين لإصلاح المؤسسات القضائية بعد

(5) تجدر الإشارة إلى تباين عدد السوفريم والديانيم في المدن المغربية تبعًا لحجم الطائفة اليهودية وعدد أفرادها، وكذلك حسب أهمية مكانتها التجارية والعلمية.

وعيهم بالتحولات السياسية والعسكرية التي حدثت خلال القرن التاسع عشر واستفحال نظام الحمايات القنصلية وتزايد عدد المحميين[6]. لذا سعى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن (1859ـ1873) لتعزيز وزارة الشكايات وإصلاحها، ومحاولة إقناع الدبلوماسيين الغربيين المعتمدين في المغرب بدعم كل ما من شأنه تحقيق العدالة في البلاد وحماية مصالح رعاياه اليهود. كما ساهم تزايد نشاط المحاكم القنصلية في توسيع دائرة التعددية القضائية، وهو ما أثر في النظام القضائي المغربي، ذلك أن الارتفاع المتواصل لأعداد الرعايا المغاربة المحميين والمجنّسين حوَّل الامتيازات الأجنبية إلى أداة فعالة للتوغل في البلاد وخدمة المصالح الإمبريالية.

مثالًا على ذلك، تقدم الباحثة كيف تدخل القنصل الأمريكي بطنجة (فيليكس ماتيوز) لدى المخزن في عدة مناسبات للمطالبة بحماية مصالح شالوم أصراف المحمي الأمريكي، والتدخل لإنصافه مما قد يتعرض له من مضايقات أعوان المخزن. كما استفاد هذا المحمي من عدة امتيازات كإعفائه من أداء الضرائب لفائدة المخزن، زيادة على ذلك لا يمكن إخضاعه للمحاكمة إلا بمثوله أمام محكمة قنصلية، فضلًا عن حقه في الحصول على مساعدة المسؤولين القنصليين الأمريكيين ومؤازرتهم له في جميع المنازعات القضائية التي يكون طرفًا فيها وبخاصة المتعلقة بخصومه من الرعايا المغاربة المسلمين أو اليهود الخاضعين لاختصاصات المخزن (ص 121).

تنتقل الباحثة في الفصول الموالية إلى خارج أسوار الملاح مع التعريج على بعض القضايا القضائية التي رفعها اليهود المغاربة ضد التجار المسلمين أو ضد إخوانهم في الدين وكيف شكلت استفادتهم من نظام الحمايات القنصلية ضربًا عميقًا في عقد أهل الذمة الذي انتظمت على أساس مقتضياته العلاقة بين السلطان ورعاياه من غير المسلمين.

ذلك أن بعد حصول أصراف على الحماية القنصلية تعددت زياراته لطنجة مقر المفوضية الأمريكية، للاستفادة من القضاء القنصلي، مع العلم أن المحاكم القنصلية هناك تباين في تطبيق قوانينها، إذ استندت كل قنصلية إلى تطبيق قوانين بلدها، فضلًا عن تجاهل قناصل الدول الأوروبية قواعد الاختصاصات القضائية. أبرزَ هذا الفصل كذلك سهولة التنقل بين المؤسسات القضائية الأكثر نفعًا والأقل تعقيدًا بغية تحقيق المآرب.

ومن النقط المهمة التي تثيرها الباحثة هي إشكالية الفصل في القضايا المتعلقة بالربا وسعي اليهود وراء تحصيل أموالهم، ذلك أن الاحتكاك التجاري الدائم بين المسلمين واليهود نتج منه في بعض الأحيان قضايا قانونية تتعلق بالرهون والقروض. مع العلم أن حرص اليهود على التوثيق من جانب العدول المسلمين يوفر ضمانات لاستخدام العقود والمستندات أمام المحاكم الشرعية. وتخلص الباحثة إلى أن النظام القضائي لم يكن مجموعة خطية عابرة فحسب، بل أربع طبقات شفافة متداخلة هي:

(6) حول تصاعد عدد المحميين وتأثيرهم السياسي والاقتصادي في الأوضاع بالمغرب. انظر: محمد كنبيب، **المحميون** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011).

1 ـ كتّاب العدل والمحاكم اليهودية داخل الملاح. وخصصت هذه الطبقة لِبت قضايا الأحوال الشخصية المرتبطة بقضايا الزواج والطلاق والميراث...

2 ـ العدول المسلمون والمحاكم الإسلامية: تستند إلى الشريعة الإسلامية.

3 ـ المحاكم المخزنية: وهي خاضعة لباشا المدينة وملزَمة بالتعامل مع اختصاصات محكمة الاستئناف المركزية المتمثلة بوزارة الشكايات التي يرأسها السلطان بصفة شخصية.

4 ـ المحاكم القنصلية: سعت الباحثة من خلال صفحات الكتاب إلى رصد حضور اليهود والمسلمين طواعية في المحاكم التابعة لبعضهم بعضًا تحقيقًا لتعاون بينهم وبين الأنظمة القضائية اليهودية والمسلمة، رغم استناد كل طرف إلى مجموعة مختلفة من القوانين. وهذا الأمر سمح بتحقيق تعاون ضمني فيما بينها وفق نظام التكييف (ص 190). وبرز ذلك بوضوح في توثيق اليهود لمستنداتهم عند العدول المسلمين وعند السوفريم اليهود في الآن نفسه. طبقت المحاكم الشرعية في بعض الحالات القانون نفسه الذي ينتظر اعتماده من جانب المحاكم اليهودية والعكس صحيح. تؤكد الباحثة مرونة الحدود بين الأنظمة القضائية[7]، فهناك اندماج على مستوى الأفراد والمؤسسات. اختار اليهود في كثير من الأحيان تلبية حاجاتهم القضائية لدى المحاكم الشرعية بغية الاستفادة من مزايا الاختلافات الموجودة بين مقتضيات الشريعتين الإسلامية واليهودية وإيجابياتها.

تقدم الباحثة بصورة مقنعة أن اليهود وغيرهم على حد سواء يمكنهم الوصول إلى مجموعة متنوعة من المؤسسات القضائية المتداخلة. يركز كل فصل من فصول الكتاب على نوع واحد من المؤسسات أو على التفاعل بين مجموعتين من المحاكم. يقدم الكتاب بالتالي خريطة للسلطات القضائية والموظفين والأدوار للمؤسسات القانونية المختلفة، مع التركيز على التجربة الخاصة لليهود في استخدامها والاستفادة من «البيئة القانونية» في المغرب في القرن التاسع عشر.

استخدم يهود المغرب صلاحيات المحاكم الإسلامية لتعزيز معاملاتهم التجارية مع زبنائهم المسلمين، إذ مكنتهم القدرة على التنقل عبر مختلف المؤسسات القضائية الإسلامية من تسهيل انخراطهم في تنشيط الاقتصاد بوجه عام، كما كانوا في قلب التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها المغرب في القرن التاسع عشر وهي حقبة حرجة من تاريخه تميزت بالتكالب الاستعماري وبوجود عطب سياسي داخلي ساهم في توقيع المخزن لعقد الحماية.

زُجّ بالمغرب ضمن المنظومة العالمية خلال القرن التاسع عشر مع ما ترتب عن ذلك من تداعيات سياسية واقتصادية أثرت بعمق في النظام القضائي المغربي، كما تم الدفع بالاقتصاد المغربي في اتجاه شبكة

(7) سبق لعمر بوم أن أشار إلى هذه الفكرة، كما أشار إلى أن عملية نقل المفاهيم القانونية ومقتضياتها من القانون العرفي إلى الشريعة والعكس صحيح. وساعدت هذه الحركية المتعلقة بالأفكار القانونية الأقلية اليهودية على التكيف وفقًا لمختلف التأويلات الواردة في أي نسق كان من الأنساق القانونية، حيث يقع أحيانًا إلغاء حكم قانوني ما يستند إلى الشريعة أو يُكتفى بتجاهله، لأن المتقاضين اليهود والمسلمين قد يتوصلون إلى عقد صلح. انظر: بوم، **يهود المغرب وحديث الذاكرة**، ص 68.

الرأسمالية العالمية، وهو ما أسهم في تنامي التجارة الخارجية وبخاصة بعد توقيع اتفاقية 1856 مع بريطانيا، نتج من ذلك تشجيع فئة متنامية من التجار الذين حققوا ثروات طائلة بفضل انخراطهم الدؤوب في تصدير المواد الخام المغربية واستيراد البضائع المصنّعة من الخارج، مثل المنسوجات القطنية التي أدخلت آل أصراف في دائرة الأغنياء، إذ ساعد التدفق الجارف للسلع المستوردة على حدوث تغيرات مجتمعية مسّت تقريبًا الفئات كافةً بداية من أكثر الفلاحين تواضعًا وبساطة، وصعودًا إلى شخص السلطان وحاشيته.

ومن الجليّ أن اليهود المغاربة كانت نسبتهم تراوح بين 2 بالمئة و7 بالمئة فقط من مجموع السكان، فقد سجلوا وجودًا عدديًا ملحوظًا في كبريات المدن المغربية. علاوة على ذلك احتل اليهود مكانة مهمة في علاقات المغرب السياسة والاقتصادية المتنامية مع العالم الغربي. ولم يكن اليهود بمعزل عن هذه التطورات وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية، إذ اضطلعوا بامتياز بدور الوسطاء الدوليين لفائدة المغرب منذ العصر الحديث.

تسجل الباحثة كيف وظفت المنظمات الدولية اليهودية وضع اليهود بالمغرب على نحو مغلوط؛ إما للضغط على هذا البلد وإما لكسب تعاطف الدول تجاه قضايا الأقلية اليهودية في العالم الإسلامي. كما سعت الرابطة اليهودية العالمية إلى حصول أعضاء الطائفة اليهودية المغربية بصورة جماعية على الجنسية الفرنسية، أسوة بما تحقق مع إخوانهم في الديانة المقيمين في الجزائر، لكن من دون جدوى (ص 358). لكن هذا الواقع بدأ في التغير، إذ ابتداءً من عام 1948 استهل اليهود مغادرتهم أرض المغرب بأعداد مهمة، ودخل اليهود المغاربة منعطفًا جديدًا بعد استقلال المغرب (ص 406).

ثانيًا: المنهج المتّبع

تنتصر الباحثة إلى النبش التاريخي القائم على ركام الوثائق ودور المحفوظات وكنانيش وزارة الشكايات، وتنفتح على النصوص والمرويات وتنقّب في ما خلفه اليهود، كما تقيم مقارنات ولو بصورة عابرة بالأنظمة القضائية في الإمبراطورية العثمانية أو في المشرق العربي لتؤكد أن اليهود استفادوا من خدمات المحاكم الشرعية؛ فقد مثّل القانون أحد المداخل الأساسية لربط اليهود وانفتاحهم بالمجتمعات التي عاشوا فيها، بيد أن التحولات التي مسّت المغرب منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبوجه خاص استفحال ظاهر المحميين وما نتج منها من تدخل قناصل الدول الأوروبية والتلويح بورقة حقوق الأقليات للضغط على المخزن بهدف الحصول على امتيازات متعددة، زيادة على بروز منظمات عالمية كالرابطة اليهودية العالمية التي شرعت في فتح مدارس يهودية على النموذج الأوروبي بالمدن المغربية كفاس. كل ذلك كبَّل تحركات المخزن الذي أصبح خلال الحقبة المدروسة يراوح الخطى بين البحث عن الانفلات من الضغط الأوروبي وبين إجراء إصلاحات لأجهزته المتقادمة تقيه السقوط في محكّ الاستعمار.

علاوة على ذلك، استفادت الباحثة من أرصدة الأرشيف الوطني في المغرب بوثائق متعددة ومتنوعة تسجل الحضور اليهودي في المغرب والقضايا التي تورطوا فيها. ومع ذلك، لا تزال الكثير من المصادر المخزنية غير مستغلة بالكامل؛ فهناك مثلًا سجلات وزارة

الشكايات، وهي سلسلة من السجلات من عهد مولاي الحسن الأول (1873ـ1894) التي تحتوي على مئات الرسائل المتعلقة بعرائض اليهود المرفوعة إلى المخزن الحسني. قدمت هذه السجلات معلومات قيمة حول النظام القانوني في المغرب في القرن التاسع عشر، ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين استخلاصه من صفحاتها حول التاريخ الاجتماعي للعلاقات اليهودية الإسلامية. المعنى الأوسع هو أن المؤرخين المهتمين بتاريخ اليهود في المغرب يجب أن يهتموا بتاريخ المغرب بوجه عام.

ترصد الباحثة رحلات آل أصراف عبر النظام القضائي المغربي اعتمادًا على رصيد وثائقي مختلف في دُور المحفوظات والأرشيف والمكتبات في المغرب وباريس نيويورك ونيوهافن وبروكسل والقدس والمكتبات والمجموعات الخاصة، وتنظر في رسوم وعقود مختلفة حررها العدول المغاربة في فاس والمناطق المحيطة بها بين عامي 1850 و1912.

يُظهر ما ذكرناه على مستوى لائحة الببليوغرافيا المعتمدة، إذ بمجرد إلقاء نظرة عليها (ص 411ـ 449) يتضح أن هذه الدراسة استفادت من تجميع وتحليل لوثائق شاملة ولأنواع متعددة من المصادر الأرشيفية والدراسات المتخصصة زيادة على المقابلات المباشرة مع أفراد من أسرة آل أصراف. فضلًا عن اطّلاع الباحثة والمؤرخة مارغلين على الوثائق القانونية من المحاكم الإسلامية واليهودية والقنصلية وعلى الأرشيف المخزني (الحكومة المركزية)، حيث رصدت الكثير من المراسلات الحكومية والمحفوظات القنصلية وقضايا المحاكم من سبع دول وبثماني لغات. فكان هذا التوثيق المثمر أحد أهم مزايا العمل، فأكدت مرة أخرى أن قيمة الرصيد الوثائقي ينعكس بالضرورة على قيمة البحث التاريخي.

ثالثًا: ملاحظات عامة

بعد عرض مضامين الكتاب نسجل الملاحظات التالية:

1 ـ يفند هذا الكتاب القول بأن تاريخ المغرب خلال القرن التاسع عشر قد أُنهك بحثًا وأنه يصعب الإتيان بموضوعات جديدة. فالأكيد أن هناك الكثير من القضايا التي تحتاج إلى إدخالها إلى مختبر التاريخ وفق مقاربات عابرة للتخصصات مع ضرورة الاستفادة من الأرصدة الوثائقية المنغلقة.

2 ـ يقدم المغرب نموذجًا متفردًا في تعامله مع الطائفة اليهودية التي تعدّ من أقدم الطوائف في العالم. المغرب هو البلد العربي الوحيد الذي لا يزال يضم جالية يهودية نشطة، رغم تراجعها عدديًا، إذ يحتل بعض اليهود مكانة مرموقة في مجال الأعمال والسياسة والثقافة المغربية. وكانت هذه الاستمرارية وراء تناسل الدراسات الأكاديمية الجادة حول الأقلية اليهودية في المغرب[8].

(8) نذكر على سبيل المثال لا الحصر: محمد كنبيب، **يهود المغرب، 1912ـ 1948**، ترجمة إدريس بنسعيد، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة؛ 8 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية؛ الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1998)؛ دانييل شروتر، **تجار الصويرة المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب (1844ـ 1886)**، تعريب خالد بن الصغير (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1997)؛ محمد حاتمي، «الجماعات اليهودية المغربية والخيار الصعب بين نداء الصهيونية ورهان المغرب المستقل، 1947ـ 1961،» (أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب =

3 ـ رغم استفحال التنافس الإمبريالي على المغرب منذ منتصف القرن التاسع عشر وسعي الدول الغربية للسيطرة على المغرب استمر اعتماد عدد من التجار والدبلوماسيين على اليهود كوسطاء لفائدتهم واضطلع المغاربة اليهود بمهمات في القنصليات الأجنبية كمترجمين وأصبحوا نواب قناصل يمثلون بعض المفوضيات الأجنبية في مختلف المراسي المغربية المفتوحة أمام التجارة الدولية. بالرغم من هذه التحولات، احتفظ يهود المغرب بالوضع القانوني نفسه المخصص لأهل الذمة منذ بداية الحقبة الإسلامية. وهو المبدأ الذي خضع له اليهود بالمغرب بحكم الواقع حتى سنة 1912 وقانونيًا حتى سنة 1956.

4ـ رغم أن الكاتبة تركز على أسرة آل أصراف ومسارها التجاري في المغرب إلا أنها لا تقف عند تاريخ هذه الأسرة بالتحديد، بقدر ما تتناول إشكاليات وممارسات قضائية لليهود المغاربة خلال القرن التاسع عشر ومرحلة الحماية، وعبورهم من شكل قضائي إلى آخر (القضاء اليهودي والقضاء المخزني والقضاء القنصلي...) واستفادتهم من مؤسسات القضاء ومن التشريعات المتنوعة لحماية مصالحهم. فتتبع الباحثة مسارات اليهود المغاربة القضائية عبر مختلف فضاءات المحاكم المتنوعة كشفت عن مجموعة من المعطيات:

أ ـ رصد آليات عمل الشريعة بوصفها جزءًا قائمًا داخل نظام قضائي أوسع نطاقًا.

ب ـ التأكيد أن اليهود لم يعيشوا حياة العزلة والتقوقع على الذات بمختلف تعبيراتها الثقافية والقضائية والاقتصادية، بل تفاعلوا مع المجتمع المغربي بكل تموجاته بوجه عام.

ج ـ تحاول الكاتبة الرد على قول المؤرخين اليهود القائلة باستقلالية اليهود القضائية؛ الرامية إلى التركيز بطريقة حصرية على الشريعة. وهو ما سماه عمر بوم التوافقية القانونية.

تسمح استنتاجات الباحثة بفهم أكثر دقة للواقع الاجتماعي والسياسي والقانوني اليومي لليهود المغاربة في المغرب، إضافة إلى مفاهيم الاستعمار والحداثة بوجه عام التي عَدّتها عملية غير خطية ولا تتضمن المزايا التي روّجها أنصارها. بل نستشف من خلال ثنايا الكتاب إدانة المؤرخة للحماية الفرنسية التي روّجت صورة الفرنسي الحامل لقيم المساواة، بل وصفتهم بأنهم مخادعون في وعدهم الزائف بالتسامح الديني، وتستند في ذلك إلى أن الإصلاحات القانونية التي أدخلتها سلطات الحماية على المغرب (مثل ظهير 1914 المنظم لمهنة العدول ص 365) قد

= تخصص تاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (فاس سايس)، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس 2007)؛ أحمد شحلان، **اليهود المغاربة من منبت الأصول إلى رياح الفرقة** (الرباط: دار أبي رقراق، 2009)؛ محمد الغرايب، **مجتمع يهود المغرب الاقصى دراسة تاريخية واجتماعية** (الرباط: مطبعة الرباط نيت، 2012)، وعبد الله لغماير، **يهود منطقة سوس: 1860ـ1960: دراسة في تاريخ المغرب الاجتماعي** (الرباط: منشورات دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2016)؛ بوم، **يهود المغرب وحديث الذاكرة**، وعمر لمغيبشي، **يهود تطوان (1492 م – 1900 م): دارسة في التاريخ والتحولات** (تطوان: منشورات دار الحكمة، 2019)، و Mohammed Kenbib, *Juifs et musulmans, au Maroc des origines à nos jours* (Paris: Tallandier 2016).

كما خصصت مجلة هسبريس تمودا ملفًا خاصًا عن تاريخ اليهود بالمغرب تضمن دراسات تاريخية وأنثروبولوجية *Hespéris-Tamuda*, LI (2) (2016).

أدّت دورًا محوريًا في وضع اليهود والمسلمين على مسارات متباينة. مشيرة إلى أن الأنظمة القانونية المحدثة والإصلاحات التي خضعت المحاكم الشرعية لها قد اتخذت طابعًا مأسويًا (ص 364) حين لم تشكل تحسنًا في طرائق المعاملة بل حدّت بصورة واضحة من التعددية القانونية وهزت بعنف المشهد الاجتماعي المغربي، وهو ما أدى إلى حدوث تغيرات على الأقلية اليهودية في المغرب، وبخاصة وعلى يهود شمال أفريقيا بعامة.

من النقط الغائبة في هذا الكتاب هي غياب ذكر كيف كان اليهود المغاربة في المناطق القروية يتعاملون مع المؤسسات القضائية: هل بذات درجة استفادة الطبقة الحضرية والميسورة «أسرة أصراف نموذجًا» من المسارات القضائية المتعددة في مغرب القرن التاسع عشر؟ أم بدرجات أقل؟ مع العلم أن في هذه المناطق (القروية) غالبًا ما ساد العُرف محل القانون وحضر الجهاز المخزني بقوة محل الأجهزة الأخرى؟ وما وضع اليهود المغاربة في المناطق الحضرية الأخرى غير مدينة فاس؟ إن الإجابة عن هذه الإشكاليات من شأنها أن تفتح دروبًا ومسارات جديدة في البحث التاريخي خلال هذه المرحلة؟

خلاصة القول إن الأجهزة القضائية في مغرب القرن التاسع عشر مثلت بوابة أمام اليهود المغاربة للانفتاح والاندماج في فضاءات رحبة. فلم يكن الذمّي منعزلًا ولا معزولًا في حيّه وداخل نظامه القانوني الخاص به، بل تعايش مع المسلم جنبًا إلى جنب في مشهد قانوني متنوع وسهل المرور. وبالتالي فهذا الكتاب هو دحض لفكرة التمييز والاستبعاد والإقصاء التي تعرض لها اليهود في المغرب خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

يقدم عمل مارجلين فهماً عميقاً للتعقيد النابض بالحياة من الناحيتين النظرية والتطبيقية للبيئة القانونية المغربية خلال الحقبة المدروسة.

وأختم بالقول إن دراسة تاريخ اليهود في المغرب تعني اكتشاف عالم مختلف عن ذلك المنتشر عبر الصفحات الأولى للصحف العالمية وشاشات التلفزيون لملايين المشاهدين حول العالم. بل يعدّ التاريخ اليهودي جزءًا لا يتجزأ من التاريخ المغربي حيث لا تزال مصادر الكنوز الدفينة تترقب نظر المؤرخين وعنايتهم لإعادة كتابة تاريخ العلاقات اليهودية ـ الإسلامية. ولعل الأهم في نظر أعضاء المجتمع الأكاديمي هو انخراط عدد مهم من المؤرخين في دراسة وتحليل الحضور اليهودي بالمغرب على نطاق أوسع □

علي أسعد وطفة

إشكاليّات التعليم الإلكتروني وتحدّياته في ضوء جائحة كورونا: قراءة سوسيولوجيّة في جدليات التفاعل والتأثير

(الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2021). 425 ص.

سعيد بوعيطة(*)

باحث من المغرب.

دفعت جائحة كورونا المؤسّسات التعليمية في مختلف دول العالم إلى تطوير بدائل مناسبة ومبتكرة للتعامل مع الواقع الذي فرضته الجائحة؛ أهمّها الانتقال إلى التعلّم من بعد، وتدريب أعضاء هيئة التّدريس على استخدام برامج التّعليم وموادّه وأدواته عبر الإنترنت. وبما أن التعليم الإلكتروني جديد في وطننا العربي على الأقل، فقد صاحبته الكثير من العوائق والمعضلات التي من الممكن تجاوزها مستقبلًا. لهذا، حاول باحثون كثر إيجاد مقترحات ممكنة لمختلف هذه المعضلات. من أبرزهم الدكتور علي أسعد وطفة في كتابه الأخير **إشكاليّات التّعليم الإلكترونيّ وتحدّياته في ضوء جائحة كورونا، قراءة سوسيولوجيّة في جدليات التّفاعل والتّأثير**، تناول من خلاله مظاهر التّفاعل بين الأزمة التي أحدثها فيروس كورونا والتعليم الإلكترونيّ من بعد في مختلف مستويات المراحل التعليمية. كما قدم تصوّرًا شموليًّا لتأثيرها في العملية التعليمية.

هذا الكتاب: صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى عن مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، بجامعة الكويت، سنة 2021، في 425 صفحة من الحجم المتوسط. يتكون من مقدمة عامة وعشرة فصول، وخاتمة؛ جاءت كالتالي: الفصل **الأول** «كورونا من الصدمة إلى الأزمة»؛ الفصل **الثاني** «في مفهوم التعليم الإلكتروني وإشكالاته، من التعليم من بُعد إلى التعليم الإلكتروني»؛ الفصل **الثالث** «الأطفال في مواجهة الإعصار.. جيل في مهبّ كورونا»؛

(*) البريد الإلكتروني: bouaita10@gmail.com.

الفصل **الرابع** التعليم من بُعد بوصفه خيارًا استراتيجيًا: تجارب عربية وعالمية»؛ الفصل **الخامس** «التجربة التربوية لدول الخليج العربي في مواجهة كورونا»؛ الفصل **السادس** «من التّعليم التّقليديّ إلى التّعليم الإلكترونيّ: أنظمة التّعليم الأساسيّ في مواجهة الجائحة أنموذجًا»، الفصل **السابع** «التعليم العالي والجامعي في مواجهة كورونا: تجارب عالمية وعربية»؛ الفصل **الثامن** «مستقبل التعليم العالي والجامعي في ظل أزمة كورونا»، الفصل **التاسع** «مستقبل التّعليم العام فيما بعد أزمة كورونا»؛ الفصل **العاشر** «كورونا: دروس وعبر: هل ستؤدي صدمة كورونا إلى يقظة التربية العربية؟»، ثم **خاتمة** عامة «كيف نحوّل الكارثة إلى فرصة».

أهمية الكتاب: تكمن أهمية هذا الكتاب في مسألتين أساسيتين. ترتبط **الأولى** بالباحث علي أسعد وطفة أستاذ علم الاجتماع التربوي بكلية التربية (جامعة الكويت)، الذي ارتبط اسمه بعدة مؤلفات. نذكر من بينها: «العنف والعدوانية في التحليل النفسي»؛ «الجمود والتجديد في العقلية العربية»؛ «بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي»؛ «التنشئة الاجتماعية في دولة الكويت»؛ «المدخل إلى التربية»؛ «الشباب والمرأة»؛ «الشباب قيم واتجاهات ومواقف»؛ و«التربية وحقوق الإنسان». كما ترجم مجموعة من الأعمال المهمة. وهذا ما مكّنه من تعميق البحث بشكل متميز في قضايا التربية والتعليم والعولمة والثقافة لما عرف عنه من حصافة فكرية ونزعة نقدية عميقة. أما المسألة **الثانية**، فتتجلى في تركيز الكتاب على إشكالية شائكة. ترتبط بقضايا التربية والتعليم في زمن كورونا، وهو ما جعله يحرز قصب السبق في هذا الجانب الشديد الأهمية على مستوى الموضوع. علاوة على كون الباحث يتميز بأسلوب ومنهجية جديدين من خلال بحثه في التّفاعل والتّأثير بين مختلف عوامل هذه القضيّة ومتغيّراتها، واستقصائه لمختلف الجوانب الإشكالية التي تتعلق بالتربية والتعليم الإلكتروني.

مقدمة

حدد علي أسعد وطفة في **المقدمة** إشكاليّات التّعليم الإلكترونيّ وتحدّياته في ضوء جائحة كورونا، التي تمثّل حسب تصوره ظاهرة عالمية كوكبية ترسم مفصلًا تاريخيًا لمرحلة جديدة في تاريخ الفكر الإنساني. فالكارثة اليوم لا تتمثل جوهريًا بالأعداد الهائلة للمصابين بالجائحة، بل في مضاعفاتها الهائلة في مختلف مجالات الحياة. لهذا، انطلقت الدراسات التربوية والأبحاث العلمية في محاولة للكشف عن الجوانب المظلمة للأزمة، وابتكار وسائل المواجهة وطرق الدِّفاع والحماية، ودراسة التَّأثير البعيد والقريب لهذه الأزمة في المجتمع الطلابي على مستوى الكوكب، في محاولة جادَّة لفهم ما يجري، ومن ثمَّ الانطلاق إلى مواجهة التَّحديات الصَّعبة التي لم يشهد لها التاريخ مثيلًا. سعت المؤسَّسات التعليميَّة في مختلف دول العالم إلى تطوير بدائل مناسبة ومبتكرة للتعامل مع الواقع الذي فرضته الجائحة، أبرزها الانتقال إلى التعلُّم من بُعْدٍ، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام برامج التَّعليم وموادِّه وأدواته عبر الإنترنت. وعلى الرغم من تعدد فصول الكتاب وتباينها، فيمكن اختزالها في أربعة محاور رئيسية. نحددها كالتالي:

أولًا: نحن وكورونا

يستعرض الفصل الأول إشكالية الصدمة الأولى للفيروس التي أدَّت إلى الإغلاق الشامل للمدارس والمؤسسات التعليمية وما تَّرتب على هذا الأمر من تحديات فرضت نفسها على التعليم ومؤسساته في مختلف أنحاء العالم. وكان من أكثر القطاعات تأثُّرًا هو مجال التربية والتعليم. فقد فرض الخوف من العدوى وضرورة التباعد الجسديّ محاذير أصابت العمليَّة التعليميَّة التقليديَّة في مقتل. وتمَّ اللجوء إلى إغلاق المؤسسات التعليميَّة، والاستعاضة عن الدّرس التقليدي الحضوري ببعض البدائل، من أهمّها التعليم الافتراضي، أو التعليم من بُعْدٍ. ولئن وحَّد الخوف والهلع من جائحة كورونا الإنسانيَّة، فإنَّ مختلف المشكلات التي أنتجتها هذه الجائحة قد عمَّقت الفوارق بين الدُّول النَّامية والدول المتقدّمة، مثلما عمَّقتها داخل المجتمع الواحد بين الفقراء والأغنياء. وهكذا فإنَّ الخبراء والباحثين والمنظمات الدوليَّة يتوقَّعون أن تمتدَّ آثار جائحة كورونا السلبيَّة إلى الأجيال القادمة، وأنَّ البشريَّة ستحتاج وقتًا طويلًا لمعالجة تلك الآثار، وأنَّ تاريخ الإنسان ما قبل كورونا على هذا الكوكب لن يكون كما بعده. أما الفصل الثالث، فكُرِّسَ لمعالجة التأثيرات التي فرضتها جائحة كورونا على أطفال العالم وعلى حياتهم ونشاطاتهم في مختلف أنحاء العالم. فمن نافلةِ القول التَّذكير بأنَّ الأطفال والناشئة يعيشون في ظلِّ ثلاثة فضاءات حيويَّة للتنشئة (الفضاء الاجتماعي، والفضاء الطبيعي، والفضاء المدرسي والأسَري). تتكاملُ هذه الفضاءات في عملية التَّشكيل الروحي والنفسي، والجسدي للطفل. كما تُبنَى شخصيته من خلال تفاعله في المدرسة مَعَ أقرانه وفي النَّوادي والملاهي. وبحلول الأزمة وتطبيق الحجْر الصحي، فقدَ الطفلُ جناحي وجودهِ؛ إذ حُرِمَ من الفضاء الاجتماعي (المدرسة) ومن الفضاء الطبيعي. وهذا ما أدى إلى نوع من التَّدمير الكبير في شخصيَّة الطفل وكينونتهِ الاجتماعيَّة، وأفضى في الحصيلة إلى وضعية شديدةِ التأزُّم أثرت بصورةٍ مباشرة في تنشئة شخصية الطفل وتربيتهِ. أمَّا الفضاء الثَّالث (الجو الأُسري)، فهو مشبع بمسؤوليات كبيرة جدًّا. صعب على أفراد الأُسرة جميعًا تحمُّل هذا الضَّغط الكبير الهائل الذي أخذ أبعادًا جمة: سيكولوجية، وتربوية، واجتماعية ضاغطة، وخطيرة. بمعنى أنه مهما يكنْ من التسليم بقدرة التعليم الإلكتروني في المنزل على أن يحلَّ جزئيًّا إشكاليَّة التعلُّم والتعليم، فإنَّ هذا التعليم من بُعْدٍ ينأى عن القصدِ في مجال بناء الشخصية. وهنا تكمن حسب الباحث إحدى أكبر مشكلات الحجْر الصّحي والتعليم من بُعد. لكن على الرغم من كلِّ الفروض، فيظل سؤال مهمٌّ قائمٌ يدور في خلد الكثيرين، مفاده: هل سيستمرُّ زخم التعلُّم الإلكتروني فيما بعد كورونا، أم أنه سيختفي وتعود الأمور إلى مسارها السَّابق؟ تتعدد الآراءُ هنا بين من يظن أن تعود الأمورُ إلى ما كانت عليه، ومن يعتقد أنَّه لا رجعة عن التعلُّم الإلكتروني الذي طالَ انتظار التحوُّل إليه أكثر فأكثر.

ثانيًا: من أجل تعليم إلكتروني ناجع

تناول الباحث في هذا الفصل مفهوم التعليم الإلكتروني وتداخلاته مع مختلف المفاهيم المتاخمة له في مختلف المستويات التعليمية. لأنَّ هذه المقارنة بين مفهومَي

التعليم الإلكتروني والتعليم من بُعد في حالة الطوارئ، ستمكّن في المستقبل من تعقُّب آثار التعليم في حال الطوارئ، وتأثيرها في الثقافة التربويَّة العامة، وفي الرأي العام حول صلاحية التعليم من بُعد في مستقبل التربية والتَّعليم في العالم. كما ستساعد المقارنة بين هذين المفهومين على فهم أعمق لفلسفةِ التعليم الإلكتروني ومضامينه التربوية. وتعزِّز فهمنا لخريطة المفاهيم وشبكاتها التي تغطي مختلفَ أشكال التَّعليم من بُعد وتجلياته الإلكترونية على كلِّ التصورات السائدة التي تحيل التَّعليم الإلكتروني إلى مجرد ممارسة تكنولوجيَّة لنقل المعلومات من بُعد. يأخذ التعليم الإلكتروني حسب الباحث صورة منظومة معرفية حيَّة متكاملة الأبعاد قوامها التفاعل الحيوي بين الثورة الرقميَّة والفكر التربوي في أكثر تجليَّاته أنسنةً وتميُّزًا. وهنا يجب علينا أن نلحَّ على أهمية الفصل بين التعليم من بُعد في حالة الطوارئ التي شهدها العالم على مدار سنة 2020، وبين التعليم الإلكتروني الذي يحتاجُ إلى درجة كبيرةٍ وعاليةٍ من الإعداد والتَّنظيم. لهذا، يرى الباحث أن التعليم من بُعد الذي فرضته حالة الطوارئ، لا يخرج عن التعليم التقليدي من بُعد. حيث يتم نقل المعلومات بصورة جامدة وفقًا للمنهج التقليدي في التَّعليم. لهذا، يختلف التعليم الإلكتروني عن التعليم التقليدي من بُعد في المستوى والدرجة والقيمة. لكونه يقوم على فلسفةٍ محدَّدة وأهداف مصمَّمة لتحقيقِ أفضل مستويات التَّعليم والتربية عند الأطفال والناشئة. لكن ليس ممكنًا أبدًا تبنّي هذا التعلم الإلكتروني من دون فلسفةٍ جديدةٍ للتعليم تتوافق معَ تطورات العصر في أكثر مظاهره الرقميَّة الذكيَّة حضورًا وتطورًا. يقوم التعليم الإلكتروني في فلسفته التربوية على إزالة الحواجز بين الأطفالِ في دائرتي المكان والزَّمان، بينما عالج الباحث في هذا الفصل، التعليم من بُعد بوصفه خيارًا استراتيجيًّا لمواجهة الأزمة في مختلف التجارب العربية والعالمية. لقد وصف وطفة تجربة الخليج في مواجهة كورونا بالتجربة الناجحة والمميزة بالمقارنة مع البلدان العربية الأخرى. فقد سارعت دول الخليج العربي إلى احتواء الآثار السلبية لهذه الأزمة، وتمَّت إدارتها بدرجة عالية من المهنية والقدرة على التكيف، واستطاعت أغلب الأنظمة التَّعليمية تحقيق الانتقال السَّلس إلى التَّعليم من بُعد في حالة الطوارئ لمتابعة الدراسة والتحصيل العلمي للطلبة والتلاميذ في مختلف المراحل التعليمية. مهما يكن من أمر، فإنّه بقدر ما انطوت عليه هذه الجائحة من صعوبات جمَّة، إلا أنها تمثل فرصة سانحة في حد ذاتها للاستفادة منها، لأن لدى دول الخليج القدرة على تحقيق إنجازات تتجاوز مجرد استعادة الأمور إلى سابق عهدها.

استعرض الباحث في الفصل **السادس** إشكالية العلاقة بين التَّعليم التَّقليديِّ والتَّعليم الإلكترونيِّ. كما تناول الخصائص التي تميِّز كلًا منهما في سياقه التاريخي من أجل البحث في الكيفيات التي يتمّ فيها الانتقال إلى التعليم الإلكتروني من بُعد في ظل الكارثة. لكن انعكست تحدّيات التجربة الحالية في التَّعليم من بُعد في حالة الطَّوارئ كثيرًا بصورة سلبيَّة على بنية الرأي العام حول صلاحية التَّعليم من بُعد ومدى قدرته على التَّجاوب مع احتياجات التَّعليم ومتطلَّباته الحضاريَّة. فقد قام المعلّمون بنقل المحتوى الجامد من طريق الشَّبكة بصورة جامدة لا حياةَ فيها. وصف الباحث هذا الأسلوب بكونه صورة سلبيَّة من التَّعليم التَّقليديّ الذي يُنقل عبر الإنترنت.

بمعنى أنَّ التَّعليم من بُعد الذي نشاهده اليوم، هو التَّعليم التَّقليديّ عينه لكونه لم يتغيرّ إلا في طريقة النقل. لذا، فإن الآباء والمعلّمين والطلاب، صُدموا بسلبيَّات هذا التَّعليم، وتوهموا أنَّ التَّعليم الإلكترونيَّ النَّموذجيَّ لا يختلف عن الذي يشاهدونه اليوم ويجرّبونه بصورة اعتباطية. لكنهم حسب الباحث، لا يعرفون مزايا التَّعليم النَّموذجيّ الإلكتروني. وقد خلص الباحث في هذا الشأن إلى تصور كانط الذي يذهب إلى أن تربية الأطفال وفقًا للمفهوم الإنساني، لا يجب أن تُشتقّ من مقتضيات أحوالهم الراهنة، لكنْ من مستلزمات الأحوال المستقبلية المتطورة للجنس البشري؛ بمعنى أن المنهج التربوي ترسمه حركة التاريخ العام، وليس تجارب الماضي. تناول الباحث في هذا الفصل مستقبل التعليم العالي والجامعي في ظل أزمة كورونا بوصفها تَّجربة مؤلمة وصعبة على المجتمعات الإنسانية التي عليها أن تعدَّ العدّة، وتوفّر الطاقات والإمكانات المتاحة لضمان مستقبل آمن للأطفال والطلاب والنَّاشئة في مجال التربية والتعليم، وهو ما تطلَّب اجتراح المبادرات العلميَّة الذكية في مواجهة الأزمات والتغلُّب على أشدّ التحدّيات والأزمات. ولا بدَّ للمؤسَّسات التعليمية من أن تتبنَّى الابتكارات العلمية والإلكترونية الجديدة.

ثالثًا: تجارب تربوية لتجاوز الأزمة (بلدان الخليج العربي أنموذجًا)

كرس الباحث وطفة الفصل الخامس للبحث في معطيات التجربة التربوية لبلدان الخليج العربي في مواجهة الأزمة. فقد كانت هذه التجربة فريدة من نوعها نظرًا إلى تميّز بلدان الخليج بقدراتها المالية الكبيرة وبدرجة عالية من النمو الاقتصادي والتقدم العمراني والتَّعليميِّ في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. حيث مثلت أزمة كورونا، منطلقًا وحافزًا دفع بلدان الخليج العربي إلى إعادة هيكلة التَّعليم بأنظمته وفلسفاته وتوجهاته، وإحداث تحولات جذرية في مسيرة بناء الهوية التَّعليمية. كما كُرِّس الفصل السابع لمناقشة التحديات التي فرضت نفسها على التعليم العالي والجامعي في مواجهة كورونا في سياق التجارب العالمية والعربية. كما بحث الكيفيات التي اعتمدتها مختلف البلدان في التصدي للكارثة ومتابعة التحصيل العلمي من بعد في ظروف كورونا وتعقيداتها. فعلى الرغم من أن معظم مؤسسات التعليم العالي لم تستثمر تقليديًّا في التعليم الإلكتروني والتعليم من بُعد بوصفهما ركيزتين أساسيتين في تجربة التعليم الجامعي، فإنَّ أزمة كورونا جاءت لترسيخ إيقاع التغيير القائم على الذكاء الاصطناعي الذي بدأ يحدث تغيرات جوهرية في بنية التعليم العالي واستراتيجياته. فمن المؤكَّد أنَّ الأزمة الحالية ستؤدّي إلى تسريع هذا الاتّجاه الرقمي في مختلف الجامعات في العالم. وربما ستؤدّي كذلك تجارب التعليم من بُعد التي فرضتها كورونا على الجامعات والمؤسسات الأكاديمية إلى تعزيز التوجهات المستقبلية وإلى تحديث التعليم الجامعي، وترويضه على معطيات الثورة الرقمية في مجال التعليم الإلكتروني.

رابعًا: أفاق تعليم ما بعد كورونا

أما في الفصل التاسع، فقد ركز الباحث على مستقبل التّعليم العام والأساسي فيما بعد أزمة كورونا. وتحت تأثير كورونا، بدأ الآباء

والطلاب والمعلمون في جميع أنحاء أوروبا يتكيفون مع الوضعية الجديدة للتعليم من بُعد الذي يتجه إلى أن يكون تعليمًا إلكترونيًّا نموذجيًّا بامتياز. وحين تبدأ المدارس في إعادة فتح أبوابها من جديد، فإن هذا الأمر لن يتطلب التكيف مع استخدام التكنولوجيا، بل تطوير هذه التكنولوجيا التَّعليمي وإعداد المحتويات الإلكترونيَّة والترّسانات الرَّقميَّة ضمن قوالب تربوية جديدة ومتطوّرة ومتكيّفة مع متطلبات الثورة الرَّقميَّة في مختلف مجالات الحياة الإنسانية. كما يستعرض الفصل العاشر الدروس والعبر المستفادة من أزمة كورونا، ويبحث في الوضع العربي المتأزم وصيرورة الانتقال التربوي إلى عالم الثورة الرقمية تحت تأثير الصدمة. كما يبحث في الكيفيات التي يمكن فيها للأزمة أن تحرّض المدرسة العربية على التفاعل مع معطيات العصر وتحولات الثورية في مستقبل الثورة الصناعية. من هنا يكرّر المفكرون عبارة: إن ما بعد كورونا لن يكون كما قبلها.

خاتمة: كيف نحوّل الكارثة إلى فرصة؟

خلص الباحث وطفة إلى أن النَّقطة الأكثر أهميَّة التي وقف عليها الإنسان بفضل الصدمة، هي هذا الارتباط المصيري بين التربية والاقتصاد وحركة التَّطوُّر المعاصرة التي تنتشر بلا حدود على صورة ثورات علميَّة رقميَة متدفّقة في إطارَي الزمان والمكان. حيث اكتشف للتوّ أنَّ التربية التي لا تتحرَّك في هذا الفضاء، سيُحكم عليها بالفناء والاندثار؛ لأن مواكبة المدرسة للثورة الصناعية الرَّابعة، مصير حتميّ إذا أرادت التربية، ومن ورائها المجتمع، الاستمرار في الوجود وظيفيًّا وحضاريًّا. وهذا يؤسس ـ حسب الباحث ـ لنزعة ثوريَّة في التربية والتَّعليم تقوم على تحرير المدرسة من براثن الممارسات التقليديَّة المتآكلة والمتهالكة في مختلف الأبعاد والتجلّيات □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ 1 ـ

كريم الأتاسي. **سوريا: قوة الفكرة: المشروع الوطني والهندسات الدستورية للأنظمة السياسية**. ترجمة معين روميّة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022، 528 ص.

يقدّم هذا الكتاب تحليلًا شاملًا للتاريخ المضطرب لسورية من زاوية دساتير أنظمتها السياسية المختلفة على مدى قرن من الزمن، ومن خلال نظرة سورية إلى الأحداث التي يتناولها، بما في ذلك الحرب الأهلية المركبة والمعقدة بأبعادها الإقليمية والدولية منذ عام 2011، ومختلف وجهات النظر السائدة في المجتمع السوري، المؤيدة للنظام والمعارضة له.

ينطلق المؤلف من المشروع الوطني السوري ليؤكد أن سورية ليست فقط مساحة جغرافية منقوصة تحولت إلى دولة، بل كانت منذ البداية فكرة نشأت وتشكلت بعد الانفصال عن الدولة العثمانية عام 1918 على يد الآباء المؤسسين من جميع أبناء المشرق أو بلاد الشام (سورية، لبنان، الأردن، فلسطين المحتلة... وبعض الأراضي التركية)، الذين توافدوا إلى دمشق ممثلين لمناطقهم في المؤتمر السوري العام الذي أعلن الاستقلال وقيام المملكة العربية السورية في 8 آذار/مارس 1920. وفي هذا السياق صاغ الآباء المؤسسون، الخصائص الرئيسية للدولة الوطنية السورية في وثيقة مهمة وأساسية دخلت التاريخ تحت عنوان «برنامج دمشق»، وقدمت إلى لجنة كينغ-كرين في تموز/يوليو 1919. وتنص الوثيقة على قواعد مشروع وطني استمر السوريون في تحديثه وتطويره، عن قصد أو من دون قصد لأكثر من قرن. ويشدد هذا المشروع في خطوطه العريضة على العيش المشترك في إطار دولة مدنية (غير دينية أو طائفية) ـ وهذا ما سيؤدي إلى العلمانية بشكلها السوري ـ وعلى رفض مبدئي لأي تقسيم إقليمي، ورفض أي هيمنة خارجية، إضافة إلى رفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين والمشروع الصهيوني.

وقد انعكست مبادئ المشروع الوطني في مختلف دساتير سورية وسياساتها الإقليمية والداخلية. وظلت سورية وفية لهذه المبادئ خلال الأعوام المئة الماضية،

لتواجه التحديات الإقليمية المتصلة بالقضية الفلسطينية، إضافة إلى أربع قضايا داخلية كبرى لا تزال مطروحة حتى اليوم، وتتعلق بدينامية أنظمة الحكم، هي: الجيش؛ العدالة الاجتماعية؛ الديمقراطية؛ والهوية الوطنية.

يقدَم الكاتب دراسة مركبة عن دساتير سورية وأنظمة الحكم التي ارتكزت عليها، ويؤرخ ويحلل الأنظمة السياسية ودساتيرها والقوانين الانتخابية وقوانين الأحزاب السياسية، بوصفها هندسات دستورية لأنظمة الحكم. وإذ يتناول الدساتير والأنظمة السياسية السورية وفقًا لتسلسلها الزمني كخطوة أولى لفهمها، يعمل على تصنيفها وتحليلها ودراسة هندستها الداخلية، مستلهمًا في تصنيفه الترتيب التقليدي للأنظمة السياسية في فرنسا: الملكية التي تتبعها زمنيًا الأنظمة الجمهورية، كون هذا التصنيف ينطبق على سورية التي عرفت أيضًا دستورًا ملكيًا تبعته عدة دساتير جمهورية.

وعليه، يعرض الكاتب للملكية السورية وتشمل دستور 1920، ويتناول الجمهورية الأولى التي تشمل دستور عام 1928 والنظام الذي أسسه، ثم الجمهورية الثانية بدستوريها 1950 و1962، تليها الجمهورية الثالثة ودستور 1953، ثم الجمهورية الرابعة وتشمل دساتير حزب البعث (1964، 1969، 1971، 1973) وأنظمتهم. ويقدّم الكاتب فصلًا مستقلًا عن الدساتير الوحدوية العربية التي انضمت إليها سورية، قبل أن يتناول الجمهورية الخامسة التي تشمل دستور 2012 ونظام الحكم الحالي في سورية، وما أعقبه من مشاريع دساتير لا تزال قيد البحث.

وفي هذا العرض يتضح تاريخ الأنظمة السياسية السورية، أي الأنظمة البرلمانية الليبرالية والأنظمة الرئاسية السلطوية. ويوضح الكاتب أنه ليس كل نظام حكم رئاسي بالضرورة سلطويًا، لكن الأمور سارت على هذا النحو في سورية. وعليه جاء الكتاب في جزأين: تناول **الأول** الدساتير البرلمانية والأنظمة الليبرالية، وهذا يشمل الملكية السورية والجمهوريتين الأولى والثانية؛ وغطى **الثاني** الدساتير الرئاسية والأنظمة السلطوية، ويشمل ذلك الجمهوريتين الثالثة والرابعة، وفصلًا وجيزًا عن الدساتير الوحدوية العربية، ومن ثم الجمهورية الخامسة، والمسيرة نحو الجمهورية السادسة. ومهد الكاتب للجزأين بعرض للمسألة السورية منذ أوائل القرن التاسع عشر، وذلك في سياق المسألة الشرقية عمومًا.

وإذ يتطرق الكاتب إلى الأحداث التي هزت سورية منذ آذار/مارس 2011، يحذر من أنها تستهدف تقويض المشروع الوطني للآباء المؤسسين وربما وجود سورية نفسه. لكنه يشير إلى أن معظم السوريين لم ينقسموا دينيًا أو طائفيًا كما توقع البعض، بل أخذ انقسامهم في معظم الأحيان طابعًا سياسيًا: مع أو ضد النظام. وتفوقت بذلك الهوية السورية الجامعة على الانتماءات الأخرى، وهذا ما حافظ على وحدة البلاد. وعليه تظل سورية ـ أكثر من أي وقت مضى ـ فكرة مستقبلية واعدة.

ـ 2 ـ

عيسى فاضل النزّال. **الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022. 430 ص.

سعت «دولة إسرائيل» منذ نجاح الصهيونية، بدعم من الإمبريالية العالمية في تأسيسها عام 1948، إلى وضع نشاطها الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها تلك الدولة، ضمن برنامج عمل دائم يهدف إلى الاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية ومن ثم العربية لبناء أكبر عدد ممكن من المستوطنات وبأعلى وتيرة ممكنة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من اليهود، سواء الذين هجر قسم منهم موطنه بمحض إرادته، أو الذين هُجّروا صوب ذلك الكيان الصهيوني المبتدع في فلسطين. وعليه، شنت الصهيونية حربًا عدوانية توسعية عام 1967 لتضاعف مساحة الأراضي العربية التي احتلتها أربع مرات على حساب البلدان العربية. ومنذ احتلالها للأراضي العربية، لم تتوقف الصهيونية عن بناء المستوطنات في تلك الأراضي بهدف خلق واقع جديد يخدم مشروعها التوسعي في المنطقة زاعمة أنها «أراض محررة» تعود ملكيتها لـ«إسرائيل»: «دولة إسرائيل الكبرى» الممتدة من النيل إلى الفرات.

وقد تصاعد الحديث عن الملف الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة وضمّها من جانب «إسرائيل» مع إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي أعلن اعترافه بالقدس «عاصمة أبدية» لـ «إسرائيل»، وبالجولان السورية أرضًا إسرائيلية» أيضًا. كما قدم خريطة مشوَّهة للضفة الغربية اقتص منها غور الأردن الخصب، ونحو نصف ما تبقى من الضفة الغربية لمصلحة إسرائيل، وذلك من خلال ما عُرف بـ «صفقة القرن».

يضم الكتاب ثلاثة فصول، يتناول **الأول** ظهور وتنامي ظاهرة الاستيطان، بينما يتناول **الثاني** المستوطنات الإسرائيلية التي شيدتها «إسرائيل» في الضفة الغربية منذ أن احتلتها عام 1967. أما الفصل **الثالث**، فيتناول المستوطنات الإسرائيلية في الجولان التي استمر التوسع فيها، ومستوطنات شبه جزيرة سيناء المصرية التي تمت إزالتها عام 1982 بناء على «اتفاقية سلام» بين مصر و«إسرائيل»، هدفت إلى إخراج مصر من دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إضافة إلى مستوطنات قطاع غزة التي تمت إزالتها عام 2005 بناء على خطة «فك الارتباط» الإسرائيلية أحادية الجانب.

وإذ يتناول مؤلف الكتاب احتمالات وجود تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي مع استمرار الاستيطان الإسرائيلي، يرى أن جميع المؤشرات تدل على أن إسرائيل المدعومة أمريكيًا عسكريًا ودبلوماسيًا هي التي تحدد ما هو متوافر من خيارات للتسوية، وخيارها **الأول** هو ضم جميع الأراضي المحتلة بالقوة، مع احتمال إعطاء الشعب العربي الذي يعيش في تلك الأراضي نوعًا من الحكم الذاتي لإدارة شؤونه المدنية، أو فرض الجنسية الإسرائيلية بالقوة على السكان العرب، وجعلهم جزءًا من مستوطني «إسرائيل» كما الحال مع عرب 1948. وقد تسعى الصهيونية إلى تحقيق ما يراودها من أحلام بإقامة «إسرائيل الكبرى»، لكن ذلك سيصطدم برفض عربي شديد، ويتطلب تحقيقه ترحيل العرب أو إبادتهم.

أما الخيار **الثاني**، فيتمثل بضم التجمعات الاستيطانية الكبرى لـ«إسرائيل» وجعل القدس عاصمة أبدية لها، مع إنشاء دويلة فلسطينية مقطعة الأوصال، أي بصور مشابهة لما طرحه ترامب. وهذا الخيار سيصطدم برفض أبناء الأراضي المحتلة.

وقد تلجأ إليه «إسرائيل» ظلمًا وعدوانًا بعد الحصول على موافقة أمريكية وعربية بعد تطبيع العلاقات مع العرب.

وفي حال فشل «إسرائيل» في الوصول إلى أحد الخيارين، ستبقى الأمور على ما هي عليه، إذ ستستمر عملية الاستيطان وهدم منازل السكان العرب ومصادرة أراضيهم، فيما ستستمر مقاومة الشعب العربي لتلك الإجراءات.

ـ 3 ـ

روبـرت إرون. **ابـن خـلـدون: سيرة فكرية**. ترجمة عبد الله مجير العمري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022. 240 ص.

يُعَد ابن خلدون (1332ـ1406) مؤسس علم الاجتماع حتى قبل اجتراح المصطلح بزمن طويل، ويحظى بمكانة استثنائية لدى علماء الاجتماع، ولا سيما مؤلفه **المقدمة**، التي يصفها المؤرخ أرنولد توينبي بأنها أعظم عمل من نوعه أُلّف في أي زمان ومكان على الإطلاق، وأعظم مقدمة عامة في الحضارة الإسلامية، كما يصفها مؤرخ ثقافة المجتمعات المسلمة مارشيل هودغسون .

وفي هذا الكتاب لا يشكك مؤلفه روبرت إرون في عبقرية ابن خلدون، فيتحدث عنه كعبقري من المرتبة الأولى ومؤرخ وسياسي مميز واستثنائي، لكن ضمن سياق زمانه ومكانه، أي في النصف الثاني من القرن الرابع عشر، وفي شمال أفريقيا.

ويتناول الكاتب تساؤلات عديدة نوقشت خلال القرنين الماضيين، وتمحورت حول معنى ما كتبه ابن خلدون. ومن أبرز تلك التساؤلات: هل كان ابن خلدون أول عالم اجتماع في العالم؟ وهل كان عالم اجتماع؟ وهل ترجع نظريته في التاريخ إلى قواعد الفلسفة اليونانية؟ وهل ثمة مبالغة في إبداعه؟ وإذا كان الإسلام يبدو محوريًا في فكره التاريخي، فبأي طريقة بالضبط؟ وهل كان في السر عقلانيًا وملحدًا؟ هل كان صوفيًا؟ لماذا صنع الكثير من الأعداء في المغرب (العربي) ومصر؟ وهل ينطبق أنموذجه لنشأة السلالات الحاكمة وسقوطها خارج المغرب؟ وهل يعتقد أن البدو شيء جيد أم سيئ؟ وبقدر ما كان مهتمًا بدراسة المستقبل ومؤرخًا أيضًا، هل كان ينفع أن يكون نبيًا؟

وفقًا للمؤلف، يصعب التسليم بكل ما يرد في المقدمة لتعميمه في الوقت الراهن؛ فالنواحي الإيجابية للعصبية ـ بجميع أشكالها القبلية والعشائرية والعرقية ... ـ التي يتحدث عنها ابن خلدون، على سبيل المثال، ينظر إليها البعض بصورة مختلفة ويعدّها عوامل تسهم في جمود المجتمعات العربية المعاصرة. كما يرى الكاتب أن عالم ابن خلدون كان عالمًا مختلفًا عن عالمنا، فهو كان صوفيًا وشخصية فكرية مختلفة كثيرًا عن عدد كبير من المتخصصين والخبراء في عصرنا، وليس ملائمًا إعادة رسم صورته لتجعله أكثر شبهًا بنا، أو تغريب فكره وتقديمه ضمن سلسلة مفكرين غربيين مثل مكيافيلي وهوبز ومونتيسكيو وفيكو وماركس وفيبر ودوركهايم.

مع ذلك، يقر الكاتب بوجود صعوبة أحيانًا في فهم مقاصد ابن خلدون الذي كان قادرًا على التفكير في تعقيدات السياسة والبحث في القوانين التي تحكم المجتمعات وتفككها مع إعطاء ثقل لعوامل أخرى مثل

الاقتصاد والمناخ والروابط الأسرية والعمليات الخارقة للطبيعة.

ـ 4 ـ

مدوخ عجمي العتيبي. **القرن الأفريقي عمقًا استراتيجيًا خليجيًا**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021. 230 ص.

إلى أي مدى تمثّل منطقة القرن الأفريقي أحد مكونات العمق الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي؟ ما طبيعة المعطيات الثابتة التي تميز منطقتي الخليج والقرن الأفريقي فتجعل كلًا منهما عمقًا استراتيجيًا للآخر؟ وما هي أفضل السبل لبناء عمق استراتيجي خليجي في القرن الأفريقي وفق منطق الشراكات الاستراتيجية؟

يسعى هذا الكتاب للإجابة عن هذه التساؤلات المحورية من خلال عرض المعطيات الجيوستراتيجية والجيواقتصادية والجيوثقافية لمنطقة القرن الأفريقي التي تؤهلها لتكون عمقًا استراتيجيًا خليجيًا، منطلقًا من فرضية مفادها أن العمق الاستراتيجي للسياسة الدولية تستند في النظام العالمي الجديد أساسًا إلى علاقة تكاملية تعكس المصالح المشتركة بين الأطراف المعنية في رسم العلاقات الاستراتيجية بهدف مواجهة التحدِيات السياسية والاقتصادية والأمنية المشتركة.

وأولى المعطيات التي تؤهل منطقة القرن الأفريقي ليكون عمقًا استراتيجيًا لمنطقة الخليج تتعلق بالأمن في منطقة القرن الذي يرتبط بأمن واستقرار الخليج. ومن المعطيات الجديرة بالذكر أيضًا الموقع الجغرافي، والتواصل التاريخي، والتفاعل الثقافي بين منطقتي الخليج والقرن الأفريقي.

ويشدد الكتاب على أن العامل الضروري الذي يجعل من القرن الأفريقي عمقًا استراتيجيًا فعليًا لمنطقة الخليج ينبغي أن يستند إلى المشاريع التنموية التي تقوم على مفهوم المنافع المشتركة، والتي تسعى لمواجهة واقع التهميش والفقر الذي تعانيه الشعوب في بلدان القرن الأفريقي، ووضع أسس للتنمية المستدامة التي تعكس حقيقة المصالح الحيوية بين دول الخليج ودول القرن الأفريقي.

ثانيًا: الكتب الأجنبية

ـ 1 ـ

Karolina Zielińska

Israeli Development Aid to Sub-Saharan Africa: Soft Power and Foreign Policy

London: Routledge, 2021. 334 p.

تتناول مؤلفة هذا الكتاب مساعدات التنمية الإسرائيلية لدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كجزء من السياسة الخارجية الإسرائيلية، مستندة في تحليلها إلى مفهوم القوة الناعمة القائم على فرضية مفادها أن التعاون الإنمائي يزيد مانح المساعدات جاذبيةً ويساهم في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف البناءة.

ترى الكاتبة أن «إسرائيل» ـ كجهة مانحة ـ سعت منذ الخمسينيات حتى اليوم إلى أن تبرز كحالة خاصة، من خلال تركيزها على المساعدة الفنية التي تسهم في عملية التنمية في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وإشراك الشركات والمنظمات غير الحكومية

في تلك المساعدات، تحفزها في ذلك مجموعة معينة من الدوافع الجيوسياسية والبراغماتية. وفي هذا السياق، تسعى الكاتبة إلى استكشاف المستفيدين من المساعدات الإسرائيلية ومدى تأثيرها في سلوكياتهم ومواقفهم تجاه «إسرائيل» في علاقاتهم الثنائية وكذلك في المنتديات الدولية أو متعددة الأطراف.

وترى الكاتبة أنه كان على «إسرائيل»، ربما أكثر من أي دولة أخرى، أن تعمل بجدٍّ للترويج لنفسها على المستوى العالمي، ولا سيما في الدول الأفريقية جنوب الصحراء، حيث يسمح استخدام القوة الناعمة من خلال تقديم المساعدات والخبرات الفنية والتقنية لتلك الدول بما في ذلك تلك التي كانت تقاطع «إسرائيل» بسبب احتلالها للأراضي الفلسطينية، بأن تبدل مواقفها إزاء الصراع العربي-الإسرائيلي. لقد استخدمت «إسرائيل» تطور صناعة العلوم والتكنولوجيا فيها بما في ذلك المستشفيات والجامعات والتكنولوجيا الفائقة والمختبرات والخبرات التكنولوجية لإقامة المشاريع الزراعية في العديد من الدول الأفريقية وتطوير العلاقات الاقتصادية معها، كي يُنظر إليها على أنها نموذج يحتذى به.

والواقع، أدركت «إسرائيل» على الدوام أهمية تغلغلها في القارة السمراء الغنية بالموارد الطبيعية والمواد الخام والممرات المائية التي سعت إلى إنشاء «لوبيات» بشأنها للضغط على البلدان العربية، وبخاصة مصر، مثل مضيق باب المندب الذي يعد مفتاح قناة السويس، وسد النهضة الإثيوبي التي شجعت «إسرائيل» على بنائه والذي يؤثر في حصة المياه الخاصة بمصر والسودان ويهدد أمنهما القومي. كما سعت «إسرائيل» إلى زيادة صادراتها العسكرية لعدد من دول القارة السمراء لتصل نسبتها إلى نحو 70 بالمئة من إجمالي الصادرات العسكرية الإسرائيلية. ولم يكن ممكنًا لإسرائيل حتى تحقق مثل هذا التغلغل الواسع في القارة السمراء من طريق «القوة الناعمة» لولا تراجع العلاقات العربية ـ الأفريقية عقب حقبة المد القومي وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد التي مهدت الطريق للسير نحو التطبيع مع «إسرائيل».

ـ 2 ـ

Bertram I. Spector

Curbing Corruption Practical Strategies for Sustainable Change

London: Routledge, 2021. 232 p.

لم يكن للعديد من جهود مكافحة الفساد سوى تأثير ضئيل في الحد من مشكلة الفساد. هذا ما يؤكده هذا الكتاب، محاولًا شرح أسباب ذلك. ويوضح أنه غالبًا ما تركز مبادرات مكافحة الفساد على العوامل القانونية والمؤسسية في مواجهة السلوك الفاسد، ولكن لم يكن لهذه الإصلاحات سوى آثار رمزية، لأن المسؤولين الحكوميين والسياسيين ورجال الأعمال وغيرهم من أصحاب المصالح الذين لا يكلون في سعيهم لتحقيق مصالحهم الذاتية من خلال التحايل على معظمها. ولذا، وكخطوة أساسية، ينبغي مواجهة الدوافع الفردية والجماعية للسلوك الفاسد، والعمل على تغييره، من خلال تخطيط وتصميم وتنفيذ برامج لمكافحة الفساد، التي ينبغي أن تترافق مع بحوث اجتماعية ونفسية وأخلاقية وتفاوضية.

ويستند مؤلف الكتاب المتخصص في مجالات مكافحة الفساد والمفاوضات الدولية المعنية بمكافحته إلى خبرته الطويلة في مكافحة الفساد التي تصل إلى نحو 40 عامًا، بحث خلالها في تطوير برامج مكافحة

الفساد من خلال برامج الإصلاح القانوني والمؤسساتي، والاختبارات التطبيقية والتدقيق على أرض الواقع، وكذلك من خلال المساءلة والشفافية وبرمجة الحوكمة ومبادرات التغيير السلوكي، بمشاركة المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية بشتى أنواع مكافحة الفساد بما في ذلك مكافحة الفساد في مجتمعات ما بعد النزاعات.

والواقع، أن الفساد بأنواعه كافة لا بد من معالجته بصورة مستدامة، وبخاصة الفساد المرتبط بـ«الكليبتوقراطية» الذي غالبًا ما يؤدي إلى تدمير المجتمعات وعدم استقرارها على المدى البعيد. ويتركز هذا النوع من الفساد الخطير وربما الأخطر والأكثر ضررًا على إثراء القلة الحاكمة على حساب الأغلبية، وهذا يعني استحواذ الطبقة الحاكمة على الدولة وتغييرها لمسار الإنفاق العام من القطاعات التي تصب إيراداتها في مصلحة الشعب إلى القطاعات التي تنطوي على فرص أكبر لتحقيق المكاسب غير المشروعة لمصلحتهم على حساب الشعب ورفاه المجتمع.

ـ 3 ـ

David Dasic

A Just Society: The World after Neoliberalism

Washington, DC: BGD Solutions LLC, 2021. 432 p.

يُعنى هذا الكتاب حول المجتمع العادل بتوزيع الثروة الاجتماعية مع التركيز على العدالة وكيف تؤثر في الوضع الاقتصادي للأفراد والجماعات والدول لخلق مجتمع خالٍ من الاستغلال. وهو يقدّم نقدًا ثاقبًا للنيوليبرالية والتوزيع النيوليبرالي للأصول في المجتمع الذي يتميز بوجود فجوة هائلة في الثروة. ويؤكد أن الاستغلال الرأسمالي للعمال على عتبة العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين هو أكثر قسوة من تلك التي شهدها القرن التاسع عشر.

كما يبين أن النظام العالمي الحالي، المفروض والمُحافظ عليه بشدة، ليس فقط غير مقبول اجتماعيًا ولكنه غير مستدام سياسيًا أيضًا. ولكي تسود العدالة في المجتمع، يجب أن تكون هناك بدائل للنظام النيوليبرالي كي يتم القضاء على الانقسام بين الأغنياء والفقراء. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجتمع جديد أكثر إنصافًا ومرغوبًا ومسؤولًا يختار العدالة الاجتماعية ويستكشف مسارًا ثالثًا في التطور المستقبلي لمجتمع مثل الاشتراكية الليبرالية.

يستكشف الكتاب بالتفصيل كيف يؤثر توزيع الثروة في واقعنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأدوات التي لا غنى عنها لبناء مجتمع عادل يعكس نضال جيل الشباب ضد النظام الاجتماعي القائم. وبغضّ النظر عن مواقفنا السياسية أو معتقداتنا الاقتصادية أو أطيافنا الأيديولوجية، فإن الكتاب يساعد على فهم الواقع الاجتماعي المعقد الذي نعيش ونعمل فيه.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Thomas Graham

“Can U.S.-Russia Diplomacy Ease Ukraine Tensions?,”

Council on Foreign Relations (11 January 2022).

يتناول هذا التقرير الصادر عن مجلس العلاقات الخارجية الوضع المتوتر بين روسيا

والولايات المتحدة في أوكرانيا، وذلك في ظل مطالبة روسيا بضمانات أمنية لا يمكن لمسؤولي الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي قبولها، من دون أن يعني ذلك عدم وجود فرصة لبناء حوار مستدام حول الأمن الأوروبي. لقد أظهرت المحادثات الأخيرة بين الولايات المتحدة وروسيا أن المؤشرات لإحراز تقدم في تخفيف التوترات بشأن أوكرانيا ما زالت قليلة، لكن ذلك رفع التساؤل حول سبل تهدئة الموقف.

بالنسبة إلى روسيا، فإن ما هو على المحك أكثر كثيرًا من التوجه الجغرافي السياسي لأوكرانيا. كان القصد من الحشد العسكري على طول الحدود الأوكرانية، على الأقل جزئيًا، إجبار الولايات المتحدة على التعامل بجدية مع مخاوف روسيا الأمنية بشأن توسع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) شرقًا منذ نهاية الحرب الباردة. يطالب الكرملين واشنطن بالموافقة على ضمانات ملزمة قانونًا للأمن الروسي في أوروبا. وعلى وجه التحديد، تسعى روسيا إلى التزام الولايات المتحدة بعدم توسع الناتو وإعادة الوضع إلى ما كان عليه في عام 1997، عندما تم التوقيع على القانون التأسيسي بين الناتو وروسيا بشأن العلاقات والتعاون والأمن المتبادلين، وقبل أن ينضم أي قمر صناعي سوفياتي سابق إلى التحالف الدفاعي. وقد تعهد الناتو لموسكو بعدم نشر أسلحة نووية أو نشر «قوات قتالية كبيرة» بشكل دائم في دول الاتحاد السوفياتي السابق. وتريد موسكو الآن أن تتخلى الولايات المتحدة عن القواعد العسكرية ونشر صواريخ قادرة على ضرب الأراضي الروسية في أي دولة سوفياتية سابقة، وأولها أوكرانيا. ويدرك الكرملين أن الولايات المتحدة ـ وحلفاءها في الناتو ـ لن يوافقوا أبدًا على هذه المطالب. وتأمل واشنطن أن تؤدي مجموعة من الالتزامات المتبادلة بالشفافية في الأنشطة العسكرية وحظر نشر أنظمة أسلحة معينة على طول الحدود بين الناتو وروسيا إلى إقناع موسكو بنزع فتيل الأزمة الحالية. لكن حتى الآن، لم تحقق المحادثات تلك الآمال. وهناك قلق روسي بشأن التهديدات الأمنية من أوكرانيا.

ويبدو أن العديد من التطورات أدت إلى قرار فرض مسألة أوكرانيا على جدول الأعمال الأمريكي ـ الروسي. **أولًا**، فقدت موسكو الأمل في أن يكون الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي براغماتيًا في إعادة بناء العلاقات مع روسيا. خلال العام الماضي، فقد شن زيلينسكي حملة على القوى السياسية المدعومة من روسيا داخل أوكرانيا، وضغط على الناتو لتسريع الحركة على العضوية، وحشد المعارضة الدولية لضمّ روسيا إلى شبه جزيرة القرم. إضافة إلى ذلك، ازداد قلق موسكو بسبب العلاقات الأمنية المزدهرة بين أوكرانيا والولايات المتحدة ودول الناتو الأخرى، والتدريبات العسكرية الأكثر طموحًا بقيادة الولايات المتحدة في البحر الأسود، والاستطلاع الاستراتيجي الأكثر عدوانية على امتداد حدود روسيا في تلك المنطقة.

وهناك عناصر محتملة أخرى في حسابات موسكو، أبرزها: خروج الولايات المتحدة الفوضوي من أفغانستان وتركيز إدارة جو بايدن على التحدي الاستراتيجي الذي تمثله الصين، وهو ما دفع موسكو إلى الاعتقاد بأن اللحظة مناسبة الآن لانتزاع التنازلات من واشنطن.

وقد حذر مسؤولو الولايات المتحدة والناتو من عقوبات اقتصادية وسياسية

شديدة إذا قامت روسيا بغزو واسع النطاق لأوكرانيا، وهو ما أثار التساؤل حول مدى فعالية مثل هذه التحركات، وبخاصة أن مثل هذه العقوبات التي فرضت على روسيا لضمّها لشبه جزيرة القرم عام 2014، لم تؤثر كثيرًا في سلوك روسيا، إذ عززت سيطرتها على شبه جزيرة القرم، واستمرت في دعم الانفصاليين في منطقة دونباس، وسعت بخلاف ذلك إلى زعزعة استقرار الشؤون الداخلية الأوكرانية. ولهذا السبب، طالب البعض بفرض عقوبات أكثر صرامة على روسيا، تشمل القطاعات المالية والتكنولوجية والعسكرية الروسية، بينما يرى البعض الآخر أنه ليس من المؤكد ما إذا كانت مثل هذه التهديدات ستغير على نحو كبير حسابات موسكو. لقد أثبتت روسيا في الماضي أنها مستعدة لتحمل آلام كبيرة للدفاع عن مصالحها الحيوية، التي تعتقد أنها معرضة للخطر في أوكرانيا. كما أن لديها سببًا للشك في مدى وحدة الغرب بشأن العقوبات. إن ألمانيا، على سبيل المثال، لا تزال تعارض اتخاذ أي إجراء حاسم بشأن خط أنابيب نورد ستريم 2 المثير للجدل (الذي يمتد تحت بحر البلطيق من روسيا إلى ألمانيا)، على الرغم من الدعوات المتزايدة في واشنطن إلى القيام بذلك.

ويمكن أن تلجأ قوات الناتو إلى إجراءات ردع كبيرة تتمثل بزيادة عديدها على طول الحدود بين روسيا والناتو في منطقة البلطيق والبحر الأسود، وتوفير أسلحة دفاعية لأوكرانيا لرفع تكلفة الغزو الروسي. وإضافة إلى ذلك، فإن الانخراط في جهد دبلوماسي جاد ومستدام لمعالجة مخاوف موسكو بشأن الأمن الأوروبي يمكن أن يقنعها بالتخلي عن مخاطر الحرب.

ولكن هل يُعَد التدخل الذي تقوده روسيا في كازاخستان علامة على حملة قمع أوسع في الفضاء السوفياتي السابق؟

سعت موسكو في السنوات القليلة الماضية إلى استخدام الاضطرابات المحلية لتعزيز نفوذها في جميع أنحاء الفضاء السوفياتي السابق. وبالنظر إلى طابع معظم أنظمة ما بعد الاتحاد السوفياتي، فقد استلزم ذلك دعم القادة «الاستبداديين». لكن هذا لا يعني تشجيع حملة قمع استبدادية. لقد اختلف تأثير التدخل الروسي من دولة إلى أخرى. في بيلاروسيا، على سبيل المثال، ساعدت موسكو الرئيس ألكسندر لوكاشينكو، في صد ـ بنجاح واضح ـ الاحتجاجات التي عمّت جميع أنحاء البلاد التي اندلعت عقب انتخابات رئاسية وصفت بأنها «مزورة». لكن الوضع في كازاخستان أقل وضوحًا، إذ تحولت الاحتجاجات هذا الشهر ضد الزيادة الحادة في أسعار وقود السيارات التي تسيطر عليها الحكومة إلى حركة أوسع ضد النظام الفاسد. لكن يبدو أن فصائل النخبة الساخطين ذات النزعة الاستبدادية قد اختطفت الاضطرابات لإطلاق محاولة لإزاحة الفصيل الحاكم. لقد ضمن تدخل موسكو نجاح الحكام الحاليين، وأشارت حملة القمع الجارية الآن إلى أنها ليست مصممة لقمع التمرد الشعبي بقدر ما تهدف إلى سحق معارضة النخبة.

ـ 2 ـ

Elana DeLozier

“Houthi Strikes on UAE Open Another Front in Yemen War,”

Policy Watch, no. 3564 (The Washington Institute for Near East Policy) (18 January 2022).

يرى هذا المرصد السياسي أنه في الوقت الذي تحقق فيه القوات المتحالفة مع الإمارات مكاسب في ساحة المعركة في اليمن،

يحاول الحوثيون تكبيد أبوظبي تكاليف باهظة على خلفية انخراطها في المعركة. وفي هذا السياق استهدف الحوثيون بالصواريخ والطائرات المسيرة في 17 كانون الثاني/ يناير الحالي شاحنات وقود في منطقة المصفح الصناعية خارج مدينة أبوظبي، إلى جانب موقع بناء في مطار العاصمة الدولي، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص (مواطنان هنديان وآخر باكستاني) وإصابة ستة آخرين بجروح، الأمر الذي يمثل حالات الوفيات الأولى المعروفة داخل الإمارات بسبب الصراع اليمني.

وجاء هجوم الحوثيين ردًا على النشاط العسكري الأخير لـ«ألوية العمالقة» الحليفة للإمارات الذين أبعدوا الحوثيين عن أجزاء مهمة من محافظة شبوة في الجنوب وانتزعوا أجزاء من مأرب أيضًا. ولطالما حارب الحوثيون من أجل السيطرة على مأرب التي تُعدّ محافظة حيوية غنية بموارد الطاقة وآخر معقل رئيسي للحكومة اليمنية ـ المعترف بها دوليًا ـ في شمال البلاد. وعزا الحوثيون الانتكاسات الأخيرة التي تعرضوا لها ـ إلى انخراط الإمارات مجددًا في الحرب.

ولما كانت الإمارات تفخر بكونها بلدًا آمنًا وناشطًا اقتصاديًا في منطقة تعصف بها التقلبات، يمكن للهجمات التي يقودها الحوثيون ضد أراضي الإمارات على المدى الطويل أن تشوه سمعة الإمارات التي دأبت على بنائها بأنها بلد آمن. من هنا تطرح الأسئلة حول ما إذا كانت الإمارات ستواصل دعم حلفائها ضد الحوثيين حتى استعادة مأرب أم ستتراجع تماشيًا مع السياسة الخارجية الأقل تدخلًا التي أخذت تعتمدها في الآونة الأخيرة.

يرى هذا المرصد السياسي أنه إذا اختارت أبوظبي مواصلة التدخل في الصراع اليمني، فمن المرجح أن يكون لانخراطها تأثير كبير في مسار الصراع على المدى القريب، وقد تواجه إدارة بايدن ضغوطًا متجددة بشأن سياستها الدائمة التي تدين الهجمات كافة انسجامًا مع موقف الأمم المتحدة. كما سيؤدي الهجوم ضد الإمارات أيضًا إلى إحياء أسئلة سابقة حول ما إذا كان يجدر بالولايات المتحدة حماية حلفائها الخليجيين من قذائف الحوثيين، وكيف يمكنها القيام بذلك في الوقت الذي تعارض فيه العمليات الهجومية كافة في اليمن. لقد دأبت إدارة بايدن على التعاطي بحذر مع السعودية حيال هذه المشكلة لبعض الوقت، وقد تضطر الآن إلى القيام بالمثل مع الإمارات □

Our books are now available to order on www.bookdepository.com
with free worldwide shipping

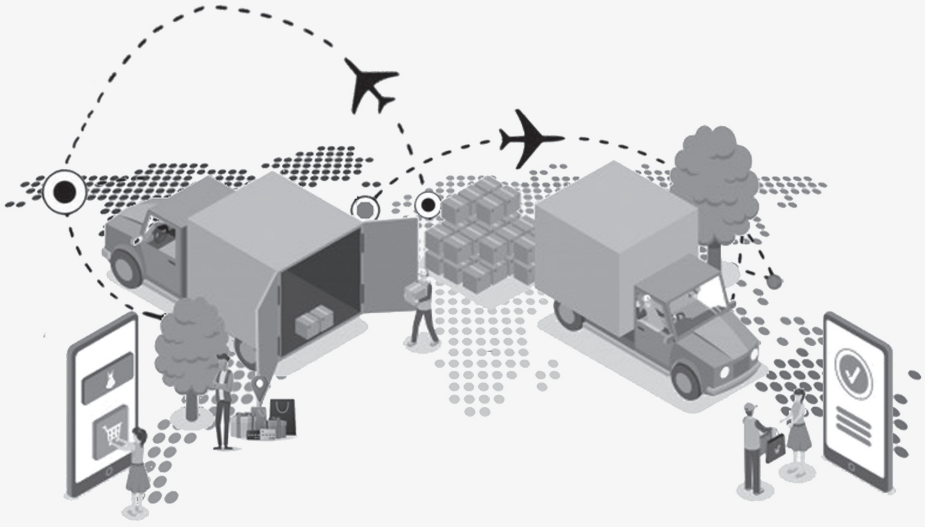

إصدارات المركز متوفرة
على موقع Book Depository
الشحن مجاني إلى
جميع أنحاء العالم

Book
Depository
www.bookdepository.com

Centre for Arab Unity Studies
مركز دراسات الوحدة العربية
www.caus.org.lb